تفصيل الجرجاني

للشيخ

علي بن حامد الشيخاني

في

شرح العوامل للشيخ عبد القاهر الجرجاني

في النحو

رسالة تقدم بها الطالب

محمد صالح حسن مصطفى

إلى معهد التأريخ العربي والتراث العلمي

للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في التراث العلمي العربي

بإشراف

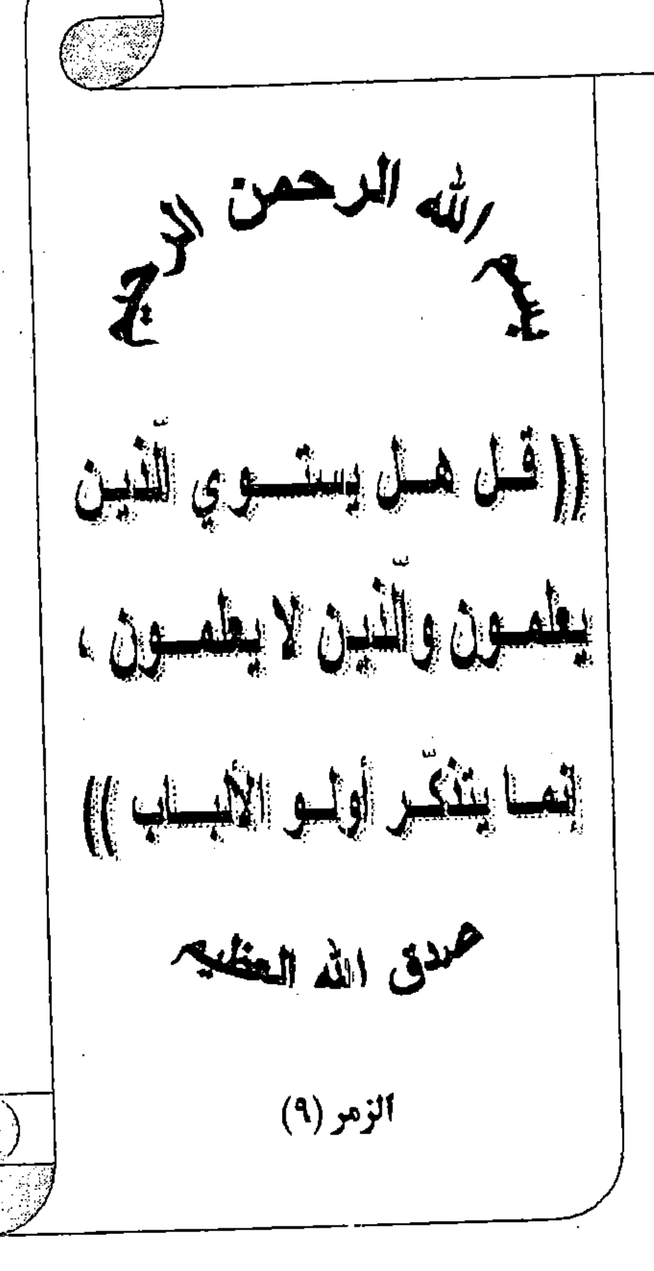
الدكتور حاتم صالح الضامن

الأستاذ في قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة بغداد

١٤١٨هـ شعبان   بغداد   ١٩٩٧ م كانون الأول






بسم الله الرحمن الرحيم
((قل هل يستوي الّذين
يعلمون والّذين لا يعلمون ،
إنما يتذكّر أولو الألباب))
صدق الله العظيم
الزمر (٩)

الإهــــــداء

إلى...

- روح والدي، معلمي الأول، وأولاده، وأحفاده، لعلهم يسلكون مسلكه، في الصدق، والصفاء، والصلاح .

- روح والدتي،التي كانت تفرح بسعادتي، اكثر من فرحي بها .

- زوجتي التي حثتني، وتحملت حصتها من المعاناة، أثنــــاء إعداد البحث، داخل القطر، وخارجه .

- أهل العلم، والمهتمين بلغة الضاد، لغة القرآن الكريم .

أشهد ... بأن إعداد هذه الرسالة (تفضيل الجرجاني ...) جرى تحت إشرافي ، وأوصي بمناقشتها .

الدكتور حاتم صالح الضامن،

الأستاذ في قسم اللغة العربية / كلية الآداب / جامعة بغداد .

بناء ... على توصية المشرف ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

الدكتور شاكر عبد المنعم الهيتي،

رئيس قسم التراث العربي العلمي.

نحن أعضاء لجنة المناقشة، اطلعنا على رسالة الطالب محمد صالم حسن مصطفى، الموسومة (تفصيل الجرجاني ......)، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وما يتعلق بها، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الـ(ماجستير)، في التراث العلمي العربي، بدرجة (   ).

الأستاذ الدكتور: رشيد عبد الله الجميلـــي
رئيس اللجنـــة

الأستاذ الدكتور: حاتم صالح الضامن الشرف
عضـــو

الأستاذ الدكتور: رشيد عبد الرحمن العبيدي
عضـــو

الدكتـــــور: مزاحـم علـــي عشيـــش
عضـــو

الدكتور صبري أحمد لافي الغريري
و. العميد

فهــــرس المواضيــــع :

الصفحة

فهـــــرس المواضــــيع

الصفحة

الصفحة





القسم الدراسي

المقـــدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـــد لله حمد مقرٍّ بالعجز عن شكر نعمته ، والصّلاة والسّلام على صفوة خليقته ، محمّد جمال الكون وزهرته ، وعلى آله وصحابته أجمعين.

اختيار الموضوع :

تمهيد :

منذ اليوم الأول من دوامي في المعهد في قسم المخطوطات والوثائق ، شعرت بما للقسم من الأهمية التاريخية ، ولا سيما المخطوطات ، التي تشكل أهم تراث فكري للأُمة ، وتعدُّ من أهم النوافذ التي نطل منها على الماضي ، وتراث كل أمة هو رصيدها الباقي الذي فيه القول الحاسم في بيان شخصية الأُمة خالصة من كل شائبة ، وما نهوض الأُمة إلا بالاعتماد على إحياء التراث ، لأنه الأصل الذي يُرجع إليه ، والمثل الذي يُحتذى به في بناء الجيل الجديد[١] ، ولأهمية تراثنا عكف المستشرقون على دراسته ، وتصنيفه ، وجمعه ، وإحيائه ، وتحقيقه[٢] ، وكأنهم فرغوا مما لديهم ، فبدأوا بما لدينا ، أو عرفوا قيمة تراثنا ، ومآربهم فيها ، فقاموا بحملات واسعة لدراستها.

ولا شك أن المعلومات والخبرات الجمة التي حصلوا عليها من تلكم الدراسات ، كانت أول بصيص من النور ، أضاء الطريق إلى تقدمهم[٣] ، ومما يؤسف له : أن نجد الغير يفتش عن المفقود من تراثه ، ونحن لم نطّلع بعدُ على الموجود لدينا ، ناهيك عما ضاع

---

[١] المخطوطات العربية ومناهج تحقيقها ١.

[٢] المصدر نفسه ٢.

[٣] المصدر نفسه ٣.

بسبب الحروب والحرائق والسرقة ، وما في طريقه إلى التلف ، وهذا مما يحتم علينا تركيز الجهود ، والدعم غير المحدود ، لتأليفات ، ورسالات إحياء التراث ، وتحقيق المخطوطات، لنقترب أكثر من مستوى الطموح ، إن لم نجعل ضمن واجبات كل رسالة في الجامعات تحقيق مخطوطة -إن وجدت- تناسب مستواها ، أو على الأقل في « كلياتنا الجامعية ذات الطابع الثقافي الإسلامي » كما دعى إلى ذلك الأستاذ عبد السلام هارون[1] ؛ وذلك لصعوبة التحقيق وما يعاني منه المحقق ، مما لا يعرفه إلا من يكابده ، وما يجب أن يتصف به من الصبر ، والحذر ، والنزاهة ، في نقل أمانة التأريخ.

وقد تكون الإعادة إلى الأصل ، ومعالجة التصحيف ، أو كلمة ساقطة ، سواء كان من مؤلفٍ يعتمد على نصّ ، أو محققٍ ، يكون اصعب بكثير ، من إنشاء أصل جديد، ومصداق ذلك قول الجاحظ[2] : « ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفاً ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ ، وشريف المعاني ، أيسر عليه ، من إتمام ذلك النقص ، حتى يردّه إلى موضعه ، من اتصال الكلام »؛ لذا يكون التحقيق من المهمات الصعبة إن لم تكن أصعبها.

أسباب الاختيار :

اخترت دراسة وتحقيق (تفصيل الجرجاني للشيخ علي حامد الشيخاني ، في شرح العوامل للشيخ عبد القاهر الجرجاني) لما يأتي :

١- شهرة الشارح بعد طبع كتابه (تكميل الزنجاني)[3] ، وانتشاره انتشاراً واسعاً، تدفع الباحث إلى البحث عن بقية آثاره ، وأهمها (تفصيل الجرجاني) حسب ما وصلتُ إليه.

٢- إنه شرح وإعراب لعوامل الجرجاني ، ولا يخفى ما لطلاب العربية من حاجة ماسة إلى معرفة عوامل النحو ، وما لعوامل الجرجاني من أهمية تعليمية قديماً وحديثاً.

٣- إن (تفصيل الجرجاني) بوضوح عباراته واعتدالها في أكثرها كتاب تعليمي أيضاً،

---

[1] في كتابه تحقيق النصوص ونشرها ٦.

[2] الحيوان ٧٩/١.

[3] أو تصريف اللا علي كما هو المشهور ، ويأتي الحديث عنه ، وهو المطبوع الوحيد من آثار الشارح.

كما سنذكر ذلك في بحث منهج الشارح[١]، ولذا فهو جدير بالدراسة والتحقيق.

٤- الإسهام في إحياء تراث السلف الصالح ، بإخراج مخطوطة من ظلمات الرفوف إلى نور الطبع والنشر.

٥- العامل النفسي :

ولعت منذ صغري ، وأيام دراستي في المدارس الحلقية ، بأثر المصنف ، والأثر المطبوع للشارح ، إذ كانت عوامل الجرجاني أول كتاب درسته في النحو ، كما درست تكميل الزنجاني في الصرف للشارح ، وانتفعت بهما كثيراً ، وكان لهما أجمل الأثر في تعليمي والنشأة العلمية[٢].

هذا ، وقدّمت بين يدي التحقيق قسماً آخر ، هو القسم الدراسي ، ومن هذين القسمين يتكون هذا البحث.

أولاً: القسم الدراسي :

يشتمل هذا القسم على مقدمة ، وأربعة فصول ، وقسم للصور ، وخلاصة البحث في النهاية.

الفصل الأول :

وفيه قدّمت نبذة عن الشيخ عبد القاهر ، وأهمية العوامل ضمن آثاره ، وأقرب نصوص العوامل من نصّه ، ولماذا تكون العوامل مئة عنده ، وستين عند غيره ؟ وبعض تبريرات الشارح لذلك، وجانباً من شروحات العوامل المطبوعة والمخطوطة ، والمنظومات منها.

الفصل الثاني :

وفيه تحدثت عن الحياة السياسية والعلمية في عصر الشارح ، إذ تناولت نبذة مختصرة عن الحياة السياسية في العصر العثماني بصورة عامة ، وعن عصر الشارح (القرن الثاني عشر الهجري) بصورة خاصة ، وكيف انها في أكثرها كانت متسمة بالفوضى، والاضطرابات السياسية ، وبروز ظروف محلية ، وتحدثت بإيجاز عن الأُمراء البابانيين

---

[١] في ص (٥٤) من هذا البحث.

[٢] درست الكتابين على يدي والدي رحمه الله في مدرسة (هوّرين) الحلقية ، التي كان والدي مديراً وشيخاً لها. وهوّرين قرية كبيرة في بلدتنا تابعة لناحية: هوّرين وشيخان (ميدان)، التابعة لقضاء خانقين في محافظة ديالى.

الذين عاصرهم الشارح ، والحروب والهجمات المتبادلة بين العثمانيين والإيرانيين في ذلك العصر ، ثم تحدثت بإيجاز، عن الحياة العلمية في العصر العثماني ، وكيف أنها كانت متسمة بالجمود والتدهور ، وبينت بعض الآراء المؤيدة ، أو المعارضة لهذا الرأي ، ثم تناولت الحياة العلمية في منطقة الشارح ، وشيئاً مما لها من سمات وآداب خاصة.

الفصل الثالث :

تناولت فيه ما وصلت إليه من حياة الشارح الغامضة ، من اسمه ، ولقبه ، وآثاره، والمنطقة التي عاش فيها ، ثم تحدثت عن أهمية المخطوطة المحققة ، ومنهج الشارح ، من حيث الكتابة ، وطريقة الشرح ، والاعراب ، ومنهجه التعليمي ، ومصادره ، ومذهبه النحوي ، وشواهده ، والجديد في شرحه ، وموقفه من المصنف ، وتأثره بكتابه (تكميل الزنجاني)، وما يؤاخذ به.

الفصل الرابع :

وفيه تحدثت عن المخطوطة المحققة ، ومنهجي في التحقيق ؛ تحدثت عن اسم المخطوطة ، ونسبتها إلى مؤلفها ، وعن نسخ المخطوطة الست التي اعتمدت عليها في التحقيق ، وكيفية الحصول عليها ، وأوصافها ، إذ ذكرت أولاً الأوصاف المشتركة بين النسخ ، من: البداية والنهاية ، ونوع الخط ، والرموز الموجودة ، والتعقيبات ، وأسلوب الكتابة، والحواشي ، والتمييز بين المتن والشرح ، ثم بينت الأوصاف المختصة بكل نسخة، وأهميتها ، وما يتميز بها ، وذكرت أسباب اختيار الأصل أصلاً ، والثاني ثانياً، وهكذا ، وبينت رموز النسخ ، وما انفرد به بحثي من بيان أحجام الحروف بالأرقام، وفيما إذا كانت المخطوطة نسخت على آثار (المسطّرة) أم لا ، وقياس القسم المخطوط ، ثم بينت منهجي في التحقيق في نقاط عديدة ، ثم قدمت قسم الصور ، وفيه تلحظ: صورة الصفحة الأولى والأخيرة لكل نسخة من نسخ التحقيق.

ثانياً: قسم التحقيق :

وقد عانيتُ ما عانيتُ في إتمام البحث ، ولا سيما قسم التحقيق ، إذ أولَيتُه اهتماماً كبيراً ، ولم أعان في حصولي على النسخ الست في دار صدام للمخطوطات ، كما سيأتي[1]، بل في حصولي على موافقة رسمية ؛ لحمل صورها معي إلى الخارج ، وبعض من المصادر، في

---

[1] في الفصل الرابع: المخطوطة المحققة ، ومنهج التحقيق.

سفري إلى ليبيا،الذي بات من الضروريات الملحة ، لتوفير العيش لأسرتي ، وأطفالي الصغار الذين اصطحبتهم معي ، وقد جاهدت كبيراً للتوفيق بينه ، وبين إنجاز الرسالة ، وبذلت قصارى جهدي أثناء تدريسي؛ لأصنع وأستخدم أوقات الفراغ، مختلساً ومستغلاً فرص الراحة وأيامها ، ومساعدة بعض الزملاء.

وكانت الموازنة في التحقيق بين نسخ ست ، أي لا بد لي أن أقرأ كل صفحة من صفحات الأصل البالغة (١٢٨) صفحة ست مرات قبل الكتابة النهائية (ما عدا بعض ما سقط) قراءة متأنية بحيطة وحذر ، جاعلاً الشك طريقاً إلى اليقين والاطمئنان. مما جعلني عائداً إلى البداية ، بعد أن وصلت إلى النهاية ، لأُعيد كتابة جميع ما كتبته كتابةً أكثر وفاءً، ودقةً ، مردداً قول القاضي الفاضل[١]: ((لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه ، إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يُستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جميع البشر)).

والعقبة الكؤود أمامي ، خارج القطر كانت عدم وجود المصادر الكافية هناك لتطلبات هذه الرسالة ، ولا سيما ما يختص بالشارح[٢] ، وبُعدُ الموجودة منها عني في طرابلس العاصمة التي كانت تبعد عني بأكثر من مئتي كيلو متر ، ناهيكم عن ضيق وقتي، ومحدودية أوقات المواصلات ، ورغم أنني كنت في أشد الحاجة إلى الاتصال بطرابلس، وبغداد ، إلا أن فَقْدَ الاتصال أحياناً ، وضعفها دائماً حالتا دون ذلك.

ومع أنني اتصلت بالعديد من الأساتذة المحققين ، إلا أن النبراس الوحيد (والحقيقة يجب أن تقال) الذي أنار أمامي الطريق ، وكان لي شمعة للتحقيق ، هو تلكم الذخائر ، من الملاحظات والمصادر ، التي أخذتها من مشرفي الدكتور حاتم الضامن، قبل سفري ، وكان لا بد لي من رجوعي إليه[٣] لأتناولَ ما بقي لي لديه ، وأرتشفَ بقية ما أحتاج إليه ، من لطائف نصحه وحرصه ، وفرائد رشده وعلمه ، وأجدَ ما كنت أفتقده من المصادر ، وألتقيَ بمن أحتاج إليهم من الأفاضل ، ذوي الفضائل ، إلى أن أنجزت الرسالة،

---

[١] معجم الأدباء ، بقدمة جـ٢ ، ونُسب النص فيه خطأً إلى العماد الأصفهاني ، وهو خطأ مشهور.

[٢] لأن الشارح من المناطق الكردية العراقية المتاخمة مع المناطق الكردية الإيرانية.

[٣] إلى بغداد ، رغم إنني راسلت مشرفي ، غير أن الرسالة لا تفي بما تقتضيه الرسالة.

وأوصلت نص الشارح ، إلى برّ الأمان ، ولا أضمن الخلوّ من النقص والسهو والنسيان، سبحان من تنزّه منها ، وهو الكريم المنّان ، وتكتسي الرسالة حلية الجمال ، وقلائدَ تقربها من الكمال، بالملاحظات القيمة التي يقدمها المُطّلِعُون ، ولا سيما الأساتذة الأفاضل ، بغية سدّ النواقص من الثغرات، وتقييم الفواصل من البيانات.

وقد راجعتُ مصادر ومراجع كثيرة ، واستفدتُ كثيراً من: البحث والمكتبة – قسم تحقيق النصوص ، للدكتور حاتم الضامن ، وعالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ، المُفتَنُّ في العربية ونحوها ، للدكتور البدراوي زهران ، ونتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو، للشيخ مصطفى الاطه وي ، تحقيق: إبراهيم عمر سليمان زبيدة ، والشيخ معروف النودهي للشيخ محمد الخال[1].

الشكر والتقدير:

أقدّم شكر الوفاء إلى المشرف على رسالتي ، الدكتور الأستاذ حاتم صالح الضامن، الذي ضمن لي متابعته وإرشاده ، وتشجيعه وإسناده ، وقد منحني الكثير من وقته الغالي، مفكراً أكثر مني في المآل ، بالإضافة إلى منحه لي ما عزّ من المصادر ، وما قلّ مثله ، من الملاحظات النوادر، التي كانت تجعلني عالياً من النحاة الباحثين ، لو لم تقصرْ بي الذاكرة ، بالظروف القاهرة ، التي جعلتني من القاصرين ، وكان في إصراره على مواصلة العمل، من دون أن يسمح بالتراخي والملل ، أكبر الأثر في سرعة إنجاز العمل ، فيما بقي لي عنده من الوقت والأمل.

وأقدم شكري إلى الأساتذة ، والدكاترة الأفاضل ، الذين جادوا ولم يبخلوا بما لديهم من العون والمعلومات والمصادر ، مثل فضيلة الشيخ عبد الكريم المدرّس رئيس رابطة العلماء في بغداد، ونجله الأستاذ محمد ، ، ، والدكتور حسن الجاف، والأستاذ محمد جميل الروژبياني ، والدكتور كمال مظهر ، والدكتور مصطفى الزلمي، والأستاذ أحمد شبيب حبيب مدير مطبعةجريدة العراق، وإلى الزملاء الأفاضل ، الشيخ محمد علي القره داغي، الذي كان خير دليل قادني إلى أثر الشارح ، وبعض المعلومات عنه ، والشيخ صلاح الدين السنكاوي ، والشيخ طاهر اسماعيل أمين ، والشيخ علي محمود البلاطي ، الذي آواني في

---

[1] ينظر: مصادر البحث ومراجعه.

مكتبته المدة الأخيرة لإتمام الرسالة،كما أقدم الشكر إلى زميلي الفاضل، الأستاذ ناصح محمد قادر البرزجي الكركوكي، لما قام بترجمة وافية لخلاصة البحث إلى الإنكليزية.

وأشكر منتسبي مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب – جامعة بغداد ، ومنتسبي دار صدام للمخطوطات ، لما يتسمون به من روح التعاون ، وسرعة الإجابة ، وتسهيل الأخيرة لي تصوير المخطوطات المطلوبة ، كما أشكر إدارة معهد التأريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، لتقدير ظروفي وتسهيل أموري.

كما أشكر الذوات والجهات الذين ساعدوني في ليبيا / مثل: الدكتور خليل شاكر حسين الزبيدي – كلية التربية – قسم التأريخ – جامعة الفاتح / طرابلس ، مشرفي الثاني الذي شجعني ، وساعدني في حصولي على بعض المصادر ، وقدّم لي جميل ملاحظاته ، والدكتور يحيى علوان البلداوي الذي فتح أمامي بيته ومكتبه ، ومدّني بملاحظاته القيمة ، ومنتسبي مكتبة/كلية التربية/جامعة الفاتح، طرابلس/لتسهيلهم لي تصوير بعض المصادر ، ومنتسبي معهد التربية البدنية – تيجي ، من زملائي المدرسين الليبيين ، والجزائريين ، ولا سيما مدير المدرسة نصرجمه ، ومنتسبي المعهد العالي لإعداد المعلمين – تيجي ، ولا سيما عميدها الدكتور سعد المقرم ، لما ساعدوني في ترتيب المحاضرات ، بما يمنحني الفرص والأوقات، لأكتب رسالتي وأوصلها إلى شاطئ النجاة ، كما اشكر بعضاً من زملائي العراقيين ، وبالأخص الأستاذ وليد هادي غنّام. نسأل الله تعالى أن يجعلنا جميعاً مخلصي النية لوجهه الكريم ، وابتغاء رضوانه العميم وآخر دعوانا ﴿أن الحمد لله رب العالمين﴾[1].

كلمة للمعهد :

إن معهد التأريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا في بغداد جاء نجدة علمية للكثيرين الذين أقصتهم ظروف الحياة عن مواصلة المسيرات العلمية ، وأخذ، بأيديهم إلى مختلف دروب العلم والمعرفة ، ناهيكم عن الكثيرين من أصحاب الكفاءات المعروفة، من الأدباء والمؤلفين الذين أسعفهم المعهد ، وبعضهم في الرمق الأخير من فرص الدراسة ، ولولا المعهد لما كان الكثير من الرسائل القيمة في مختلف المجالات العلمية ، مما صنع للمعهد –

---

[1] سورة يونس ١٠، [illegible]

شئنا أو أبينا – صدىً علمياً ، ومكانة تأريخية متميزة[1] في تأريخنا المعاصر ،... واسمحوا لي أن أكتب ما جادت به قريحتي المتواضعة ، من رباعيتين حول العلم والإدارة :

لا رحمة في العيش من غير الهناءْ
وهي تُرى في قوّةٍ ذات ثناءْ
لا قوة محفوظة دون العلم
(ليس لسلطان العلوم من فناءْ) [2]

❁❁❁❁❁❁❁

في مستوى الإدارة أجوا ؤها
ومستوى نهوضها أصدا ؤها
إذا رأيتها تخلّفتْ فذا
لأنه (جُنا تُها أبنا ؤها) [3]

❁❁❁❁❁❁❁

---

[1] إذ تجاوز المعهد بعض العراقيل الموجودة في بعض الدول النامية كمشكلة العمر وغيرها.

[2] حكمة عربية.

[3] من الأمثال السائرة عند العرب ، قيل إن أصله: أن ملكاً من ملوك اليمن غزا ، وخلّف بنتاً ، فأحدثت بنياناً بعده، لم يستحسنه ، وكان حملها عليه قوم من الملكة ، فلما قدم الملك وأخبر بمشورتهم ، أمر بأعيانهم أن يهدموه ، وقال: (أجناؤها أبناؤها) فذهب مثلاً ، والمعنى: أن الذين جنَوا على هذه الدار بالهدم ، هم الذين عمروها بالبناء ، يُضرب في سوء المشورة والرأي ، ولمن يعمل بغير روية ، ثم يحتاج إلى نقض ما عمل.
الأجناء: الجُناة ، جمع جان. (جمهرة الأمثال ١/١١٢).
والأبناء: البُناة جمع بانٍ ، ويمكن أن يعتبر (أبناؤها) جمع قلة للبنين ، أي الجناة هم الأبناء.

الفصل الأول

عبد القاهر الجرجاني وعدد العوامل عنده



إن الشيخ عبد القاهر الجرجاني صرح كبير من صروح العلم والمعرفة، تناوله الكثيرون بالبحث والدراسة، والكشف عن شخصيته وآثاره، ومع ذلك فكل من يؤلف أو يحقق ما يتعلق بالشيخ، لا يمسك نفسه إلا يحاول هو أيضاً أن يتطلع إلى شئ من بساتين جهده وحياته، وأزاهير علمه وآثاره، رغم أنه لا يأتي بجديد، أي: إنني لست بصدد الكتابة الوافية عن الشيخ، إذ أن تلك ادعاء افتقدها حتى من ألّف كتاباً خاصاً بالشيخ، لما كان يشكو منه من قصور المصادر[1]، حاولت أنا أيضا أن أدلي بدلوي في هذا الفصل الذي يتكون من شقين، أحدهما يترجم لعبد القاهر باختصار، والثاني يبين عدد العوامل عند الشيخ.

عبد القاهر الجرجاني:

وهو: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، جرجاني الدار، أشعري العقيدة، شافعي المذهب. ولد بـ «جرجانة» ولم يبرحها، ولما طبقت شهرته الآفاق، شُدّت إليه الرحال إلى أن تُوفي بجرجانة سنة ٤٧١ هـ - ١٠٧٨ م، ودُفن بها[2].

جرجان[3]:

يقع إقليم جرجان[4] بين إقليمي طبرستان وخراسان، وفيه تقع مدينة «جرجان» في وادٍ عظيم، وهي مدينة كبيرة جميلة، شاء الله لها أن تدخل الإسلام منذ فجره صلحاً في زمن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وبقيت قلعة من قلاعه الحصينة حتى بعد أن أصاب ملك بني العباس التفكك، ففي ظل القرنين الرابع والخامس الهجريين اللذين عاش فيهما عبد القاهر، خضعت جرجان للدولة الزيارية، ثم الغزنوية، ثم السلجوقية، وقد كان من أمراء الزياريين من يرعى العلم ويشجع العلماء، وكذلك كان من أمراء السلاجقة

---

[1] عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها ١٣. و قد جاء فيه: « وقد لوحظ أن الترجمات التي عرضت لحياة عبد القاهر اتسمت كلها بالاقتضاب، فكتُب الطبقات لم تعرض له إلا في عجالة قصيرة مغفلةً أهم الجوانب في حياته، والدراسات الحديثة لم تُضِف كثيراً ».

[2] عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها / ١٦.

[3] قيل: إن جرجان بن لاوذ بن نوح عليه السلام هو الذي بناها فسميت باسمه. ينظر: تأريخ جرجان للسهمي٤.

[4] تلخيص ما جاء في معجم البلدان ٤٨/٢، وما بعدها.

ووزرائهم ، مثل أبي الحسن بن علي المعروف بنظام الملك[١] (ت ٤٨٥ هـ)[٢] ، وكانت جرجان في تلك الأثناء مهبط العلماء وملتقاهم ومنارة علم ومعرفة.

أهم أساتذة عبد القاهر:

١- الشيخ أبو الحسين بن عبد الوارث الفارسي ، ابن أخت أبي علي الفارسي[٣].

٢- القاضي الجرجاني: علي ابن عبد العزيز بن الحسن بن علي بن إسماعيل الجرجاني (ت ٣٩٢ هـ)[٤].

٣- تتلمذ عبد القاهر على مصنفات العديد من العلماء ، فآثاره تشهد بأنه أحاط علماً بما صنّف السابقون عليه في علوم الدين والفلسفة والكلام والأدب واللغة ، وأدلى بدلوه فيما عرضوا له من قضايا ومشاكل بالإضافة إلى ما حفظ وجمع لهم من آثارهم. ومن هؤلاء: أبو عمرو ابن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وابن اسحق الحضرمي ، والخليل ، ويونس ، والأخفش ، وسيبويه ، وابن قتيبة ، وأبو هلال العسكري ، والزجاج ، والحافظ ، وغيرهم[٥].

أهم تلامذة عبد القاهر[٦]:

فقد تصدّر عبد القاهر «جرجان» يفيد الراحلين إليه والوافدين عليه. ومن تلاميذه المشهورين :

١- علي بن زيد الفصيحي ، وهو من أشهر تلامذة عبد القاهر ، وقالوا عنه أنه النحوي الحاذق ، ودرّس بالمدرسة النظامية في بغداد.

---

[١] صاحب الدرسة النظامية في بغداد التي أسست سنة ٤٥٩ هـ ، للفقيه الشافعي أبي إسحق الشيرازي ، ينظر: عالم اللغة ١٧ ، ٢١ الهامش.

[٢] الكامل ٧٢/١٠ ، ودول الإسلام ١٩/٢.

[٣] لما ساق الله تعالى الشيخ أبا الحسين إلى جرجان أخذ عنه الشيخ علم النحو وعلم خاله. (عالم اللغة ١٧).

[٤] معجم الأدباء ، ١٤/١٤ ، ومعجم المؤلفين ٣٢٣/٧.

[٥] عالم اللغة ١٨.

[٦] المصدر نفسه ٢٠ وما بعدها.

٢- أبو زكريا التبريزي (٤٢١-٥٠٢) . ظل عشرات السنين أستاذ اللغة العربية في مدرسة الدولة الأولى ((المدرسة النظامية ببغداد)).

٣- الإمام أبو عامر الفضل بن إسماعيل التميمي الجرجاني ، ورغم أنه لم يأخذ شهرة غيره ، ومع ذلك قال عنه الزمخشري: أنه من أجل تلامذة عبد القاهر.

٤- أبو النصر أحمد بن محمد الشجري.

ثقافة عبد القاهر:

ليس الإلمام سهلاً بثقافة عبد القاهر ، ولا سيما في الجوانب اللغوية[١] إلا أن ما لا يؤخذ كله لا يُترك كله – كما يقال.

إن عبد القاهر بالإضافة إلى أنه حذق الثقافة الإسلامية بكل أبعادها وأتقن الفقه الشافعي ، وبرع في فلسفة المذهب الأشعري[٢]، وألمّ بالدراسات المنطقية على نحو ما تكشف عن ذلك دراساته في أسرار البلاغة ، ومجادلاته في دلائل الإعجاز ، واتجاهاته التجديدية[٣].

تبين أن لعبد القاهر معرفة تامة بلغات غير العربية كالهندية والإلمام بأبعادها اليونانية ، والتركية ، بالإضافة إلى لغته الفارسية[٤].

---

[١] عالم اللغة: ١٠ ، وقد جاء فيها: ((إن عبد القاهر اللغوي يحتاج من البحث مضاعفة الجهد ، وقد بقيت مباحثه مجهولة في هذا الميدان ومغفلة لم تمتد إليها يد بحث أو تقويم . مما يتطلب مضاعفة الجهد تنقيباً وبحثاً ودرساً وتقويماً)).

[٢] قد اتخذ الأشاعرة مذهباً وسطاً بين السنة والاعتزال. ينظر: وفيات الأعيان ٥٨٧/١.

[٣] المبنية على أسس: معاني النحو ، وأشكال النحو ، وإمكانيات التأليف ، واعتبار حال المنظوم ، أي: إن الألفاظ مثلاً لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها ، ولكن ليضم بعضها إلى بعض فتعرف فيما بينها علم شريف. ينظر: دلائل الإعجاز / ٤١٨.

[٤] عالم اللغة / ١٩.

مصنفات وآثار الشيخ عبد القاهر[1]:

انتقل إلى الشيخ عبد القاهر علم السابقين وتأثر به ، ظهر ذلك جليا في مؤلفاته[2] المطبوعة وغير المطبوعة ، ويمكن أن ترجع إلى اتجاهات خمسة هي النحو والصرف ، ثم البلاغة ، ثم تفسير بعض القرآن ، والعروض ، ومختارات من الشعر[3]. ومن مؤلفاته المطبوعة :

١- **أسرار البلاغة**[4]: وهي مع دلائل الإعجاز تكملان البعض.

٢- **التكملة:** وعلق على هذا الكتاب الدكتور البدراوي زهران بقوله : ((لعله تكملة للإيجاز على نحو ما صنع أبو علي في تكملته للإيضاح)).

٣- **الجمل الجرجانية:** كتاب في النحو ، وقد ظفر هذا الكتاب بتقدير كثير من أعيان النحاة ، وقامت عليه شروح كثيرة ، ولعبد القاهر نفسه شرح لهذا الكتاب سماه ((التلخيص)).

٤- **دلائل الإعجاز:** وهو صنو أسرار البلاغة.

٥- **الرسالة الشافية:** وهو كتاب مطبوع متداول (ضمن ثلاث رسائل) في إعجاز القرآن الكريم ، وهي بمثابة تمهيد لنظريته في دلائل الإعجاز.

٦- **العوامل المئة:** وسيأتي الحديث عنها.

٧- **في الصرف:**

---

[1] اعتمدت في سرد هذه الآثار على كتاب عالم اللغة ٢٥ وما بعدها ، بالإضافة إلى ما يضاف في الهامش.

[2] عالم اللغة ٢٥.

[3] عبد القاهر الجرجاني للدكتور أحمد أحمد البدوي.

[4] ظل اسم الجرجاني يقترن بالعوامل المئة ، ولا يتعدى صيته هذا الجهد المختصر ، حتى هيأ الله تعالى من حملة العلم الإمام الشيخ محمد عبده رحمه الله ، الذي بدر إلى تدريس كتاب أسرار البلاغة في الأزهر الشريف ، وبعد تدريسه عهد به إلى الطبع ، ثم شرع بتدريس دلائل الإعجاز ، وبذا يعد الشيخ المكتشف الأول لمنزلة الجرجاني لدى أوساط المعاصرين. ينظر: (منهج البحث النحوي عند الجرجاني ، محمد كاظم البكاء ١٦).

٨- **المقتصد**: اختصر عبد القاهر تأليفه شرح المغني من ثلاثين مجلداً[١] إلى ثلاثة مجلدات سماه المقتصد[٢].

٩- **المفتاح في الصرف**:

هذا وللشيخ كتب أخرى، وشعر، أشارت إليها كتب التراجم، ولم نرَ حاجةً إلى ذكرها.

العوامل المئة في النحو:

وهو مشهور متداول ، ولقي حظاً كبيراً من العناية والشرح والنظم ، وتُرجم إلى اللغات التركية ، والفارسية ، والهندية[٣]، وبدار الكتب المصرية نسخ متنوعة من بينها المخطوط، والمطبوع، والمشروح، والمنظوم، والمترجم، وقد أشار بروكلمان إلى أكثر من سبعين نسخة في مختلف الأماكن في العالم[٤].

أقرب النصوص من الأصل:

إن العوامل تبدأ بعد البسملة والحمدلة والتصلية بما يأتي :

((أما بعد فإن العوامل في النحو على ما ألفه الشيخ الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمة الله عليه مئة عامل)) ، بداية من تلاميذ الشيخ، أو من النسّاخ ، ينسب العوامل إلى الجرجاني وهي معلومة متواترة، ولكن ما هو أقرب النصوص من الأصل ؟

لا شك أن الشيخ ألّف العوامل المئة للمبتدئين، وكانت وما تزال أنسب كتاب في النحو لهم في الدراسات الحلقية ؛ لذا انتشرت انتشاراً كبيراً ، ونسخت منها مئات النسخ بمختلف اللغات كما أشرت ؛ ولذا تعرّضت لتغيير وتشويه النسّاخ أكثر من أي تأليف آخر -

---

[١] شذرات الذهب ، ومرآة الجنان ، وطبقات المفسرين للداودي ، وفوات الوفيات ٢/٢٩٧.

[٢] عبد القاهر الجرجاني / للدكتور أحمد أحمد بدوي ٣١.

[٣] تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٢٠٠.

[٤] المصدر السابق.

للشيخ[١] ، فمن اختصار لا يتجاوز عد العوامل فقط ، وإطالة وتعقيد لا يناسبان المبتدئين، كالعوامل الكبرى[٢] مثلاً. وأنا أرى: أن أقرب نص من الأصل هو النص الذي يضمن العوامل وأمثلتها فقط غالباً ، وهو نصّ المتن الذي اتفقت فيه النسخ السّت لهذا الشرح التي اعتمدت عليها في التحقيق ، إذا أن تغيير الناسخ يكون إما بالتحريف أو بالإضافة ، فالأول مفقود تقريباً ؛ لأن نسخ العوامل كثيرة ، أي لا تعصى كلمة على الناسخ حتى ولو كان ضعيف المستوى ، والثانية لا توجد أيضاً ؛ إذ لا توجد الإضافات خارج الأمثلة إلا قليلاً مما يناسب الأمثلة.

وهناك تأليفات أخرى في العوامل لمؤلفين آخرين تُنسَب بعضها إلى الشيخ عبد القاهر من دون أن يكون فيها ما يشير إلى ذلك،ناهيك عن اختلاف منهجها عن منهج[٣] عوامل الشيخ.

شروح العوامل[٤]:

وهي كثيرة تناسب أعداد العوامل ، منها :

١- **شرح:** لأحمد بن محمد بن زين بن مصطفى الفطامي ، يسمى ((تسهيل الأماني)) أكمله سنة ١٣٠٠ هـ ، طبع في القاهرة سنة ١٣٠١ هـ ، وفي ــــ

---

[١] إذ أن العديد من تآليف الشيخ ولا سيما ما يضمن اتجاهاته ونظرياته ، مثل: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة أقل تعرضاً لتغيير النسّاخ ، إذ لم يقترب منها إلا العلماء.

[٢] ينظر المخطوطة المرقمة ٨٢٧٧ في دار صدام للمخطوطات ، بغداد.

[٣] فقد نقل الدكتور البدراوي زهران مستهل عوامل نسبها إلى الجرجاني كما يأتي: ((أعلم أنه لا بد لكل طالب معرفة الاعراب من معرفة مئة شئ ، ستون (منها) تسمى عاملاً ، وثلاثون تسمى معمولاً ، وعشرة منها تسمى عملاً وإعراباً)) (ينظر عالم اللغة ١٤٣)، علماً أن المستهل يثبت أنها ليست لعبد القاهر ، بل هو لمحمد بن مير علي تقي الدين (ت ٩٨١ هـ) ينظر: عثمانلي مؤللري (المؤلفون العثمانيون) ٢٠٢/١، الآثار الخطية في المكتبة القادرية (١٣/٥) (٣٠٧/٣)

[٤] اعتمدت فيما ذكرت من الشروح حسب حروف الهجاء لمؤلفيها على :

أ - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٢٠١/٥ وما بعدها.

ب- دار صدام للمخطوطات في بغداد.

جـ- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني الفنن في العربية ونحوها ٣١ وما بعدها.

بالاضافة إلى ما يضاف في الهامش.

مجموعة سنة ١٣٤٤ هـ ، وفي مكة ١٣٠٧ هـ ، ١٣١١ هـ، وله مخطوطة في دار صدام للمخطوطات – بغداد، تحت رقم ١٫٣٠٣٤٠٧.

٢- **شرح:** لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) ١٤٥١ م جوتا ٢١٩ (مجهول) ميونخ.

٣- **شرح:** لبرهان الدين المطرزي ، دمشق عمومية ٧٥ رقم ١١١.

٤- **شرح:** لحاجي بابا ابراهيم بن عبد الكريم الطوسبري ، نحو سنة ٨٧٠ هـ ، برلين ٦٤٧٨، ميونخ ٨٩٥ ، فينا ١٤٩ ، الإسكندرية ٣٣ نحو ، بولون ٢٥٧ ، سليم آغا ١٣٥ ، القاهرة ثان ١٥٦/٢.

٥- **تركيب[١] العوامل:** لملا حامد السوسي ، مخطوطة في دار صدام ٢٤٦٠٣.

٦- **شرح:** لحسين بن موسى الزرديني[٢] ، الظاهرية بدمشق ١٠٨ ، وتوجد مخطوطة في دار صدام برقم ٢١٣٥٦.

٧- **شرح:** لحسين بن محمد ، ليبرج ٤١٠.

٨- **إعراب العوامل:** كتب على غلافها: خالد مصطفى سليمان ، مخطوطة في دار صدام برقم ٢٦٤٨٢.

٩- **شرح:** لخالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ).

١٠- **شرح:** لخليل بن عيسى بن ابراهيم مع حاشيته لعلي بن رسول القره حصاري ، برلين ٦٤٨٦٠.

١١- **شرح:** لداود بن الحاج ابراهيم الحمصي بن السيد ، شباط ٢٩٧.

١٢- **شرح:** لداود بن محمد علي ، نسخة كتبت سنة ١١٤٤ هـ ، القاهرة ثان ١٦٠/٢ .

١٣- **معرب العوامل:** لزيني زاده: قيليج على ٩٦٦ هـ ٩٦٧ هـ .

---

[١] يستعمل النحويون الأكراد كلمة ((تركيب)) بدلاً من الإعراب.

[٢] الـ(بانه يي) الكردي (ت ١١٤٨) الهدية ٢٩٨/١ ، وسلك الدرر ٢٥/٢.

١٤- **شرح لسعد الله الصغير**: بريل اول ١٧١ رقم ١ ، ثان ٣٥٩ ، بطر سبرج رابع ٩٣٦. وتوجد منها نسخ مخطوطة في دار صدام: ٢٤٨٣٠ نسخت في ١٣٨٤ هـ ، و ٢٤٧٤٥ نسخت في ١٣٥٥ هـ ، و ١٣٨٤ نسخت في ١١٧٤هـ، و٣٩١٤٣ نسخت في ١١٧٤هـ ، و ١١٣٩٤ / ٢.

١٥- **إعراب العوامل**: للسيد شريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)[١] ، الظاهرية بدمشق ٦٧ ، ١١٠ رقم ١ ، القاهرثان ١٣١/٢، وتوجد مخطوطة في دار صدام برقم٢٤٨٠.

١٦- **شرح**: لشهاب الدين: القاهرثان ٩٧/٢.

١٧- **إعراب العوامل**: لعاشق قاسم الازنيقي (ت ٩٤٥ هـ)[٢] القاهرة ثان ٩٧٨/٢.

١٨- **شرح**: لعبد الرحمن بن ادريس ، برلين ٦٤٨٧.

١٩- **توضيح العوامل**: لعبد الصمد بن ملا محمود الـ((مركَي)) مخطوطة في دار صدام ٤٧٧٢.

٢٠- **كتاب الجمل**: لعبد القاهر الجرجاني وهو شرح للعوامل[٣].

٢١- **إعراب العوامل**: لملا شيخ الكردواني ، يحمل رقم ٢،٧٦٦٣٤ في دار صدام للمخطوطات.

٢٢- **شرح**: للكوراني[٤]، الظاهرية بدمشق ٦٦ ، ١٠٧ رقم ١ ، وتوجد مخطوطة بدار صدام ٢١٣٥٦.

٢٣- **شرح**: لمحمد بن حسن فاضل الهندي (١٠٦٢-١١٣٧ هـ) مشهد ٢٦/١٢، ٩٢ رقم ٣ ، ٩٥.

---

(١) ينظر: الفوائد البهية ١٢٥ ، الضوء اللامع ٣٢٨/٥.

(٢) الكشف ١١٧٩/٢.

(٣) عبد القاهر الجرجاني لأحمد أحمد بدوي ٣٣.

(٤) الكوراني إبراهيم بن حسن (ت ١١٠١ هـ). فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ٣١٣/٣ عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ببغداد ١٩٧٤ م ، والمخطوطة هناك تحت الرقم ١٤٨٧.

٢٤- **شرح:** لمحمد بن درويش ، المكتب الهندي ٩٨٢ ، رقم ١ بطرسبرج ثالث ٦٨٢، ١١٤١.

٢٥- **شرح:** لمحمد بن سعيد خان بن محمد بن عبد الرحمن خان الحنفي الهندي في حيدر آباد سنة ١٣١٨ هـ.

٢٦- **شرح:** بالتركية لمحمد بن شعبان ٩٨٠ هـ ، يرجح أنه في حران بالمجر.

٢٧- **شرح:** لمحمد بن قاسم العتابي باسم الفوائد العتابية في العوامل المئة النحوية.

٢٨- **شرح:** لمحمد بن محمد بن أمير الحاج الحلبي (حوالي ٨٥٥ هـ) برلين ٦٤٧٧.

٢٩- **شرح:** لمحمد مصطفى سعدي (ناقص في النهاية) مخطوطة في دار صدام٢٤١١٦

٣٠- **شرح:** لمحمد بن موسى القدقي الأواري من داغستان (ت ١١٢٠ هـ).

٣١- **شرح:** بن ياد كار محمد الشيرازي بطرسبرج ثالث.

٣٢- **شرح:** لملا محسن ، طبع في جامع المقدمات في طهران ١٨٨٤.

٣٣- **شرح:** لمصطفى بن ابراهيم قيليج على ٩٦٦-٩٦٧.

٣٤- **شرح:** لمصطفى بن بهرام ليبرج ثان ٢٩ رقم ١ ، ١٣٠ بولون ٢٥٩ (وفيها اسم المؤلف: الحسين بن أحمد) المتحف البريطاني ٢٣٤/١ وفيها المؤلف عاشق قاسم (أنظر رقم ١٧) بودليانا.

٣٥- **شرح:** لميكائيل بن شرف ، ميونخ ٧٦٥.

٣٦- **شرح:** ليحيى بن نصوح: بن اسرائيل (نحو ٩٥٠ هـ) ، وتوجد منها نسختان مخطوطتان في دار صدام: (٣٠٩٩٠ ، ١٨٤٥٣).

وأشار بركلمان إلى أماكن أخرى لوجود النسخة ، منها: برلين ٦٤٧٩ ، باريس ٣٩٩٣ رقم ١ ، جوتا ٢١٦ بطبرسبرج ١٧٧ رقم ١ ، جاريت ٣١٥ ، ٣١٦ ، الاسكندرية ١٧٥ فنون رقم (٢)، مانشستر ٧٣١ ، القاهرة ثان ٢٣٨/٢ ، وغير ذلك.

٣٧- **شرح:** بالتركية لمجهول ، باريس ٤٠٤١ رقم ٣.

وفي دار صدام للمخطوطات، الشروح الآتية أيضا لمؤلفين مجهوليق:

٣٨- شرح بعنوان: هدية العارفين، برقم ١٢٤د.

٣٩- شرح بالتركية: برقم ٢٠٣٤١.

٤٠- شرح: ناقص في النهاية، برقم ٢٨٧٧١.

٤١- حاشية على العوامل: برقم ٢٤٨١٠.

٤٢- شرح برقم ٣٥٤٠: نسخت في ١١١٦ هـ.

نظم العوامل[١]:

١- منظومة: لأحمد الصوفي، جوتا ٢١٥، كلكتا ٥٢، ١٠٥٩.

٢- منظومة: لابراهيم، برلين ٦٤٩٩.

٣- حلوة الصبيان في نظم العوامل: لأبي بكر القاضي، ألّفه سنة ١١٧٤ هـ، برلين ٦٤٩٩.

٤- نظم عوامل الإمام الجرجاني: للشيخ محمد بن حماد (٧٧ مجموعة)[٢].

٥- الدرة الدرية في العوامل النحوية: لمحمد بن عثمان الدمشقي الحموي (ت ١٠٩٠ هـ) مع شرح لعبد الرحمن الأريحوي (ت ١١٢٨ هـ)، برلين ٦٤٩٧.

٦- نظم العوامل: للشيخ مسروف النودهي، إذ جعلها ضمن منظومته (شامل العوامل)[٣]، وأشار إلى ذلك بقوله:

ضمّنتُها (عوامل الجرجاني) ❁❁❁❁ أرجو بها الدعاء من إخواني[٤]

٧- منظومة في ٣٥ بيتاً من البسيط: لنصر الله بن أحمد البغدادي الحنبلي جلال الدين، حوالي سنة ٧٩٠ هـ برلين ٦٤٩٦.

٨- منظومة بالفارسية: المكتب الهندي ٩٨٣-٩٨٤ رقم ٢ بودليانا ١٦٥٧، الجمعية الآسيوية.

---

[١] اعتمدت في سرد هذه المنظومات على تأريخ الأدب العربي ٢٠٤/٥، ما عدا ما أشرت إليه في الهامش.

[٢] عالم اللغة ٣١.

[٣] ينظر: كشف الظنون ١١٧٩/٢، وهدية العارفين ٦٠٦/١.

[٤] ينظر: النودهي وجهوده النحوية، محمد صابر محمود، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة صلاح الدين ص٨٠.

٩- منظومة لمجهول مع شرح يسمى ((الشفاء)): محمد بن الياس الكوراني ، طبع في لاهور سنة ١٨٩٨ م ، ومع شرح يسمى ((كشف المنظوم)).

١٠-منظومة: بشرح محمد بن حمود ، القاهرة ثان ١٣٨/٢ رقم ٩.

عدد العوامل عند الشيخ عبد القاهر:

إن مجموع العوامل عند الشيخ عبد القاهر مئة عامل ، ومَن عدّها ستين فقط من العلماء هم[1] مَن زادوا ، ونقصوا.

وأما ما زادوه على الشيخ من العوامل سبعة عوامل ، هي :

الأول: لولا

وهي جارّة عند سيبويه ، إلا أن الشيخ لم يجعلها جارّة ، ربما لأن الأكثرية من النحويين لم يجعلوها جارّة كالكوفيين والأخفش والمبرّد[2] ، ومن جعلها جارّة جعلها بشرط اتصالها ودخولها على الضمير ، نحو: لولاك يا رحمة الله لهلك الناس ، لأنه في المآل في حيز لام التعليل ، أي لم يهلك الناس لوجود رحمة الله.

الثاني: كيمه

يقول الأخفش: إنه حرف جر دائماً[3] ، ويقول أكثر البصريين أنه حرف نصب تارة، وحرف جر تارة أخرى[4] ،والشيخ كما يبدو على رأي من يجعله حرف نصب دائماً، وهم الكوفيون[5] ، ولذا لم يذكره ضمن حروف الجر ، وكونه حرف جر مشروط بدخوله على (ما) الاستفهامية ، وهو للتعليل مثل: كيمه فعلت ؟ واستدلوا على كونه حرف جر حذف ألف (ما) كما في ((لِمَ)) و ((عَمَّ)).

---

[1] مثل: البركوي زين الدين محمد بن مير علي محي الدين (٩٢٩-٩٨١ هـ). ينظر: نتائج الأفكار ص ١٠٥ ، العقد المنظوم بهامش الشقائق النعمانية ٤٣٦.

[2] المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥ هـ). الفهرست ٨٧ ، بغية الوعاة ٢٦٦/١.

[3] ينظر شرح الرضي على الكافية ٤٨/٤.

[4] شرح الرضي ٥٠/٤ ، الجنى الداني في حروف المعاني ٢٦٤.

[5] المصدر الأول السابق.

الثالث: لعلّ

فإنه يجر به في لغة «عُقيل»[1] ، كقول الشاعر[2] :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت مرة *** لعلّ أبي المغوار منك قريبُ

وجاء: « ولعلّ أبا » وهي اللغة الفصحى[3] ، لذا لم يجعله الشيخ ضمن حروف الجر.

الرابع: لا ، لنفي الجنس

وهي تعمل عمل « إن » ، أهملها الشيخ ؛ ربما لأنها لا تعمل إلا بشروط كثيرة لا يتلاءم ذكرها وفهمها للمبتدئين الذين ألّف الشيخ كتابه لهم. ولا تعمل «لا» النافية للجنس إلا بالشروط الآتية :

١- أن تكون نافية.
٢- أن يكون النفي بها للجنس.
٣- أن يكون النفي نصّاً في ذلك.
٤- أن لا يدخل عليها جار ، كما دخل عليها في مثل قولهم: جئت بلا زاد.
٥- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
٦- أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل، أيّ فاصل ، و لا خبرها[4] نحو: لا غلامَ رجل حاضرٌ.

الخامس: إذ ما ، الجازمة لفعلين

من كلم المجازاة ، أهملها الشيخ. قال السيرافي[5] شارح كتاب سيبويه : « ما علمت أحداً من النحاة أثبته إلا سيبويه وأصحابه ».

---

(1) ينظر التسهيل ١٤٨ ، وهمع الهوامع ٢٥٧/٤.

(2) زهو كعب بن سعيد الغنوي ، معجم الشواهد العربية ٤٠/١ ، وهمع الهوامع ٢٥٧/٤ ، والتصريح على التوضيح ١٥٦/١.

(3) ينظر الأصمعيات ٩٦.

(4) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٦/٢.

(5) الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي (ت ٣٦٨ هـ) بغية الوعاة ٥٠٧/١ ، كشف الظنون ١٤٠ ، ١٥٠.

واستشهد سيبويه بقول عباس بن مرداس :

❁ إذ ما أتيت على الرسول فقل له ❁❁❁ حقاً عليكَ إذا اطمأن المجلسُ ❁

والشاهد فيه : المجازاة بـ ((إذ ما)) بدليل وقوع الفاء في الجواب ((فقل له))[١].

ومن العوامل القياسية زادوا :

السادس: اسم التفضيل

ولا تعمل إلاّ بشروط لا تتوفر إلاّ قليلاً[٢] ولذا فهو قليل عاملاً.

السابع: معنى الفعل

مثل: الاسم المنسوب ، والاسم المستعار كالأسد[٣] وكل اسم يُفهم منه معنى الفعل الذي يعمل في غير الفاعل والمفعول به ، كالحال والظرف والمفعول معه ، مثل: ((الله)) بمعنى المعبود في قوله تعالى: ﴿ وهو الله في السّموات وفي الأرض ﴾[٤] واسم الإشارة بمعنى أشير ، وحرف التنبيه ، وحرف التشبيه ، و ((ليت)) بمعنى أتمنى ، و ((لعل)) بمعنى أترجى ، وحرف النفي وكذلك أسماء الأفعال وحروف النداء التي عدّها الشيخ من العوامل السماعية كما سيأتي.

وأما ما نقصوه[٥] فهو سبعة وأربعون عاملاً ، وهو من الأفعال ثمانية عشر فعلاً أدخلوها ضمن أول العامل القياسي: (الفعل) وهي :

١- أفعال المدح والذم: نِعمَ ، حبّذا ، بئس ، ساء.

٢- أفعال المقاربة: عسى ، كاد ، كرب ، أوشك.

٣- أفعال القلوب: علمت ، رأيت ، وجدت ، ظننت ، حسبت ، خِلت ، زعمت.

---

[١] ينظر: الكتاب ٥٦/٣ ، ٥٧ (وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً للشرط لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك لربط الجواب بالشرط).

[٢] ينظر: إعراب (خير خلقه) في قسم التحقيق، الهامش (٣) في ص (١٠٧)

[٣] مثل: مررت برجلٍ أسدٍ غلامُه.

[٤] سورة الأنعام ٤.

[٥] أي أدخلوه في غير ما أدخله الشيخ عبد القاهر.

٤- الأفعال الناقصة: كان ، صار ، أصبح ، أضحى ، أمسى ، ظلّ ، بات ، ما زال ، ما برح ، ما فتئ ، ما أفتأ ، ما دام ، ليس.

وادخلوا أسماء أسماء الأفعال: رويد ، بَلْهَ ، دونك ، عليك ، ها ، حيّهل ، هيهات ، شتّان ، سرعان ، وحروف النداء: يا ، أيا ، هَيَا ، أي ، الهمزة ، ضمن معنى الفعل من العامل القياسي كما أشرت.

وأدخلوا الاسماء: أحد عشر ، كم ، كذا ، كَأيّن ضمن الاسم المبهم التام من العوامل القياسية.

أي: أنهم زادوا سبعة عوامل ، ونقصوا سبعة وأربعين ، فأصبح المجموع لديهم ستين عاملاً.

لماذا تكون العوامل مئة عند الشيخ ؟

يقدم الشارح بعض التبريرات لبعض آراء الشيخ بشيء من الإطناب كعادته فيقول – تعليقاً على قول الشيخ في ذكر الأول من العوامل القياسية: الفعل على الإطلاق –: ((قوله على الإطلاق أي: يعمل الفعل مطلقاً لازماً ومتعدياً ماضياً أو مضارعاً فعل قلب أو جوارح إلى غير ذلك ، وهذه القاعدة: أعني الفعل يعمل وإن كانت تشمل الأفعال كلها سماعية أو قياسية ، لكن لغاية عمومها وعدم انضباط أحوال أعمال كل قسم من الأفعال بتلك القاعدة لم تعتبر حتى يكون كل ما اندرج تحتها قياسياً)).

ثم يذهب الشارح إلى بيان أقسام الفعل من اللازم والمتعدي، وبيان قاعدتيهما؛ ليخرج الأفعال الناقصة وأمثالها من قاعدة الفعل اللازم، فيقول مضيفاً إلى ما سبق: ((ولما كانت الأفعال منضبطة بصفة اللزوم والتعدية اعتبروا بالنظر إلى كل صفة قاعدة ، فباعتبار الصفة الأولى[1] قالوا: كل فعل لازم يرفع اسماً وينصب سوى المفعول به من المفاعيل الباقية، والحال، والتمييز، والمستثنى، فقط من غير اشتراط بشيء، فخرجت الأفعال الناقصة لامتيازها عن سائر اللوازم بنصبها غير ما أدخلت في القاعدة[2] ، وكانت معدودة –

---

[1] أي: الفعل اللازم.

[2] لأن عمل الأفعال الناقصة مشروط بأن يكون منصوبها مسنداً إلى مرفوعها ، أي: أنهما كانا مبتدأ وخبراً في الأصل ، وغير ذلك من تعلقها بغير المرفوع إذ ان المعنى لا يكتمل به.

محصورة بحسب السماع ولم يكن لها قاعدة يعرف بها كيفية عملها من غير سماع... وكذا أفعال المدح والذم لاشتراط عملها بالشرائط التي ذكروها»[١].

ثم يبين الشارح قاعدة الفعل المتعدي ليخرج منها بعض من أفعال القلوب، فيقول مضيفاً إلى ما سبق: «وباعتبار الصفة الثانية[٢] ، كل فعل متعدٍ يعمل عمل اللازم مع زيادة نصب المفعول به ، واحداً أو اثنين أو ثلاثة بحسب ما يقتضيه مفهوم الفعل ، وبعض أفعال القلوب المتعدية خرجت بنصب غير مقتضاها ، وباشتراط عملها بالشرائط التي تذكر في كتب النحو»[٣].

ثم يريد أن يبين: أنه انفرد بما ذكر فيقول: «وأرجو أن لا يأخذك الملال من التطويل ، إذ المقول ليس مما قيل ، بل ابتداع جديد جميل ، ولكل جديد لذّة كما في البين قد قيل».

نفهم من كلام الشارح: أن من جعل العامل القياسيّ أعمّ ، لم يعتدّ بالألفاظ المحصورة في السماع ، أو الشرائط المخصوصة بعمل بعض المجموعات ، بل إن الجميع مشمول بكيلة العمل في القاعدة: إن كلا يعمل ، وهذا ما لا يقرّه الشيخ.

وما ذكره الشارح هو التأكيد لما سبق أن ذكره في نفس المسائل قبل مبحث العوامل القياسية ، وبعبارات أوضح ، إذ قال في مبحث الأفعال الناقصة: « وإنما كانت الأفعال الناقصة عوامل سماعية ؛ لأنها لازمة خرجت عن قياس الأفعال اللازمة وقاعدتها، وهي

---

[١] شروط عمل أفعال المدح والذم: أن يكون فاعله إما :
١- اسم ظاهر معرف بـ أل ، مثل نعم الشعار الصدق.
٢- اسم ظاهر مضاف إلى المعرّف بـ أل ، مثل: نعم خلق المرء الصدق.
٣- ضمير مستتر وجوباً مميز مفسر بنكرة ، نحو: نعم هادياً العقل.
٤- كلمة ما أو من موصولتين ، مثل: نعم ما تتحلى به الوفاء ، ونعم من نقتدي بـه المستشير.
ينظر: الفوائد الضيائية في شرح الكافية ٣٨٣ (أفعال المدح والذم) في بيان الشروط، لا الأمثلة.

[٢] أي التعدية.

[٣] من هذه الشروط والخصوصيات :
١- أي: لا يجوز بقاء أحد المفعولين دون الآخر، وسبب ذلك- مع كونهما من الأصل مبتدأ وخبراً وحال حذف المبتدأ أو الخبر غير قليل-: إن المفعولين بمنزلة اسم واحد، مثلاً: علمت زيداً قائماً، بمثابة: علمت قيام زيد.
٢- جواز الالغاء إذا وقعت بين معموليها أو تأخرت عنهما.
٣- كما يجوز أن يكون فاعلها و مفعولها ضميرين ، وغير ذلك.
ينظر: كافية ابن الحاجب ٦٨.

لزوم معانيها في الفاعل وعدم توقفها على غير الفاعل ، وهذه مع لزومها: بتوقف تعلقها على غير المرفوع، وليست متعدية حتى يجعل ذا الغير مفعولاً به، فسمعت هذه الأفعال عاملة كما ذكرنا موقوفة على غير المرفوع، خارجة عن قياس القسمين اللازم والمتعدي»[١].

وبشأن أفعال المقاربة قال الشارح: « أي أفعال تدل على قرب خبرها لفاعلها رجاءً أو حصولاً ، أو أخذاً فيه ، وهذه أيضاً من الأفعال الناقصة إذ هي أيضاً لتقرير الفاعل على صفة غير صفة مصدرها لكن أفردها بالذكر[٢] لاختصاص خبرها بأن يكون فعلاً مضارعاً دون الأفعال الناقصة السابقة »[٣].

وقال بشأن أفعال المدح والذم: « وكونها من العوامل السماعية لأن عملها بالشرط المذكور والكيفية المخصوصة لا يدخل تحت قاعدة عمل الأفعال المتعدية واللازمة بل نشأ وتوقف الشرط والكيفية المذكوران على السماع »[٤].

وقال الشارح في مبحث أفعال القلوب[٥]: «وإنما عدّوا[٦] الأفعال المذكورة من العوامل السماعية ؛ لأن متعلق الظن والعلم المتعديين إلى مفعولين على الحقيقة هو الحكم والنسبة بينهما ، واقتضائها للطرفين لاقتضائها النسبة المقتضية لهما ؛ ولذا قل حذف أحد المفعولين وذكر الآخر في هذا الباب للزوم حذف بعض المفعول - بخلاف باب أعطيت - وتلك النسبة أمر واحد تتوقف على الطرفين ، ولا توجد بدونهما فكان القياس نصبهما لتلك النسبة فقط ، أي: مجموع اللفظ الدال والمشتمل عليهما نصباً واحداً ليكون المفعول واحداً ، وإن كان ذا أجزاء كمقول القول ، فإنه يكون جملة أيضاً ، فنصب بعض أفعال القلوب للطرفين أحياناً إنما نشأ من السماع وإلاّ لكان الظاهر أن يكون جميع أفعال القلوب على نسق ..

---

[١] ينظر ص (٢١٣) من هذا البحث (قسم التحقيق).

[٢] أي جعلها الشيخ في عوامله ضمن نوع خاص وهو النوع الحادي عشر.

[٣] ينظر ص (٢١٤) من هذا البحث (قسم التحقيق).

[٤] ينظر ص (٢١٩) من هذا البحث (قسم التحقيق).

[٥] في نهاية النوع الثالث عشر.

[٦] أي الشيخ وأصحابه.

واحد[1] مطلقاً[2] مع أنه ليس كذلك ، ولأن عملها ونصبها للمفعولين بالشرائط والخصوصيات التي تعلمها من كتب النحو[3] يخرجها عن قانون سائر الأفعال المتعدية ، وأما بالنسبة إلى المعاني التي لا تقتضي بها مفعولين[4] تكون هذه الأفعال قياسية أيضاً ، خذ ما خصنا من هذا المقال والله أعلم بحقائق الأحوال)).

عدد العوامل عند الشارح:

رغم أن الشارح لم يضف إلى توضيحاته لآراء الشيخ بشأن العوامل المئة أي تعليق، إلا أن توكيدها أكثر من مرة ودخولها في التفصيلات في هذا المجال، يرينا أنه على رأي الشيخ، بل نفهم في بعض عباراته أنه ربما يرى العوامل أكثر من مئة ، إذ يقول في جعل الشيخ الأفعال الناقصة ثلاثة عشر: ((والظاهر أن المصنف حصر المشهورة في العدد المذكور ، وإلا فهي ليست محصورة فيه ، بل قيل: ولا مضبوطة بشيء من الأعداد بل غير محصورة))[5].



---

[1] أي أن يكون جميعها قياسية أو سماعية.

[2] أي مهما كان عملها.

[3] وهي أنه إذا قصد علم ذات على صفة يقتضي مفعولين وإلا فلا. ولتتعرف أكثر على الخصوصيات والشروط ينظر ص(٢٦) من هذا البحث. هامش (٣)

[4] كأن يكون ((علمت)) بمعنى ((عرفت)) ، و ((وجدت)) بمعنى ((أصبت)) و ((زعمت)) بمعنى ((قلت)) مثلاً.

[5] وقد عدّ ابن الحاجب في الكافية سبعة عشر منها ، أي بزيادة: آض ، وعاد ، وغدا ، وراح. ينظر: الكافية ٦٩. ولم يذكر ((سيبويه)) سوى كان ، وصار ، ومادام ، وليس ، ثم قال: ((وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ، والظاهر أنها غير محصورة ، وقد تضمن كثير من الأفعال التامة معنى الناقصة ، كما نقول: تتم التسعة بهذا عشرة ، أي: تصير عشرة ، وكمل زيد عالماً أي صار زيد عالماً)). ينظر: الفوائد الضيائية ٣٦٩.

الفصـــل الثانـــي

الحيــاة السّياسيّــة والعلميــة في عصر الشارح

لا شك أن العالِم هو نتاج عصره وابن بيئته ، فالشارح من علماء العهد العثماني ،/القرن الثاني عشر للهجرة / الثامن عشر للميلاد ، لذا اقتضى البحث بيان نبذة عن الحياة السياسية والعلمية في هذا العهد، ولا سيما عصر الشارح .

١- الحياة السياسية في العصر العثماني:

بعد أن رسّخ العثمانيون أقدامهم بآسيا الصغرى التي أسسوا فيها دولتهم[1] (٦٩٩هـ)، قطعوا البحر إلى أوربا ففتحوا القسطنطينية[2]، (٨٥٧ هـ – ١٢٩٩م) [3] ثم توغلوا في أوربا وحاصروا فينا ، ونشروا لواء الاسلام على قسم من شبه جزيرة البلقان ، وبعد ذلك حوّلوا أعنة خيولهم نحو المشرق العربي ، واستولى السلطان سليم الأول على سورية[4]، واستطاع خلال حكمه الذي لم يتجاوز ثماني سنوات أن يهزم الشاه اسماعيل الصفوي، وأن يلحق كردستان بالبلاد العثمانية ، ثم استولى على مصر وبلاد العرب ، سنة (٩٢٣ هـ)[5]، ثم نقل المتوكل على الله العباسي من مصر إلى استانبول ، ثم ما لبث أن لقّب نفسه بالخليفة.

فقد طهّر سليمان الأول (٩٢٦-٩٧٤ هـ)[6] البحار من أعدائه، وطرد قباطنة الترك والإسبان من طرابلس الغرب ، وهزموا البابا وامبراطور ألمانيا ، ودوقية البندقية كلهم في

---

(١) نتائج الأفكار ١٢ ، والشقائق النعمانية لطاشكيري زاده ٦ .

(٢) وهي الآن مدينة استانبول (ينظر : معجم البلدان ٣٤٧/٤) .

(٣) تاريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة ٤٤٣/٢ .

(٤) تأريخ الأدب العربي لعمر فرّوخ ٨٨١/٣ .

(٥) تاريخ الدولة العلية العثمانية ٢٥ ، وتاريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة ٤٤٣/٢ .

(٦) المرجع السابق ٤٤٤ .

معركة بحرية سنة ٩٤٥ هـ[١] ، واتسعت بلاد العثمانيين وبلغت أوجها في عصر السلطان سليمان الأول ، وتوغلوا في أوربا حتى أبواب فينا ، وفي آسيا حتى قلب إيران وباب المندب ، وفي إفريقيا إلى مسافة قريبة من جبل طارق .

والقرن الثاني عشر الهجري (عصر الشارح) كان عصر تدهور السلطة العثمانية ، وبروز ظروف محلية خاصة بالعراق[٢] ، قد شجّعا على قيام حكم تقليدي في كل من بغداد والموصل ، فضلاً عن ظهور قوى محلية في أجزاء العراق الأُخرى ، متمثلة في الأُسر القوية المعتمدة على قوتها من جهة ، وعلى دعم غيرها لها من جهة أخرى ، مستغلة ضعف ولاة بغداد ، واضطراب أحوالها من جهة ثالثة[٣] ، فقد أقيمت في ولاية شهرزور[٤] وما والاها الإمارة البابانية ، وكانت الأُسرة البابانية من أكثر الأُسر الحاكمة في شمال العراق أتباعاً وأعواناً ، وانتهى حكمها بوفاة أميرها بيربوداق ببه[٥] .

أما إمارة بابان الأخيرة فتبدأ ب (فقي أحمد) الذي كان من علماء الدين ، فقد منحه السلطان العثماني محمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩ هـ) مقاطعة قلاجوالان[٦] ، واتخذ فقي أحمد

---

[١] المرجع السابق .

[٢] الشيخ خالد النقشبندي ومنهجه في التصوف ٤ .

[٣] تأريخ الإمارة البابانية الكردية : ب ، عبد ربه سكران الوائلي ، رسالة ماجستير / كلية الآداب / جامعة القاهرة ١٩٧٩ م .

[٤] شهرزور كورة واسعة بين أربيل وهمذان ، ويطلق على منخفض في لواء السليمانية تمتد من جنوب مركز عربت إلى ضواحي حلبجة وتشرف عليها سلاسل جبلية ولا سيما في الشرق والغرب / معجم البلدان ٣٧٥/٣.

[٥] الشيخ خالد النقشبندي ومنهجه في التصوف ٣ .

[٦] قلاجوالان كانت قصبة كبيرة قبل بناء السليمانية ، وكانت مركزاً للإمارة . وهي اليوم قرية تابعة لمركز قضاء شهربازار (جوارتا) في محافظة السليمانية .
ينظر : أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ٢٧٦/١، ٢٨٢ .

قرية دارشمانة[١] مركزاً لإمارته ، ثم انتقل إلى مركة[٢] وماوت[٣] ثم قلاچوالان في سنة ١١٨٠ هـ[٤].

وبدأ بعد ذلك عهد آخر من حكم البابانيين ، بدءً بسليمان باشا به ، وانتهاءً بمحمود باشا .ثم يبدأ عهد آخر منه ، بإنشاء مدينة السليمانية ١٢٠٠ هـ .

وما يعني البحث هنا هو التحدث بإيجاز عن الأُمراء الثلاثة الآتين البارزين الذين عاصرهم الشارح :

١- سليمان باشا به بن ماوند بن فقي أحمد :

تولى الإمارة في سنة ١٠٨٨ هـ[*] ، وأخذ ينهض ببلاده نحو التقدم[٦] ، ثم أحرجت مواقفه ، وهددت من قبل والي بغداد علي باشا[٧] فسافر إلى الإستانة ، وعيّن متصرّفاً في (ادرنه) ومات فيها سنة ١١١٥ هـ[٨] .

---

[١] دارشمانة قرية على بعد بضعة كيلو مترات من قلعه دزه في محافظة السليمانية ، ينظر المصدر نفسه ١٦٤/١ .

[٢] قرية تابعة لناحية بنكرد في محافظة السليمانية ، كانت قاعدة لمنطقة بشدر في زمن العثمانيين ، ومركزاً للناحية إلى سنة ١٩٣٨ . (ينظر : أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ٣١٣/١) .

[٣] ماوت : ناحية تابعة لقضاء جوارتا في محافظة السليمانية . (ينظر : رسائل كاك أحمد الشيخ إلى الملا عمر الأربلي) .

[٤] الطلبة والمدرسون في بغداد أيام وزارة داود باشا(٢٧٠) .

[٥] الشيخ معروف النودهي البرزنجي ١٦ .

[٦] دائرة المعارف الإسلامية ٥٣٥/٤ .

[٧] تأريخ السليمانية وأنحائها ٦٣ .

[٨] التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها ٢٥ .

٢- بكر بك بن سليمان باشا:

انتشر نفوذه وتوسعت، حدود بلاده فامتدت من ديالى (سيروان) حتى الزاب الصغير (زێ ی كوّيه)، إلى أن قهرته الحكومة العثمانية وقتلته[(١)]، وقبضت على زمام الحكم في البلاد البابانية[(٢)].

٣- خانه باشا بن تيمور خان:

وتمكن من إعادة الإمارة البابانية إلى الحياة عام ١١٣٣ هـ[(٣)]، واتسع نفوذه، ودخلت في حكمه ولاية أردلان الإيرانية، وسائر الولايات المجاورة للموصل، وكان عوناً لوالي بغداد حسن باشا في هجومه على غرب إيران، وهو الذي أدخل أردلان تحت حكمه[(٤)] بعد احتلال كرما نشا سنة ١١٣٦ هـ، ولما توفي حسن باشا وهو في طريقه إلى همذان خلفه ابنه أحمد، وبدأ أحمد باشا عهده باحتلال همذان سنة ١١٣٧ هـ[(٥)] وسلّم ولاية همذان إلى خانه باشا بعد أن رجع هو إلى بغداد في ١١٢٩ هـ؛ لمعاقبة عشيرة بني جميل بشدة؛ لتمردها وتعرضها لبغداد[(٦)]، ثم يرجع خانه باشا إلى أردلان، وينتزع نادرشاه بعد موته الملك من البابانيين عام ١١٤٣ هـ[(٧)] في زحف بعض من قواته باتجاه كركوك وأربيل، وقسم

---

(١) ويروى في قتل بكر بك أنه بعد انهزام قواته أمام قوات والي بغداد حسن باشا بعد معركة دامية مريرة، اختفى بكر بك وعيّن والي بغداد أميراً مكانه سنة ١١٢٦ هـ، واستطاع بكر بك أن يصل إلى بغداد في خفاء، وما لبث أن عرف به الوالي وامر بقتله. ينظر: تاريخ السليمانية وأنحائها ٦٦.

(٢) الشيخ معروف النودهي البرزنجي ١٦.

(٣) المصدر نفسه، وأربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ١٥٧.

(٤) بعد أن أمره باحتلالها فاحتلّها وقُتل أمير أردلان عباس قوليخان في تلكم المعارك (ميژووي ئه رده لان = تاريخ أردلان ٨٨، ٨٩، وأربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ١٦٣، تاريخ السليمانية وأنحائها ٦٨).

(٥) العراق في التاريخ ٥٩٠.

(٦) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ١٨٩، وتأريخ السليمانية وأنحائها ٦٩.

(٧) التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها ٢٥، ٢٦، إلاّ أن خانه باشا البابانى استطاع أن يعيد أردلان إلى حكم البابانيين في هجوم شنّه عليها واحتلّها في سنة ١١٤٤ هـ/ ميژووی ئه رده لان - تاريخ أردلان ٩٢.

آخر باتجاه الموصل[١] والقسم الرئيس باتجاه بغداد ، ورغم أن نادر قلي الذي أصبح نادرشاه فيما بعد،حاصر بغداد لمدة سبعة شهور،إلا أن قواته منيت بخسائر فادحة ، في معركة دارت بينها وبين القوات العثمانية بالقرب من الدجيل في ٦/صفر/١١٤٦ هـ[٢] بقيادة عثمان باشا الأعرج الذي جاء لإنقاذ بغداد[٣] ، مما أدّى إلى هروب نادر قلي وفلول قواته المنهزمة إلى الأراضي الإيرانية تاركين وراءهم غنائم كثيرة [٤] .

وصادفت هذه المدة وجود السلاطين العثمانيين مصطفى الثاني (١٠٧٤-١١١٥هـ)[*] ، وأحمد الثالث (١٠٨٣-١١٤٩هـ)[٦] ، ومحمود الأول (١١٠٨-١٧٥٤هـ)[٧] ، بالإضافة إلى ماجرى من الحروب الإيرانية - التركية ، وقعت أيضاً حروب روسية - تركية في سنة ١١٢٠ هـ .

٢- الحياة العلمية في العصر العثماني:

لقد وصف العديد من المؤرخين في التاريخ الحديث[٨] وعدد من الباحثين الحياة الفكرية والعلمية في العهد العثماني بالجمود والانحطاط ، مؤيدين في ذلك الفكرة الشائعة بأن الحضارة الإسلامية التي أينع ثمرها في الخلافة العربية العباسية ، قد أصابها الحكم ——

---

(١) العراق في التاريخ ٥٩٢ .

(٢) المصدر نفسه ٥٩٣ .

(٣) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ١٧٣ .

(٤) ويقال بأن الغنائم التي جمعت في المعركة كانت تكفي لتحصين وتسليح مدينة جديدة / العراق في التأريخ ٥٩٣ .

(٥) تاريخ الدولة العلية العثمانية ١٤٠ ، ١٤٢ .

(٦) المصدر نفسه ١٤٢ ، ١٤٧ .

(٧) المصدر نفسه ١٤٧ ، ١٥١ .

(٨) تاريخ الأدب العربي لأحمد حسن الزيات ٣٧٥ . ومقال الدكتورة ليلى الصبّاغ / مجلة أوراق مدريد ٤٩ وما بعدها ، عدد ٣ سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

التركي[1] بالوهن والذبول إلى جانب عوامل أخرى ، هذا على الرغم من اعتناق الأتراك الإسلام، وانصهارهم إلى حدّ في بوتقة المدنية العربية الإسلامية .

إلا أن آراءً أخرى أرادت أن تنظر إلى هذا الحكم نظرةً أكثر موضوعية وتجرداً، رأت أن الحضارة الإسلامية قد تبنّاها الأتراك العثمانيون ، كما تبنّاها الأتراك السلاجقة قبلهم وجعلوا الجهاد في سبيل إعلاء كلمة الدين الإسلامي الركيزة الأولى لوجودهم ، وأقاموا دولتهم على الدعامات التشريعية للحضارة الإسلامية ، وعاشوا ضمن أعرافها .

بل إن الفكر التركي العثماني قد انطبع بالفكر العربي الإسلامي وذلك عبر الدراسات المباشرة للقرآن الكريم وعلوم الدين ، وعبر ترجمة أمهات الكتب العربية الإسلامية إلى التركية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين[2] .

فالحضارة العربية الإسلامية كانت إذاً حجر الزاوية في بنية الحضارة التركية، حتى قبل أن تدخل البلاد العربية في محتوى الإمبراطورية العثمانية . ومن البديهي أن يتعمق ذلك الأثر مع توسع الدولة العثمانية في الوطن العربي ، وانضواء العواصم الأربع للخلافة العربية الإسلامية (المدينة ، ودمشق ، وبغداد ، والقاهرة) ومدن حضارية أخرى في المغرب والمشرق بكل إشعاعاتها الثقافية العربية ومدنيتها تحت الحكم العثماني[3]، ويقال إن السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦هـ)[4] نفسه فكّر في جعل اللغة العربية لغة الدولة الرسمية[5] ، وكان هو ذاته يتقن العربية حتى قال بها شعراً .

---

(١) أي من السلاجقة والعثمانيين .

(٢) أوراق مدريد ٥٠ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) تاريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة ٤٥١/٢ ، وما بعدها ، ومجلة أوراق مدريد ٥٧ ، نتائج الأفكار ١٥ .

(٥) لو فعل هذا لقضى على سبب كبير من أسباب الجمود والتدهور للثقافة العربية ، وهو كون اللغة التركية لغة الدوائر والدواوين .

وكانت المدارس العليا التي أنشأها السلطان سليمان القانوني في إستانبول تعلم اللغة العربية ، أي أن اللغة العربية والعلوم الإسلامية كانتا من المقومات الأساسية في ثقافة الفرد التركي ، والقضاة الأتراك الذين بعثوا في البلاد العربية كانوا يتقنون العربية ، وكان لبعض منهم ثقافة عربية متينة ، وألّفوا في اللغة العربية وقالوا بها شعراً راقياً ، وأغنوا بذلك التراث العربي الإسلامي .

أي أن المعطيات لدليل على حياة فكرية إسلامية غنية ترفض وصفها بالانحطاط و حتى بالجمود .

وإذا أخذ بنظر الاعتبار آراء بعض المستشرقين في هذا المجال رأيتهم بين مؤيد للرأي الأول، أو الثاني ، يقول بروكلمان : « كانت حياة العثمانيين العلمية خلواً أو تكاد من الأصالة والإبداع ، فهي تتخذ سبيلها في مجاري التقليد والاتباع الثابتة ، ذلك أن العلم لم يكن يعني عند المسلم[1] اكتساب معرفة جديدة بل التمكن إلى أقصى حد مستطاع في المادة التي أنتجتها الأجيال السابقة »[2] ثم يقول : « وكانت أمهات الكتب موضوعة بالعربية»[3] إلى أن يقول : « والواقع أن فضيلة العلماء العثمانيين ليست في عمق التفكير ، ولكنها في الذاكرة الجامعة ، والمنطق الجلد الصبور »[4].

وقال المستشرق (كاهن)[5] عن حقبة السلاجقة الأتراك : « بأنه لا يحق لنا أن ننعت بالانحطاط حقبة من التأريخ ، تألق فيها عدد كبير من مفكري الحضارة الإسلامية من علماء وأدباء بل ومتصوفة متأملين كأولئك الذين تتحدث كتب التراجم عن كثير منهم».

---

[1] أي المسلم التركي ، بدليل كلمة : الأجيال السابقة في العبارة ، والحديث عن الحياة العلمية في العصر العثماني ، لأن الإبداع ، والابتكارات العلمية في الحضارة الإسلامية شئ لا ينكر ، أو هو رأي مجحف ، كغيره الكثير من الآراء الاستشراقية المجحفة .

[2] ينظر كتاب بروكلمان : تأريخ الشعوب الإسلامية ٤٨٣ .

[3] المصدر السابق .

[4] المصدر نفسه .

[5] ينظر مجلة أوراق مدريد ٥٨ .

ومع ذلك لا ينكر أن أكثر ما كتب في العصر العثماني . إنما هو من قبل الشروح[١] والحواشي ونحوها ، وضعف[٢] فيه الأسلوب بوجه عام . وكثر التكلف في أساليب الأدباء . ولم يكن مثل العصر الذي سبقه عصر الموسوعات والمجاميع . ومع هذا لم يخل من العلماء الأجلاء والشعراء الذين ساروا على نهج السلف في عصر الرقيّ . بل ومنهم من ابتكر وأبدع مثل عبد القاهر الجرجاني الذي عاصر السلاجقة الأتراك[٣] بعد الزياريين والغزنويين.

الحياة العلمية في منطقة الشارح:

لأجل أن نطّلع أكثر على الأرضية التي أنجبت الشارح، اقتضى البحث أن تُسلّط بعضُ الأضواء أيضاً على الحياة العلمية في منطقة الشارح .

كانت الحياة العلمية والثقافية في المناطق الكردية في تمدد وتقلّص بسبب الحروب والمعارك التي كانت تحدث في المنطقة[٤] ، إذ أنها كانت مسرحاً لقتال القوات المهاجمة المدمرة ، ومواقع للجحافل الغازية المخربة الآتية من إيران[٥] ، مما أثر على الوضع الثقافي والاجتماعي في المنطقة ، بالإضافة إلى تأثير الحروب والمناوشات الداخلية[٦] .

---

١ وتاهيك بحواشي شروح (ابن مالك) وحواشي شروح (متون ابن هشام) . ينظر : نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ٢٥١ .

٢ ومن بين أسباب هذا الضعف ربما لأن الأتراك كانوا مشغولين في كثير من حقبهم التاريخية بالدفاع عن امبراطوريتهم وتوسيعها .

٣ وقد سبق أن ذكر في بحث جرجان : أن من أمراء السلاجقة ووزرائهم من يرعى العلم ويشجع العلماء مثل : نظام الملك . وإن جرجان كانت مهبط العلماء ومنارة علم ومعرفة أثناء حكمهم .

٤ الشيخ معروف النودهي ٨٤ .

٥ مولانا خالد النقشبندي ، هـ ، و .

٦ الشيخ خالد النقشبندي ومنهجه في التصوف ١١ .

ودام هذا التأثير إلى عصر ما بعد الشارح أيضاً ، وقد أشار الشيخ معـروف النودهـي[١] في رسالة إلى والي بغداد إلى هذا الأمر ، إذ يقول : « ومنذ أن استولى شاه العجم على هذه الممالك اختلت أمور الدنيا والدين ، فلم يبق في القرى إقامة الجماعات والجمع ، وكانت القرى كلها عامرة ، واليوم أكثرها غامرة ، وتعطلت مدارس البلدان عن التدريس ، ولم يبق فيها من المخلصين إلاّ شرذمة قليلون »[٢] .

ومع ذلك فقد حظي التعليم في المناطق الكردية باهتمام سكانها ، وكان لأُمراء بابان عنايتهم بالعلم والأدب وتغذيتهم للروح الثقافية ، وساعدوا طلاب العلم على أداء مهمتهم[٣] .

ولا نبالغ إذا تحدّثنا عن شغف الأكراد الزائد بالقرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، ويعود ذلك إلى عوامل تأريخية وجغرافية واقتصادية ونفسية ، منها :

١-ما عاني منه الأكراد من عوادي الزمن قبل الإسلام ، أو كلما ضعفت الروابط الدينية بين الأُمم المسلمة المحيطة بهم ، إذ أن الوضع الجغرافي لمناطقهم التي تتمثل أكثرها بمجموعات جبلية منفصلة عن بعضها ومحدودية الموارد الغذائية ، حالت دون تكوين وحدة قوية لهم ، مما جعلهم يعانون أكثر من غيرهم من بليّة التمايز بين الشعوب، وتعرضهم للغزوات المتتالية[٤] وطمع الغير.

ولذا لما انتشر الإسلام واعتنقه الأكراد[*] وأدركوا ماهية هذا الدين احتضنوه بشغف، وأخذوا يتعلمون تعاليمه وعلومه ،بنهم ، ووجدوا ضالّتهم فيه ، وعشقوا القرآن ووجدوه

---

[١] المعروف : محمد بن السيد مصطفى (١١٧٥-١٢٥٤هـ) . ينظر : الشيخ معروف النودهي ٧٨ ، ٨٧ ، وعلماؤنا في خدمة العلم والدين ٥٧٢ .

[٢] علماؤنا في خدمة العلم والدين ٥٧٧ ، نقلت هذا النص لبيان احتمال وجود نفس الحالات في زمن الشارح الذي مرّ بنفس الظروف .

[٣] البنيوشي حياته وآثاره ٢٨ ، الشيخ معروف النودهي ٥ .

[٤] دراسة العلوم الإسلامية بين الكرد ، مقالي المنشور في جريدة العراق / بغداد في ١٩٩٢/٩/٢٤ .

[*] إذ أن الكرد اعتنقوا الإسلام في وقت مبكر من تأريخ الإسلام ، أي في سنة (٢٠ هـ) . (العراق الشمالي : شاكر خصباك ١٤) .

خير دواء للقضاء على مرض التمايز والتعالي . وهاموا بالأخوّة الموجودة في الإسلام، ووجدوا مكانتهم الضائعة فيها .

ها هو النبي العربي محمد ﷺ يعلن للآفاق نداء القرآن : إن وجود أقوام ولغات متباينة، هو لغرض التعارف وازدياد المحبة (لأن التعارف مع الغريب عن اللغة له نكهة خاصة) وأن هناك ميداناً واحداً فقط للتمايز والتفاضل ، هو ميدان التقوى والعمل الصالح، ﴿يا أيُّها النَّاسُ إنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذكَرٍ وأنثى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوْباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوْا إنَّ أكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أتْقَيكُمْ إنّ اللهَ عَلِيْمٌ خَبِيْرٌ ﴾[1] وأن الأحاديث النبوية الشريفة من العدل والمساواة والإيثار والتعاون المقرونة بالعمل الجاد ، فعلت فعلتها في النفوس ، ودخلت القلوب دون الاستئذان[2]

٢-ولذا ، يفوق اعتزاز الكردي المسلم الملتزم بانتمائه الديني ، اعتزازه بأي انتماء آخر، كالقبيلة ، والعشائرية ، والقومية[3] .

٣-كانت المناطق الكردية الجبلية في أكثرها شبه معزولة، ومحرومة إلى حدٍّ ما عن الاهتمام والإمدادات العلمية من الولاة والسلاطين المشغولين غالباً بشؤون الدولة، والدفاع عن حدودها، وتوسيعها والخلافات الداخلية ، مما جعل الكرد يعتمدون على أنفسهم في تمشية شؤون مدارسهم الدينية والعناية بها، وتحمل نفقاتها مهما كانت ظروف معيشتهم ، لأنهم في أشد الحاجة إلى هذه المدارس، التي ترشدهم إلى أحكام دينهم الذي أصبح كل شئ تقريباً بالنسبة لهم . فإذا كانت هناك بعض المدارس (الحكومية) في مراكز بعض الولايات وقسم قليل من المدن الكبيرة التي كانت

---

[1] سورة الحجرات ١٣ .

[2] دراسة العلوم الإسلامية .

[3] لأنها الركيزة الأساسية الوحيدة لبناء شخصيته ، وتجعله في مصاف الآخرين من الأمم المسلمة .

فيها تشكيلات حكومية ، فهي كانت من القلة ، بحيث لا تفي بـأغراض التعليـم لأبنـاء الملّة[1].

وكانت هذه المدارس موجودة في غرفة أو غرف ملحقـة بـالجوامع والمسـاجد الموجـودة في أكثر القرى ومحلات المدن والقصبات ، وتضم طلاباً من مختلـف الأعمـار ، وفي مختلـف المراحل في بعض المدارس ، وأصبحت هذه المسـاجد والجوامـع مـن أهـم المؤسسـات الثقافيـة والعلميـة الـتي انتشـرت في طـول المنـاطق الكرديـة وعرضـها منـذ القرنـين الثـاني والثـالث الهجريين[2] إلى وقت قريـب مـن الوقـت الحـاضر وبقيـت المكـان الوحيـد لحلقـات الـدروس العلمية المتداولة[3] وكـان لهـا أثـر كبـير في الحفـاظ علـى الـتراث الإسـلامي ونشـر الثقافـة[4] العربية ، ونمت في رحابها ملكات الرجال[5] .

وتشهد ... شواهدُ تاريخية أن بعضـاً مـن هـذه المـدارس ازدهـر ، وبلغ ، حـداً يعانق الجامعات الإسلامية في القاهرة والمغرب والأندلس والأقطار الإسلامية الأُخرى[6] ، وقد ذكر أولياء چلبي الذي طاف عدداً من مدن المناطق الكردية وقراها في سنة ١٠٦٥ هـ ، وكـان مكلفاً من السلطان العثماني –محمد الرابع– بأُمور رسمية ، وقد سجّل كثيراً مـن مشـاهداته ، ومما ذكره أنه رأى في الجامع الكبير بديار بكر بأُم عينيه ثمـانين حلقـة درس في آن واحـد ، ورأى مدارس أُخرى كانت كل واحدة منها مختصـة بعلـم معـين كـالنحو والصـرف والبلاغـة والتفسير والفقه وأُصوله وعلوم القرآن والتجويد[7] .

---

[1] محمد بن عبد الله الجلي وجهوده العلمية ١٧ .

[2] زيناوري زانابانى كوردله جيهانى ئيسلامدا – حياة علماء الكرد في العالم الإسلامي ١/٤٥٧ .

[3] داود باشا والي بغداد ٣١٠ .

[4] رسائل كاك أحمد الشيخ إلى ملا عمر الأربيلي ١٤٨ .

[5] الشيخ عبد الله الخرپاني من خلال مخطوطات مكتبته ٢٤١ .

[6] بابه خداني باباني يه كان به زانيارى ورۆشنبيري – عناية البابانيين بـالعلم والثقافـة / محمـود أحمد محمد ١٠٢ .

[7] كورد له مێژووى ده راو سێكانيدا – الكرد في تأريخ جيرانه ٤١ ، ٤٥ .

وكان بعض من الأُمراء المحليين لهم مساهمة فعالة في خدمة العلم والمدارس وطلابها، ويروى أن أمير راوندوز[١] أصدر أمراً منع بموجبه البقاء في أربيل لأيّ عالم لا يقوم بالتدريس[٢] ، كما أصدر قراراً يقضي بمنح مكافأة مالية قدرها ليرتا ذهب لكل طالب يحفظ عن ظهر قلب متناً من كتب فقه الشافعي خلال ستة أشهر ، وقد حفظ في المدة المقررة ما يربو على ستمئة طالب[٣] ، كما أوجب على السكان تأمين معيشة الطلاب[٤] .

هذا بالإضافة إلى أن طلبة الكرد كانوا يشكلون قسماً كبيراً من الدارسين في الموصل وبغداد ، ولا سيما أيام الوالي داود باشا[*] رغم مشاق السفر في ذلك الوقت ، لأن في طلب العلم غاية ما بعدها غاية ، هذا على الرغم مما عانته المناطق الكردية والعراق عموماً من الاضطراب السياسي والوضع الاجتماعي السيئ[٦]، إذ لم تستأثر الثقافة والعلم بدعم السلاطين والولاة في العهد العثماني فانحصر الاهتمام بها في بعض المدن كبغداد والموصل[٧] ودون مستوى الطموح أيضاً .

المدارس المتنقلة:

كانت هناك مدارس متنقلة بشيوخها وطلابها ترحل مع العشائر الرُّحل الظاعنة إلى المصايف صيفاً وإلى المناطق الحارّة شتاءً ، وقد يلتحق بها طلاّب آخرون ولا سيما في ـــ

---

(١) بادي مه ردان – تذكار الرجال ٦٦/١ .

(٢) متبعاً في ذلك مسلك بعض الولاة المحبين للعلم وأهله ، مثل داود باشا (١٢٣٢-١٢٦٥هـ) .

(٣) محمد بن عبد الله الجلي وجهوده العلمية ١٦ .

(٤) كوردواري – حياة الكرد ٩٨ .

(*) الطلبة والمدرسون أيام وزارة داود باشا ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٦) المصدر نفسه ٢٧٧ ، النودهي وجهوده النحوية ١٠ ، ١١ .

(٧) ابن آدم وجهوده النحوية .

الصيف[1] وكانت عشيرة الجاف من العشائر المعروفة باصطحاب المدرسة معها في تنقلاتها في زمن أميرها محمود باشا الجاف ، إلا أن نسبة هذه المدارس كانت محدودة .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

إن الدراسات الحلقية السائدة آنئذ ، رغم افتقارها إلى التنوع والشمولية الحديثة ، كانت تتميز بسمات وأسباب أذكت الأفكار وصقلتها[2] بشكل متميز .

والدراسة في المدارس الكردية ، وآدابها ، ومراحلها ، ومنهجها ، وطرق التدريس فيها ، وحفلة التخرج ، ومنح الإجازة العلمية[3] ، والحالة الاجتماعية والمعاشية ، والعطل والحياة الترفيهية بين الطلبة من الألعاب الفكرية والبدنية ، وملابس الشيوخ والتلاميذ، لها خصوصيات جديرة بالدراسة ، ولكن خارج مجال هذا البحث الذي لا يسمح بتفصيلات أكثر .

ويجدر بالذكر:أن اللغات العربية والفارسية والتركية كانت لغة الثقافة والحضارة والمراسلة في ذلك الوقت ، وكانت الكتابة باللغة الكردية قليلة ومحدودة جداً ، إلا أن شرح الشيوخ للدروس كان بالكردية في المراحل كافة .

عرفنا فيما مضى أن المدارس الدينية أثرت في الجوانب المختلفة في الحياة، وأحدثت في المجتمع الكردي تغييراً فكرياً جلياً[4] ، وانتشلت من براثن الجهل والتخلف جماعات،

---

[1] بابه خدا ني بابا نيه كان به زانيارى وروشنبيرى – عناية البابانيين بالعلم والمعرفة ٧ .

[2] الأستاذ الخال ومواصلة السيرة رغم ثقل السنين / مقابلتي الصحفية المنشورة في جريدة العراق في ١٩٨٥/١/١٤ ، العدد ٢٧٢٣ .

[3] عندما يبلغ الطالب المراحل النهائية، ويتزود بقسط وافر من العلوم، يطلب من شيخه منحه الإجازة العلمية ليدخل بها في سلك العلماء ، ويصبح شيخاً، والإجازة سرد متسلسل للعلماء الذين يعود إليهم سند الإجازة العلمية التي يحملها الشيخ ، وينتهي بالرسول ﷺ يتلوها الشيخ مانح الإجازة دارجاً فيه اسم الطالب المجاز في حفلة تقام لهذا الغرض ، ثم يلبس الطالب جبّة وعمامة ويصبح شيخاً يقصده الناس . (الحالة الدراسية والاجتماعية في مدارس كردستان الدينية) ص ٣٦ ، ٣٧ .

[4] تاريخ المعارف في كردستان / مقال منشور في جريدة العراق ، العدد ١٧٤٥ في ١٩٨١/١١/٥ لابراهيم باجلان .

فربّتها وهذّبتها لتكون أهلاً لحمل رسالة الإسلام[١] . كما ساعدت في تهذيب عقلية الفرد الكردي وتحضّره ، ونضجه[٢] ، وسببت تخرج العديد من العلماء ، والشعراء ، والأُدباء، ممّن ألّفوا كتباً قيّمة في العلوم الدينية والأدبية ، أمثال ابن الحاجب ، وابن الحاج[٣] ، والملا أبو بكر المصنف[٤] ، والبيتوشي[٥] ، وابن آدم[٦] ، والنودهي[٧] ، ومولوي[٨] ، و ... و ... إلى الشيخ عبد الكريم المدرّس[٩] أدام الله عمره الغالي ، ومئات من غيرهم ممن دخلوا سجل الخالدين ، وصاروا معروفين في عالم العلم والتأليف والتدريس .

هذه نبذة عن الحياة السياسية والعلمية للمنطقة التي وُلد فيها الشارح ، أي أنه عاش في خضم حكم البابانيين المضطرب ، ورأى سيطرة الأتراك حيناً ، والفرس حيناً آخر في أعنف أشكالها ، وأقسى مظاهرها ، ولا شك أن لهذه الأحداث أثرها في حياته وآثاره .



---

[١] علماء ومدارس أربيل ٥ ، ٦ .

[٢] البيتوشي ٢٠ ، الهامش .

[٣] محمد بن حسن (ت ١٢٠٠هـ) الشيخ معروف النودهي ١٣ .

[٤] أبو بكر الحسن بن هداية الله (ت ١٠١٣ هـ) الشيخ معروف النودهي ١٣ .

[٥] عبد الله بن الشيخ محمد (ت ١٢٢١) (البيتوشي ٣٥ ، تاريخ السليمانية وأنحائها ٢٧٠) .

[٦] محمد بن آدم بن عبد الله (ت ١٢٣٧) وفاة العلاّمة ابن آدم الكردي / مجلة كاروان – السيرة ، العدد ٨٢ لسنة ١٩٩٠.

[٧] محمد بن السيد مصطفى بن السيد أحمد البرزنجي (١١٦٦–١٢٥٤) الشيخ معروف النودهي ٧٨ ، ٨٧.

[٨] الملا عبد الرحيم بن الملا سعيد (١٢٢١–١٣٠٠) ده قه كاني ئه ده بي كوردي – نصوص الأدب الكردي ٩٩ .

[٩] الشيخ عبد الكريم (١٣٢٣هـ – ؟) علماؤنا في خدمة العلم والدين ٣٢٤–٣٢٥ .

الفصل الثالث

حياة الشارح ومنهجه



تمهـــــــــيد:

من العلماء من تهيأ له أكثر من سبب ليُعرّفه بالناس من: شهرته العلمية ، واستقطابه الناس حوله ، أو آثاره التي تركها ، أو رغبة التجوال والتقائه بالآخرين من أهل العلم والمعرفة ، أو وجودهم في أماكن معروفة ، كبغداد والقاهرة وغيرهما.

وهناك في مختلف زوايا العالم العربي والإسلامي مَن انمحت آثاره ، وماتت أخباره بموته ، أو لم يصل إلينا إلا قليل منها ، ولا سيما في القرون الأخيرة من العهد العثماني التي اتسمت بالفوضى وعدم الاستقرار والاضطرابات السياسية وبالأخص القرن الثاني عشر الهجري (عصر الشارح) كما مرّ.

ولم تتهيأ لهذا الصنف من العلماء ظروف المعرفة ، ولم تصل إليهم وإلى آثارهم يد الترجمة والتدوين ، وذلك لسببٍ أو أكثر من الأسباب الآتية :

١-الظروف السياسية.

٢-انعزال المنطقة التي عاشوا فيها.

٣-أنهم لم يكن يعنيهم أن يعرفهم الناس ، أو يتعرّفوا على غيرهم، إلا بقدر ما كان يتعلّق بتعلّمهم أو تعليمهم[1].

٤-((إنهم لا يريدون إظهار ما عملوه من الخدمات؛ إحالةً إلى علم الله سبحانه وتعالى حتى أنهم كانوا لا يكتبون أسماء أنفسهم ، بعد أن حرّروا كتاباً اعتماداً على الله

---

[1] ومما يلحظ أن عَلَماً كياقوت الحموي صاحب جوهرتي: (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) و (معجم البلدان) أهمل ترجمته لنفسه إلا ما يعرف من ثنايا كتاباته.

وإخلاصاً في ما بذلوه في خدمة الدين))[١]

٥-((خلوّ بلادهم من المطابع، وأسباب نشر العلوم، وابتعادها عن البلاد المأهولة بها))[٢].

٦-((أو لم تكن لهم ثروة كافية للوصول إلى طبع ما يرون نفعه من الكتب القيمة والرسائل لتثقيف المسلمين))[٣].

هذا بالإضافة إلى حالة اللامبالاة السائدة، ولا سيما بين الأكراد الناتجة عن عدم الوعي[٤] بأهمية الترجمة.

كان الطالب يدرس عند شيخه كتاباً مهماً في علم من العلوم، ربما كان يحفظه، أو يتقنه، دون أن يعرف من هو المؤلف؟ ودون أن يعنيه ذلك شيئاً.

لذا انطوى كثير منهم في زوايا النسيان، عدا ((عدد قليل منهم هاجروا إلى البلاد العربية، وبقوا بها مدة، أو توطنوا بها، فسجلت فيها على عادة المتبصرين في ضبط أحوال أهل الفضل في البلاد لأهل الدين))[٥].

والشارح من الصنف الثاني الذي لم نحصل على شئ من ذكره ضمن التراجم، ما عدا

---

[١] علماؤنا في خدمة العلم والدين ٣.

[٢] المصدر نفسه.

[٣] المصدر نفسه.

[٤] وقد غفل هؤلاء العلماء الأفاضل عن حقيقة، وهي: أن ترجمتهم لم تظل مختصة بهم، بل أصبحت حقاً عاماً للآخرين فأصبحت معرفتها من الضروريات الملحة لقضايا الربط والإسناد، وترتيب العلوم حتى نعرف مثلاً من سبق مَن؟ ومن علّم من؟ ومن أخذ منه ومن هو الذي أخذ؟ وغير ذلك.

[٥] علماؤنا في خدمة العلم والدين ٤.

بروكلمان الذي ذكر اسمه فقط ضمن شرّاح العوامل[١] ، و بعض المراجع[٢]، والفهارس الحديثة للمخطوطات[٣] التي ذكرت اسمه فقط مقروناً بأثره المطبوع[٤]، أي أن كل ما وصلنا إليه منه هو اسمه، ولقبه، وأثره، وتأريخ وفاته، والمنطقة التي عاش فيها ، ولولا بعض من آثاره لأفل ذكره وانمحى من الذاكرة ، كغيره الكثيرين.

اسم الشارح:

هو: علي بن الشيخ حامد بن الشيخ فتح الدين ، كما نصل إلى تأكيد ذلك فيما يأتي:

يقول الشارح في بداية كتابه تكميل الزنجاني: ((أما بعد فيقول العبد الفقير إلى الله الغني علي بن الشيخ حامد الأشنوي)).

ويقول في بداية تفصيل الجرجاني: ((أما بعد فيقول الطامع في اللطف الرباني علي بن الشيخ حامد الشيخاني)) ، وبذا حصل التأكد من اسمه واسم والده ، وهو شيخ عالم أيضاً[٥] ، واتفقت في العبارة النسخ الستّ التي اعتمدت عليها في التحقيق ، ما عدا نسخة (جـ) و (هـ) ،اللتين سقطت منهما البداية ، وهكذا ورد اسمه في بعض التراجم والفهارس الحديثة[٦] ، وأورد

---

[١] تاريخ الأدب العربي ٥/٢٠١.

[٢] التعريف بمساجد السليمانية ٨.

[٣] منها: فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف الركزية في السليمانية ٢/٢٣٩. وفهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ٣/٣٦٢. وفهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل ط٢ ٨/١٦٩.

[٤] تكميل الزنجاني.

[٥] يقول الشيخ محمد القزلجي حين يتحدث عن بلدة ((أشنه)): وقد نسب إليها جماعة من فحول العلماء بعد القرن العاشر الهجري على لفظ ((أشنو)) ، كالشيخ حامد وابنه ملا علي الأشنويين (التعريف بمساجد السليمانية ٨).

[٦] ينظر الهامش (٣) من الصفحة هذه.

بروكلمان الاسم هكذا[١]: علي بن الشيخ حميد الشيخاني ، وهو نفس الاسم إلاّ أنه أخطأ فكتب (حميد) بدلاً من (حامد)؛ إذ لا يوجد عليٌّ شيخانيٌّ آخر، شرح العوامل ، حسب تتبعي وتحرياتي ، هذا,ويقول الشارح في بداية حاشيته على تأليفٍ في علم ((الوضع)): ((يقول الفقير إلى الله الغني عن العالمين ، علي بن الشيخ حامد بن الشيخ فتح الدين)) و بذا وصلنا إلى اسم جدّه وهو من الشيوخ أيضاً.

لقب الشارح :

يلحظ أن الشارح ينسب نفسه مرةً إلى الأشنو ، ومرّةً إلى الشيخان ، وأشنو ، أو أشنوية كما هو موجود في بعض المعاجم[٢] والمراجع[٣] الإيرانية الفارسية ، وشنو كما يسميها الأكراد ، وأشنة كما ورد في معجم البلدان[٤] ، وفي بعض المعاجم[٥] أيضاً ، مدينة كردية إيرانية قريبة من الحدود العراقية ، ومركز للناحية[٦] ، وهي واقعة بين خانه (بيران شهر) ، ومياندواو ، وارمية (رضائية) ، وقريبة من بعض منابع[٧] الزاب الصغير الذي شقّ المدينة إلى شقين[٨].

---

[١] تاريخ الأدب العربي ٥/٢٠١.

[٢] فرهنك معين – معجم معين بالفارسية ٥/١٥٣.

[٣] دائرة المعارف بالفارسية ١/١٥٩.

[٤] معجم البلدان ١/٢٠١ ، ٢٠٢.

[٥] فرهنك عميد – معجم عميد الفارسي ١٦٠ ؛ وورد فيه اسم أشنو وأشنوية أيضاً.

[٦] دائرة المعارف بالفارسية ١/١٥٩.

[٧] إذ للزاب مصادر أخرى داخل العراق ، مثل السيول التكونة من ذوبان الثلوج وبعض الأنهار.

[٨] مقابلة مع الدكتور مصطفى الزلمي في ٥ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ الذي أمضى شهوراً من أيام دراسته في منطقة شنو في قرية كاني سيبكة عام ١٣٦١ هـ.

وفي مقابلة مع فضيلة الشيخ عبد الكريم المدرس[1] ظن أن شيخان قرية من منطقة شنو ، إلا أنني لم أصل إلى تأكيد ذلك رغم تحرياتي في بعض المصادر[2]. وشيخان قضاء في العراق تابع لمحافظة نينوى[3] ، وشيخان: قرية تابعة لناحية ميدان، في قضاء خانقين – ديالى....... ، إلا أنني لم أحصل على اثر يدل على وجود، أو ولادة الشارح في إحداهما ، ولم أهتد إلى الشيخان المقصود ، أو شيخان آخرَ كقرية أو مدينة ، رغم تحرياتي ؛ أي لم أصل إلا إلى احتمال أن يكون الشارح متولداً في أحد المكانين: الأشنو ، أو الشيخان (أينما كان شيخان الشارح) ، وموجوداً بالدراسة ، أو التدريس في الآخر ، أو سكن في المكانين بالانتقال من أحدهما إلى الآخر ، مما حدا به أن ينسب نفسه مرة إلى هذا ، ومرّة إلى ذاك؛ إذ أن رواية تقول أن الشارح كان ساكناً في الشيخان ، ثم انتقل إلى الأشنو[4] ، ولو أن نسبة الشارح نفسه إلى الشيخان في تفصيل الجرجاني، ربما يؤيد العكس إن صحّ الانتقال ، وتؤيد الرواية -إن صحّت- ظنّ الشيخ عبد الكريم المدرس[5]. وقد عدّ الأُستاذ علاء الدين السجادي[6] مجموعة الشعراء الأكراد الذين لم تعرف ترجمة وآثار الأكثر منهم ، وعدّ ضمنهم الشارح باسم: علي الشيخاني الشنولي ، ناسباً إليه اللقبين.

---

(1) في ٢١ جمادى الأولى ١٤١٨ هـ

(2) المصادر الإيرانية السابقة بالاضافة إلى جغرافياي نظامي إيران /كوردستان – الجغرافية النظامية لإيران /كردستان بالفارسية.

(3) ويشكل المسيحيون واليزيديون نسبة من سكان القضاء.

(4) نقلاً عن الشيخ محمد علي القره داغي في مقابلة معه في ٢٠ جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ من أنه سمع عن ملا طاهر بن ملا عبد الله الأربيلي أنه التقى بأحد أحفاد الشيخاني وسمع منه الرواية.

(5) لأن الانتقال إلى الأقرب من المكان أكثر احتمالاً منه إلى الأبعد.

(6) في كتابه: ميژووي ئه ده بي كوردي – تاريخ الأدب الكردي ٥٩٠ ، ٥٩١.

وكون الأشنو مدينة جميلة ذات بساتين وخيرات ، ومعروفة بمدارسها الدينية[١] التي خرّجت العديد من العلماء[٢] يرجح نسبة الشارح إليها ولادةً ونشأةً.

ومن جهة أخرى ، فإن انتشار آثار الشارح في العراق في شماله أكثر من غيره ، وتداولها منهجاً للدراسة بين أكراد المنطقة ، يدل على أن الشارح أمضى معظم حياته العلمية في العراق.

آثار الشارح:

١- تكميل الزنجاني (في الصرف):

وهي تسمية الشارح نفسه ، إذ يقول في بداية شرحه للعوامل: ((وسمّيته تفصيل الجرجاني ، كما سمّيت التصريف تكميل الجرجاني)) إلا أن الكتاب اشتهر بين الأكراد باسم تصريف الملا علي[٣] ، وهو شرح لتصريف[٤] عز الدين ابراهيم بن عبد الوهاب بن عماد الدين الزنجاني ، (ت ٦٥٥ هـ)[٥] ، وتشير بعض من فهارس المخطوطات الحديثة[٦] إلى العديد من نسخها المخطوطة قبل الطبع ، وانتشر كثيراً بعد الطبع ، طبعه فرج الله ذكي الكردي بمطبعة :

---

[١] مقابلة مع الدكتور مصطفى الزني في ٥ جمادى الآخرة ١٤١٨ هـ.

[٢] قال ياقوت الحموي عند تحدثه عن أشنه (أشنو): نسب المحدثون إليها جماعة من الرواة على ثلاثة أمثلة: اشناني ، واشنهي ، واشنائي ، ثم ذكر أبا جعفر محمد بن حفص الاشناني ، وعبد العزيز علي الأشنهي. (معجم البلدان ١/٢٠١؛٢٠٢).
كما نسب إليها فحول من العلماء ، بعد القرن العاشر الهجري ، منهم: علي بن محمد الأشنهي تلميذ القاضي أبي بكر بن العربي ، بالاضافة إلى الشيخ حامد وابنه علي الأشنوي. (التعريف بمساجد السليمانية٨).

[٣] التعريف بمساجد السليمانية ٨.

[٤] ويطلق عليه اسم (عزي) أيضاً.

[٥] الكشف ١٣٩/٢ ، وطبقات الأسنوي ١١/٢.

[٦] الهامش (٣) من صفحة (٤٧).

السعادة بجوار محافظة مصر ١٣٥٤ هـ ، وبهامشه الأول حاشية الشيخ محمد القزلجي ، وبهامشه الثاني حاشية الشيخ عمر محمد أمين القره داغي.

٢- **تفصيل الجرجاني**: وهو موضوع هذا البحث.

٣- حاشية مخطوطة على رسالة في علم الوضع لمجهول:

وهي تحمل رقم ٢١٩٠٢ في دار صدام للمخطوطات في بغداد ، وهي أقل من أربعة أوراق ، أي سبع صفحات وستة أسطر ، في الصفحة الواحدة واحد وعشرون سطراً ، وفي السطر الواحد عشرون كلمة تقريباً.

القياس: ٢١ × ١٦ سم.

وقياس القسم المخطوط: ١٦ × ١٠,٥ سم.

تاريخ النسخ: ١١٥٦ هـ ، أي بأربع سنوات بعد وفاة المؤلف.

اسم الناسخ: اسماعيل بن سيف الدين المشهور بالماويلي [١].

يورد المصنف مختصرا من الرسالة قائلاً: وقوله ... آه ثم يبدأ بالتعليق، وقد أشرت إلى البداية، وأعيدها فيما يأتي مع سطور أكثر؛ لنطلع على منهج الحاشية والمحتوى، مع إيراد النهاية، يقول المصنف بعد البسملة: ((يقول الفقير إلى الله الغني عن العالمين، علي بن الشيخ حامد بن الشيخ فتح الدين، مستعينا من صاحب القضاء والقدر، مصليا على خير البشر، في ملتمس بعض الطالبين، وسيلة[٢] لسائر الراغبين، تلقوها بالقبول، يا واهب كل مسؤول،

---

[١] يوجد في نهاية حاشية الشيخ اسم اسماعيل فقط ، وناسخها هو نفس الناسخ لمخطوطة قبل حاشية الشيخ في نفس المجلد ؛ أي تحت نفس الرقم ٢١٩٠٢ ، ويوجد في نهايتها الاسم الكامل كما دونته ، والمخطوطة الأخرى حاشية لأحمد بن حيدر بن أحمد الكردي الحسين ابادي على شرح عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عربشاه لاستعارة أبي القاسم السمرقندي ، تأريخ نسخها ١١٠٣ هـ.

[٢] في الحاشية: رسينة، ولا ينسجم بها المعنى.

قوله: ((ومما ينبغي أن ينبه عليه ... آه)) أقول: مما ينبغي أن ينبه عليه: ان هذا المقام يقتضي تفصيلا. وهو: إن الوضع النوعي ليس مما يكون الوضع فيه عاما والموضوع له خاصا مطلقا))، وجاء في النهاية:

((هذا ما أردنا إيراده في هذه المباحث: فالحمد لله خالق الأفهام، وعلى نبيه الصلاة والسلام، وعلى آله البررة الكرام)).. تمت من يد إسماعيل، سنة ألف ومئة وخمسين وستة)).

ولم أصل إلى الترتيب الزمني لتأليف هذه الحاشية. كما وصلتُ فيما مضى إلى تأليف تكميل الزنجاني قبل تفصيل الجرجاني،.. ولم يعرف للشارح غير هذه الآثار الثلاث ... ورغم ورود اسم الشارح شاعراً كما مر[1]، لم يعرف له أي أثر شعري عربي أو كردي لحد الآن حسب تتبعي وعلمي.

وفاة الشارح:

وفاة الشارح في ١١٥٢ هـ؛ إذ جاء في نهاية المخطوطة المرقمة ١٥٧٥٢: في دار صدام للمخطوطات في بغداد، وهي: شرح القاضي مير حسين بن معين المبيدي الحسيني، على هداية الحكمة لمفضل بن عمر الأبهري، ما يأتي:

< تمت > ((في سنة ألف ومئة وخمسين وثلاثة بعد الهجرة النبوية المصطفوية، وقد كان في ذلك الوقت موت مولوي ملا عبد الغفور الحيدراني، في سنة قبل هذه السنة، موت فريد دهره، ووحيد عصره، ملا علي الأشنوي: اللهم اغفر لهم، ولنا أجمعين)).

---

[1] قبيل نهاية التحدث عن نسب الشارح في ص (٤٩).

محتوى المخطوطة وأهميتها:

اشتملت المخطوطة على ديباجة متسمة بالتكلف، والتزام القافية كالعادة السائرة في تأليفات ذلك العصر، بدأها بحمد الله، والصلاة على نبيه، وعلى آله، ثم بين: أنه لما صنف كتابا في علم الصرف، أراد أن يكون منه في علم النحو أيضا تذكرة للطالبين، فقال:
((لما صنفت كتابا في علم التصريف مشتملا على كتاب الزنجاني)) إلى أن يقول: ((أردت أن يكون مني، في علم النحو أيضا تذكرة للطالبين)) ثم يقول: ((لشرح العوامل، مع إعرابه، وتوضيحه على وجه الإتقان)).
ونال تأليفه هذا اهتماما ورغبة لدى الدارسين، ولا سيما في منطقة الشارح، وتكمن أهميتها في أنها ليس شرحا فحسب، وإنما هو شرح وإعراب لمتن العوامل ولا يخفى ما لأهمية الإعراب من تفهيم المادة النحوية، ولا سيما في المناطق الكردية، هذا بالإضافة إلى ما يتسم به التأليف من الوضوح والاعتدال لأنه لشيخ يُعدّ من فحول العلماء[1]، ومع ذلك لا يخلو التأليف من الغموض والتكرار وتكلف التعقيدات أحياناً.

منهج الشارح:

هو ذلك النهج الذي وصفه الشارح بقوله: ((لشرح العوامل مع إعرابه على وجه الإتقان)) ... وفيما يأتي أحاول أن أسلط الأضواء على منهج الشارح بصورة عامة:

---

[1] التعريف بمساجد السليمانية: ٨.

١- الكتابة:

لم أحصل على نسخة المخطوطة بخط الشارح حتى أعرف نهجه في شكل الكتابة والتمييز بين المتن والشرح، والنسخ الموجودة عندي التي نسخت من نسخة الشارح، أو من المنسوخات عنها، ميزت المتن عن الشرح بإحدى الطرق الآتية:

كتابة المتن بحبر أحمر، أو بخط أكبر، أو تحت خط مستقيم، كما يأتي ذلك في وصف المخطوطات، وفي بعض النسخ أكثر من طريقة.

٢- طريقته في الشرح والإعراب:

وتتمثل في إيراد المختصر من المتن ثم الأخذ في توضيحه وإعرابه، ولم يلتزم في ذلك بمنهج ثابت. تراه يقدم الشرح على الإعراب في نص وهذا أكثر، ولاسيما في البداية، ويقدم الإعراب على الشرح في نص آخر، ربما يعود ذلك على أهمية الشرح أو الإعراب، ولكن ليس دائما أيضا، وأهمل شرح وإعراب المفهوم، أو ما سبق شرحه وإعرابه، ويكرر الإعراب أحيانا.

٣- منهجه التعليمي:

رغم أن الشرح لا يخلو من غوامض العبارات وبعض التعقيدات كما ذكرت، إلا أنه واضح في أكثره، ومعتدل كما ذكرت، وحاول الشارح أن يجمع بين السهولة وجمال الاسلوب[1]، وأكثر من تكرار الإعراب في الجمل المتشابهة، وأراد بذلك أن يكون كتابه منهجا -

---

[1] وهذا ما يسمى بالسهل الممتنع في الكتابات المعاصرة، أي أنها سهلة الفهم، ولكنها ليست سهلة الصياغة.

تعليميا، ولذلك اهتم بإيراد بعض التعريفات[1] اقتبسها في الغالب من تعريفات من تقدمه من النحاة ويتتبع معاني الحروف، ويذكر ما لم يذكره المصنف أحيانا[2] وقد سبقه في هذا النهج كثير من النحاة[3] الذين كتبوا في معاني الحروف كتابة متخصصة، وإذا أراد أن يبين قاعدة، أو مقولة مهمة يبدأ بكلمة «اعلم» وهي كلمة تعليمية غالبا.

نصَّ الشارح على أن كتابه تذكرة للطالبين، ويرى أنه اختصر إلى حد ما، غير أن اختصاره لم يكن لغرض التعليم بل لموانع منعته من التفصيل، إذ يقول: «أردت أن يكون مني تذكرة للطالبين مع ضيق مجالي عن الإتيان بصوغها لاختلال حالي بموانع من تمام التفصيل والبيان».

٤- مصادره:

يلحظ المطالع لشرح الشارح أنه أمام عالم جامع، أحاط بعلم الأولين ومن تقدمه في ميادين كتابه، يقطف من أزاهير علمهم، ويجني من بساتين فكرهم، رغم أنه لم يتبع في ذلك منهاجا ثابتا، يذكر المؤلف دون تأليفه، ويذكر المُؤَلَّف دون المؤلِّف، أو ينقل المعلومات دون أن يذكر هذا أو ذاك، فيقول مثلا: قال بعضهم، أو قيل، ربما لأن المعلومات ترسخت فيه، وأصبحت لديه (مَلَكَة)[4] منذ أيام التلمذة، ونسيَ مصادرها، ولا يرى حاجة للتفتيش عنها،

---

[1] مثلا: يقول في الصفة المشبهة: «وعرفوها بأنها ما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الثبوت، أي بحسب الوضع» والعوامل المعنوية: هي ما لا حظ للسان فيها، واسم الفاعل: هو ما دل على ذات قام بالفعل على معنى الحدوث، واسم المفعول: وهو ما دل على ذات وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث وغير ذلك.

[2] ينظر مثلا نهاية موضوع حرف الجر «اللام».

[3] مثل: المالقي في (رصف المباني) و ابن قاسم المرادي في كتابه «الجنى الداني في حروف المعاني» وابن هشام في (المغني).

[4] (الملكة): مصطلح لدى بعض من طلاب الدراسات الحلقية، وهي: حالة تحدث لدى الطلاب المجتهدين ولاسيما الأذكياء، حين يظل الطالب المبتدئ يجتهد ويثابر ويحفظ المتون ويحضر الشروح وغوامض العبارات، ما يفهمها، وما لا يفهمها، وإذا بيوم يأتي عليه وقد تفتح ذهنه، وبدأ يفهم شيئا فشيئا، ما حفظه قديما وحديثا، وتحدث لديه المفاجأة، أو ما يشبه الإنفجار من الفهم ولاسيما إذا كان لدى الطالب مخزون كبير من المحفوظات التي يظل قسم منها في الذاكرة مدى الحياة، وتسمى هذه الحالة بملكة، أي أصبح الطالب مالكا للفهم، وبلغ مرحلة النضوج.

ولاسيما في القواعد العامة التي لا خلاف فيها، وجملة القول: إن شرح الشارح عبارة عن النقل والاستنباط والاستخلاص من علوم الأولين، من المتقدمين، والمتأخرين، وممن ذكرهم: سيبويه[1]، وابن الحاجب، والسيد الشريف، والجامي، وعصام الدين، والأخفش، والقاضي، والرضي، والفرّاء، والفاضل الهندي، ونقل عن الشيخ عبد القاهر أيضا، دون أن يذكر مصدر النقل، كما نقل الرأي عن بعض من الفقهاء الأئمة[2] أيضا، كالشافعي والحنفي ويشير إلى شرح الكافية، وشرح الشافية دون تعيين الشارح، بالإضافة إلى القاموس.

٥- مذهبه النحوي:

لقد اختفت ظاهرة الانتماء المذهبي تقريبا في عصر الشارح، وبذا اختفت مصطلحات: قال أصحابنا، وفي مذهبنا، لدى أصحابنا، ولذا ترى الشارح يذكر مذاهب العلماء من البصريين والكوفيين دون التعصب، إلا أن مذهب البصريين انتشر في بغداد، ومنها انتشر في المناطق الكردية في شمال العراق وغيره؛ لذا يلحظ أن الشارح ينقل عن سيبويه أكثر من غيره، ويأتي بعده ابن الحاجب[3] ثم السيد الشريف وكأنهم يشكلون لديه مذهبا.

---

[1] رتبت الأسماء حسب ورودها الأكثر في الشرح.

[2] مثلا يقول في شرح (وآله) أي مؤمني بني هاشم وبني عبد المطلب عند الشافعي رضي الله عنه، ويقول: ((اسم الفاعل مطلقا حقيقة في الحال بالاتفاق، وفي الماضي أيضا، عند الأكثرين، وإليه ذهب الشافعي رضي الله عنه، ومجاز بالاتفاق في المستقبل، وفي الماضي أيضا، وإليه ذهب الحنفي رضي الله عنه.

[3] ولو أن انتماء ابن الحاجب إلى البصريين كما يزعم ذلك بعض النحاة يفندها الدكتور بناي علوان العليلي، ويقول: أن مذهبه هو مذهب أصحاب الاختيار والترجيح، فهو ليس كوفيا ولا بصريا، ينظر تحقيقه لكتاب ابن الحاجب (شرح الوافية نظم الكافية) ٩٠.

٦- شـــواهـــــــــده:

أ- من القرآن الكريم:

لقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية الكريمة التي بلغت (٧١) آية[١]، إذ لاشك أن القرآن الكريم من أهم المصادر التي استقى منها علماء العربية والنحاة الأوائل، نظراً لإجماعهم على أنه في أعلى درجات الفصاحة، وخير سجل للغة الأدبية المشتركة[٢]، ولذلك نجد ابن حزم يلقي باللوم على أولئك الذين يقدمون الاستشهاد بغير القرآن، فيقول: ((والعجب ممن إن وَجَدَ لإعرابي جلف، أو لامريء القيس، أو الشماخ، أو الحسن البصري، لفظا في شعر، أو نثر، جعله في اللغة واحتج به، وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات))[٣].

ب- الحديث الشريف:

استشهد بالأحاديث الشريفة، كما هو منهج بعض النحاة المتأخرين، ولكن شواهده منها قليلة لا يتجاوز ثلاثة أحاديث[٤]، ولا شك أن كلام الرسول ﷺ، يأتي بالدرجة الثانية بعد كلام الله تعالى، من حيث قوة فصاحته وبلاغته، وقد كان النحاة القدماء مقلين من الاحتجاج به، وحجتهم في ذلك: أن أكثر الأحاديث رويت عنه عليه السلام بالمعنى، وإن بعض الناقلين لها كانوا من غير العرب الذين لا يعول على لغتهم[٥].

---

[١] أي: من حيث الاستشهاد بها، ما عدا المكررة.

[٢] المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي ٥١.

[٣] الإحكام في أصول الأحكام ٣٦/٤، لابن حزم، ينظر: الجامع النحوي حياته وآراؤه مع تحقيق كتابه الكشف هـ، د/ د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي.

[٤] ينظر: فهرس الأحاديث من هذا البحث.

[٥] المدارس النحوية ٤٧، ٨٠.

وأما المتأخرون فقد تعددت آراؤهم من الاحتجاج به، وذهبوا فيها مذاهب ثلاثة[١]:

١- ذهب فريق منهم إلى المنع مطلقا، كابن الضائع وابن حيان.

٢- يرى فريق آخر الجواز مطلقا وفي مقدمتهم ابن مالك.

٣- وقف فريق آخر موقفا متوسطا بين المنع المطلق، والجواز المطلق، إذ أجازوا الاحتجاج به، إذا سلم سنده، وصح متنه، وعُنِيَ بألفاظه، ومن مقدمة هؤلاء: الشاطبي.

ج- الشعر:

استشهد بأحد عشر شاهدا من الشعر، من بين أبيات وأنصاف، وأجزاء من أبيات (كلمتين أو أكثر) وقد أوردها غير منسوبة إلى قائلها، ولم تخلُ تخريجها من المشقة والمعاناة.

هذا ولم ألحظ الاستشهاد من كلأ العرب إلا في مثال واحد وهو:

من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أوكاد

أي كاد يصيب، أو كاد يخطيء، هذا بالإضافة إلى الأمثلة الاعتيادية الكثيرة.

٧- الجديد في شرحه:

جاء عصر الشارح، وعلم النحو كامل بتمام قواعده، وشمول أبوابه، فلم يبقَ باب لم يطرق، ولا احتمال لم يؤخذ، ولم يناقش، شأنه في ذلك شأن العديد من العلوم الأخرى، فانحصر الجديد إذا وجد لدى بعض الحذاق من النحويين في بعض التحليلات، والاعتراضات اللغوية وابتكار الإيضاح الأكثر. وإذا وجد الشارح شيئا من هذا القبيل في شرحه صرح به، وقد لاحظت ذلك في مواضع، منها[٢]:

١- فيما سبق من هذا البحث، وتحت العنوان: لماذا تكون العوامل مئة عند الشيخ؟ يلحظ ما يأتي:

---

(١) موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ٢٠-٢٥.

(٢) ذكرتها، حسب ربط بعضها بالقسم الدراسي، لا بحسب ترتيب وجودها في النص المحقق.

أ- أن الشارح بعد الانتهاء من شرح النص: (الفعل على الإطلاق) قال: ((وأرجو أن لا يأخذك الملال من التطويل؛ إذ القول ليس مما قيل، بل ابتداء جديد جميل. ولكل جديد لذة كما في البين قد قيل)).[1]

ب- وفي نهاية الموضوع[2]، وبعد أن أورد الشارح التحليلات والتعليلات التي تجعل أفعال القلوب عوامل سماعية قال:

((خذ ما خصنا من هذا المقال، والله أعلم بحقائق الأحوال)).[3]

٢- قال في إعراب واو الفاعل[4] في كلمة ﴿ ولا تُلْقُوْا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَلا تُلْقُوْا بِأَيْدِكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ ﴾[5]، مرفوع محلا رفعه بالضمة فاعل ((تلقوا))، ثم قال: ((لا يقال: فليكن الرفع المحلي والنصب والجر أيضا في ضمائر الجمع بالحروف المحلية، أي بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرا، كما يكون الإعراب المحلي في ضمائر التثنية بالحروف، أي: بالألف رفعا والياء نصبا وجرا، لأنا نقول: إن ضمير التثنية واقع في محل معرب مثنى، وكل معرب مثنى معرب بالألف والياء، فالواقع محله يكون إعرابه المحلي كذلك، بخلاف ضمائر الجمع، فإنها واقعة في محل معرب مجموع، والمعرب المجموع لا يجب أن يكون إعرابه بالحروف، بل يكون بالحركات أيضا، فالواقع محله يمكن أن يكون في محل معرب بالحركات، مع أن الأصل في الإعراب الحركات، وكالضمير سائر المبنيات الواقعة موقع المثنى والجموع، كالموصولات، وأسماء الإشارة، فما وقع منها موقع المثنى، يعرب بالحروف المحلية، وما وقع موقع الجمع يعرب بالحركات المحلية)) ثم يقول: ((فز بهذا البيان، فغير كتابي لا يعطيك العيان)).

---

(١) ينظر ص (٢٣٣) من هذا البحث.

(٢) أي موضوع: ماذا تكون العوامل مئة عند الشيخ ؟

(٣) في ص (٢٣٠)

(٤) موضوع زيادة حرف الجر ((انباء)) في الصفحة (١٢٨)

(٥) البقرة ١٩٥.

٣- قال الشارح تعليقا على ((عشرة)) في قول المصنف: (النوع الثامن أسماء تنصب أسماء نكرات على التميز، وهي: تسعة أسماء، الأول: عشرة): ((واعلم، أن العشرة إنما تتركب مع إحدى، أو اثنتين للمؤنث، والمركب مع أحد أو اثنين للمذكر هو عشر لا عشرة. فحق العبارة أن يقول: الأول عشر بلا تاء، وتذكير ركبت[1]، أو يقول: إذا ركبت مع إحدى أو اثنتين بصيغة المؤنث، والظاهر أنه سهو قلم)) ثم قال: والعجيب: أنه لم ينبه على هذا أحد من الشارحين ولا غيرهم)). *

٨- موقفه من المصنف:

لا يكاد يعارض الشيخ المصنف في شيء، وإذا ما عارضه في مسألة لغوية مثلا كما مر في المسألة السابقة، فإنه يحمله على السهو، وقد لوحظ في موضوع: ((لماذا تكون العوامل مئة عند الشيخ)) أيضا، كيف أن الشارح اجتهد وقدم ما رآه جديدا في رأيه؛ دفاعا عن الشيخ. وقدَّمتُ هناك فقرات من قول الشارح بشأن الأفعال المطلقة، والأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال القلوب.

٩- تأثره بأثره (تكميل الزنجاني) الذي ألفه قبل تفصيل الجرجاني:

وصلت بعد الموازنة بين أثري الشارح، إلى أن الشارح أتبع في منهجه هنا منهجه هناك. في العديد من فقراته، مثل: طريقة الشرح، ومذهبه، والمنهج التعليمي، موقفه من المصنف، كما تأثر بمعلوماته الصرفية[2].

---

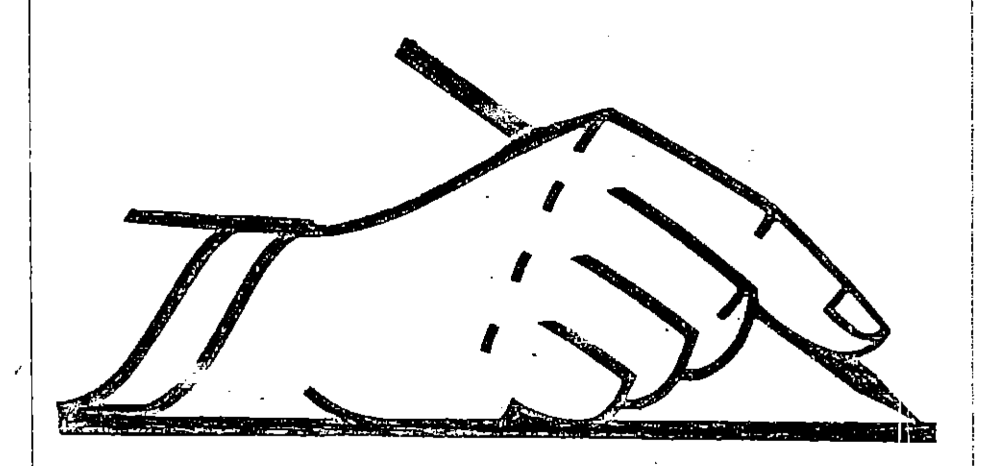
[1] أي حق العبارة: تذكير ركبت أيضا.

* ينظر ص (١٩٠) من هذا البحث

[2] يقول في التهلكة في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾: التهلكة مصدر بمعنى الهلاك خارج من الأوزان الأربعة والثلاثين لمصدر المجرد، كما له إيرادات صرفية شبيهة بهذا.

الفصـــل الرابـــع

المخطوطـــــة المحققـــة
ومنهـــج التحقيـــق



١٠- ما يؤاخذ به:

ومما يؤاخذ به الشارح بالإضافة إلى ما ذكرت[1]:

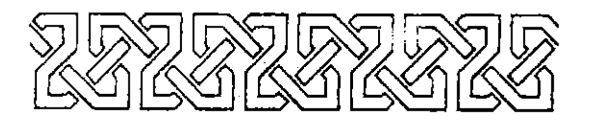
أ- عدم الترتيب في الشرح والإعراب.

ب - عدم الترتيب في النقل.

ج - الإطناب.

هـ - التكرار المل أحيانا في إعراب بعض الكلمات، فقد لاحظت إعرابه لكلمة ((نحو)) أي: ((مثل))، أكثر من عشر مرات.

د- استعمل الشارح بدلا من (نائب الفاعل)، (مفعول ما لم يسمّ فاعله) غالبا، علماً أن الأول أوضح وأخصر.



---

[1] من تعمد الغموض والتعقيد أحيانا.

اسم المخطوطة ونسبتها إلى مؤلفها

اسم المخطوطة[1]: «تفصيل الجرجاني» ومؤلفها: «علي بن الشيخ حامد الشيخاني» ينص على ذلك الشارح بنفسه بقوله: «يقول الطامع في اللطف الرباني علي بن الشيخ حامد الشيخاني» إلى أن يقول: «وسميته تفصيل الجرجاني» اتفقت في العبارة كل نسخ التحقيق التي فيها البدايات من الأصل، أ، ب، د.

نسخ المخطوطة:

رغم أنني لم أتمكن من التجوال الشامل في المناطق الكردية وقت تحقيق هذه المخطوطة، بحثا عن حياة الشارح وآثاره لبعض الظروف، فلم أزر سوى بعض المدن الرئيسية في شمال العراق كأربيل[2] و السليمانية[3]، إلا أن حملات الدوائر الآثارية في بلدنا لجمع الآثار والمخطوطات أثمرت عن وصول الكثير منها إلى بغداد، ولو أن الكثير منها لم تفهرس لحد الآن، مما يعرقل عمل الباحثين، والدوائر المعنية شعرت بهذا فبدأت تستعين بالباحثين والخبراء، وجدير بالذكر أن نشير إلى جهود بعض منهم مثل: فضيلة الشيخ محمد علي القره داغي، الذي كرس بعضا من وقته أسبوعيا للقيام بهذه المهمة منذ مدة في دار صدام للمخطوطات في بغداد، تلبية لطلب الدار، وشعورا منها بحاجة هذه المخطوطات إلى من ينفض منها غبار النسيان والإهمال ويضعها بالفهرسة تحت الأنظار، ريثما تجد المهمات منها أو بعضها على الأقل من يخرجها من ظلمات الرفوف إلى نور الطبع والنشر. وتحتوي هذه الدار على الكثير من المخطوطات التي وصلت إلى بغداد من أنحاء العراق وغيرها ولاسيما المتداولة للدراسة في المناطق الكردية، في شمال العراق وغيره.

وبذا أصبحت الدار مرجعا مهما لمتتبعي الآثار ويجد الكثيرون فيها ما يبغون. وأنا الذي وجدت فيها ما أريد ويكفيني للتحقيق من النسخ الست التي حصلت عليها،وبمساعدة

---

[1] ينظر صور الصفحات الأولى منها في قسم: صور بعض الصفحات من نسخ المخطوطة.

[2] أربيل (هه ولير): مدينة كردية عراقية قديمة يعود بناؤها القديم إلى الألف الثالث قبل الميلاد ينظر: الموسوعة العربية الميسرة ص ١١١.

[3] التي حصلت فيها على الأثر الأول المطبوع للشارح. والسليمانية مدينة بناها إبراهيم باشا الباباني سنة ١٢٠٠هـ في زمن سليمان باشا والي بغداد، ينظر: الشيخ معروف النودهي، تأليف محمد الخال ص ٦١.

فضيلة الشيخ محمد علي القره داغي، ورمزت إلى النسخ بـ(الأصل، أ، ب، ج، د، هـ) فالثلاث الأُوَلُ منها كاملات، والبقية ناقصات.

أوصـــاف المخطوطـــــات :

الأوصاف والملاحظات العامة بين النسخ:

أولا- البداية والنهاية:

أ- كل النسخ لها بدايات ما عدا النسخة ((ج)) و ((هـ)) إلا أن ((د)) يوجد فيهما السقط بعد الصفحة الأولى.

ب- كل النسخ لها نهايات ما عدا النسخة ((هـ)).

هذا، وحديثي أثناء وصف المخطوطة عن ذكر البدايات .... ينحصر في ذكر بداية الساقط، وأما البقية الكاملات في البداية والنهاية سأكتفي فيها بأمرين:

١- وجود الصور الواضحة، للصفحات الأول والأخيرة في قسم صور الصفحات.

٢- بما قمت به من تفصيل القول في قسم إضافات النساخ، في هذا الفصل في ص (٧٤) ،

ثانيا- نوع الخط:

نوع الخط في الأصل، أ، بين الثلث والنسخ وفي ب يشبه الرقعة والإجازة.

ونوع الخط في ج، د، هـ يشبه الرقعة، والشَّبَه أوضح في ج، وهي أجمل النسخ خطا، وفي الأصل ، د، هـ حروف بأشكال تشبه الفارسية[1] إلا إن ملاحظة الشبه في هـ خفيف لأن الخط رديء.

ثالثا- الرموز المشتركة والخاصة بين النسخ:

ح = حينئذ.

تع = تعالى.

الخ = إلى آخره، وتكثر ((أ)) استعمال ((آه = إلى النهاية)) بدلا منه.

صح = الخارج من السطر من الكلمات والعبارات، وتختص ((ج)) باستعمال ((ضـ)) بدلا منه.

ويشترك الأصل، أ، د، في استعمال (( )) بدلا من ((مـن)) ويشترك الأصل، ج، في استعمال ((الظـ)) بدلا من ((الظاهر)).

ويختص الأصل باستعمال ما يشبه الفارزة((،)) بدلا من نقطتين ((..)).

[1] مثلا: في الأصل، هذا، هو، هي نسخت كالآتي: هـذا، هـو، هـي.

وتختص ((ج)) باستعمال ((يخ)) بدلا من ((يخلو)).

رابعا- التعقيبات: موجودة في كل النسخ

أي توجد في نهاية السطر الأخير في الصفحة الأولى من كل صفحتين متقابلتين، ضمن السطر[1]، أو تحت السطر[2]، كلمة أو أكثر، لتدل على أول كلمة أو أكثر في بداية الصفحة الثانية المتقابلة، وهي تكرار لها، وهي بمثابة الأرقام للصفحات في الوقت الحاضر، وأما الأرقام فلا توجد إلا في الأصل، أ، كما يلي:

الأصل: تلحظ في بداية الربع الأخير منه ترقيم الصفحات، وهي: حسب تسلسل صفحات المخطوطة، وبخط الناسخ كما يبدو ذلك في المقابلة بينها وبين بعض الأرقام الأخرى كتبها الناسخ ضمن المخطوطة، ولم أجد تفسيرا لعدم ترقيم الصفحات من البداية، أو ربما رقمها بحبر ضعيف فطمست.

نسخة ((أ)): لا توجد الأرقام في صفحات الأوراق ما عدا الورقة العاشرة من كل عشر أوراق، أي توجد الأرقام الآتية: ١٠، ٢٠، ٣٠، ٤٩، وتنتهي المخطوطة بالرقم الأخير، والترقيم هنا ليس بخط الناسخ، كما عرفت ذلك من المقارنة بينها، وبين رقم تأريخ النسخ، واختلافهما شكلا وحجما.

خامسا: أسلوب الكتابة:

أساليب الكتابة في النسخ كلها قريبة من الكتابات العصرية، شأنها شأن المخطوطات في القرون الأخيرة، هناك اختلاف الكتابة في بعض الكلمات مثلا:

الصلاة كتبت بشكل الصلوة

الثلاثة كتبت بشكل الثلثة

المئة كتبت بشكل المائة

سادسا: الحواشي:

كل النسخ محشاة في بعض جوانب الصفحات، إلا أن الحواشي في الأصل، و أ، أكثر من غيرها، ولا توجد الحاشية في ((ب)) إلا في صفحتين هما: (٢) و (٥٨).

---

[1] كما في نسخة ((ج)).

[2] كما في بقية النسخ.

وتتميز نسخة ((هـ)) عن غيرها بكتابة بعض الحوادث التاريخية في الهوامش كما سنذكر ذلك في وصف مميزات النسخة.

سابعا: التميز بين المتن والشرح:

كتب المتن في ((الاصل))بحبر احمر وبحجم الشرح نفسه.

وكتب المتن في ((أ)) بحبر احمر وبخط اكبر في بعض الأماكن وتحت خط مستقيم دائما.

وكتب المتن في ((ب)) بخط اكبر في بعض الأماكن. وتحت خط مستقيم في بعضها الآخر، وبخط احمر في أماكن أخرى.

وكتب المتن في ((ج)) بحبر اسود كالشرح أيضا، وكتب المتن في البداية بخط اكبر، إلا أن الناسخ لم يستمر على هذا النمط، فأخذ: بكتب المتن تحت خط مستقيم وبحجم الشرح، وغير المتن أحيانا، أي أنه يكتب العبارات التي يريد إبرازها تحت خط مستقيم أيضا، ولذا فأن النسخة لا يعتمد عليها في التميز بين المتن والشرح.

وكتب المتن في ((د)) بحبر أحمر وبحجم الشرح نفسه.

وكتب المتن في ((هـ)) بنفس حجم الشرح إلا أنه كتب المتن في بعض الأماكن بحبر أحمر، وكُتبَ تحت خط مستقيم في بعض الأماكن، ونسي الناسخ أو أهمل هذا وذاك في أماكن أخرى.

دراســـة كـــل مخطوطـــة علـــى حـــدة:

نسخة الأصل:

هي نسخة كاملة تحمل ١٧١٧٥ في دار صدام للمخطوطات، ولم نحصل على ورقة الغلاف ما يتعلق بالمخطوطة سوى العبارة التالية: ((تفصيل الجرجاني بشرح العوامل لعلي بن الشيخ حامد الاشنوي))[١].

واسم الناسخ: جبرائيل ابن ملا عمر ابن ملا جبرائيل[٢]، وهو ناسخ الحواشي أيضا.

---

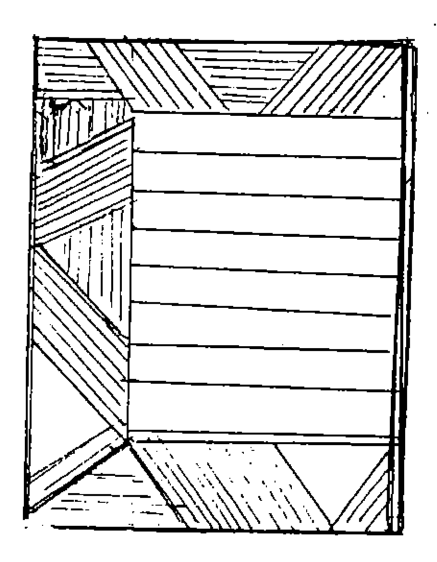
(١) ينظر: صورة غلاف مخطوطة الأصل في قسم صور المخطوطات. ص ٧٩.

(٢) ينظر: صورة الصفحة الأخيرة في قسم الصور. من الاصل في ص ٣١.

تأريخ النسخ: ١٢١٨هـ[١]، توهمت في البداية انه: ١٣١٨، من شكل ترقيم الناسخ، في نهاية المخطوطة، ونهاية أحد الحواشي في صفحة ٤٨ من المخطوطة[٢]، إلا أنه توصلت إلى أن الناسخ يكتب الرقم: الاثنين بشكل «٢» والثلاثة بـ«٣» كما عرفت ذلك من الأرقام التي دونها الناسخ على صفحات الربع الأخير من المخطوطة وبخطه أيضا الذي عرفته من المقابلة.

تحوي المخطوطة (٦٤) ورقة أي (١٢٨) صفحة، في كل صفحة (١٩) سطرا، وهو عدد ثابت في كل الصفحات، والسطور مستقيمة ذات أطوال ثابتة والفراغات بين السطور متساوية تقريبا، وعرفت من هذا أن الناسخ استعان بآثار «المِسْطَرة» في تدوين السطور دون الحواشي التي تكون غير مرتبة وغير مستقيمة.

المسطرة: هي قطعة من الغلاف السميك من الكارتون، أو ما شابهه، يثبت عليها الناسخ سطورا مرتبة من الخيوط بالعدد الذي يختاره، ويثبت عليها سطور الحواشي أيضا، إن أراد ذلك بالكيفية التي يختارها، ثم يضع الأوراق عليها، ويضغط على الأوراق بأصابعها لتظهر آثار الخطوط التي ينسخ عليها، ينظر الشكل التالي:



هذا ومعدل عدد الكلمات في السطر الواحد (١٢) كلمة تقريبا.

---

[١] المصدر السابق.

[٢] ينظر: صورة غلاف قسم التحقيق (الجزء الخاص بمخطوطة الأصل).

قياس الصفحة: ١٠ × ٢١ سم.

وقياس القسم المخطوط: ٩,٥ × ١٦ سم.

وتلحظ فيها أحيانا سطورا مركبة -إن صح التعبير- أي: أن سطرا واحدا عبارة عن سطور قصيرة، مرتبة بشكل مائل، مركبة من كلمة أو أكثر، كالشكل الآتي: (//////////////////////////////)[1].

حجم الخط: (١٤)[2].

وفي المخطوطة بعض الأخطاء الإملائية مثل: المبادرة نسخت: المبادرت، وتذكرة نسخت: تذكرت.

لماذا اخترتها أصلا ؟

اخترتها للأسباب الآتية:

١- نسخة كاملة وواضحة.

٢- أقدم النسخ ولو أن القدم، لا يكون سببا مؤثرا في كل الأحوال.

---

[1] ينظر: صورة الصفحة الأخيرة من (ج)، (السطور الأخيرة منها)، الصفحة الأخيرة من (د)؛ لأن فيها السطور المركبة أيضا.

[2] لم ألحظ الإشارة إلى حجم الخط بالأرقام في التحقيقات الأخرى، واعتمدت أنا في تدوينها على بعض المعلومات المتواضعة التي اكتسبتها من عملي في الصحافة مدة من الزمن، إذ يلحظ اصطلاح الأرقام في الطابع
وفي المطابع الحديثة: تكتب عناوين الكتب والعناوين البارزة في الصحف والمجلات بحجم (٤٠) أو أكثر مثلا، وأما الحجم (٣٠) فما دونه للعناوين الداخلية والصغيرة، وأصغر حجم مستعمل في الجرائد هو ((٨))، والحجم الاعتيادي لأعمدة الصحف والمجلات هو ((١٠)) أو ((١١))، والمقال الافتتاحي أو الكتابات المهمة تكتب بحجم (١٢) أو أكثر، ورغم أن أشكال الخط العربي المشهورة هي ثمانية: الثلث، النسخ، الريحاني، الفارسي (التعليق)، الرقعة، الديواني، الديواني الجلي، الكوفي، ... إلا أنها تفرعت واشتقت منها فروع كثيرة. وتصل المتداولة منها إلى أربعة عشر شكلا أو أكثر وضعت لها الأسماء التالية: (١) ياقوت أبيض، (٢) ياقوت أسود، (٣) بدر أبيض، (٤) بدر أسود، (٥) الحرف الجديد أبيض، (٦) الحرف الجديد أسود، (٧) أحمد (الكوفي المتطور)، (٨)مهدي منيد، (٩) القاضي، (١٠) الرقعة، (١١) جلال أبيض، (١٢) جلال أسود، (١٣) غزال أبيض، (١٤) غزال أسود، (١٤) وغزال خط منتشر في شمال أفريقيا.
يشير الرقم (٧) مثلا إلى أحمد (الكوفي المتطور) ، والرقم(١٠) إلى خط الرقعة، ويفهم النضد شكل الحرف وحجمه بالمصطلح الآتي:
٧/٤٠ = رقم شكل الخط / رقم حجم الخط ، أي يكون الخط من النوع أو الشكل الكوفي ومن حجم ٤٠.
وفي مقابلة مع مدير مطبعة جريدة العراق في بلدنا، الأستاذ أحمد شبيب حبيب في ٢٦/جمادى الأولى/١٤١٨ ٢٥/١٠/١٩٩٧، الذي زودني بأسماء الخطوط، أفهمني: بأن هذه الأسماء ثابتة في عالم الخط العربي، إلا أن الأحجام والتسلسل تختلف من نوع إلى آخر من أجهزة الطبع الحديثة (Computers).
وعلى قياس ما ذكرنا فحجم خط هذا البحث (١٤)، وهوامشها (١٠) أو (٩) والعناوين أكبر.

٣- لاحظت شيئا من كفاءة الناسخ العلمية ،ليس لأنه هو الناسخ للحواشي المهمة في بعضها فحسب، بل لأن إشارته إلى مصادر وقائلي بعضها دون بعض، يضعنا أمام احتمال: أن يكون بعض منه أيضا ولاسيما الحواشي الداخلية بين السطور من كلمات وعبارات مفسرة وموضحة لإعراب ومعاني بعض الكلمات، ورموز تشير إلى مراجع الضمائر، أي: أن النسخة مصححة منه.

٤- أن النسخة مقابلة على نسخة أخرى[١]، أو منقولة من المقابلة بها.

٥- نسبة انفراد النسخة بالكلمات المخالفة لكل النسخ قليلة وهذا ما يرجح لديّ التزام الناسخ بالنص المنقول.

نسخة «أ»:

من النسخ الكاملة تحمل رقم ٦٨١٩ في دار صدام للمخطوطات، تلحظ على الغلاف العبارة الآتية: هذا كتاب شرح العوامل الصغرى من ممتلكات عبد القادر المائلي سنة ١٣٨٥ في شهر المحرّم مع ختم عبد القادر، كما تلحظ في صفحة الخاتمة في اليمين الأسفل طابعا بريديا يحمل صورة الملك فاروق المصري[٢]وهي أحدث من نسخ المخطوطة[٣].

واسم الناسخ: مجهول، وهو ناسخ الحواشي أيضا.

تأريخ النسخ ١٣٣٠هـ، وبشكل الخط التالي: (١٢٢١) ولكن لم أدر هل أن الشكل (٢) يشير إلى الرقم اثنين أم إلى ثلاثة كما هي العادة الجارية في الكتابة باليد، فشكل ورق المخطوطة يؤيد الرأي الثاني[٤] إلا أن وجود تأريخ بالشكل الآتي: (١٢٢١)، في نهاية حاشية مدونة على الغلاف الأخير[*] يرجح الرأي الأول وإن صح هذا فالحاشية دونت على الغلاف بسنة بعد استنساخها.

---

[١] بدليل تدوين كلمات: «نسخة» البدل فوق بعض الكلمات الإضافية خارجة السطر.

[٢] الملك فاروق (ت ١٩٦٥) الذي حكم مصر (١٩٣٦-١٩٥٢).

[٣] ينظر الصفحة الأخيرة من المخطوطة.

[٤] لحداثة الورق إلى حد أو أن المخطوطة محفوظة جيدا.

[*] ورقة الغلاف من أوراق المخطوطة حسب تسلسل الأرقام الموجود على بعض الصفحات.

تحوي المخطوطة (٤٩) ورقة. وفي كل صفحة (١٥) سطر. معدل عدد الكلمات في السطر (٢١) كلمة، والسطور مستقيمة ذات أطوال ثابتة، والفراغات بينها متساوية، أي أنها منسوخة على آثار المسطرة.

القياس: ١٥ × ٢١.

وقياس القسم المخطوط: ١١,٥ × ١٦,٥.

حجم الخط: بين ١٢، و١٣ وتصل أحيانا إلى ١٤ والمتن إلى ١٦.

أهمية النسخة:

النسخة واضحة كالأصل، وتأتي بالدرجة الثانية بعدها، لوجود الحواشي، والحواشي الداخلية بين السطور المفسرة لإعراب ومعاني بعض الكلمات، ورموز تشير إلى مراجع الضمائر بالإضافة إلى أن النسخة مقابلة بها على نسخة أخرى أو منقولة من المقابلة بها، كما أن قلة الأخطاء الإملائية تدل على كفاءة الناسخ، وجعلتها في البداية نسخة الأصل، إلا أن نسبة انفراد النسخة بكلمات مغايرة لكل النسخ عالية،مما أخل بالتزام الناسخ بالنص المنقول، وفيها بعض الأخطاء الإملائية مثل: الضمير نسخت بـ«الظمير»، والضم نسخت بـ«الظم» وتعود الناسخ أن يكتب المبتدأ بـ«المبتداء».

نسخة «ب»:

وهي نسخة تحمل رقم «٢٠٥٧٨» في دار صدام للمخطوطات، لاحظت على الغلاف التملك الآتي: «هذا كتاب أحمد بن طه» وفوق البسملة العبارات التالية: «هذا كتاب شرح العوامل المسمى بتفصيل الجرجاني نفعنا الله به».

اسم الناسخ: محمد علي بن عبد الله بن الحاج رسول بن محمد بن الملا محمود الـ(بانيي)[1] وهو ناسخ المخطوطة كلها ماعدا الصفحات[2] ١١، ٢٦، ٥١، لها ناسخ آخر.

تاريخ النسخ: يوم السبت ١٩ رمضان ١٢٦٧ هـ.

---

[1] بانه: قرية أيرانية على حدود محافظة السليمانية العراقية.

[2] الصفحة ١١ بعد السطر الرابع إلى نهاية الصفحة، والصفحة ٢٦ بعد خمسين من السطر الرابع إلى نهاية الصفحة، والصفحة ٥١ بعد الكلمة الخامسة من السطر الثاني إلى نهاية الصفحة.

تحوي المخطوطة (٨٠) ورقة ،وفي كل صفحة ١٥ إلى ١٧ سطرا ومعدل عدد الكلمات في السطر غير ثابت ويكون بين ١٠ إلى ١٧ كلمة ولم تنسخ المخطوطة على المسطرة إذ أن السطور مختلفة الأطوال، والفراغات بينها غير متساوية.

القياس: ١٩,٥ × ٢٨,٥

قياس القسم المخطوط: ١٠ × ١٥

حجم الخط يتراوح بين ١٢، ١٤، ١٦.

أهمية النسخة :

لاحظت تدني مستوى الناسخ من كثرة الأخطاء الإملائية والساقطات ولذا لم تكن هذه النسخة تستحق أن تأخذ المرتبة الثالثة ((ب)) ومع ذلك جعلتها فيها لما يأتي:

أ- أنها إحدى النسخ الثلاث الكاملات.

ب- من فئة الأصل وشبيهة به أي: منسوخة من الأصل أو من مثيلاته ومع ذلك استفدت منها في العديد من الموازنات.

نسخة((ج)) :

وهي تحمل رقم((١٥٥٤٤)) في دار صدام،تنقصها في البداية صفحة كاملة، وتبدأ النسخة بما يأتي:

((مشبهة، تقول رحيم فلانا، والرحمن يختص به تعالى كالعلم لا يوصف به غيره. ولذا عقب العلم به دون الرحيم)).

اسم الناسخ: شخص اسمه محمد وهو ناسخ الحواشي والمخطوطة كلها ماعدا صفحتين (٤٠) و (٤٣) حسب أرقام المخطوطة.

تاريخ النسخ: ١٣٠٤ هـ، عدد الأوراق: (٣٢) ورقة، ماعدا الصفحة الساقطة، وفي كل صفحة (١٩) سطرا، ومعدل عدد الكلمات في الصفحة (٢٤) كلمة، فيها سطور مركبة ولم تنسخ النسخة على آثار المسطرة رغم جمال الخط واستقامته بسبب مهارة الناسخ.

القياس: ١٧,٥ × ٢٣ سم وقياس القسم المخطوط: ١١ × ١٥,٥.

حج الخط: (١٢) تقريبا.

أهمية النسخة:

النسخة ناقصة في البداية كما ذكرنا، إلا أنها أوضح النسخ وأجملها خطا، وهي شبيهة بالنسخة ((أ))، أي إنهما منسوختان عن نسخة معينة أو من المنسوخة منها، لا إنهما منسوختان عن بعضهما لاختلاف ((أ)) عن غيرها من النسخ بكلمات كثيرة كما ذكرنا؛ وما يميز هذه النسخة هو أن الناسخ دوّن قسما من العناوين التي أحدثها هو، في أطراف بعض الصفحات وبنفس حجم المخطوطة وهي: ما يأتي حسب أرقام الصفحات في المخطوطة:

١- بحث الجملة الاعتراضية ص: ١٤
٢- بحث نون الوقاية ص: ١٧
٣- بحث حتى الابتدائية ص: ١٩
٤- بحث الفرق بين حتى وإلى ص: ١٩
٥- بحث ألف على فعلا أو حرفا ص: ٢٣
٦- بحث واو عمرو ص: ٥٩

كما يوجد في أطراف بعض الصفحات كلمة (بلغ) وهذا يعني أنها مقابلة.

نسخة ((د)):

وهي في دار صدام تحمل الرقم (٤٨١٨) وهي ناقصة في البداية سقطت منها الصفحتان بعد الأولى وتبدأ الرابعة بما يأتي: ((بأنه خبر مبتدأ محذوف هو ابتدائي، والعامل في رفع الخبر هو تجرده عن العوامل اللفظية ...)).

اسم الناسخ: لا يوجد في المخطوطة اسم الناسخ، إلا أنه توجد على الوجه الأول للصفحة الأولى نهاية مخطوطة أخرى يبدو أنها في علم الصرف، وهي بخط نفس الناسخ أيضا، وردت في تلك النهاية العبارة الآتية:

«تمت النسخة الشريف بعون الملك اللطيف، على يد عبيد الضعيف، غزير[1] ذنوبه كالورد[2] الكثيف الراجي[3] إلى رحمة ربه اللطيف» أي أن ناسخ المخطوطتين عبيد، إلا إذا وضعنا في الاحتمال وقوع الناسخ في الخطأ في أنه كتب عبيد بدلا من «العبد» الصفة، ولا يوجد تاريخ النسخ.

عدد أوراق المخطوطة (٧٥) ورقة سقطت منها ورقة، أي صفحتان، وفي كل صفحة: (١٢) سطرا ومعدل عدد الكلمات في السطر (١٧) تقريبا، وهي غير منسوخة على آثار المسطرة، وتكثر في المخطوطة السطور المركبة.

حجم الخط: ١٤

القياس: ١٥ × ٢١ وقياس القسم المخطوط: ١٠ × ١٦

أهمية النسخة:

مستوى الناسخ متوسط ولم يتأثر بمزاجه، أي أنه ألتزم بالنص المنقول والنسخة معتمدة من هذه الناحية، إلا أن النسخة ناقصة وهذا ما يقلل من شأنها، ولا تخلو من الأخطاء الإملائية.

النسخة «هـ»:

توجد النسخة في دار صدام تحت الرقم «٤٩٩٦».

الصفحة الأولى: ساقطة.

وتبدأ الثانية بما يأتي: «وتوضيحه على وجه الإتقان، وسميته: تفصيل الجرجاني».

والصفحة الثالثة: ساقطة.

وتبدأ الرابعة بما يأتي: «وبمعنى تعلقت رحمته بواحد كما في الأصل، ومثل هذا النقل مطرد في باب المدح والذم» هذا... وثلث المخطوطة تقريبا ساقط في النهاية.

اسم الناسخ وتاريخ النسخ: مجهولان.

عدد أوراق المخطوطة مجهول وما بقي فيه فهو: (٦٣) ورقة وعدد السطور في الصفحة غير ثابت فهو بين (٩ - ١٥) سطرا ولم تنسخ النسخة على آثار المسطرة ومعدل عدد الكلمات في السطر بين (٧) و (١٠).

---

[1] في المخطوطة عزير.

[2] في المخطوطة: كورد.

[3] في المخطوطة راجي، ولا تستقيم بها المعاني.

القياس: ١٠ × ١٦، وقياس القسم المخطوط: ٧ × ١١ أو ٩ × ١٢،٥ إذ انه غير ثابت في الصفحات.

وحجم الخط: ١٤

أهمية النسخة:

في النسخة أخطاء إملائية كثيرة مثلا: السمكة نسخت: السمكت، التسمية نسخت: التسميت وقد تعود الناسخ أن يكتب: ((اللام)) بـ((الام)) دائما، ولذا فإن النسخة غير معتمدة عليها، ومع ذلك فقد استفدت منها في بعض المقارنات وأشرت إلى بعض الاختلافات.

ما يميز النسخة:

دون الناسخ في الهوامش الجانبية في بعض الصفحات، بعض الوقائع التأريخية دون أن تكون لها علاقة بموضوع المخطوطة، مثلا في ص ((٣٠)) من المخطوطة:

الغلاء الأول سنة ١١٠١ هـ

قتل حمزة بيك الشيرازي ١١١١ هـ

وهكذا إلى أكثر من ((٢٠)) واقعة.

إضافات النساخ في خواتم المخطوطات:

نسخة الأصل، ونسخة ب:

تمت الكتاب المسمى بتفصيل الجرجاني، من مقولات مولانا علي الشيخاني، والحمد لله رب العالمين، الحمد لله على الإتمام، والصلاة والسلام على خير الأنام، ومصباح الظلام وأرجو من الله الباري ألا يعاملنا بأعمالنا [ويدخلنا][1] الجنة في شفاعة نبينا محمد ﷺ[2].

الخاتمة الخاصة بالأصل

أضاف ناسخ الأصل إلى ما سبق العبارة الآتية:

[1] من ب ومن الأصل: أدخلنا، والأول أنسب.

[2] انتهى النص المشترك بين الأصل، ب، وأضافت النسخة (ب) كلمة تمت (ينظر الصفحة الأخيرة من ب).

على يد أحقر العباد جبرائيل ابن ملا عمر في يوم عشرين من شهر رمضان المبارك في سنة ١٢١٨ من هجرة[1] النبي ﷺ.

الخاتمة الخاصة بالنسخة ((ب)):

أضاف ناسخ ((ب)) إلى النص المشترك بينه وبين الأصل العبارة الآتية: ((قد وقع خاتمة هذا[2] الكتاب على يد أذنب عباد الله محمد علي بن عبد الله بن الحاج[3] رسول بن محمد بن ملا محمود البانيي -غفر الله لهم- سنة ١٢٦٧ في شهر رمضان المبارك في يوم التاسع عشر يوم السبت نسأل الله أن ينفعنا به آمين.

الخاتمة الخاصة بـ((ج)):

قد تم هذا الكتاب المسمى بتفصيل الجرجاني للفاضل الكامل المحقق المدقق < الطامع> من اللطف الرباني مولانا[4] ملا علي الشيخاني، زابره الفريق في العصيان محمد في قرية((حماميان))[5] تحت شجرة الـ((چنار))[6] سنة الف وثلاثمائة واربعة اللهم اغفر له ولجميع المسلمين.

منهـــــــج التحقيــــــــق:

اتبعت المنهج الآتي في التحاليق بقدر ما أعانني فكري والكمال لله وحده.

١- بما أن المخطوطة عبارة عن المتن والشرح فقد وضعت الأول بين القوسين :() وأدخلت الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ﴿ ﴾ وإذا صادف وجود الآية ضمن المتن وضعت المزهرين ،بين قوسي المتن (﴿ ﴾).

٢- أشرت إلى اختلافات النسخ في الهامش.

---

(1) في الأصل: الهجرة ولا يستقيم بها المعنى.

(2) في النص: هذه ولا يستقيم بها المعنى.

(3) في النص: حاج.

(4) في النص: الولانا.

(5) قرية كردية عراقية في قضاء كوى سنجق -أربيل- (نقلا عن حسن آغا البشدري الساكن في بغداد)

(6) بثلاث نقاط تحت الحاء لتلفظ الكلمة كـ(ch)الإنكليزية وتعني الكلمة بالكردية شجرة الصفصاف.

٣- أبقيت بعض الاختصارات المشهورة كما هي مثل: الخ = إلى آخره، وحولت بعضها إلى العبارة مثل: ح = حينئذ، تع = تعالى.

٤- خرجت الآيات القرآنية الكريمة من المصحف الشريف والأحاديث النبوية الشريفة من مصادرها.

٥- وضعت بعض الكلمات أو العبارات المقصود إبرازها بين قوسَيْ التنصيص (( )) غالبا وكذلك ما هو مقصود باللفظ غالبا.

٦- أشرت إلى بداية كل صفحةونهايتهامن صفحات الأصل وأرقامهابما يأتي: الرمز // يعني نهاية الصفحة الأولى من كل صفحتين متقابلتين، والرمز / يعني نهاية الصفحة الثانية منها. والرقم الموجود فوق الرمز، هو رقم الصفحة الآتية بعد الرمز من المخطوطة.

٧- وضعت السقط أو المكرر إذا كان أكثر من كلمة بين القوسين ( ) في الهامش وذكرت أنه ساقط أو مكرر، ولكن إذا كان كثيرا اكتفيت بتسجيل أول كلمة وآخر كلمة منه بين القوسين جاعلا فراغا بين الكلمتين بالنقاط وقلت أنه ساقط أو مكرر.

٨- إذا كان الساقط حرف عطف مثلا ذكرت المعطوف وكتبت بسقوط حرف العطف الفلاني.

٩- جعلت الزائد على نسخة الأصل بين هذين القوسين [ ] وأثبتها في النص إذا استصوبتها، وإلا جعلتها في الهامش، وجعلت العناوين التي أحدثتها في قسم التحقيق بين القوسين: ﴿ ﴾.

١٠- رغم أن التحقيق ليس شرحا للنص، أي على المحقق أن لا يثقل النص بالحواشي والشروحات التي تخرجها عن التحقيق، إلا أنني رأيت تدوين بعض الحواشي القصيرة المفيدة في الهامش وأشرت إلى مصادرها إن كانت معها، بالإضافة إلى ما أضفته من التعليقات.

١١- إذا كان الاختلاف بين كلمتين متجاورتين، جعلت الرقم على الثانية منهما وأعدت كتابة الاثنين في الهامش موضحا الاختلاف.

١٢- إضافة المحقق في الكلمات أو العبارات التي لا بد منها لاستقامة المعنى جعلتها بين القوسين : < > وهو ما يقتضيه السياق دون الإشارة إليه بالهامش.

١٣- وضعت الأبيات وأنصافها في سطر مستقل.

١٤- إذا كتبت في الهامش: ج: أقبل ... استقبل/ نسخة، قصدت أن الناسخ كتب فوق كلمة «أقبل» بدلا لها وهو استقبل، أي: يوجد في بعض النسخ (استقبل) بدلا من (أقبل).

١٥- أشرت إلى حجم الخطوط بالأرقام.

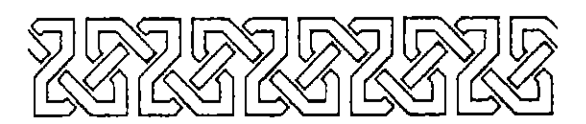
١٦- أشرت إلى قياس القسم المخطوط أيضا.

١٧- عملت فهارس خاصة للشواهد، من فهارس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، والشواهد الشعرية، وأقوال العرب.

١٨- أشرت باختصار مع الفهارس إلى ما استشهد بها له، وكأنني أدخلت فهارس ضمن الفهارس؛ اختصارا للوقت أمام المطالع الكريم، في الإطلاع، بهذه التعليقات التي تعد بمثابة عرض لقسم التحقيق أيضا،كما عرضت القسم الدراسي عرضا نحوت فيه التفصيل شيئاً؛ إتماما للفائدة.

١٩- أهملت فهرس الأعلام ومصادر الشارح؛ لأنها قليلة، مكتفيا بما أشرت إليه في (منهج الشارح — مصادره).

٢٠- جعلت قسما لصور الصفحات الأولى والأخيرة من نسخ المخطوطات بنفس أحجامها.



قسم صور الصفحات

بسم الله الرحمن الرحيم «وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا» صدق الله العظيم

من تصميم الباحث

تفصيل الجرجاني

للشيخ / علي حامد الشيخاني

في شرح العوامل للشيخ / عبد القاهر الجرجاني

دراسة وتحقيق

محمد صالح حسن مصطفى الجاف الهوريني

الأصل

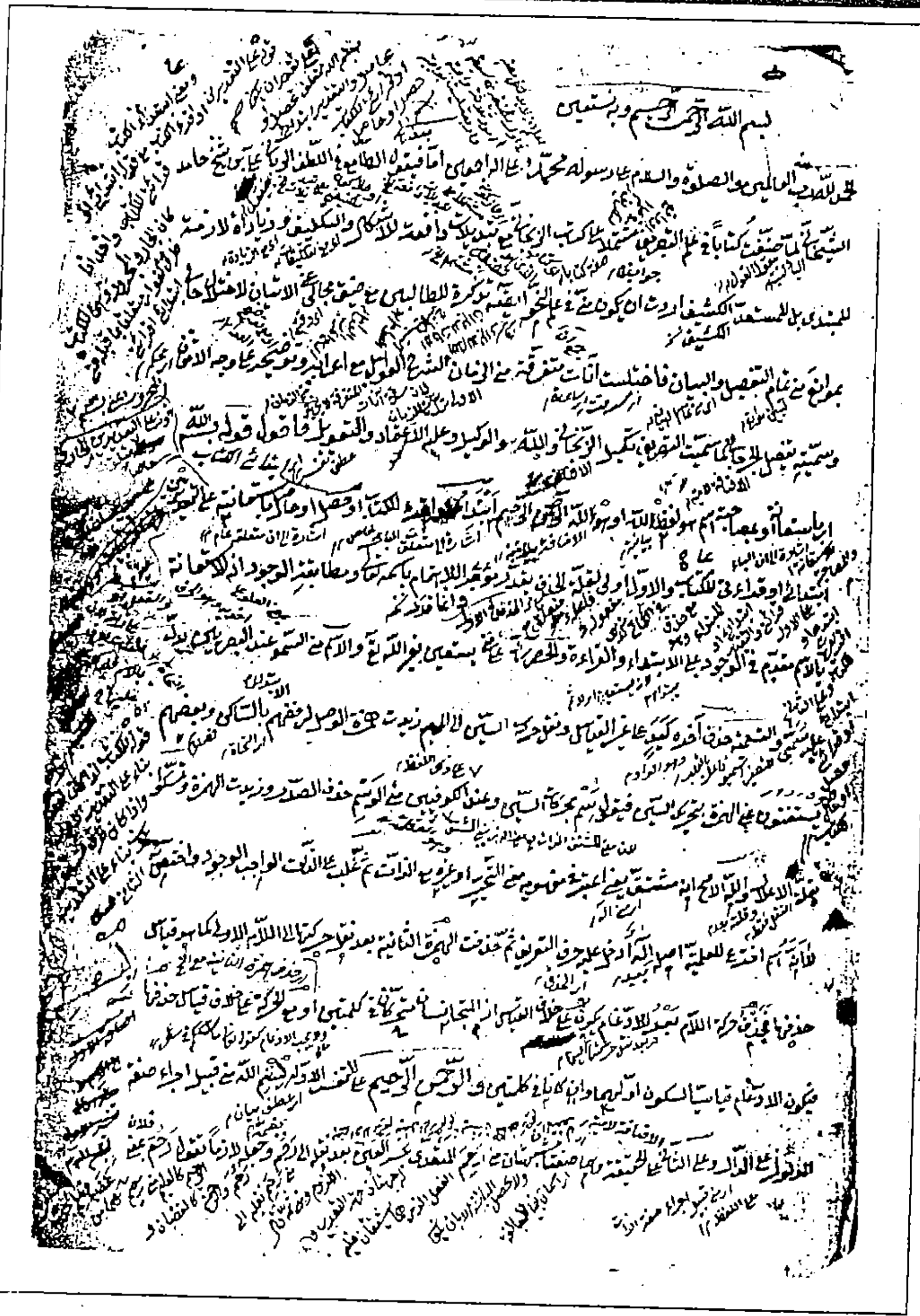


صفحة العنوان من الأصل

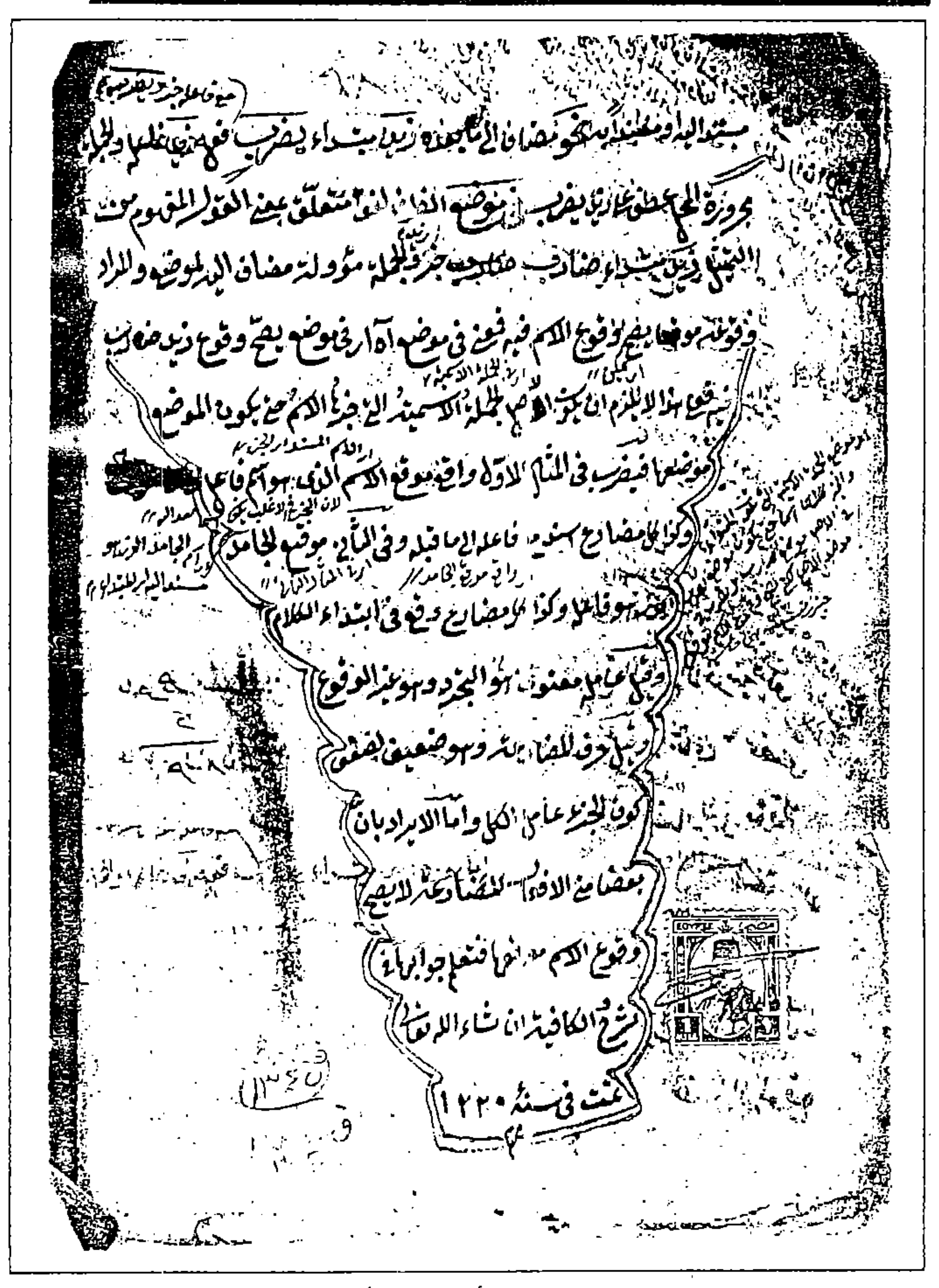
الصفحة الأولى من الأصل

١٢٨

الصفحة الأخيرة من الأصل



الصفحة الأولى من (أ)



وكذا المضارع وقع في ابتداء الكلام

بل حرف للغاية وهو ضعيف

كون الخبر عامل الكل واما الايراد بان

لا يصح

وقوع الاسم ... فتعلم جوابه في

شرح الكافية ان شاء الله تعالى

تمت في سنة ١٢٢٠

الصفحة الأخيرة من (أ)

هذا كتاب شرح [illegible] نفعنا الله به

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله
أجمعين أما بعد فيقول الطامع في اللطف الرباني علي ابن شيخ
حامد الشيخاني لما صنفت كتابا في علم التصريف مشتملا
على كتاب الزنجاني مع تبديلات دافعة الإشكال والتكليف
وزيادات لازمة بل للمستعد كشيف أردت أن يكون مني
في علم النحو أيضا تذكرة للطالبين مع ضميمة [illegible] عن الأتيان
لصونها للإتيان على موانع من تمام التفصيل والبيان فاختلست
أوقات متفرقة من الزمان لشرح العوامل مع الحرص [illegible] على
وجه الإتقان وسميته تفصيل الجرجاني [illegible] التصريف
بتكميل الزنجاني والله هو الوكيل وإليه الاختتام [illegible] التعويل فأقول
قوله بسم الله الرحمن الرحيم أي باستعانة أو مصاحبة اسم هو لفظ
الله أو هو الله الرحمن الرحيم أبتدئ أو أقرأ الكتاب وحصل أو حاصل
باستعانته على التقدير ابتدائي أو قرائي للكتاب والأول أولى
لقلة الحذف وقدر متأخرا للاهتمام باسمه تعالى ومطابقة الوجدان

الصفحة الأولى من (ب)

اللهم اكفني بذوي الوجاهات واحفظني بسدود الحق والحرمات

واجعل أحمد آبيدي على الصفا ماوصلي

وسلم على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه

أجمعين تمت الكتاب باسم ابن حسين الجرجاني

من مقولات مولانا علي الشيخ

الحمد لله رب العالمين الحمد لله

على الإتمام والصلوة والسلام

على خير الأنام ومصابيح

الظلام وأرجو من الله

الباري أن لا يعاملنا

بأعمالنا ويدخلنا

الجنة بشفاعة نبينا

محمد صلى الله عليه

وسلم

مدح

١٣٢٥

١٢٦٧

٥٨

قد وقع خاتمة هذه الكتاب على يد أذنب عباد الله محمد علي بن ...

رسول بن محمد بن ملا محمود البانيسي غفر الله لهم ١٢٦٧ في شهر رمضان

في يوم التاسع عشر يوم السبت نسأل الله أن ينفعنا به آمين

الصفحة الأخيرة من (ب)

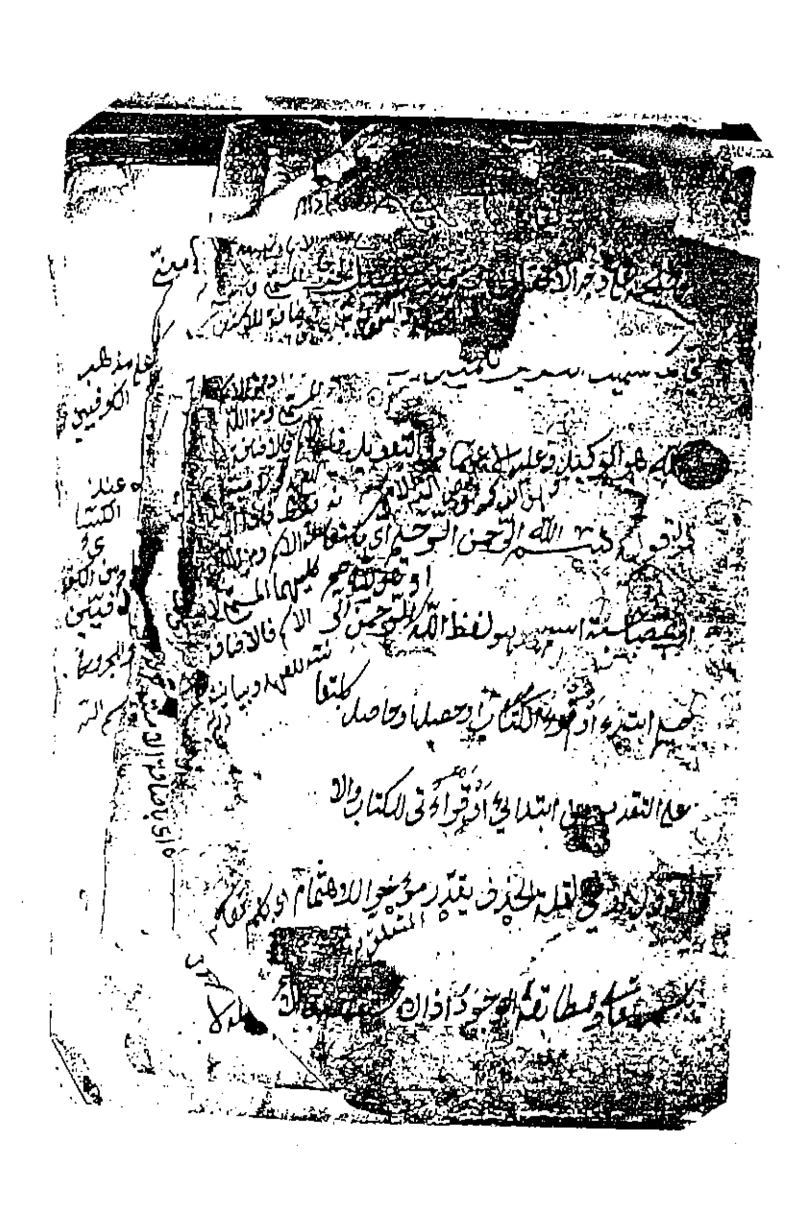
١٠٥٤٤

الصفحة الموجودة الأولى من (ج)

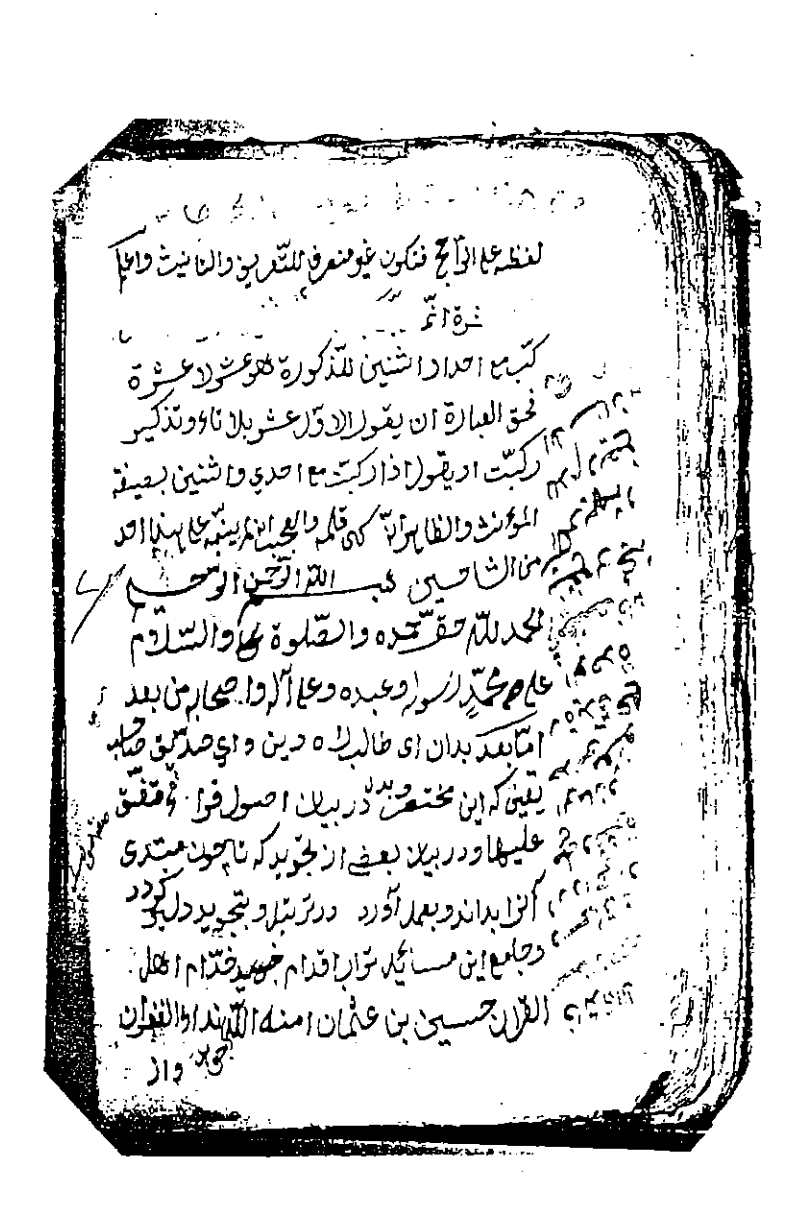
الصفحة الأخيرة من (ح)

الصفحة الأولى من (ب)

الصفحة الأخيرة من (د)



الصفحة الموجودة الأولى من (هـ)



لفظه على الراجح فتكون غير منصرف للتعريف والتانيث والعلم
نزة انتم
كتب مع احدا واثنين للمذكورة هو عشر وعشرة
فحق العبارة ان يقول الاول عشر بلا تاء وتذكير
ركبت او يقول اذا ركبت مع احدى واثنين بصيغة
المونث والظاهر انه كى قلم والعجب انه لم ينبه على هذا احد
من الشارحين بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله حق حمده والصلوة والسلام
على محمد رسوله وعبده وعلى آله واصحابه من بعد
اما بعد بدان اى طالب راه دين واى صديق صاحب
يقين كه اين مختصر يست در بيان اصول قرا متفق
عليها ودر بيان بعضى از تجويد كه ناچار مبتدى
آن را بداند وبعمل آورد در ترتيل وتجويد دليل گردد
وجامع اين مسائل تراب اقدام خورشيد خدام اهل
القران حسين بن عثمان امنه الله يوم الفزع
واز

الصفحة الأخيرة من (هـ)

قســـم التحقيـــق



وبه نستعين [١]

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على [٢] رسوله محمد وعلى آله أجمعين [آمين] [٣].

أما بعد، فيقول الطامع في اللطف الرباني، علي بن الشيخ حامد الشيخاني: لما صنّفت كتابا في علم التصريف، مشتملا على كتاب الزنجاني [٤]، مع تبديلات دافعة للإشكال وللتكليف [٥]، وزيادات [٦] لازمة للمبتدىء بل للمستعد الكشيف [٧]، أردت أن يكون متى في علم النحو أيضا تذكرة للطالبين، مع ضيق مجالي عن

---

(١) (وبه نستعين) ضمن نص المتن؛ ولذا أعربها الشارح ، وموجودة في النسخ.

(٢) ساقطة من د ، البداية ساقطة من ج،هـ

(٣) من د.

(٤) إبراهيم بن عبد الوهاب (ت ٦٥٥ هـ) بغية الوعاة للسيوطي ١٢٢/٢ ، الأعلام للزركلي ٣٣٠/٤.

(٥) أ: والتكليف.

(٦) أ: زيادة.

(٧) أ: الكشف، أي بفتح الكاف وكسر الشين.

الإتيان [بصوغها](١) لاختلال(٢) حالي من تمام التفصيل والبيان . اختلست آنات متفرقة من الزمان، لشرح العوامل مع إعرابه وتوضيحه(٣) على وجه الإتقان ، وسميته «تفصيل الجرجاني» كما سميت التصريف «تكميل الزنجاني» (٤) والله هو الوكيل، وعليه الاعتماد والتعويل.

فأقـــول: قوله: (بسم الله الرحمن الرحيم)(٥)، أي باستعانة أو مصاحبة اسم هو لفظ الله، أو هو لله(٦) الرحمن الرحيم،أبتدئ، أو أقرأ الكتاب ، أو حصل أو حاصل باستعانته -على التقديرين- ابتدائي، أو قراءتي للكتاب، والأول أولى لقلة الحذف ، ويقدر(٧) مؤخرا للاهتمام باسمه تعالى ومطابقة الوجود(٨)، إذ الاستعانة بالاسم(٩) مقدم في الوجـــود علـــى الابتـــداء والقـــراءة، والحصـــر ردا(١٠) علـــى مـــن يســـتعين بغـــير الله تعـــالى، والاســـم مـــن الســـمو عنـــد البصريـــين، يدل عليه سمي والتسمية، حذف آخره كيد على غير القياس ، ونقل حركة السين إلى الميم، زيدت همزة الوصل لرفضهم الابتداء بالساكن ، وبعضـــهم يستغنـــون عن(١١)

---

(١) من أ ، ب.

(٢) ب. لافتال (تحريف).

(٣) بداية نسخة هـ.

(٤) الأثر الآخر المعروف والمطبوع للشارح ، أنظر: آثار الشارح.

(٥) (الرحمن الرحيم): ساقط من ب.

(٦) أي أن إضافة الاسم إلى الله لامية، وفي ب: الله.

(٧) أ: يقدر (بسقوط الواو) ، وفي ب: قدر.

(٨) د: وللوجود.

(٩) انتهى الموجود في (هـ) في (بالاسم) ليأتي السقط الثاني.

(١٠) أ: رد.

(١١) وفي الأصل ، ب: من ، والأول أولى بالنسبة إلى معنى الفعل.

الهمزة بتحريك[١] السين[٢] فيقول[٣]: سُـمٍ بحركات[٤] السين وعند الكوفيين من الوسم/[٢]، حذف الصدر، وزيدت الهمزة[٥]، وتمسكوا بقلة الإعلال، والله، الأصح أنه مشتق، يعني اعتبر في مفهومه معنى التحير[٦]، أو غيره مع الذات، ثم غلب على الذات الواجب الوجود واختص به، لأنه اسم اخترع للعلمية[٧]، اصله الـه، أدخل عليه حرف التعريف ثم حذفت الهمزة الثانية بعد نقل حركتها الى اللام الأولى كما هو قياس حذفها. فحذف حركة اللام يَعْنُبُللإدغام يكون على خلاف القياس، إذ المتجانسان المتحركان[٨] في كلمتين، أو مع الحركة[٩] على خلاف قياس حذفها،فيكون الإدغام قياسيا لسكون أولهما وإن كانا في كلمتين. والرحمن الرحيم على التفسير الأول[١٠]، بسم الله من قبيل إجراء صفة المدلول على الدال، وعلى الثاني على الحقيقة، وهما صفتان مشبهتان من رَحِم المتعدي بكسر العين بعد نقله إلى رَحُمَ أي بضمه وجعله لازما[١١]، تقول: رحُم بمعنى وجد فيه الرحمة وصارت طبعا له، لا بمعنى[١٢] تعلقت رحمته بواحد كما في الأصل[١٣]، ومثل هذا النقل مطرد في باب المدح والذم، كرفيع الدرجات، بمعنى رفيع درجاته، لا بمعنى رافع

---

[١] انتهى الوجود في (د) بكلمة (بتحريك) وبعدها السقط في النسخة.

[٢] ب: الساكن.

[٣] أي بعضهم، كما عاد إلى البعض ضمير الجمع أيضا في «يستغنون» أي أن البعض يطلق على الفرد والجمع حسب عبارة الشارح ولو قال: يستغني، أو فيقولون لبعد القول عن التكلف.

[٤] ب: بجر (تحرف).

[٥] ساقطة من ب.

[٦] واصله من إله يأله إذا تحير، انظر لسان العرب مادة (إله) ص٨٧.

[٧] ب: للقلمية (تحريف).

[٨] أ: متحركان.

[٩] أي حذف الهمزة الثانية مع الحركة (من حواشي أ).

[١٠] أي على الإضافة البيانية (من حواشي الأصل).

[١١] لان الصفة المشبهة لا تبنى إلا من اللازم.

[١٢] انتهى السقط الثاني من (هـ) وابتدأ الوجود الثاني بكلمة (بمعنى).

[١٣] أي قبل النقل (من أ).

إياها، كما يقتضيه اصل التعدية. وقـال سيبويه[١]: الرحيـم صيغـة مبالغـة لاسم الفاعل لا صفة مشبهة[٢]، تقول: رحيم فلانـا. والرحمـن يختـص بـه تعـالى كـالعلم [٣] لا يوصـف بـه غيره ولذا عقّب العلم به دون الرحيم[٤]، و إطلاقهما على الله ليس باعتبـار الرحمـة بمعنـى رقة القلب، بل باعتبار غايتها وهو الإنعام، وكذا أمثالهما.

الإعراب: الباء عامل سماعي، حرف جر للاستعانة أو المصاحبة، واسـم: معرفـة بالإضافة مجرور بها. والجـار والمجـرور ظـرف لغـو متعلـق بــ((أبتـدئ))، وهمـا علـى غـير الأصح، أو المجـرور وحـده علـى الأصح[٥]، محـلا منصـوب بأنـه مفعـول بـه//[٣] لابتـدئ، والعامل في نصبه محلا عامل لفظي قياسي، [و][٦] هو ابتدئ وهو عامل لفظي قياسي مضـارع مبني للفاعل [موضوع][٧] للمتكلم[٨] وحده لفظـا، مرفـوع رفعـه بالضمـة، والعـامل في رفعـه عامل معنوي هو: تجرده عن العوامل اللفظية، أو هو وقوعه موقع الاسم وهـو هنـا أنـا[٩]، أو عامل قياسي هو حرف المضارعة، وفاعله مستتر فيه وهو أنـا، أنـا: اسـم معرفـة بالضمائريـة مستتر متصل مبني لفظا على الفتحة، محلا مرفوع بالضمـة بأنـه فـاعل ابتـدئ، والعـامل في رفعه عامل لفظي قياسـي هو ابتدئ، و ابتدئ مع فاعله ومفعوله جملة فعلية لا محل لها مـن الإعراب، ويجوز على تقدير كون الباء للمصاحبة أن نقول: الجار والمجرور ظرف مستقر

---

(١) أبو بشر، عمرو بن عثمان قنبر بـن (ت ١٨٠ هـ)، ينظر طبقات النحويين واللغويين ٦٦ ، وفيات الأعيان ٤٦٣/٣.

(٢) بداية نسخة (ج).

(٣) أي الله.

(٤) مع أن القياس يقتضي الترقي من الأدنى إلى الأعلى (من حواشي الأصل) من الأدنى أي الرحيم ، إلى الأعلى أي الرحمن ، لأن الرحيم يطلق على أفراد العباد أيضا.

(٥) والتحقيق: إن المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار ، لأن الجار هو الوصل للفعل إليه كالهمزة والتضعيف من نحو أذهبت زيدا ، وكرّمت عمرا ، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل والجار منفصل عنه وهو في اللفظ كجزء المجرور ، ولا يجوز الفصل بينهما توسعوا في اللفظ وقالوا: هما في محل النصب (من حواشي ج).

(٦) من أ فقط.

(٧) من أ فقط.

(٨) ج: المتكلم.

(٩) (وهو هنا أنا): ساقط من أ.

متعلق بفعل خاص هو: قد صاحبت، وقد لابست، عند البصريين أو اسم فاعلهما [وهو][1] مصاحبا و[2] ملابسا عند الكوفيين، ولما حذفنا الفعل أو اسم الفاعل نقلنا الفاعل منهما وهو «أنا» إلى الظرف وسترناه[3] فيه ورفعناه به مجازا، فـ«أنا» محلا مرفوع بأنه فاعل الظرف نيابة و مجازا، والعمل في رفعه عامل لفظي قياسي وهو الظرف مجازا، والظرف مع فاعله جملة ظرفية عند البصريين، ومفرد ظرفي عند الكوفيين، محلا منصوب بأنه حال عن فاعل ابتدئ، والعامل في نصبه عامل لفظيّ قياسي وهو: أبتدئ الرافع لذي الحال،. . . . أو نقول: الجار والمجرور ظرف مستقر متعلق بفعل من الأفعال العامة، وهو حصل، وثبت، واستقر، وكان، ووجد، عند البصريين، أو اسم فاعلها عند الكوفيين، و/[4] ولما أردنا أن نحذف الفعل، أو اسم الفاعل نقلنا الفاعل منهما وهو: هو إلى الظرف، وسترناه[4] فيه ورفعناه[5] به نيابة ومجازا، وحذفنا الفعل أو اسم الفاعل نسيا منسيا، وهو: اسم معرفة بالضمائرية ضمير مستتر متصل مبني لفظا على الفتح[6]، محلا مرفوع رفعه بالضمة، بأنه فاعل للظرف مجازا، والعامل في رفعه محلا عامل لفظي قياسي هو الظرف مجازا، والظرف مع فاعله جملة ظرفية على تقدير الفعل، أو مفرد ظرفي على تقدير اسم الفاعل، محلا مرفوع[7]، بأنه خبر لمبتدأ محذوف هو ابتدائي، والعامل في رفع الخبر عامل معنوي وهو[8]: تجرده عن العوامل اللفظية [المختصة بالأسماء]، أو هو وقوعه خبرا، أو عامل لفظي قياسي، وهو المبتدأ، وابتداء[9] اسم معرفة بالإضافة إلى ما بعده، وهو الياء تقديرا

---

(١) من أ.

(٢) ج: أو ملابسا.

(٣) أ: واستترناه.

(٤) هـ: واستترنا.

(٥) من ج، هـ، وفي الأصل، ب: ورفعنا.

(٦) من هـ، وهو الأولى؛ لأن الفتح بلا تاء يستعمل للمبني فقط.

(٧) إنتهاء الساقط من (د).

(٨) ب: هو، (بسقوط الواو).

(٩) من هـ، وفي سائر النسخ: ابتدائي، والأول: أولى.

مرفوع، رفعه بالضمة. والعامل في رفعه تقديرا عامل معنوي، وهو[1]: تجرده عن العوامل اللفظية. أو هو: وقوعه مبتدأ. أو عامل لفظي قياسي وهو الخبر. والياء: اسم معرفة بالإضمائرية، ضمير بارز متصل مبني على السكون. محلا مجرور، جره بالكسرة، بأنه مضاف إليه لـ«ابتداء». والعامل في جره عامل لفظي قياسي هو المضاف عند الشيخ عبد القاهر[2]. أو عامل لفظي سماعي، هو[3] حرف الجر المقدر، وهو اللام هنا عند ابن الحاجب[4] والمبتدأ مع الخبر جملة اسمية ابتدائية خبرية لا محل لها من الإعراب.

والله[5]: اسم معرفة بالعلمية، والألف[6] واللام[7]، [أو اللام أو الألف][8]، لفظا مجرور، جره بالكسرة، بأنه مضاف إليه لاسم. والعامل في جره عامل لفظي قياسي، هو[9] المضاف عند الشيخ. أو حرف//(٥) جر مقدر عند ابن الحاجب، وذلك الحرف هو: من. إنْ كانت الإضافة بيانية. واللام إن كانت لامية.

الرحمن: اسم معرفة بالألف واللام، أو اللام وحده، أو الألف وحده على الاختلاف. لفظا مجرور جره بالكسرة بأنه صفة لله[10]، والعامل في جر الصفة هو العامل في جر الموصوف. هو[11] المضاف[12]، أو حرف جر، أو عامل معنوي، هو: وقوعه صفة

---

[1] أ، د، هـ: هو (بسقوط الواو).

[2] لأن الشيخ جعل المضاف عاملا في المضاف إليه وهو من العوامل القياسية كما سيأتي.

[3] أ: وهو.

[4] عثمان بن عمر الكردي (ت: ٦٤٦ هـ) ، الطالع السعيد ٣٢٨، والديباج المذهب ٢ /٨٦.

[5] ب: الله (بسقوط الواو).

[6] د: أو الألف.

[7] ساقطة من ب.

[8] من ج.

[9] أ: وهو.

[10] ج: الله.

[11] أ: وهو.

[12] أ: مضاف.

للمجرور، وفاعله مستتر فيه، وهو: هو، وتفصيل تركيبه كـ((هو)) السابق[١]، لكن ليس هنا فاعليته، ورفعه بالرحمن[٢] مجازا. الرحيم: اسم معرفة بحرف التعريف على الاختلاف، لفظا مجرور بأنه صفة بعد صفة لله، والعامل في جره عامل في جر الموصوف، وفاعله أيضا مستتر فيه، وهو هو، وتركيبه كما مر، ويجوز قطع الصفة عن الموصوف بأن يخالف إعرابها إعرابه[٣] بالرفع أو النصب، ليدل على كمال المدح، ووجهه: أن الصفة تدل على اتصاف الموصوف بمضمون الصفة إذا ذكرت صفة. وإذا[٤] قطعت عن الوصفية، ودلت أيضا على الاتصاف به، كان ذلك لكمال[٥] رسوخ الموصوف في ذلك الوصف، وهو غاية المدح إن كان صفة مدح، وغاية الذم إن كانت صفة ذم، كما في أعوذ بالله من الشيطان الرجيم[٦]، ويكون أيضا موجبا لغاية الترحم، إن كانت الصفة[٧] مما تقتضيه، كما في مررت بزيد المسكين، فعلى تقدير القطع بالرفع تقول: الرحمنُ مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف وهو: هو، وهو: معرفة بالضمائرية، ضمير بارز منفصل واجب الحذف مرفوع محلا بأنه مبتدأ، والرحيم خبر بعد الخبر، وضمير الفاعل مستتر أيضا[٨] فيهما راجع إلى ضمير المبتدأ الراجع إلى الله، و/[٦] المبتدأ مع الخبر جملة اسمية لا محل لها من الإعراب، ولا تجعل صفة لله[٩]، لأنه معرفة، والجملة من حيث هي ليست معرفة ولا نكرة، لكنها تؤول بالنكرة، فمررت برجل

---

[١] الذي سبق في إعراب (بسم الله) وهو المستتر في حصل مثلا ، على تفسير: ابتدائي حصل أو حاصل بسم الله، لكن الفرق: إن هو هناك بعد حذف حصل أو حاصل سترناه في الظرف: (بسم الله) ورفعناه به مجازا ، ورفع هو هنا بالرحمن حقيقة وليس مجازا.

[٢] الصواب: بدل من الله فإن الرحمن علم لا صفة نبه على ذلك ابن هشام ، ويؤيد ما ذهب إليه من كونه علما قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ ﴾ الرحمن ١، ٢ و ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ﴾ الإسراء ١١٠ (من حواشي الأصل).

[٣] ساقطة من ب.

[٤] أ ، ج ، د ، هـ: فإذا.

[٥] من: أ ، ج، د، هـ ، وفي الأصل ، ب: كمال ، والأول أوضح ولو أن الثاني أكثر مبالغة.

[٦] أي برفع الرجيم ، وكأنه استغنى عن هذا القيد لفهمه من الشرح.

[٧] ساقطة من أ ، ج، د، هـ.

[٨] أ ، ج: أيضا مستتر بدلا من: (مستتر أيضا).

[٩] من د ، هـ وفي سائر النسخ: الله.

ذهب أبوه في قوة ذاهب أبوه، وأبوه زيد: في قوة كائن أبوه زيدا[١]، ولمنافاته غـرض القطـع، وعلى تقدير النصب نقول: الرحمن منصوب لفظـا بأنـه مفعـول بـه لفعـل محـذوف وجوبـا، والعامل في نصبه ذلك الفعل، وهو أعني. وهو مرفـوع تقديـرا فاعلـه مستتر فيـه، وهـو أنـا، والجملة فعلية لا محل لها من الإعراب[٢]، أو مجرورة محــلا بأنـها تفسـير لله، والعـامل في المُفسِّر هـو العـامل في المُفسَّر. والرحيـم: منصـوب أيضـا بفعـل مقـدر هـو أعـني، والجملــة كالجملة، ولا ضمير فيهما على النصب، لكنَّ الظاهر أن يقدر لفـظ بـه مـع الفعـل[٣] بإرجـاع ضميره[٤] إلى الله تعالى، لكن لو ذهبنا مذهب سيبويه، ونجعل الرحيم اسم فاعل جـاز جعـل الألف واللام فيه موصولة، فيكون هو مستترا فيه راجعا إلى الموصـول، بخـلاف مـا إذا كانتـا صفتين مشبهتين، فإن الألف واللام في الصفات المشبهة تكون للتعريف، ولا تكون موصولـة، هذا[٥]. (وبه نستعين): أي[٦] بسبب الاستعانة من اسم الله [تعالى[٧]] نســتعين مـن ذاتـه، بالاستعانة أولا من الاسم وجعله واسطة، حصل لنا نوع تقرب فاجترأنـا علـى الاستعانة مـن الذات[٨]، أو أي: من الله نطلب العون بجعل الباء بمعنى من وإرجاع الضمير إلى الله تعـالى، وهذا خال [من][٩] التكاليف إلا جعل الباء بمعنى من[١٠]، وعلـى الأول يرجـع الضمـير إلى معنى الاستعانة المفهومة من الباء المتقدمة[١١] بانضمام اسم إليها، فتم ذلك المعنى//[٧] وصار

---

(١) ساقط من أ، وفي الأصل، هـ زيدٌ، والمدون أصوب، كما جاء في ب، ج، د.

(٢) أ: لا محل .. الخ.

(٣) من سائر النسخ، وفي الأصل ب، فعل، والأول: أصوب.

(٤) أ: الضمير.

(٥) هـ: هذا الرحيم، زيادة كلمة الرحيم بعد هذا من سهو النساخ؛ إذ لا وجه لوجودها، وهذا، أي خذ هذا.

(٦) ساقطة من د.

(٧) من أ، ج، د.

(٨) من سائر النسخ، وفي الأصل: الذاة.

(٩) من أ، وفي سائر النسخ: عن، والأول أولى؛ لأن تعدية (خالٍ) بـ(من) أوضح، وبو أن (عن) يـأتي بمعنـى (من) أيضا، مثل قوله تعالى: ﴿ وهُوَ الَّذي يَقْبلُ التَّوبَةَ عنْ عِبادِهِ ﴾ الشورى٢٥، أي من عباده.

(١٠) أي إن في جعل الباء بمعنى من شيئا من التكلف.

(١١) أ، ب: المقدمة.

كالمعنى المستقل[1] فلذلك صح جعله مرجعا لضمير به الذي هـو اسـم[2]، والا لما صح جعل معنى الحرف لعدم استقلاله بالمفهومية معنى[3] الاسم لاشتراط استقلاله، وتذكير ضمـير بـه؛ لاعتبار رجوعه إلى المعنى باعتبار لفظ الاستعانة.

الإعراب: الـواو عاطفة، مبنيـة[4] علـى الفتح، البـاء حـرف جـر للسببية علـى الأول، وبمعنى من على الثاني، والهاء ضمير بارز متصل لفظا على الكسر[5]، مجـرور محـلا بالباء متعلق بنستعين، قدم للحصـر، وللاهتمـام[6] أيضـا علـى الثـاني، فاعلـه مسـتتر فيـه، وهو: نحن مبني لفظا على الضم مرفوع محـلا بأنـه فاعلـه، والجملـة الفعليـة معطـوف علـى جملة التسمية[7] على التقديرين لا محل لها مـن الإعـراب. (الحمـد لله) أي: كـل فـرد مـن أفـراد الحمـد، أو الحقيقـة المعـبر عنـها بلفـظ الحمـد مختـــص بـالذات الواجـب الوجـود المستجمع[8] لجميع الصفات، بسبب أن جميع صفات الله تعالى يطلق عليه تحت لفـظ الله، فمن ذكره تتذكر[9] النفس جميعها، فعلى الأول يكون الألف واللام للاستغراق، وعلى الثـاني للجنس، والثاني أولى، لأن لام الجنس مـع لام الاختصـاص في الله، تفيـد اختصـاص جميـع الأفراد بالله أيضا، لأن وجود الجنس في ضمن الأفراد، فإذا كان واحد من أفراد الحمد لغـيره تعالى كان الجنس في ضمنه له، فلم يختص الجنس بالله مـع أن الأصـل في الألـف والـلام أن يكون للجنس[10]، فلم يكن هنا وجه للعدول عنه، والحمد هو الوصـف باللسـان خاصـة لكـن يعم النعمة و غيرها، والشكر يكون باللسـان وغيره، لكن يختص بالنعم، والشكر الجامع

---

[1] هـ: المستقبل (تحريف).

[2] أ: الاسم.

[3] مفعول ثان لجَعْل.

[4] أ: مبنيّ.

[5] د: الكسرة.

[6] أ: أو (بدلا من الواو).

[7] وفي نسخة الفعلية / من أ.

[8] من سائر النسخ وفي الأصل: مجتمع.

[9] من سائر النسخ وفي الأصل: تذكر.

[10] لأنه لتعريف الماهية (من حواشي الأصل).

للحمد أي الذي باللسان أفضل، كما قال. صلّى/[٨] الله عليه وسلم: (مَا شَكَرَ اللهَ مَنْ لَمْ يحْمَدْهُ)[١].

ما دايمي

الإعراب: الحمد معرفة مبتدأ. ولله: جار ومجرور ظرف مستقر، وهو مع فاعله المستتر فيه[٢] خبر المبتدأ، والمبتدأ مع الخبر جملة اسمية إنشائية لا محل لها من الإعراب[٣]. (رَبِّ العالمين): أي مالك العالمين، من ربَّه يربّه فهو ربٌّ، فإن جعل صفة مشبهة[٤]، يجعل فعله لازما بنقله إلى فَعُلَ بضم العين، فَرَبٌّ بمعنى ذو الملك، لا مالك الشيء. أو هو بمعنى التربية من باب الوصف بالمصدر كرجل عدل، والعالَم بفتح [اللام][٥] اسم لما يعلم[٦] به الشيء كالخاتم لما يختم به، والقالب لما يقلب به، ثم غلب لما يعلم به الصانع من الممكنات قبل جمعه، مع أن العالم يشمل جميع ما سوى الله تعالى بجعل تعريفه للاستغراق؛ ليدل[٧] على أن العالم أجناس مختلفة، لا ليشمل[٨] الأفراد كما في قوله تعالى: ﴿لَهُ ما في السَّموات والأَرْضِ﴾[٩] حيث جمع السماء وأفرد الأرض مع أن الأرض أيضا سبعة كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[١٠] لأن حقيقة كل سماء يخالف حقيقة غيره بخلاف الأرض.

الإعراب: رَبِّ مجرور صفة لله مضاف إلى ما بعده، وفاعله مستتر فيه، إن لم يجعل من الوصف بالمصدر ((والعالمين)) جمعٌ للعقلاء الذكور بالتغليب، مجرور لفظا جره

---

[١] الدر المنثور (١١/١) وفيه: (ما شكر الله عبد لا يحمده) أي لا يحمده باللسان.

[٢] (المستتر فيه): ساقط من ب.

[٣] أ: آه بدلا من (الإعراب).

[٤] التي تدل على الاستمرار و الدوام، لا بمعنى مالك الشيء؛ لأن اسم الفاعل بمعنى التجدد والحدوث.

[٥] من د.

[٦] ب: لما لا يعلم بدلا من (لما يعلم) وجاء أيضا بعد ذلك في العبارة: لما لا يختم، ولما لا يقلب (خطأ من النساخ).

[٧] اللام (حرف جر) يتعلق بـ جمع من (جمعه).

[٨] أي لا جُمِعَ ليشمل (من حواشي أ).

[٩] الحشر ٢٤ وتمامها: ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّموات والأرضِ وهو العزيزُ الحكيمُ ﴾.

[١٠] الطلاق ١٢.

بالياء بأنه مضاف أليه لربّ، ويجوز قطعه أيضا بالرفع على الخبرية للمحذوف، والنصب على المفعولية كما مر، ويؤخذ من كلام الرضي[١] أنه لا يلزم في الوصف المقطوع أن يصح جعله وصفا نحويا، بل كونه معنى قائما بالموصوف كافٍ في جعله من باب القطع لما ذكره[٢] في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ۝ الَّذِي جَمَعَ مَالاً .... الخ[٣]﴾ [٤] من أن بعض الكوفيين أجاز[٥] وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم كما في الآية، ثم قال[٦] ردا لما أجازوا[٧]: والجمهور على أنه//[٩] أي [ما][٨] في الآية بدل أو نعت مقطوع رفعا أو نصبا، فدلّ كلامه على أن الجمهور يجوزون كونه نعتا مقطوعا مع تجويزهم كونه صفة نحوية.

(والصّلاة): أي الرحمة، لأن الصّلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الناس دعاء، أما حقيقة في الرحمة[٩] أيضا أو مجاز، أي لما لم يناسب المعنى الحقيقي له تعالى أطلق على غايته. إذ الرحمة غاية الدعاء والاستغفار، وقد علمت حال الرحمة له تعالى، وقد أريد من الصّلاة معنيان بإطلاق واحد في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ...﴾ [١٠] فينسب إلى كلٍ بالمعنى المناسب له، أي يرحمه الله وتستغفر الملائكة، والجمع بين المعنيين الحقيقيين بالقرينة، أو الحقيقي والمجازي جائز، لكن الأكثرين على

---

[١] الشيخ الرضي: هو: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، من مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح الشافية، توفي (٦٨٨ هـ - ١٢٨٧ م). بغية الوعاة (١: ٥٦١) وكشف الظنون/١٣٧؛ ومعجم المؤلفين ١/١٨٣.

[٢] من أ، ج، هـ، ومن الأصل ب .: ذكر.

[٣] ج: الآية، هـ: آه.

[٤] الهمزة ١، ٢.

[٥] أ: أجازوا.

[٦] أي الرضي.

[٧] ج، د: أجاز.

[٨] من أ.

[٩] (في الرحمة): ساقطة من هـ.

[١٠] الأحزاب ٥٦.

أن جواز الثاني بعموم المجاز. أي جعل اللفظ مجازا بإرادة مفهوم عام يشمل[١] معانيه حقيقة صرفة أو مختلفة، بأن يراد منه مفهوم ما يطلق عليه اللفظ، ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الخَمْرُ والمَيْسِرُ والأَنْصَابُ والأَزْلَامُ رِجْسٌ﴾[٢] اعتبر بالنسبة إلى الخمر بمعنى النجس، وبالنسبة إلى الآخر بمعنى المحرَّم. (والسَّلام): أي التسليم، أي الجعل سليما مما يكره، هو: اسم مصدر بمعنى المصدر، والراجح من تعريفاته[٣] هو ما يوافق مصدر فعل في المعنى، ويخالفه في اللفظ، بأن يخلو عن بعض حروف فعله لفظا وتقديرا[٤]، وألف سلام ليس بدلا من اللام الثانية من سلَّم بخلاف[٥] ياء التسليم لما علمت في المضاعف[٦]. (على خير خلقه) أي مخلوقه تعالى، فهو مصدر بمعنى المفعول /١٠/ وخير افعل التفضيل أصله: أخْيَرُ، خفف لكثرة الاستعمال، ومثله شرٌّ، (محمَّدٍ) في اللغة بمعنى من كثر حمده، جعل علما له، ﷺ، لكونه كذلك في الواقع.

الإعراب: الواو[٧] حرف عطف مبني الأصل على الفتح، الصَّلاة: اسم معرفة مرفوعة لفظا بأنها عطف على الحمد، وعامله عامل المعطوف عليه وهو ما مرَّ[٨]، والسَّلام أيضا معطوف إما على الحمد أو الصلاة، والأول أصح[٩]، وعامله عامله[١٠]، على: حرف من حروف الجر[١١]، مبني لفظا على السكون، وضع للاستعلاء، خير: معرفة بالإضافة

---

[١] ب: المفهوم العام ليشمل.

[٢] المائدة: ٩٠.

[٣] أي من تعريفات اسم المصدر (من حواشي الأصل).

[٤] بخلاف المصدر فإنه يوافقه (من حواشي أ).

[٥] أ: يخالف.

[٦] من أن حرف التضعيف يبدل منه الياء (من حواشي أ).

[٧] (الواو): ساقطة من ب.

[٨] أي تجرده من العوامل اللفظية، أو وقوعه مبتدأ، أو عامله لفظي قياسي وهو الخبر (من حواشي أ).

[٩] لأسبقيته، أي العطف على المعطوف أصوب من العطف على المعطوف عليه وجعله معطوفا.

[١٠] أ: عامله.

[١١] من أ، وفي الأصل ب، د، هـ: الجارة، وفي ج: الحروف الجارة.

مجرور لفظا بـ ((على)) ، والجار والمجرور متعلق أو متعلقـان[1] بفعـل عـام. أو اسـم فاعلـه. وهما حصلا أو حاصلان، أو بفعل خاص، أو اسم فاعله، وهما: نزلا أو نازلان، لأنـه ذهـب السيد الشريف[2] إلى أن الظرف المستقر يقدر بمـا يناسـب ذلـك المقام، وعلـى التقديريـن[3] الفعل عامل لفظي قياسي مبني على الفتح، و الألف[4]: اسم معرفـة بالضمائريـة مبـني علـى السكون، مرفوع محلا رفعه بالألف؛ إذ هو في محل المثنى بأنه فاعل[5] الفعـل، والفعـل مـع متعلقاته جملة مرفوعة المحل بأنـها عطـف علـى الله، وعاملـها عاملـه، واسـم الفـاعل اسـم مثنى نكرة مرفوع[6] لفظا بـالألف بأنـه عطـف علـى الله، والعـامل في رفعـه عـامل المعطـوف عليه، وفاعله مستتر فيه، وهو: هما، وهمـا: اسـم معرفـة بالضمائريـة مرفـوع محـلا، رفعـه بالألف بأنه فاعل لاسم الفاعل، والعامل في رفعه اسم الفـاعل، ثـم لمـا أردنـا حـذف الفعـل، أو[7] اسم الفاعل نقلنـا الفعـل منـه إلى الظـرف، والمنقـول مـن الفعـل هـو: همـا//[11] أيضـا، وسترناه في الظرف ورفعناه به مجازا، وحذفنا الفعل أو اسـم الفـاعل نسيا منسيًا، والظـرف مع فاعله جملة ظرفية، أو مفرد ظرفي، مرفـوع محـلا بأنـه عطـف علـى الله[8]، وعلـى هـذا يكون العطف لشيئين كل على جزء من الجملة السابقة، والصحيح: أن الواو عاطفة والصّلاة مبتدأ ليست معطوفا وحدها، والسّلام عطف على الصلاة[9] والظرف بـالتفصيل المذكـور خـبر ليس معطوفا وحده أيضا، والجملة اسمية معطوفة على جملة الحمد [لله][10] لا محل لها

---

[1] ساقطة من ب، ينظر هامش الصفحة الثالثة رقم (٩).

[2] السيد الشريف و السيد السند علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦). ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٩٦، معجم المؤلفين ٢١٧/٧.

[3] أي كون التعلق فعلا عاما أو أسم فاعله، أو فعلا خاصا أو اسم فاعله.

[4] أي ألف حصلا.

[5] هـ: فاعله ... وكلمة (الفعل) بعدها ساقطة.

[6] ج: مرفوعة.

[7] من أ، ج، د، هـ، وفي الأصل، ب: الواو بدلا من أو.

[8] ج: الله (خطأ الناسخ).

[9] (على الصلاة): ساقط من ب، د.

[10] من أ، ب.

من الإعراب، خلقه[١]: معرفة بالإضافة مجرور لفظا بأنه مضاف إليه لخير، والهاء مبني على الكسر مجرور محلا بأنه مضاف إليه لخلق، وإضافة[٢] خير ليست لفظية؛ لأن أفعل التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به إلا بالشرط المذكور في بابه[٣] وإضافة الخلق إلى الهاء أيضا كذلك؛ لأنه وإن كان بمعنى المخلوق، والمصدر إذا كان بمعنى اسم الفاعل أو المفعول يكون إضافته[٤] لفظية بشرطها[٥]، لكن الهاء الراجع إلى الله تعالى ليس فاعلا ولا مفعولا للخلق، وبشرط الإضافة اللفظية ذلك، «محمدٍ»[٦] مجرور لفظا بأنه عطف بيان لخير، أو بدل عنه، والعامل في جره عامله، والصحيح أن العلم لا يكون صفة. (وآله): أي مؤمن بني هاشم، وبني مطلب وهو مذهب الشافعي[٧] رضي الله [تعالى][٨] عنه وفيه أقوال كثيرة، وألفه مبدله همزة مثل آدم، أو هاء، ويستعمل للاشراف بالألف، وللاوضاع بالهاء، تقول: آل الوزير، أهل الفقير، وتخصيص ذكره إلى الأصل بالهاء يرجح الثاني، الواو عاطفة وآل معرفة بالإضافة مجرور/[١٢] معطوف على خير، لا على محمد؛ لفساد المعنى، والهاء مجرور محلا مضاف إليه له.

---

(١) من أ، وفي الأصل والبقية: خلق، والأول أولى: لأن الإعراب لخلقه وليس لخلق وحده.

(٢) ب: وأضافت (خطأ الناسخ).

(٣) وهو: أن يكون أفعل التفضيل معتمدا على الموصوف، أو المبتدأ. أو ذي الحال، في جملة منفية بأن يقع صفة لموصوف، أو خبر لمبتدأ. أو حالا لذي حال، هذا في صياغة الجدلة، وأما في الحقيقة يكون أفعل التفضيل صفة لشيء آخر (له علاقة بمعتمد اسم التفضيل) وهذا الشيء تكون له حالتان، وهو في الحالة الأولى (مثلا) أفضل من نفسه في الحالة الثانية، هذا ما وصلت إليه من تبسيط الشرط « نحو: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » بعكس ما ورد في بعض الكتب من العبارات الغامضة التي لا يفهمها إلا القلة.

(٤) أ، ب: إضافتها.

(٥) أ: بشرط. وشرط الإضافة اللفظية هو: أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها.

(٦) محمد: مجرور على حال الحكاية رغم أنه مبتدأ هنا.

(٧) محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) (تاريخ بغداد ٢ : ٥٦، وحلية الأولياء ٩ : ٦٣).

(٨) من ب.

(أجمعين) أي كلهم، فدفع[١] احتمال أن يكون المراد بـالآل[٢] بعضـهم بـإطلاق اسم الكل[٣] على البعض، وهـو: معرفـة بتقديـر الإضافـة؛ لأنـه في قـوة كلـهم المضـاف، فـالقول بتعريفه بالعلمية، أو بتقدير الألف و اللام غير موجه.

الإعراب: اجمعين: مجموع معرفة مجرور لفظا بالياء بأنـه توكيـد معنـوي لآلـه، والعامل في المؤكِّد عامل في المؤكَّد. (أمَّا بعد) لفصل الخطـاب أي الخطبـة عـن[٤] المقصـود، وللتأكيد في تحقق وقوع الجزاء، لا لتفصيـل المجمـل، و لاستلزامه[٥] تكريـر أمّا يلـزم علـى مدّعيه تكلفات شتّى، أصله: مهما يكن من شـيء بعـد البسملة والحمدلـة، والتّصليـة، فـإن العوامل ... الخ[٦]، أي تحقق[٧] الجزاء لازم لوجود شيء، فكلما[٨] كان الشرط أعم ومجـردا عن القيود كان وقوع الجزاء أوكد؛ فلذا كـان الأولى أن يكـون بعـدُ ظرفـا للجـزاء؛[٩]وإن جعـل ظرفـا للشـرط كـان تحققـه أبعـد إذ كلمـــــا ازداد القيـــــود زاد البعــــــد، عـن الوجـــــــود فيبعـــــــد الجـــــــزاء[١٠] ولا يلـــــزم ذلـــك[١١] علـــى ظرفيـــــــته[١٢] للجـــــزاء[١٣]؛إذ الجزاء بجميع قيوده ولو كانت ألفا لازم للشرط،

---

[١] أ: فاندفع، د: فرفع.

[٢] من سائر النسخ، وفي الأصل: بالاال.

[٣] من أ، ج، د، هـ، وفي الأصل ب: الكلي.

[٤] ج: على.

[٥] ب: ولاتلزامه.

[٦] ج، د: آه.

[٧] ساقطة من ب.

[٨] ج: فلمّا وكلّما/ نسخة.

[٩] العبارة في الأصل: « أن يكون بعدُ ظرفا للشرط كان تحققه للجزاء »، يبدو أن الكلمات: (للشرط كان تحققه) من إضافة الناسخ؛ لأن العبارة لا تستقيم إلاّ بحذفها.

[١٠] (عن ... الجزاء): ساقط من ب.

[١١] أي بعد الجزاء عن الوجود.

[١٢] ب: ظرفية، ج: الظرفية.

[١٣] هـ: الجزاء.

فمتى تحقق وجود شيء، تحقق كون العوامل[١] كذلك[٢] مع بعدية البسملة والحمدلة والتصلية.

إعراب[٣] الأصل: مهما: عامل لفظي سماعي، اسم من الأسماء المتضمنة لمعنى: إن الشرطية، مبني لفظا على السكون، مرفوع محلا بأنه مبتدأ، يكن[٤]: عامل لفظي قياسي تام[٥] مجزوم لفظا والعامل في جزمه مهما، وفاعله مستتر فيه راجع إلى مهما، وهو: هو، هو: اسم معرفة مرفوع المحل فاعل لـ« يكن » ، من: حرف جر، للتبيين، وشيء//[١٣] مجرور بمن[٦]، و الظرف مستقر متعلق بالأفعال العامة، أو اسم فاعلها، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي منصوب محلا بأنه حال من فاعل يكن، وعامله عامل ذي الحال، وبعد: ظرف زمان هنا مقطوع عن الإضافة، والتقدير: بعد البسملة والحمدلة والتصلية، حذف المضاف إليه مع نيّته[٧] فبني بعدُ، لافتقاره إلى المضاف إليه « ومشبهة بالحرف »[٨] في الاحتياج، على الضم منصوب محلا بتقدير في بأنه مفعول فيه ليكن على المرجوح، وللجزاء على الراجح لا قول[٩]: إن قدرناه[١٠]، ولمضمون جملة « إن العوامل» إن لم تقدر،

---

[١] ب: العامل العوامل، ج: العامل.

[٢] وهو كون العوامل مئة (من حواشي د).

[٣] ج، د: الإعراب.

[٤] ج: يكون.

[٥] أ: تمام (إذا صح هذا فالمصدر بمعنى اسم الفاعل) ولكن الدون أولى لبعده عن التأويل والتكلف.

[٦] (بمن): ساقط من أ.

[٧] من سائر النسخ. وفي الأصل، ب: نية.

[٨] من سائر النسخ. وفي الأصل ب: شبه بالحرف. وفي الأصل: شبيه ' نسخة.

[٩] أي: أما بعد فأقول: إن العوامل ... الخ.

[١٠] أي قدرنا « أقول».

ويكن[١] مع متعلقاته جملة فعلية فعل الشرط لمهما. و[٢]يقال إن «مهما» ظرف زمان متضمن لمعنى الشرط منصوب محلا بتقدير في متعلق بفعل عام[٣] أو اسم فاعله منصوب المحل بأنه خبر يكن، إن جعل «يكن» ناقصة، ومتعلق بـ«يكن» مفعول فيه[٤] له، إن جعل[٥] تامة وعلى هذا يكون «من» زائدة، وشيء مجرور لفظا بـ«من» مرفوع معنىً بأنه فاعل «يكن»، و«بعد»، على ما مر، وجملة «يكن» فعل الشرط. (فإن العوامل) العامل في الأصل صفة[٦] بمعنى ذات ثبت له العمل، ثم نقل إلى الاسمية بمعنى ما يوجب كون آخر الكلمة على نحو مخصوص؛ ولذا[٧] جمع على فواعل[٨]؛ لأن فاعل الصفة لا يجمع على فواعل، بل يجمع عليه فاعلة منها وفاعل من الأسماء، الفاء جزائية «وإن» حرف من الحروف المشبهة بالفعل، «العوامل» اسم[٩] منصوب [لفظا][١٠] بأنه اسم ان، أي الكائنة أو الحاصلة (في النحو) ظرف مستقر منصوب محلا بأنه صفة العوامل، ولذا[١١] قدر متعلقه اسم فاعل ومعرفة، لأن الموصوف معرفة، وكذا كل ظرف وقع صفة للمعرفة، والنحو في اللغة لمعان[١٢]، أحدها/[١٤]: القصد، ومن النحو بمعنى القصد نقل النحو الاصطلاحي، لأن علياً، كرّم الله وجهه، لمّا قال لأبي الأسود[١٣] ←

---

(١) ب: لكن (تحريف).

(٢) أ: أو بدلا من الواو.

(٣) ج: تام (تحريف) إلا إذا قصد بـ(تام) أل« عام » بدليل أنه كتب: عام / بدل.

(٤) ج: مفعولا فيه.

(٥) (بـ يكن .... جعل): مطموس في هـ.

(٦) ساقطة من د.

(٧) ج: ولهذا/ولذا / نسخة.

(٨) هـ: عوامل.

(٩) ساقطة من أ، ج، د.

(١٠) من أ، ج.

(١١) أي لأجل وقوعه صفة للعوامل (من أ).

(١٢) ينظر في حد النحو: منثور الفوائد ٢٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٠.

(١٣) من أ، ج، د، وفي الأصل، ب، هـ: أسود، والأول: أصوب حسب المصدر.

الدؤلي[1]: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور. قال[2] له: أقصده، فسُمِّوه النحو[3] بمناسبة أنه مقصود ومأمور بقصده. وفي الاصطلاح: علم يعرف به أحوال أواخر الكلم من جهة البناء والإعراب[4]. (على ما) على: حرف جر، وما: اسم من الأسماء الموصولة، معرفة بالموصولية، أو موصوفة نكرة مبني لفظا على السكون مجرور محلا بـ((على)) والجار و المجرور ظرف مستقر متعلق[5] بمعتبرة[6] على ما ذهب إليه السيد[7]. أو حاصلة[8] كما عند الجمهور، منصوب محلا بأنه حال من فاعل في النحو، أو ظرف لغو متعلق بمائة المؤخر باعتبار تأويله[9] بمعدودة[10] بهذا العدد، أي على الذي أو على شيء.

(ألّفه الشيخ)، التأليف في الاصطلاح جعل الشيء أنواعا متميزة وجمعها مع إيقاع الألفة بينها[11]، والتصنيف أعم منه؛ لأنه جعله أصنافا متميزة وجمعها بلا [قيد][12] إيقاع الألفة. نقل عن القاموس[13]: ((الشيخ والشيخون: من استبانت فيه السن من أربعين أو من خمسين، أو إحدى و خمسين إلى آخر عمره أو إلى ثمانين. وقيل: الشيخ صفة مشبهة، من

---

(1) ظالم بن عمرو ظالم تابعي (ت ٦٩ هـ) أخبار النحويين البصريين ١٠. وأنباه الرواة ١/ ١٣.

(2) أ. ب: وقال له: .

(3) أ. ب: نحوا.

(4) أ. ج، د، هـ: الإعراب والبناء، إلا أن الأول أكثر انسجاما مع العبارة.

(5) من أ، د، ومن أ: مقدر / نسخة كما ورد في سائر النسخ.

(6) أي: بلفظ معتبرة. أي: على ما معتبرة عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني.

(7) أي السيد الشريف.

(8) أ: بحاصلة / حاصلة / نسخة.

(9) ب، د: تأويلها.

(10) ج: بالمعدودة.

(11) من سائر النسخ. وفي الأصل: بينهم.

(12) من أ، ج، د، هـ.

(13) القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة (الشيخ)، [illegible] وفي القاموس ينتهي بعد [illegible] ثمانين)).

شاخ يشيخ بمعنى علا[1] يعلو. انتهى)) و بهذا المعنى يطلق علـى مـن عـلا في العلـم [أو][2] سائر الرتب.

الإعراب: ألّف فعل ماض مبني على الفتح، و الهاء، منصوب محلا بأنه مفعـول به لـ((ألف)) ، والشيخ مرفوع لفظا بأنه فـاعل ألّـف، والجملـة صلـة مـا، لا محـل لهـا مـن الإعراب، أو مجرور محلا بأنه صفة ما، ويجوز جعل ما مصدرية لكن يأبـاه بقـاء الهـاء بـلا مرجع، ويمكن أن يقال://[٥٠] ان العوامل وإن كـان جمعـا لفظـا لكـن لمـا دخلـه لام الجنـس والحقيقة بَطُل معنى الجمع[3]، وبقي بمعنى جنس العامل فصحّ أن يرجع إلى[4] ما هو جمع لفظا مفرد معنىً. ضمير[5] الواحد المذكر، فيكون فائدة الجمـع هنـا الإشـارة إلى تعـدد وكـثرة أفراد العامل[6]، أو إلى[7] اختلاف أنواع جنس العامل مع [بيان حال][8] التعدد المذكور بالطريق الأولى، ومعنى تأليف العامل[9]. تأليف مسائل يقصد منها بيان حالـه، فنقـول[10]: ما حرف من الحروف[11] المصدرية مبني على السكون لا محل لهـا مـن الإعـراب، والغـرض من الإتيان بها: جعل ما لا يقبل بعض الأحكام المختصة بالأسمـاء في قـوة المصـدر الـذي هـو اسم ليصير قابلا[12]، و إعراب ((ألَّفه الشيخ)) على ما مر، ومجموع ((ما ألّفه الشيخ)) في

---

(1) د: على (تحريف).

(2) من أ، ج، د، هـ، وفي الأصل ب: الواو بدلا من أو.

(3) أ، ج، د، هـ: الجمعية.

(4) ساقطة من ج.

(5) ضمير: فاعل يرجع [من حواشي أ].

(6) هـ: العوامل.

(7) ساقطة من هـ

(8) من أ.

(9) أي في صورة كون ما مصدرية (من حواشي الأصل).

(10) ج: فقوله. (فنقول . نسخة).

(11) د: حروف.

(12) أي: للأحكام المختصة بالأسماء (من أ)، و في ب: قائلا (تحريف).

تأويل المصدر مجرور محلا بـ« على» والظرف على ما مر[١]، والتقدير على تأليف الشيخ إياه، تأليف: مجرور بـ« على» ، الشيخ: مجرور لفظا بأنه مضاف إليه للتأليف[٢]، مرفوع معنىً بالفاعلية له، إياه: ضمير بارز منفصل مبني على الضم منصوب محلا بأنه مفعول به للتأليف، والجار والمجرور كالأول[٣]. (الإمام) أي المقتدي به، في الأصل بمعنى المقتدي اسم مفعول فلا يستتر فيه، لأن المصدر لا يضمر فيه وإن صار بمعنى الصفة، قيل: يجوز أن يكون[٤] الإمام جمع مكسر. آم،اسم فاعل بمعنى قاصد،لكن/لا يصح هنا؛لأن المقصود: أن الشيخ مقصود القاصدين لا قاصدهم،مرفوع لفظا بأنه صفة الشيخ. (عبد القاهر) في الأصل مركب إضافي نقل وجعل علما، قال مولانا الجامي[٥] [قدس الله سره][٦] في تفسيره[٧]: «عهد في اللغة: أن المركب/[١٦] الإضافي إذا نقل ينبغ أن ينقل إلي معنى علمي ليبقى عهديته» إنتهى بحروفه ويعلم منه: أن ذلك أنما هو في المركب الإضافي بالإضافة المعنوية المفيدة[٨] للتعريف، إذ لا عهد فيما سواه من الإضافيات فليجز أن ينتقل إلى غير العلم، وأعراب المنقولات باعتبار المنقولات منه، ومعناها[٩] باعتبار المنقول إليه، فعبد الله،وإن كان كلمة واحدة باعتبار المعنى العلمي، لكنه يعرب بإعرابين باعتبار المعنى المنقول منه، فنقول: عبد:معرفة بالإضافة مرفوع لفظا بأنه عطف بيان للشيخ، القاهر: معرفة باللام مضاف إليه

---

(١) أي حال من فاعل: في النحو، أو متعلق بمئة بتأويله بمعدودة.

(٢) ج، د، هـ: لتأليف، وفي ب: للتأكيد تحريف.

(٣) أي حال من فاعل: في النحو. أو متعلق بمئة بتأويله بمعدودة.

(٤) ساقطة من ج.

(٥) الجامي: عبد الرحمن بن أحمد بن نور الدين الجامي، من مؤلفاته الفوائد الضيائية لشرح كافية ابن الحاجب (ت٨٩٨ هـ)، كشف الظنون ١٣٧١. وهدية العارفين ١ / ٥٣٤ و معجم المؤلفين ٥ / ١٢٢.

(٦) من ج فقط

(٧) أي في توضيحه.

(٨) من سائر النسخ، و من الأصل ب: المفيدت.

(٩) أ، ب، د، هـ: معناه.

(١٠) أي في إعراب «عبد القاهر»

لعبد، وتعريف الجزأين بما ذكرنا [كإعرابهما][١] أيضا بحسب الأصل، وإلاّ[٢] فالمجموع الآن معرفة بالعلمية. (بن)[٣] حذفت همزته لأنها همزة الوصل، ويحذف في الخط أيضا إذا وقع بين العلمين كما هنا، وزنه بدون الهزة: فَعٌ بحذف اللام، إذ أصله: بَنْوٌ، ففَعِلَ به ما فعل باسم، مفهومه حيوان ذكر يتولد[٤] من نطفة حيوان آخر، مرفوع لفظا بأنه صفة عبد القاهر، تابع للمضاف، لأنه[٥] المعرب[٦] بحسب ما يقتضيه المعنى الآتي[٧] وهو العلمي.

(عبد) مجرور مضاف إليه لابن، (الرحمن) مجرور مضاف إليه لعبد، (الجرجاني) منسوب إلى جرجان مقلوبا جيماه من كافين مغيرين[٨] كما هو القاعدة من نقل العجميات إلى العربية، والجوامد المنسوبة حكمها حكم المشتقات اللازمة في اقتضاء مقتضاها[٩]، فالجرجاني: معرفة باللام مرفوع بأنه صفة عبد القاهر، إذ هو المقصود بالبيان، فاعله مستتر//[١٧] فيه، وهو: هو. (رحمة الله عليه) في الأصل خبرية نقل إلى الإنشاء[١٠]

---

[١] من ج فقط

[٢] أي: وإن لم يكن بحسب الأصل فالمجموع (من حواشي الأصل).

[٣] من أ، ج، د، وفي الأصل، ب، هـ: (ابن) وهو ما يخالف شرح الشارح، وجاء في حواشي الأصل باسم صالح الراجي: « أي: بإثبات الهمزة فتأمل، وجه التأمل: أن حذفها مشروط بأن تقع صفة بين العلمين، وغير مصدّر في أول السطر، فإذا فقد أحد هذين الشرطين تثبت كتابة لا قراءة » تفهم من الحاشية: إن كلمة (ابن) التي لا تقع في أول السطر في شرح الأصل الموجود لدينا ربما وقعت أوله في نسخة المتن المنقولة من الماتن، أو في النسخة المنقولة من الشارح، أو في نسخة أحد النساخ العالم بهذه المسألة، إلا أن عدم وجود الهمزة في بعض النسخ، وعدم إشارة الشارح إلى هذه القاعدة يرجح عدم وجود الهمزة أصلا، وإنما دونت في الأصل بسهو الناسخ؛ ولذا لم أدونها أنا و الله أعلم.

[٤] أ، ج، د، هـ: تولد .... .

[٥] د: لأن.

[٦] ب: المفرد (تحريف).

[٧] ج، هـ: الآتي (تحريف).

[٨] ج: مغربين.

[٩] من أ، ج، د، هـ وفي الأصل، ب: مقتضائها.

[١٠] ب: إن شاء الله (من خطأ النساخ) وفي الأصل: إنشاء بدلا من الإنشاء

الدعائي[١]، رحمة: مبتدأ مضاف[٢]، الله مضاف إليه، عليه: ظرف مستقر خبر له. والجملة إنشائية معترضة[٣] لا محل لها من الإعراب. (مائة عامل) أي: معدود بهذا العدد المخصوص، وأما على تأليف غيره، فتزيد وتنقص ❁، مئه: نكرة مخصصة بالإضافة إلى عامل، مرفوعة لفظا بأنها خبر إنَّ، عامل: مجرور لفظا بأنه مضافٌ إليه لها، وإن مع اسمها وخبرها جملة اسمية مجزومة محلا بأنها جزاء الشرط لمهما، والعامل في جزمه مهما، أو منصوبة محلا بأنه مقول قول[٤] لـ((فاقول))[٥] المقدر، وأقول مع فاعله المستتر ومقوله: جملة فعلية مرفوعة محلا بأنه خبر مبتدأ محذوف وهو: أنا، والمبتدأ مع الخبر: جملة اسمية مجزومة محلا بأنه جزاء الشرط، ولو لم يكن خبر المحذوف لقيل: أقلْ بالجزم وبلا فاء، كما تُعلَّم[٦] في موضعه[٧]، ومجموع الشرط والجزاء جملة شرطية مرفوعة محلا، بأنه خبر مهما إن جعل[٨] اسما ومبتدأ، ولا محل لها من الإعراب إن جعل[٩] ظرفا، ثم حذف الشرط مع آلته لكثرة الاستعمال وأقيم أما مقامه، فصار أما فإن العوامل بعدالخ[١٠] أو[١١]،

---

(١) أ: (الإنشاء الدعائية).

(٢) أ: مضاف إلى الله.

(٣) لأنها واقعة بين اسم أن وخبرها.

❁ ينظر موضوع: عدد العوامل عند الشيخ عبد القاهر، من هذا البحث، ص (٢٢)

(٤) ساقطة من أ.

(٥) ج: قول بدلا من (فأقول).

(٦) تعلّم بتشديد اللام من (هـ) مبني للمجهول. وفي سائر النسخ: تعلم.

(٧) لأن المضارع لا يحتاج إلى ربطه بالفاء، لأنه يصلح أن يقع بعد أداة الشرط، وأما الجمل التي تقع جوابا للشرط ولا تصلح أن تقع بعد أداة الشرط يجب ربطها بالفاء، كالجمل الاسمية مثلا أو الجمل الفعلية التي يكون فعلها طلبيا أو جامدا، أو مقرونا بقد أو السين أو سوف، أو كالجملة المنفية.

(٨) ساقطة من ب.

(٩) أي جعل مهما.

(١٠) أ: آه بدلا من الخ.

(١١) من أ، ج، د. ومن الأصل. ب، هـ الواو بدلا من (أو) والأول أولى.

أما فأقول بعد انَّ العوامل ... الخ، وحذف أقول مع المبتـدأ لدلالـة المقام عليـه[1]، ثم قدم «بعد» على الفاء لكراهيتهم اجتماع آلة الشرط مع علامة الجزاء، و إن جعلنا «بعـد» ظـرف الشرط فهو متقدم لا مقدّم، وعلى هذا يكون بعد منصوب المحل بتقديـر في بـ«أمـا» لنيابته الفعل الناصب له، والظرف تكفيه رائحة مـن الفعـل، ولـولا هـذا التعليـل لقلنـا: العـامل في جزم الجزاء أيضا أما لنيابته عن مهما أيضا[2]، ويلزم الاسم بعد أما لأنـه قـام مقـام الاسـم، وبعد ذلك لا/[18] يمكن مراعاة[3] مقتضى الفعل أيضا[4] مع أنه قام مقامـه، وأمـا قولـه تعـالى: ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ [5] فبتقدير: وأما الميّت إن كان...الخ. (وهي) أي العوامل المئـة (تنقسم إلى قسمين) التقسيم: ضَمُّ قيدين خاصين[6]، أو قيود خاصة إلى المقسم العام؛ ليحصـل من كل قيد قسم، تقول: عوامل لفظية، وعوامل معنوية، الواو للابتداء، هي: مبتدأ تنقسـم: فعل فاعله هي[7] المستتر فيه، راجع إلى المبتدأ، إلى: حـرف جـر، قسـمين: مجـرور باليـاء، والظرف متعلق بـ«تنقسم»، والجملة الفعلية مرفوعة محلا خبر المبتدأ[8]، والجملـة الاسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب، (لفظية) خبر مبتـدأ محـذوف، وهـو: أحدهمـا، وتـأنيث لفظية باعتبار موصوفـها المقـدر وهـو: عوامـل[9]، فـأحد: معرفـة بالإضافـة، مرفـوع[10] بأنـه مبتدأ، هما[11] ضمير بارز متصل مبني على السكون مجرور محلا وجـره باليـاء بأنـه مضـاف إليه؛ لأن ضمير التثنية لا يكون إلا في محل المثنى، والمثنى لا يكون نصبه وجـره إلا باليـاء، ورفعه إلا بالألف، أو مجرور لفظا بأنه بدل من قسمين باعتبار تقديم عطف «معنوية»[12]

---

[1] ساقطة من د.

[2] أي كما يكون نائبا عن الفعل الناصب لـ «بعد».

[3] من د، وفي الأصل، والبقية: مراعات.

[4] أي كمراعاة مقتضى الاسم.

[5] الواقعة ٨٨.

[6] ساقطة من أ.

[7] ساقطة من أ.

[8] أ: مبتدأ.

[9] من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: عامل.

[10] أ: مرفوع لفظا.

[11] ج: وهما.

[12] من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: معنويّ.

على الربط، أي جعل اللفظية[١] بدلا ليكون المجموع بدل الكل من الكل، وإلا لكان كل واحدة بدل بعض فيخرج من قاعدة إيجاب الضمير في بدل البعض راجعا إلى الكل المبدل منه، أو منصـــوب بتقديـــر أعنـــي، والجملة لا محل[٢] لها من الإعراب[٣]، أو مجرور محلا لكونها تفسيرا بتقديم عطف معنوية أيضا على الربط، إذ البعض لا يكون تفسير الكل، واللفظ الاصطلاحي بمعنى الملفوظ للإنسان حقيقية أو حكما[٤]، بالفعل أو بالقوة، فأما أن يكون المراد باللفظ في لفظية المعنى المصدريّ، و//[١١] هو التلفظ، فيكون معنى لفظية عوامل(*) هي ألفاظ منسوبة إلى التلفظ، أي: يتلفظ بها[٥]، أو المراد المعنى الاصطلاحي، تكون[٦] النسبة مِنْ نسبة الشيء إلى نوعه وجنسه، كما يقال: فلان جنيٌّ أو إنسيّ، أي من هذا النوع، فالمعنى: العوامل لفظية، أي من جنس اللفظ، وعلى التقديرين لا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب إليه. (ومعنوية) لا حظَّ للِّسان فيها كعامل المبتدأ، عطف على لفظية وحدها على تقدير الجر و النصب، وعلى الرفع تكون خبر ثانيهما المقدر، والجملة [الفعلية][٧] عطف على الجملة، وليس في بعض النسخ وهي تنقسم إلى قسمين، فيجوز أن تكونا مبتدأين خبرهما: منها، أي منها لفظية ومنها معنوية، وإذا جعلتا[٨] خبرا فالتقدير: بعضها لفظية وبعضها معنوية، وترفعان على البدلية من مئة بتقديم العطف على الربط، والعامل أيضا إنَّ، والنصب كالأول. (فاللفظية منها على ضربين) الفاء: جزائية، واللفظية، مبتدأ، منها: ظرف مستقر متعلق باسم الفاعل المعرفة صفة اللفظية[٩]، على ضربين: ظرف مستقر متعلق بحصَلَتْ، أو حاصلة خبر المبتدأ، والجملة اسمية جزاء الشرط محذوف لا محل لها من الإعراب، تقديره: إذا انقسمت العوامل إلى لفظية ومعنوية فاللفظية ... الخ،

---

(١) أ، ج: لفظية.

(٢) أ: لا محل ... آه.

(٣) (من الإعراب): ساقط من (د).

(٤) كالضمير المستتر.

(*) في كل النسخ. والأصح: العوامل.

(٥) ج: لها.

(٦) أ، ج، د: وتكون.

(٧) من ج.

(٨) جُعِلَتا بالمبني للمجهول مشكّلة في ج، وفي هـ: جعلتها وفي البقية: جعلتا.

(٩) أ: لفظية.

إذا: ظرف زمان متضمن لمعنى الشرط غير جازم معرفة بالإضافة إلى الشرط، مبني على السكون منصوب محلا بتقدير في مفعول فيه للجزاء على الأصح[١]، وللشرط على غيره، إذ[٢] يكون إذا حينئذ/(٢٠) معمولا وعاملا[٣] بالنسبة إلى شيء واحد، انقسمت، فعل ماض مبني على الفتح، والتاء علامة للواحد المؤنثة، العوامل لفظا مرفوع بأنه فاعل انقسمت، إلى لفظية ومعنوية: ظرف لغو متعلق بانقسمت، وانقسمت مع متعلقاته فعل الشرط لـ«إذا» في تأويل المصدر بأنه مضاف إليه لـ«إذا»، وإن لم يجز ذكر إذا مع التأويل، بل[٤] يقال زمان انقسام العوامل، فزمان منصوب بتقدير في مفعول فيه للجزاء أو الانقسام[٥]، وهو مضاف إليه لزمان، والعوامل مجرور لفظا بأنه مضاف إليه لانقسام[٦]، مرفوع معنىً بأنه فاعله، وإلى لفظية ومعنوية متعلق بالانقسام، ومجموع الشرط والجزاء لا محل لها من الإعراب. (سماعية) مجرور[٧] بأنه بدل من ضربين بتقديم العطف على الربط كما مر، أو مبتدأ خبره ظرف مستقر مقدر مقدما، أي منها: سماعية، أو منصوبة[٨] مفعول لأعني، والجملة لا محل لها من الإعراب، أو مجرور محلا على أنه تفسير لضربين بتقديم عطف قياسية[٩] كما مر، (وقياسية)، عطف على سماعية وحدها على الجر والنصب، والجملة عطف على [الجملة ومحلها][١٠] الرفع، ويجوز رفعهما بكونهما خبري المبتدأ، الأولى لأحدهما، والثانية لثانيهما، والسماعية: ما علم عمل كل واحد منها في تراكيب[١١] البلغاء، ولم ينشأ

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) ب: (إن) بدلا من إذ (من خطأ الناسخ).

(٣) أي: معمولا للشرط لأنه مفعول فيه له، وعاملا للشرط لأنه مضاف للشرط (من حواشي الأصل).

(٤) ساقطة من أ.

(٥) د، هـ: لانقسام.

(٦) أ: للانقسام.

(٧) من أ، ب، ج، وفي الأصل، د، هـ، سماعية مجرور، أي بتكرار كلمة «سماعية» بعد ذكرها في المتن مباشرة لإعرابها، وهذا التكرار لم ألحظه في أماكن أخرى، ولذا رجحت عدم تكرار الكلمة.

(٨) أ، ج، د: منصوب.

(٩) أي لو لم يعتبر تقديم عطف: وقياسية على الربط لا يجوز البدلية، لأنه لو كان بدلا لكان بدل البعض من الكل، ولا يجوز ذلك لعدم الضمير فيها (من حواشي أ) ومن أ، د، هـ: وقياسية.

(١٠) من ج فقط.

(١١) د، هـ: تركيب.

علم عملها من الاندراج تحت قاعدة كلية، كما في: كل فعل متعد يرفع الفاعل وينصب المفعول، فإنه يعلم به: أن ضرب يرفع وينصب، وإن لم يسمع عمله بخصوصه. فينظم قياسٌ هكذا: ضرب فعل متعدٍ، وكل فعل[1] متعد يرفع وينصب، ينتج[2]: إن ضرب يرفع وينصب، و//[11] كذلك[3] سائر الأفعال المتعدية، وقاعدة سائر القياسية يذكر في محلها[4] إن شاء الله تعالى.

(فالسماعية) أي: العوامل التي يتوقف العلم بعملها على سماعهم[5]. عمل كل واحد بخصوصه، (منها) أي الكائنة من اللفظية (أحد وتسعون عاملا) الفاء: جزائية، السماعية: مبتدأ من: للتبعيض، وكذا في منها التي تقدر فيما سبق وفيما لحق و «ها»: مجرور محلا بمن، وهما[6] ظرف مستقر متعلق باسم الفاعل المعرفة صفة السماعية[7]، أو متعلق بحاصلة أو قد حصلت، حال من المبتدأ عند من لا يختص الحال بالفاعل والمفعول به. أو عنده أيضا، لكن بمشابهته الفاعل في كونه مسندا اليه خصوصا إذا رجع ضمير فاعل أو مفعول من الخبر إليه، كما في الخبر الجملة، والمشتق عند الجمهور، وفي الجميع عند بعض. فإنه يَتّحِدُ حينئذٍ معهما مفهوما، أحد: مفرد نكرة خبر بتقديم العطف على الربط. الواو: عاطفة، تسعون شبه جمع مرفوع لفظا بالواو. عطف[8] على أحد[9]. عاملا: مفرد نكرة منصوب لفظا بأنه تميز لـ« أحد وتسعون» ، والعامل فيه المميِّز، والمبتدأ مع الخبر جملة اسمية مجزومة المحل بأنها جزاء شرط محذوف. أي: إن انقسمت اللفظية إلى سماعية وقياسية، فالسماعية ... الخ[10]. إن حرف شرط[11]

---

(١) ساقطة من أ، د.

(٢) د: يعلم.

(٣) أ: وكذا.

(٤) د، هـ: محالها، أي في مباحث العوامل القياسية.

(٥) أ: السماع، ج، د، هـ: سماع.

(٦) أي الجار والمجرور.

(٧) أ، ج، هـ: سماعية.

(٨) ساقطة من هـ.

(٩) د، هـ: عطف على مفرد.

(١٠) ساقطة من أ.

(١١) أ، د: الشرط.

عامل[١] جازم، انقسمت مبني على الفتح مجزوم المحل بـ« إن» ، اللفظية فاعل، إلى سماعية وقياسية به، والجملة فعل الشرط لـ« إن» ، لا محل لها من الإعراب، ومجموع الشرط والجزاء جملة شرطية لا محل لها من الإعراب[٢]، واعلم أن الشرط والجزاء إن كان/[٢٢] أولهما ماضيا ينجزم الماضي وحده محلا، ولا يكون لجملة الشرط والجزاء محل، وإن كانا أو أحدهما جملة اسمية كان محل الجزم لمجموع الجملة، ولا يكون لواحد من أجزاء الجزم، وأيضا الجزم في أمثال هذه المواضع إنما يكون ان قدّر « إن» كما قدّرنا هنا، وإن قدّر إذا وهو الراجح عندي كان كما قلنا في: « فاللفظية» ولا يكون جزم[٣]. (والقياسية) أي العوامل المنسوبة إلى القياس، وهو القاعدة الكلية التي يستنبط ويعرف منها أفراد المسند إليه في تلك القاعدة بالطريق المذكور في فعل متعدٍ يرفع ... الخ (منها) أي الحاصلة، أو قد حصلت، أو حاصلة من اللفظية (سبعة عواملَ) الواو: عاطفة، القياسية: مبتدأ، منها: صفة أو حال، سبعة: نكرة مخصصة بالإضافة إلى عواملَ[٤]، وعوامل: مجموع نكرة، جره بالفتحة مضاف إليه لـ« سبعة» ، وتميز لها معنى، والجملة الاسمية مجزومة محلا عطف على: « فالسماعية ... الخ »

. (والمعنوية) أي: العوامل المنسوبة إلى المعنى، أي: من جنسه أي لا يتلفظ بها (منها) أي الحاصلة، أو قد حصلت من العوامل المئة (عددان) أي فردان، وإلا لم يصح إن عرف العدد بما يكون نصف مجموع حاشِيَتَيْهِ؛ إذ ليس هنا عددان بهذا المعنى[*]، ويصح[٦]. إن عرف بما يكون جوابا لـ« كم» [٧]، الواو: عاطفة، المعنوية: مبتدأ، منها: صفة أو حال، عددان: مرفوع لفظا بالألف خبر المبتدأ، والجملة الاسمية عطف على « فاللفظية ... الخ» جزاء الشرط المحذوف لا محل لها من الإعراب.

---

[١] ج: أو هي عامل.

[٢] أ: آه بدلا من « من الإعراب».

[٣] لأن إذا: أداة شرط غير جازم كما مر، (ولا يكون جزم): ساقط من ج، وفي أ: جزما.

[٤] أ: العوامل.

[*] أي أن الرقم (١) عدد واحد، والعدد (٣) عدد واحد وكذلك (١٠) و (٢١) وهكذا؛ لأن العدد هو الذي = ٢/١ مجموع حاشيتيه، أي أن: ٣ = ٢/١ (٤+٢) ولا يوجد هنا عدد بهذا المعنى؛ ولذا قال الشارح: « عددان أي فردان » أي اثنان.

[٦] أي بالإضافة إلى أن العدد هنا بمعنى الفرد.

[٧] (لـ« كم»): ساقط من ج.

(وتتنوع السماعية منها على ثلاثة عشر نوعا) أي تقبل العوامل السماعية التنوع على هذا العدد من تنويع علماء النحو إياها. الواو: للعطف، أو ابتدائية، تتنوع: فعل، فاعله: السماعية، منها: صفة أو//[٢٣] حال للسماعية، على: حرف جر. ثلاثة عشر: مركب تعدادي[١] تضمّني، لتضمّنه حرف العطف؛ إذ الأصل: ثلاثة وعشر، بني جزئه الأول على الفتح؛ لأنه كالوسط. وبني الثاني عليه أيضا لتضمنه حرف العطف، والحرف: مبني فيكون هو أيضا مبنيّا، وجزؤه الثاني[٢] مجرور محلا بعلى والظرف لغو متعلق بتتنوع، أو مستقر منصوب المحل بأنه مفعول مطلق مجازي لتتنوع، صفة المفعول المطلق الحقيقي، والتقدير: تتنوع تنوعا حصل أو حاصلا على ثلاثة عشر نوعا، فـ((تنوّعا)) منصوب مفعول مطلق حقيقي[٣]، والظرف صفة له، ثم حذف، وأقيم صفة مقامه، ونوعا: منصوب بأنه تميز لثلاثة عشر، وعاملُ نصبه: المميز، وجملة تتنوع فعلية مجزومة المحل بأنه عطف على: ((فالسماعية ... الخ)) جزاء الشرط، أو جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

---

(١) من سائر النسخ، وفي الأصل: تعددي، والأول أشهر.

(٢) وفي الأصل، ب، ج، هـ: وجزء ثانيه، أ: وجزء الثاني، د: والجزء الثانية (من خطأ النساخ) وما دونته هو الصحيح، أو والجزء الثاني.

(٣) من: أ، وفي الأصل، ب: مفعول مطلق حقيقة، د: مفعولا مطلقا حقيقة، ج، هـ: منعول مطلق حقيقة.

النــوع الأول حروف الجر

(النوع الأول) أي من العوامل السماعية، النوع: في اللغة: كل ضَرْبٍ وصنف من الشيء، كما نقل في القاموس[١]، وأول: أفعل، أصله: أوول، لا فعل له، وقيل أصله: أوال[٢]، من وَألَ، فأبدلت همزته واوا تخفيفا غير قياسي، أو أَءْوَلُ من آل[٣] فقلبت همزته واوا وأدغمت، هذه عبارة القاضي، وتفصيله في شرح الشافية، وهو صفة مشبهة، وقيل: أفعل تفضيل، النوع: مبتدأ، الأول: صفة، فاعله: مستتر فيه.

(حروف) اسم مجموع نكرة، مرفوع بأنه خبر المبتدأ (تجرّ الاسم)، توجب كون آخر الاسم الذي دخلت عليه[٤] على الكيفية المخصوصة وهي الجر، تجر: فعل الواحدة فاعله: هي الراجع[٥] إلى حروف باعتبار أنه[٦] جماعة واحدة، الاسم: منصوب لفظا بأنه مفعول به لـ«تجر»، والجملة/[٢٤]: مرفوعة: محلا بأنها صفة حروف (فقط) أي: إذا جرت حروف الجر اسما فَانْتَهِ، وامتنع، من أن تجر بها غير الأسماء، أو أكثر[٧] من واحد من الأسماء، من غير نحو عطف ودلالة قط، على أنها لاتجر غير الأسماء ظاهرة، وأما دلالته على أنها لاتجر الاسم أكثر من واحد فلا، إذ اللام في الاسم للجنس، وهو يشمل واحدا أو أكثر إلا أن يقال: إرادة فرد واحد من الجنس متعين[٨]، وأما أن يراد معه فرد آخر أو أكثر فليس

---

[١] المحيط للفيروز آبادي ٣ / ٩١: النوع كل ضرب من الشيء وكل صنف من كل الشيء.

[٢] أ: أوول.

[٣] د: أول، ينظر: المنصف لابن جني ٢ / ٢٠٢ و شرح الشافية ٢ / ٣٤٠.

[٤] أ: عليها.

[٥] أ: راجعة.

[٦] أي: لفظ الحروف.

[٧] أ: الأكثر.

[٨] ج، د، هـ: متيقن.

بمتعين[١]، فاعتبر ما هو المتعين[٢]، ومنع بقط من غيره، وأما لو قطعنا النظر عن العبارة فعدم جرها لأكثر من واحد يُعْلَمُ من السماع، الفاء جزائية، وقط اسم من أسماء الأفعال الرافعة مبني [لفظا][٣] على السكون، لكونه بمعنى الأمر المبني الأصل مرفوع محلا بأنه مبتدأ وفاعله مستتر فيه وهو أنت مرفوع المحل فاعل له وسد مسد خبره[٤]، وقيل «قط» منصوب المحل بأنه مفعول مطلق لـ«إنْتَهِ»؛ لأن أسماء الأفعال في الأصل إما مصادر أو ظروف[٥]، وقيل لا محل[٦] له من الإعراب، وفاعله في الصورتين مستتر فيه أيضا، و«قط» مع فاعله جملة اسمية نظرا إلى لفظ قط، وفعلية نظرا إلى معناه، جزاء الشرط المحذوف، وهو إذا جرت الحروف الاسم الواحد، وإعراب إذا والشرط كما مر، وجاء قط[٧] أيضا اسم فعل بمعنى الماضي، تقول: قطني هذا أي: كفاني، وإعراب قط كما مر، وفاعله هذا، والنون وقاية والياء مفعول به وبجعل أسماء الأفعال مبتدأ ينتقض تعريف المبتدأ كما سيعلم من تعريفه في كتب النحو.

(وهي) أي حروف الجر[٨] (سبعة عشر حرفا) ولم يعتبروا بمن قال: لعل ولولا، في لعلك[٩] ولولاك[١٠] حرف جر لا متعلق لهما، كما في الجارة الزائدة، الواو//[٢٥]: ابتدائية، هي: مبتدأ، سبعة عشر: جزآه مبنيان على الفتح جزؤه الأخير: مرفوع المحل بأنه خبر، وحرفاً: تميز، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

---

[١] ج، د، هـ: متيقن.

[٢] ج، د، هـ: اليقين.

[٣] من أ فقط.

[٤] أ: الخبر.

[٥] أ: مصدر أو ظروف.

[٦] أ: لا محل له ... الخ.

[٧] ساقطة من أ.

[٨] ب: الجارة.

[٩] ساقطة من سائر النسخ ماعدا ب، وفيه لعلو (تحريف).

[١٠] من سائر النسخ وفي الأصل لولاكه. ينظر: ص (٢٢)، ص (٢٣) من هذا البحث.

(الباء) اسم حقيقة، مدلوله: ب، في مررت بزيدٍ مثلا، مرفوع لفظا بأنه بدل من محل[١] سبعة عشر بتقديم عطف البواقي الآتية على الربط، أي جعل الباء بدلا كما مر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي أحدها، مضاف مبتدأ، وها: مضاف إليه، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، أو منصوب لفظا مفعول به لأعني، والجملة لا محل لها من الإعراب، أو مرفوع المحل تفسير سبعة[٢] عشر[٣]، أو مبتدأ خبره ((منها)) المحذوف، أو للإلصاق الآتي، والجملة على التقديرين لا محل لها من الإعراب، (للإلصاق) أي المخالطة والاتصال، واللام: حرف جر، الإلصاق مجرور به، والظرف مستقر متعلق بحصلت أو حاصلة، خبر الباء على الصورة الأخيرة فيها، وإلا فالظرف خبر مبتدأ محذوف، وهو هي الراجع إلى الباء، أنّثَ راجعها؛ لأن الحروف كلها[٤] مؤنثات سماعية، ويجوز تذكيرها باعتبار ألفاظها المذكرة[*]، وجملة هي للإلصاق لا محل لها من الإعراب، ويجوز أن يتعلق المستقر بما يناسب المقام كما عند السيد الشريف، وهو: وضعت على صيغة المجهول، أو موضوعة، وضعت: ماضٍ مبني للمفعول مبنيّ على الفتح، التاء: علامة التأنيث، مفعول ما لم يسمَّ فاعله: مستتر فيه، وهو هي راجع إلى الباء/[٢٦]، أو إلى هي المبتدأ، مرفوع محلا بأنه مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، لـ((وضعت))، وهو مع مفعول ما لم يسمَّ فاعله ومفعوله جملة فعلية مرفوعة المحل بأنها خبر المبتدأ، أو موضوعة، اسم مفعول نكرة مرفوع [لفظا][٦] بأنه خبر المبتدأ وحده، ومفعول ما لم يسم فاعله مستتر فيه، وهو: هي أيضا، فلما حذف الفعل أو اسم المفعول نقل مفعول ما لم يسم فاعله منهما[٧] إلى الظرف، وجعل مرفوعا به مجازا، والظرف

---

(١) دوّنت كلمة ((محل)) لأنها موجودة في كل النسخ رغم أنني أميل إلى ما جاء في حواشي الأصل، تحت اسم محمد بن فرخ من أنها (أي كلمة محل) من سهو النساخ والصواب: بدل من سبعة عشر.

(٢) د: لسبعة عشر.

(٣) انتهى الموجود في (هـ) بكلمة ((عشر)) ليأتي بعدها السقط الثالث.

(٤) جاء في حواشي الأصل تحت اسم: ابن سيف الدين: ((لو حلل الشارح التأنيث الراجع باعتبار ملاحظتها وصف الكلمات لكان أولى؛ لأن الحروف المؤنثة حروف الهجاء فقط، كما صرح به عصام الدين في شرح الكافية)).

(*) ج، د: المذكورة.

(٦) من أ، ج.

(٧) ساقطة من أ.

معه جملة ظرفية، أو مفرد ظرفي خبر المبتدأ. وأما الباء أو هي والجملة لا محل لها من الإعراب. والإلصاق إما حقيقي (نحو به داء) أي التصق به وخالطه داء، وظاهرٌ أن الداء مخالط وملاصق لجسمه[١] حقيقة، (و)[٢] إما[٣] مجازي كما في (مررت بزيد)[٤]، إذ المرور لم يلاصق ولم يتّصل بزيد. بل بمكان يقرب من زيد، ومن أمثلة الحقيقي: أمسكت بزيدٍ[٥]، إذا قبضت[٦] بعضا من جسمه، نحو: مخصصة بالإضافة إلى ما بعده، مرفوع لفظا بأنه خبر مبتدأ محذوف، أي: مثاله: نحو، أو منصوب بأمثّل المقدر، على أنه مفعول به، ولا يتوهم: أنه مفعول مطلق له لكونهما بمعنى واحد، إذ المعنى: أمثّل بنحو: به داء، فالمقصد[٧] إلى إيقاع التمثيل على نحو، والجملة الاسمية أو الفعلية لا محل لها من الإعراب، به: الباء للإلصاق، والهاء: ضمير مجرور بالباء، والظرف مستقر، وهو مع فاعله مرفوع المحل خبر المبتدأ قدّم[٨] عليه، ليفيد تخصيصه، إذ النكرة المحضة لا يصح أن تكون مبتدأ كما هو المشهور، لكن الراجح: أن مدار الصحة على الإفادة، فإن أفادت[٩] النكرة يصح كالمعرفة، كما في: رجل جاء من الجيش إذا كان المقصود//[٢٧] معرفة أحوال الجيش، لا معرفة الجائي، لأنه حينئذٍ يتم بها المقصود، داء: نكرة مخصَّصَة مرفوع لفظا بأنه مبتدأ، والجملة الاسمية مؤولة بهذا اللفظ، مجرور محلا بأنه مضاف إليه لنحو[١٠]،

---

[١] ج: لجسم، د: بجسمه.

[٢] أ: أو بدلا من الواو، وهي: (أي أو) ضمن الشرح.

[٣] ساقطة من أ.

[٤] (مررت): من أ، ج، وفي الأصل، ب، د: (ومررت)، إلا أن أ انفردت بأنها لم تجعل ((مررت بزيد)) ضمن المتن هنا بل أتت بها فيما بعد وجعلتها ضمن المتن كما نشير إليه.

[٥] (أمسكت بزيد): ساقط من ب.

[٦] أ: قبض، قبضت/ نسخة.

[٧] أ، ج، د: فالقصد.

[٨] أ: مقدم.

[٩] من ج، والبقية: إفادة، والأول أكثر انسجاما مع العبارة.

[١٠] انفردت أ بإعادة جملة: (ومررت بزيد) بين كلمتي: نحو، الواو، جاعلة إياها ضمن المتن.

الواو: حرف[١] عطف، مررت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء مبني على الضم مرفوع المحل، فاعل الفعل، الباء للإلصاق المجازي، زيد: مجرور به، والظرف لغو متعلق بمررت مجازا[٢]، والجملة الفعلية مؤولة بهذا اللفظ مجرور المحل عطف على المثال[٣] المتقدم[٤] مضاف إليه لنحو، وأنت تعلم: أن الأولى: أن يقدم المثال الثاني، أو يقول: بزيد داء، ومررت به ليتقدم مرجع الضمير، لكن اشتهر أنه لا مناقشة في المثال[*].

(وللتّعدية) الواو: عاطفة، والظرف مستقر مرفوع المحل عطف على للإلصاق (نحو: ذهبت بزيد) إعرابه: ظاهر مما مر، والتعدية التي اختصت الباء بها في مثل هذا الموضع ولا توجد في سائر معاني الباء، ولا في باقي حروف الجر، هي أن توجد في الفعل معنى التصيير وتجعله بمعنى المتعدي بالنقل إلى [التفعيل أو][٦] الأفعال، أي بمعنى صيّرته ذاهبا وَأذْهَبْتُهُ، وأما التّعدية التي بمعنى مطلق جر معنى الفعل وإضافته إلى الاسم فيحصل بسائر[٧] معاني الباء وباقي حروف الجر، وشَرَطَ بعضهم في مثل ذهبت ... الخ: أن يذهب الفاعل مع المفعول وعند بعضهم لا.

(وللاستعانة) عطف على الإلصاق وقيل على التعدية والراجح الأول، إذ الأولى أن يكون المتبوع أصلا والمعطوف الأول [هو: قوله: للتعدية هنا][٨] من توابع أصل هو [قوله][٩] للإلصاق، و/[٢٨] يجري الخلاف في جميع المعطوفات المتتالية، أي تكون

---

[١] ساقطة من د .

[٢] ساقطة من أ، ج، د .

[٣] ساقطة من أ، ج، د .

[٤] ب: الأول .

[*] أو أن الضمير في: (به داء) لا يعود إلى زيد بل إلى أي مرجع سابق مثلا .

[٦] من أ فقط .

[٧] ج: من .

[٨] من ج، وما بين القوسين: ساقط من الأصل، ب، وأما في أ، د، هـ: جاء ((هنا)) بدلا مما بين القوسين .

[٩] من ج فقط .

للاستعانة إن دخلت على الآلة (نحـو: كتبت بـالقلم) أي: باسـتعانته لكونـه موقوفا عليـه للكتابة. لا أنه فاعل الإعانة، كما في: من الله نستعين، ومن فروعها السببية، فيجـيء البـاء لها. كما في قوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾[1] الخ لأن الظلم وإن لم يكن آلة للتحريم لكن لما ترتب عليه الفعل كما يترتب على الآلـة صـار كأنـه آلـة، فتفـرع السَّببيَّة[2] من[3] باء الاستعانة[4].

(وللمصاحبة) عطف على للإلصاق أو على ما قبله، وكذا حكم المعطوفات الآتيـة، أي تـدل علـى أن بـين مدخولهـا ومـا قبلـها صحبـة[5] حـين الفعـل، ويكونـان مجتمعـين غـير مفـترقين[6] في ذلـك الفعـل (نحـو: دخلـت عليـه ثيـاب السـفر) الظـرف الأول لغـو متعلـق بدخلت، والثاني مستقر متعلق بقد[7] حصل إن جعل حالا عن هاء عليـه، وقـد حصلـت إن جعل حالا من التاء، أو حاصلا عل التقديرين، فعلـى الأول يكـون المستتر فيـه هـو، وعلـى الثاني: أنا، والظرف مع فاعله[8] الـذي هـو أنـا، أو هـو، منصوب المحـل علـى الحاليـة، ويكون الإلصاق بدون المصاحبة كما في اشتريت الفرس بسرجه، إذا كان السرج بقرب الفـرس ولا يصاحبـه في الاشـتراء، ويجتمعـان، كمـا إذا دخـل في الاشـتراء، وكـان علـى الفـرس، (وللمقابلة) في المعاوضـات (نحـو: بعـت) فعـل وفـاعل (هـذا)[9] اسـم معرفـة مركـب مـن هـاء التنبيه، وذا الإشارة مبني لفظا على السكون منصوب المحل بأنـه مفعـول بـه لبعـت (بـهذا) الباء داخل على المأخوذ، هذا مجرور المحل بالباء و والظرف//[29] لغو متعلق ببعت[10].

---

[1] النساء ١٥٩، تكملة الآية: ﴿عليهم طيبات أحلت لهم ...﴾.

[2] د: لسببية.

[3] ساقطة من أ، ج.

[4] أ: بالاستعانة.

[5] أ: مصاحبة وصحبة/ نسخة.

[6] من ج، د، وفي الأصل والبقية: متفرقين والأول أولى، لأن ﻫ.١/ للمطاوعة مع التكلف أحيانا.

[7] ج، د: قد.

[8] د: فاعل.

[9] ساقطة من هـ.

[10] من ب، هـ، وسائر النسخ: بعت.

(وللظرفية) إذا دخلت على اسم زمان أو مكان (نحو: صَلَّيْتُ بالْمَسْجِد) أي: فيه.
(وللزيادة)[١] وهي التي إذا حذفت من الكلام لم يخل بأصل المعنى، وإن أخل ببعض اعتباراته، لأن الزيادة لا تكون إلا لغرض كتحسين الكلام أو تأكيد معناه، فبالحذف[٢] ينتفي ذلك، لكن يبقى أصل المعنى، (نحو) مضاف مرفوع أو منصوب (قوله) مجرور مضاف إليه لنحو، ومضاف إلى الهاء وهو مبني على الكسر مجرور محلا بأنه مضاف إليه، مرفوع معنى بالفاعلية لقول، ويعلم المراد بالضمير من قوله: (تعالى) أي: عن النقائص وما لا يليق بجنابه، فعل ماضٍ مبني تقديرا على الفتح، فاعله مستتر فيه، وهو: هو، راجع إلى الهاء[٣]، والجملة: فعلية اعتراضية[٤] لا محل لها من الإعراب[٥]، ومعنى الاعتراض: أن لا يكون للجملة تعلق بالمقصود والذي سيق الكلام لأجله، سواء توسط بين أجزاء الكلام كما هنا، أو تأخر عن مجموع الكلام (﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾)[٦] المراد بالأيدي الأنفس، أي لا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة، وزيادة الباء مبنية على هذا، وأما إذا[٧] أريد بالأيدي[٨] الجوارح المخصوصة، فالباء حينئذ للسببية والمفعول الصريح محذوف، أي لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم إلى التهلكة، والتهلكة مصدر بمعنى الهلاك خارج من الأوزان الأربعة والثلاثين لمصدر المجرد، لا: ناهية، تلقوا: مضارع مجزوم بحذف النون، الواو: ضمير متصل مبني على السكون مرفوع محلا رفعه بالضمة، فاعل تلقوا، لا يقال: فليكن//[٣٠] الرفع المحلي[٩] والنصب والجر أيضا في ضمائر الجمع بالحروف المحلية[١٠]،

---

[١] قال: وللزيادة، وأعترض عليه بأن ليست معنىً من معاني الباء، لأنه صريح في أنها معنىً من المعاني التي وضعت لها وليس كذلك، فالظاهر: قد تكون زائدة، بدل قوله: وللزيادة — من حواشي ج — تحت اسم يوسف الأصم.

[٢] ب: فالحذف.

[٣] أي في قوله.

[٤] أ: الفعلية الأعتراضية.

[٥] (من الإعراب): ساقط من د.

[٦] البقرة ١٩٥.

[٧] ج، د: إن.

[٨] (بالأيدي): سقط من ب.

[٩] أ: المحل.

[١٠] أ: المحلي/ نسخة.

أي: بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرا. كما يكون الإعراب المحلي في ضمائر التثنية بالحروف، أي بالألف رفعا، والياء نصبا وجرا، لأنا نقول: إن ضمير التثنية واقع في محل معرب مثنى، وكل معرب مثنى معرب بالألف والياء، فالواقع محله يكون إعرابه المحلي كذلك، بخلاف ضمائر الجمع فإنها واقعة في محل معرب مجموع، والمعرب المجموع لا يجب أن يكون إعرابه بالحروف، بل يكون بالحركات[1] أيضا[2]. فالواقع محله يمكن أن يكون في محل معرب بالحركات، مع أن الأصل في الأعراب الحركات، وكالضمير[3] سائر المبنيات الواقعة موقع المثنى والجموع، كالموصولات. وأسماء الإشارة، فما وقع منها موقع المثنى يعرب بالحروف المحلية، وما وقع موقع الجمع[4] يعرب بالحركات المحلية – فز بهذا البيان فغير كتابي لا يعطيك العيان – الباء زائدة معنىً عامل لفظا، وأيدي: مجموع معرفة بالإضافة إلى كم تقديرا مجرور جره بالكسرة التقديرية، منصوبة معنىً بالنصب اللفظي، إذ الأيدي من الأسماء المنقوصة –كما ستعلم إعرابها في الكتب[5] النحوية – مفعول به صريح لتلقوا. وكم: معرفة بالضمائرية مجرور المحل، مضاف إليه لأيدي، إلى: حرف جر، لانتهاء الغاية، التهلكة: مجرور بها، والظرف لغو متعلق بتلقوا باعتبار تضمينه معنى الانتهاء، أي: لا تلقوا وتنتهوا إلى التهلكة، وجملة لا تلقوا ... الخ، جملة فعلية إنشائية منهية منصوبة محلا بأنها مقول، وعامل نصبها قول، إن لم نجعل الباء زائدة كان أيدي مجرورا تقديرا//(٣١) بالباء ولا ينصب معنىً، بل كان الجار والمجرور، أو المجرور فقط منصوب المحل بأنه مفعول به غير صريح لتلقوا، ولا يكون[6] المثال مما نحن فيه فلا ينصب بقول، (﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾)[7] أي كفى الله شهادة، أي كفت شهادته، أو كفى الله حال كونه حين الكفاية شاهدا بما جرى، يجوز أن يجعل الواو من القرآن فلا يكون

---

[1] مثل: جاءني مسلمات.

[2] أي كما يكون بالحروف مثل: جاءني مسلمون.

[3] ج: وكالضمير في إلا أن زيادة كلمة ((في)) لا يستقيم بها المعنى.

[4] ساقطة من ب.

[5] ج: الكتاب – الكتب/ نسخة.

[6] الواو حالية وفي أ: او.

[7] يونس ٢٩ وآيات أخر.

للعطف بالنظر إلى مقصودنا، سواء كان باعتبار القرآن كذلـك أولا؛ فيقـدر واو آخـر، للعطـف كما قيل في التحيات المباركات ... [الخ][1] ويجوز أن يجعل مـن كـلام المصنـف؛ لعطـف مثال، على مثال فتكون جملة: كفى بالله، مجرور المحل بالعطف علـى لفظ قـول، فيكـون مضافا إليه لنحو بالتأويل السابق في الجمل المضاف إليـه لنحـو، وحينئذ الظـاهر: أن يكـون المثال كلامَ المصنف، لا قرآنا، وعلى تقدير العطـف، وجعـل الـواو مـن القـرآن، الظـاهر: أن يكون جملة وكفى بالله منصوب المحل بالعطف علـى: ولا تلقـوا ... الخ، أمـا واو لا تلقـوا فهو من القرآن قطعا، يحتمل أن يكون في القرآن للعطف، ولا يكـون كمـا مـرَّ، كفـى: فعـل ماضٍ مبني تقديرا على الفتح، الباء: عامل لفظا زائد معنىً مبنيٌّ على الكسـر، الله: مجـرور لفظا بالباء، مرفوع معنىً بأنه فاعل كفى، شـهيدا: مفرد نكـرة تميز لنسـبة كفـى إلى فاعلـه. والعامل في نصبه: كفى أو حال من فاعل كفـى، وفاعلـه مسـتتر فيـه علـى التقديريـن وهـو: هو، والجملة كما بينا[2]، واعلم أن زيادة الباء قياسي في الخبر في الاستفهام بـ((هـل)) والنفـي بغير لا، نحـو: هـل زيـد بقـائم، ومـا زيـد بقـائم، وفي مفعـول علمـت وعرفـت، وجـهلت، وسمعت،/(٣٢) وتيقنت، وأحسـت[3]، نحو: علمت بأنك قائم، وكذا البواقي، وفي فاعل كفـى ومتصرفاتـه، وفي أفعـل التعجـب علـى مذهـب سـيبويه، نحـو: أَحْسِنْ بزَيـدٍ، وفي غيرهـا سماعي، نحو: بحسبك درهم، وخذ بيدي.

(ومن) الواو: عاطفة، من: اسـم بتـأويل هـذا اللفـظ، معرفـة لكونـه علمـا للفظـه، أو لتأويله[4] بهذا اللفظ، وهو معرفة مبني على السكون لكون لفظه لفـظ الحـرف مرفـوع المحـل بأنه عطف على الباء بدل من سبعة عشر، أو منصوب المحل عطف على الباء مفعول لأعـنـي المقدر هناك، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف[5]، وهو ثانيها، وهو: مرفوع تقديـرا بأنـه مبتدأ معرفة بالإضافة إلى الهاء، أو مبتدأ خبره منها المحذوف، أو مبتدأ خبره: لابتداء

---

[1] من أ، ج، د، هـ.
[2] أي على العطف على ((قول)) أو على ولا تلقوا.
[3] في الأصل: وحسبت/ نسخة، وأحست بالأصل: أحسـت، ينظر كتاب سيبويه (٢/ ١٠٠).
[4] ج: لتأوّله.
[5] د، هـ: المبتدأ المحذوف.

الغاية، وعلى الثلاثة الأخيرة الجملة عطف على جملة الباء لا محل لها من الإعراب. وهو على الأولين من قبيل عطف المفرد على المفرد. وهكذا إعراب كل ما يأتي.

واعلم أن كل كلمة ذكرت في بيان أحكامها بالصورة التي يذكر بها في المثال كما ذكر ((من)) في الحكم بأنه لابتداء الغاية بصورته في المثال، نحو[1]: سرت من البصرة إلى الكوفة، تكون في بيان الحكم مؤولة بهذا اللفظ، وإلا كما في: الباء للإلصاق، إذ ليس ذكره في بيان الحكم بصورته في المثال فتكون في بيان الحكم اسما حقيقة لا مؤولة.

(لابتداء الغاية) غاية الشيء نهايته، فإن أريد بالغاية هنا معناها الحقيقي فالمضاف محذوف، أي لابتداء ذي الغاية، أي ذي[2] النهاية، وهو المسافة، وإن أريد بها المسافة، بإطلاق لفظ الجزء على الكل مجازا – إذ نهاية الشيء جزء منه – فلا يحتاج إلى مضاف[3].//[33] أي تدل على أن مدخولها مبتدأ مسافة الفعل كالسير في مثالنا[4]، اللام جارة، وابتداء: معرفة بالإضافة مجرور باللام، والظرف مستقر متعلق بحصلت أو حاصلة أو وضعت، أو موضوعة، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي[5] مرفوع المحل بأنه خبر ((من)) على الاعتبار الأخير لـ((من)) وخبر مبتدأ محذوف، وهو: هي الراجع إلى ((من)) على سائر الاعتبارات، فعلى الأولى الجملة عطف على جملة: الباء للإلصاق كما مر، وعلى الثاني: جملة ابتدائية لا محل لها من الأعراب[6] الغاية: لفظا مجرور بأنها مضاف إليه لابتداء مجازا، قائم مقام المضاف إليه الحقيقي، تقديره: ذي الغاية، ذي: معرفة بالإضافة، مجرور لفظا بالياء مضاف إليه لابتداء، والغاية مضاف إليه لذي، فحذف ذي، وأقيم

---

[1] ساقطة من هـ، وفي ج، ب: بنحو.

[2] د: ذو.

[3] الضاف.

[4] ج، د، هـ: المثال.

[5] أي إن كان المتعلق المحذوف فعلا مثل: حصلت تسمى جملة ظرفية، وإن كان مفردا مثل: حاصل مثلا، فمفرد ظرفي.

[6] (من الإعراب): ساقط من د.

المضاف إليه مقام المضاف أو مجرور بأنها مضاف إليه لابتداء حقيقة إن جعلنا الغاية بمعنى المسافة.

(في المكان) إما متعلق ((بابتداء))، أو متعلق باسم الفاعل المعرفة، صفة للغاية، أو ذوي المحذوف، أو لـ((ابتداء)) (نحو:) إعرابه كما مر (سرت من البصرة إلى الكوفة) أي ابتداء مسافة السير: البصرة، ونهايتها: الكوفة، وإعراب المثال ظاهر.

(وللتبعيض) أي: تدل من على أن متعلَّق[1] الفعل بعض من مدخول من، وعلامة [من][2] هذه صحة وضع البعض مكانه[3]، الواو: عاطفة، وللتبعيض ظرف مستقر مرفوع المحل عطف على الابتداء، (نحو: أخذت من المال)، أي بعض المال، وإنما صح تفسير الحرف بالاسم[4] مع أن معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية؛ لأن التفسير ليس لمعنى من وحده، بل باعتبار تمامه بانضمام المال إليه، فبذلك الاعتبار يصح جعله معنى الاسم،/[٣٤] أو تقول: إن لفظ البعض لم يستعمل هنا في معناه؛ لأن معناه مطلق البعض والجزء، وليس مرادا[5] هنا، بل المراد واحد من خصوصياته المتعين المفهوم بانضمام[6] المال إليه، وهو معنى الحرف، فاستعمال البعض فيه من قبيل استعمال الكلي في جزئياته.

(وللتبيين) عطف على الظرف الأول، أو الثاني على الاختلاف السابق، أي للتبيين بها[7] بأن يبين المتكلم ما قبلها بما بعدها، أو لتبيينها ما قبلها بما بعدها، وعلامتها: صحة وضع ((الذي)) مكانها بما فيه مما ذكرنا في تفسيرها بالبعض من الجواب والسؤال الجاريين في جميع تفاسير معاني الحروف، (نحو: قوله تعالى: (﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ

---

[1] وهو المال المأخوذ في المثال الآتي: أخذت من المال.
[2] من أ.
[3] أ، ج، د، هـ: مكانها.
[4] أي تفسير (من) بالبعض.
[5] د: المراد.
[6] ج: بانضمامه، و (المال): ساقط منه.
[7] ج: التبيين.

الأوثان﴾)[١] فبين بقوله من الأوثان ما هو المراد هنا بالرجس الذي بمعنى مطلق النجس[٢]، أي الذي هو الوثن، وتخصيص المجتنب عنه بالأوثان، مع أن النجاسات كلها مما يجتنب عنها لأن الاهتمام باجتنابها أكثر، الرجس: منصوب بنزع الخافض، لأن الاجتناب لازم، وهو لا ينصب المفعول به بلا واسطة، ومن الأوثان: ظرف مستقر حال من الرجس، لأن ما قبل من البيانية إن كان معرفة كان الظرف حالا، وجوز بعضهم كونه صفة أيضا بتقدير متعلق اسم الفاعل المعرفة، وإن كان نكرة كان الظرف صفة؛ لأن حق ذي الحال أن يكون معرفة، ومن البيانية مع مدخولها لا تكون إلا ظرفا مستقرا.

(وللزيادة)[٣] أي لا يختل[٤] أصل المعنى بطرحها، (نحو: ما جاءني من أحد) فزيادة من//(٣٠) هنا لتأكيد الاستغراق، ويبقى أصل الاستغراق بعد حذف من؛ إذ النكرة في سياق النفي يفيد العموم، فما: نافية وجاء: فعل ماض، والنون: وقاية، أي يحفظ آخر الفعل عن الكسر الذي يقتضيه ياء المتكلم في آخر ما لحق به، وهي لازمة مع لحوق الياء في الماضي مطلقا، وفي المضارع الخالي عن نون الإعراب، ومع نونه جاز إلحاق الوقاية وعدمه، والياء مبنية على السكون منصوب المحل بنزع الخافض وهو: إلى؛ لأن ((جاء)) لازم، ومن: عاملة لفظا زائدة معنى، أحد: مجرور لفظا بمن مرفوع معنى [بأنه][٥] فاعل جاء، والجملة: مجرور المحل باعتبار هذا اللفظ مضاف إليه لنحو، ويختص زيادتها بغير الموجب، أي النفي، والنهي، والاستفهام، عند البصريين، وتعم عند الكوفيين، وتجيء بمعنى في كقوله[٦] تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾[٧] وللتعليل، نحو:

---

(١) الحج ٣٠ .

(٢) ج: الجنس (من خطأ الناسخ) .

(٣) الصواب: أن يقول: وتأتي زائدة، لأن الزيادة ليست معنى من معاني (من) كما يفهم من العبارة، ينظر هامش(١)، الصفحة (١٢٨) من هذا البحث.

(٤) أ: لا يخلو .

(٥) من أ .

(٦) من سائر النسخ: وفي الأصل، ب: قوله .

(٧) الجمعة ٩ .

❁ أمِنْ تذكُّرِ جيرانٍ بذي سلمِ[1] ❁

(وإلى) عطف وحدها على الباء إن جعل «إلى» بدلا من سبعة عشر، أو منصوب بأعني، أو الجملة معطوفة على الجملة، إن جعل خبر مبتدأ محذوف وهو: الثالث، أو ثالثها، أو مبتدأ محذوف الخبر وهو: منها، أو جعل الخبرُ قولَهُ: (لانتهاء الغاية)، أي لانتهاء ذي الغاية: أو لانتهاء المسافة على ما مر: وإعرابه: على ما عرفت، (نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة)، فما بين البصرة والكوفة هو المسافة التي وقع فيها السير، والبصرة: ابتداؤها: والكوفة: انتهاؤها، وليست داخلة في السير.

(و بمعنى مع) أي تكون إلى بمعنى مع، أي: يكون ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها[2]. الواو: عاطفة، الباء: للملابسة، و/٣٦ معنى: معرفة بالإضافة إلى ما بعده مجرور تقديرا بالباء، والظرف مستقر منصوب المحل خبر تكون المقدر، فاعله راجع إلى اسم تكون، [و][3] «تكون» فعل من الأفعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع إلى «إلى» أو إلى «هي» المقدر قبل الظرف السابق مبتدأ، مع: مؤول بهذا اللفظ، مجرور تقديرا بأنه مضاف إليه لمعنى، وليس مبنيا، لكنه أبقى على الفتح الذي هو الغالب منه للزومه الظرفية، أي غلبتها القريبة من اللزوم فيكون مبنيا على الحكاية، وإعراب المبني على الحكاية تكون تقديرا لا محليا، نحو: (قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُم إلى المَرَافِقِ﴾ [4]) أي: مع المرافق، ووجه كونها بمعنى مع هنا: إن النحويين قالوا: لو كان صدر الكلام يتناول الغاية بحيث لو اقتصر عليه يفهم الغاية يكون «إلى» لإسقاط ما وراء مدخولها، أو يكون المدخول داخلا كما في هذه الآية، فإن اليد تتناول إلى الإبط، والمرفق ليس منتهاها[5] فلا يكون «إلى» الداخل عليه للانتهاء، فيجعل «إلى» مستعملا في لازم الموضوع الذي هو الإسقاط، لأن الانتهاء

---

[1] صدر بيت للبوصيري من ديوانه ١٩٠، وعجزه: ❁ مزجْتَ دمْعاً جرى مِنْ مُقْلَةٍ بِدَمِ ❁ وتكون «من» بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ الأنعام ١٥١.

[2] د: فيما قبلها، بدلا من في حكم ما قبلها .

[3] من أ .

[4] المائدة ٦ .

[5] من الأصل، و هـ، والبقية: معناه .

يستلزم إسقاط ما وراء[١] المنتهي، فإن قيل: إذا جعل ((إلى)) مجازا في الإسقاط. فليكن المسقط مدخولها إلى الغاية وهي: الإبط، قلت: لو كان كذلك لما كان فرقا[٢] بين ((إلى)) هذه والتي للانتهاء. لأن كلا حينئذ لإسقاط مدخوله فجعلت لإسقاط ما وراء[٣] مدخولها وإدخال المدخول، وهو حاصل كونها[٤] بمعنى مع فلذا قيل: وبمعنى مع، وإلا فالأولى أن يقال: وبمعنى إسقاط ما وراء المدخول، ويمكن أن يقال: إن انتهاء الحكم على مدخولها يناقض معيّته في الحكم فاستعمل الموضوع لأحد//[٣٧] الضدين في الآخر لشبه كل للآخر في وصف التضاد، وهذا[٥] إن قلنا: إن ((إلى)) مجاز في المعية وإن كانت مشتركا فلا كلام، وأيضا يعلم كون إلى هنا للمعية بفعله ﷺ، أو أمره بغسل المرافق، الفاء: جزائية. اغسلوا: أمر لجمع الذكور[٦]، الواو: فاعله. وجوه: مفعول به[٧]، كم: مضاف إليه لوجود. الواو: عاطفة. أيديكم[٨]: من الأسماء المنقوصة التي آخرها ياء قبلها كسرة، وتعرب[٩] تقديرا رفعا وجرا ولفظا في النصب لخفته، منصوب لفظا بأنه عطف على وجوهكم[١٠]. وكم: مضاف إليه لأيدي، إلى بمعنى مع، المرافق: معرفة باللام، مجرور لفظا بإلى، والظرف لغو متعلق باغسلوا، والجملة جزاء لقوله تعالى: ﴿إذا قُمْتُم إلى الصَّلاة﴾[١١] لا محل لها من الإعراب باعتبار كونها في المصحف، ومنصوبة المحل مقول لقول[١٢] بالنظر إلى الكتاب.

---

(١) أ، د، هـ: ما ورى.

(٢) ج، هـ: فرق، وحينئذ يكون كان بمعنى: وجد.

(٣) من ج، والبقية: ما ورى.

(٤) ج: لكونها.

(٥) (الواو): ساقطة من أ، ج، د، هـ.

(٦) أ: الذكر.

(٧) به: ساقطة من ب.

(٨) أ: أيدي.

(٩) ج: فعبر.

(١٠) أ: وجوه.

(١١) المائدة ٦.

(١٢) ج: لقوله.

(وفي) أي هذا اللفظ (للظرفية) أي وضعت لتدل على أن مدخولها بحيث يحل فيه شيء آخر، لأن الظرفية كون الشيء بحيث يحل فيه شيء، إما حقيقة بأن يكون الظرف زمانا أو مكانا، والمظروف جسما، أو مجازا بانتفاء أحد القيدين، والظرف أيضا ينقسم إلى حقيقي كظروف الزمان والمكان، فإنها لا تخلو من أن يحل فيها[١] جسم، وإلى مجازي كالجار والمجرور، فإنهما لما صلحا لأن[٢]، يراد فيهما معنى الحصول الذي هو من ملائمات الظروف الحقيقية، كما في الحمد حصَلَ واستقرَّ للهِ، أطلق عليهما اسم الظرف تشبيها، أو لأنه كثيرا ما يكون المجرور ظرفا حقيقيا فسمي[٣] مطلق الجار والمجرور ظرفا تسمية للعام[٤] باسم الخاص، (نحو المال) مبتدأ، أي: المال حصل أو حاصل (في الكيس) مثال الظرفية الحقيقية، فإن/[٣٨] اشتمال هذا المكان على الجسم المعين حقيقي (ونظرت في الكتاب)، أي تعلق نظري بالكتاب ولم يتعده[٥]، مثال المجازية، فشبّه ذلك التعلق بحلول الجسم في الكيس، في عدم مجاوزة المال عن الكيس وخروجه عنه، ومجازيّته؛ لأن المظروف ليس من الأجسام، واختلف في المجرور بفي الظرفية، فعند ابن الحاجب منصوب المحل على أنه مفعول فيه، وعند الجمهور على أنه مفعول به.

(وبمعنى على) الواو عاطفة الباء: للملابسة، معنى: مجرور تقديرا بالباء مضاف إلى «على» وهو: معرفة مؤولة بهذا اللفظ، مجرور محلا مضاف إليه، والظرف مستقر منصوب المحل خبر تكون المقدر، اسمه هي راجع إلى «في» والجملة مرفوعة عطف على للظرفية[٦] (نحو: قوله تعالى: (﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾)[٧] أي: عليها، وقيل هي: هنا

---

[١] أ، هـ: فيهما.
[٢] ب: لا (بسقوط النون).
[٣] ج، هـ: فيسمى.
[٤] من أ، د، هـ، وهو الأولى من العام في سائر النسخ.
[٥] أ، هـ: يتعداه.
[٦] من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: الظرفية، والأول أولى، لأن اللام معطوف عليه وليس معطوفا.
[٧] طه ٧١.

للظرفية المجازية بتشبيه شدة لصوقهم بالجذوع[1] وعدم انفكاكهم عنها بالحلول. ولم تكن الظرفية حقيقة مع أن الملاصق جسم والملاصق له مكان لعدم الاشتمال[2]. الواو: عاطفة. اللام: لام الابتداء للتأكيد والحال، أصلبنكم: فعل المتكلم وحده مؤكد بالنون الثقيلة مبني على الفتح، لأنه لما تركب مع النون وكان صدر المركب بني[3]، وعلى[4] الفتح لخفته[5]. وعدم مقتضى غيره. فاعله: مستتر فيه، وكم مفعول، في: بمعنى على. جذوع: مجرور بفي مضاف إلى النخل، والجملة عطف على: «لأقطعنّ» في المصحف، والعاطف مع المعطوف منصوب المحل هنا[6] بأنه مقول القول.

(و) لفظ (حتى) وضعت أو موضوعة (لانتهاء الغاية) أي ذي [الغاية][7] أو المسافة، والمذاهب في «حتى» ثلاثة، أحدها: أنه يدخل ما بعدها//[39] في ما قبلها مطلقا، فلا يكون حينئذ لقولهم: أن حتى لانتهاء الغاية وجه؛ إلا أن يقال: يكفي فيه: انتهاء[8] المسافة بعد المدخول، والثاني: لا يدخل مطلقا، والثالث: يفصّل بأنه: إن كان ما بعدها بعضا مما قبلها يدخل، كما في: أكلت السمكة، وإلا فلا، كما في نمت البارحة حتى الصباح، فعلى هذا يكون مثال المتن خطأ إلا أن نقول: بمثل ما قلنا هناك، ومن الفرق بين حتى وإلى: أن ما بعد حتى يكون أما الجزء الأخير كما في المثال الأول[9]، أو الملاصق به كما في المثال الثاني، وما بعد إلى يكون وسط الشيء أيضا نحو: نمت البارحة إلى ثلثها، دون حتى، فلا يصح حتى ثلثها. وإن «حتى» لا يدخل إلا على المظهر؛ إذ إعراب المضمر

---

[1] من أ، ج، وفي الأصل وسائر النسخ: للجذوع، والأول أولى.

[2] لأن تلاصق الشيء بالشيء يختلف عن الظرفية الحقيقية وهو احتواء الشيء على شيء.

[3] ج، د، هـ: مبني.

[4] أ: على (بسقوط الواو).

[5] ساقطة من ب.

[6] ساقطة من ج.

[7] من أ. وسائر النسخ: لذيها.

[8] ج: انتد، (تحريف).

[9] أ: مثال المتن، بدلا من: المثال الأول.

لا يظهر فيلزم لبس «حتى» الجارة بالعاطفة. وجوزوا دخول حتى على المعرب التقديري. وعلى ما يكون المعطوف عليه له على تقدير العطف مجروراً، مع لزوم اللبس المذكور طرداً لباب المظهر. (نحو: أكلت السمكة حتى رأسها) فرأس: مجرور بـ«حتى»، والظرف متعلق بـ«أكلت»[1] والجملة: مجرور المحل مضاف إليه لـ«نحو»[2] بالتأويل، ويجوز جعل «حتى» عاطفة، ونصب رأسها[3] بأنه عطف على السمكة، وجعل «حتى» ابتدائية، ورفع ما بعدها، على أنه مبتدأ وخبره محذوف، وهو: ماكول، اسم مفعول خبر، ومفعول ما لم يسمّ فاعله: مستتر فيه[4] راجع إلى المبتدأ، وعلى هذا يكون الكلام جملتين، الأولى فعلية، والثاني اسمية، ومعنى كون حتى ابتدائية: أن ما بعدها جملة مستأنفة مبتدأة، لا أن ما بعدها يكون مبتدأ، لأن الفعل أيضا يقع بعدها وجملة: أكلت على[5] التقديرين الأخيرين لا تكون مقصودة با/[٤٠] لتمثيل، فلا تكون مضافا إليه[6] لنحو[7]، بل لا محل لها من الإعراب.

(واللام) اسم حقيقي معّرف باللام لا بالتأويل، كما علمت من الضابطة السابقة[8]، عطف على الباء، إن جعل بدلا من: سبعة عشر، أو نصب بأعني، وإلا فخبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبره: (للتمليك)، وعلى الثلاثة الأخيرة، الجملة عطف على الجملة، أي يدل على أن ما قبلها ملك لما بعدها، فكأنها ملّكه إياه، وإلا فاللام

---

(١) من ج، هـ. وسائر النسخ: اكلت.

(٢) أ: لنحن.

(٣) هـ: رأس.

(٤) ساقطة من ج.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) ساقطة من ب.

(٧) ج: بـ«نحو».

(٨) في صفحة١٣١في قول الشارح: «اعلم أن كل كلمة ...الخ».

لا تمليك لها، (والاختصاص)عطف على التمليك، أي: تدل على اختصاص ما قبلها بما[١] بعدها، والاختصاص إما حقيقي (نحو: المال لزيد والجلّ للفرس) فإن المال مختص بزيد؛ لأن التمليك لا ينفك عن الاختصاص، والجل مختص[٢] بالفرس، أي لا يكونان لغير زيد والفرس. إذ اللام في المبتدأين للعهد الخارجي، وإما إضافي كما في زيد أخ لعمرو، إذا كان أخا لبكر أيضا، أي أخوة زيد مختص بعمرو[٣]، بمعنى: لا[٤] تكون لغير بكر، فصار الحصر إضافيا بالنسبة إلى ما عدا[٥] بكر، والاختصاص أعم من التمليك، وإعراب المثالين لا يحتاج إلى بيان[٦].

(وللزيادة) عطف على للتمليك[٧]، أي وضع اللام لأن يزيدها المتكلم في كلامه، بحيث لو أسقطت لم يختل أصل المعنى، (نحو: قوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾[٨] أي: ردفكم بمعنى: تبعكم ولحقكم، ردف: فعل ماض مبني للفاعل، واللام عاملة لفظا زائدة معنى، كم: مجرور محلا باللام منصوب معنى بردف، بعض: معرفة بالإضافة [فاعل ردف][٩]، الذي: اسم[١٠] معرفة بالموصولية، مجرور محلا مضاف إليه،

---

(١) ج: لنا .

(٢) هـ: يختص .

(٣) أ: لعمرو .

(٤) كلمة ((لا)) موجودة في كل النسخ، ولذا أبقيتها رغم أن المعنى لا يستقيم إلا بحذفها.

(٥) من د، ب، وفي الأصل ج: عدى .

(٦) أ: البيان .

(٧) من أ، د، هـ، وفي الأصل، ب، ج: التمليك .

(٨) النمل ٧٢ .

(٩) من ج .

(١٠) ساقطة من ج .

تستعجلون: فعل [مضارع][1] مرفوع لفظا بثبوت النون. الواو[2]: فاعله والعائد//[41] إلى الموصول محذوف أي: تستعجلونه، فالهاء: ضمير بارز متصل منصوب محلا مفعول به[3] لـ«تستعجلون»[4] والجملة صلة الذي لا محل لها من الإعراب[5]. ويجوز ألا يجعـــل للموصول وحـــده ولا للصلة وحدها محـــل ويجعـل[6] لهمـــا معـــا (و ❁ لا أبـــا لكـــم ❁)[7]، الواو: عاطفة، لا[8]: لنفي الجنس، أي[9]: لنفي الحكم عن جنس الاسم لا عن فرد منه أو أفراد، فإذا انتفى عن الجنس انتفى عن جميع الأفراد، ولا يجوز أن يكون ثابتا لفرد، وإلا ثبت في ضمنه للجنس، أبا: اسم من الأسماء الستة المعربة بالواو رفعاً، والياء جراً، والألف نصباً، لكن بشرط الإضافة إلى غير ياء[10] المتكلم، وإلا فتعرب بالحركات، معرفة بالإضافة إلى كم مفصولا بين المضاف والمضاف إليه باللام الزائدة، ليكون الاسم نكرة صورة، لأن «لا» لا تعمل[11] إلا في النكرات، منصوب لفظا بالألف اسم لا، وكم مجرور المحل باللام الزائدة مجرور معنى مضاف إليه لـ«أبا»، وخبر لا محذوف وهو: «موجود» اسم مفعول نكرة مرفوع لفظا بأنه خبر لا و[12] مفعول ما لم يسمّ فاعله: مستتر

---

(1) من أ، هـ.

(2) ساقطة من هـ.

(3) ساقطة من ج.

(4) ج: تستعجون (بسقوط اللام).

(5) (من الإعراب): ساقط من د.

(6) أ، ج: ويحوز، أ: ويجعل/ نسخه، د: فيجوز.

(7) من بيت لـ«جرير» في ديوانه ٢١٢/١ وتمامه:

❁ يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ❁ لا يلقينكم في سوءة عمر ❁

المُجيد، في إعراب القرآن المجيد /١٤٨.

(8) أ: ولا.

(9) (لنفي الجنس أي): ساقطة من أ.

(10) ساقطة من ج.

(11) ج: لا تستعمل.

(12) (الواو): ساقطة من ج.

فيه[1]، و ((لا)) مع الاسم والخبر جملة اسمية مجرور المحل عطف على ((قوله))[2] مضاف إليه لـ((نحو))، أي لا أبا لكم موجود، هذا عند الجمهور. وأما عند ابن الحاجب لا لنفي الجنس، و((أبا)) اسم نكرة مفرد[3] مبني لفظا على الألف منصوب المحل بالفتح اسم لا، ولا تعتبر[4] بما في أكثر الكتب من أن اسم لا على هذا التقدير منصوب بالألف معرب كما على تقدير زيادة اللام، إذ هو مخالفة قاعدة بناء النكرة المفردة بلا ضرورة و[5] داع[6] كما تؤخذ من كلام عصام الدين[7] في حاشية الجامي. [ولا][8] اللام جارة، وكم/[22] مجرور بها، والظرف مستقر خبر لا، والجملة لا محل لها من الإعراب، إذ على هذا لا تكون مما نحن فيه، وستقف على تفصيل مذهبه وتوجيهه في الكافية إن شاء الله تعالى.

(وللقسم) وتستعمل في القسم استعمال واوه[9]، في أنه لا يقال: أقسم لله، بذكر الفعل، ولا يقسم بها للسؤال، فلا يقال: لله أخبرني، ولا تدخل على المضمر فلا يقال: لك لأفعلنّ كذا، كالواو في الجميع (نحو: لله) أي أقسمت بالله، أو أقسم (لا يؤخر الأجل) الظرف لغو متعلق بأقسم المقدر في حكم الملفوظ لأنه مراد في نظم الكلام، داخل في ترتيب أجزائه، معتبر جزء منه بحسب الحال، بخلاف المحذوف نسيا [منسيا][10]، فإنه لا يراد

---

(1) (مستتر فيه): ساقطة من ب.

(2) من أ، ب، هـ والأصل د، ج: قول.

(3) أي ليس بمضاف ولا شبه مضاف/ من الأصل.

(4) ب، د، هـ: تغترّ.

(5) الواو: ساقط من ج.

(6) ج: داعية.

(7) عصام الدين، أو فاضل العصام هو: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفراييني (ت ٩٥١ هـ) (كشف الظنون ٣٩)، (معجم المطبوعات ١٣٣٠)، (معجم المؤلفين ١/ ١٠١).

(8) من ج.

(9) أي واو القسم.

(10) من ج، هـ.

ليس مصدرا للترجمة

في نظمه، ولا يعتبر جزء منه بحسب الحال، وأقسم مع فاعله ومفعوله جملة قسمية لا محل لها من الإعراب[١]، لا: نافية، يؤخر: إما مبني للفاعل فاعله: هـو المستتر [فيـه وهـو][٢] الراجع إلى الله، الأجل: منصوب مفعول بـه، أو مبـني للمفعـول، الأجـل: مرفـوع مـا يسـمّ فاعله لـ«يؤخر» والجملة جواب القسم، والقسم مع الجواب مؤولة بهذا اللفظ مجـرور المحـل مضاف إليه لنحو، وجَعْلُ[٣] القسم وحده مجرورا بالإضافـة، لأنـه المقصـود بالمثـال، يسـتلزم إلغاء المآل، أي: الجواب، ويُفوّتُ حسن المقال.

و اعلم أن اللام تأتي لمعان كثيرة أخرى، فنورد هنا بعضا مما تركه المصنـف فنقـول: أنها تكون بمعنى عن مع القول، [نحو][٤] <قوله تعالى>: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا: لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[٥] الآيـة، أي: قـال بعـض الكـافرين لبعضـهم، عـن//[٤٣] المؤمنين، وفي حقهم، أي[٦]: اخبر عنهم بعضـهم لبعـض[٧]، لا أنـهم قـالوا للمؤمنـين، أي: خاطبوهم بذلك القول، وللتعليل نحو ضربت[٨] للتـأديب، وللصـيرورة، وتسـمى لام العاقبـة والمآل، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَ حَزَنًا﴾[٩]، وتـزاد لتقويـة العمل لضعف العامل إما بتقديم المعمول كما في الأفعال كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا

---

[١] (من الإعراب) ساقط من د .
[٢] من ج.
[٣] جعل: مبتدأ، وخبره: يستلزم .
[٤] من ح، د .
[٥] الأحقاف ١١.
[٦] ساقطة من أ، هـ .
[٧] ج: لبعضهم .
[٨] ج: خرجت .
[٩] القصص ٨ .

تعْبُرون﴾[1]، أو بكونه فرعا في العمل وإن لم يقدم المعمول[2]. كقوله تعالى: ﴿مُصدِّقاً لما معَهمْ﴾[3]، وتكون مكسورة إذا دخلت على الظاهر لمناسبة أثرها الظاهرة في المظهر سوى المستغاث، نحو: يا لزيد فيفتح فيه، لشبه المنادى بكاف أدعوك. فكأنها دخلت على الضمير، ومفتوحة إذا دخلت على الضمير، لعدم ظهور أثرها في المضمر، والفتح أخف سوى ياء المتكلم لاقتضائه كسر ما قبلها.

(ورُبَّ للتقليل)[4] أي لتقليل نوع[5] من الجنس، أي صنف وقسم من كلي، نحو: رُبَّ رجل جواد، فإن رب تدل على تقليل الرجل الجواد، وهو قسم من الرجل، وتقليل لإفراد المدخول باعتبار نسبة الفعل الذي تعلق به رب، لا بالنظر إلى ذات المدخول، أي تدل على أن الرجل الجواد الملقي قليل، لا أن الرجل الجواد ((قليل في ذاته))[6] ومدخولها، لا يكون إلا نكرة، لأن التقليل إنما يكون في النكرة الدالة على الشيوع والكثرة باعتبار ما صدقت عليه، والمعرفة معين قليلا كان أو كثيرا، وليس لها أفراد سواه، وأما قولهم: قليل منهم، فالتقليل باعتبار الأجزاء، لا الأفراد، ويجب في المظهر أن يكون موصوفة[7]. لأن/[44] التوصيف يلائم التقليل، وقيل: عوضا[8] عن الفعل المحذوف غالبا، وأقول: الأولى: أن يقال أنها لما كانت لتقليل النوع من الجنس لزم أن يوصف الجنس ليحصل النوع والصنف منه، فيدخله رب وتقلله، وتدخل على المضمر المبهم المميز بنكرة منصوبة، ويفرد الضمير مذكرا مع مطابقة التميز لما قصد، نحو: ربه رجلا رجلين رجالا: امرأة امرأتين، نساء، بناء

---

[1] يوسف ٤٣ .

[2] أي على العامل .

[3] البقرة ٩١.

[4] أي: أن الرجل الجواد نوع من مطلق الرجل، ورب تدل على أن الملقى من هذا النوع قليل بالنسبة إلى غير الملقى (من حواشي الأصل).

[5] أ: النوع .

[6] أ، د، هـ: في ذاته قليل .

[7] أي نكرة موصوفة.

[8] أي يجب في المظهر أن يكون نكرة موصوفة عوضا الخ؛ لأن فعله محذوف غالبا.

على أنه راجع إلى مقدر ذهني مبهم يفسر بالتميز، وتلحقـها ما الكافـة فتلغى عـن العمـل، وتدخل على الجملتين[1]، وفعلها ماض، لأنها لتقليل المقطوع، والمقطوع هو الماضي لوقوعـه، و ((يود))[2] في قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ [الذيـن كَفَرُوا ... الخ][3] ﴾[4] لأن أخبـار الله تعالى محقق الوقوع كالماضي ويكـون محذوفا غالباً، ولـ((رب)) صدر الكـلام لشـبه التقليـل بالنفي، وإذا كان [الفعل][5] الواقـع بعدهـا مشـتملا علـى ضمـير مدخولهـا لم تتعلـق بـه؛ لامتناع العمل في شيء مرتين باعتبار واحد، بل يكون مفسرا لمتعلقه المحـذوف، وإلا تعلقت به فلا حذف.

و اعلم أن لقيت في مثالنا متعد فيتعدى إلى مدخول ربّ بنفسـه تقـول: لقيـت رجـالا قليلة أو جوادا قليلة، فعلى هذا لا تكون رب لجر معنى الفعل وإيصاله إلى الاسم، ولا يجـوز أن يقال: أنها زائدة فنقول: إن الفعل لما لم يـدل علـى تقليـل[6] في[7] المفعـول أدخلـت رب عليه[8] ليفيد التقليل فيه، فليس فيـها غرض الجـر والإيصـال، وكونـها واسـطة في مفعوليـة المدخول كما قالوا: إن الباء في بأبي وأمي للتعدية والظرف متعلق بفـداك[9] المجـرد، فيكـون مدخول الباء فاعلا، أو بفداك الله المزيد، فيكون المدخول مفعولا به بـلا واسـطة لكونـه//[45] متعديا بنفسه، ولم يقولوا في الأول مزيدة كما في <قوله تعالى: و>: ﴿كفى بالله﴾[10]، وفي

---

(1) على الاسمية والفعلية .

(2) د: ولا يرد (بدلا من: يود) .

(3) من د، وفي ج، هـ: (ربما يود الذين).

(4) الحجر ٢ .

(5) من أ، د، هـ .

(6) أ: التقليل .

(7) ساقطة من د .

(8) ساقطة من أ .

(9) الأصل: بفداكه .

(10) يونس ٢٩ .

الثاني أيضا كما في <قوله تعالى>: ﴿ولا تُلقوا بأيديكم﴾[1] فيكون الغرض منها في الصورتين دلالتها على الفعل حال كونه غير مذكور، فإذا ذكر لم يحتج إلى ذكرها. تقول:

فداك بتخفيف الدال، وفدّاك الله بالتشديد، أبـي وأمـي فـاعلين، أو مفعولـين لفظا، وصفـة مدخول رب إما مفرد (نحو: ربّ رجـل جـواد لقيتـه)، رب: حـرف جـر، رجـل: مجـرور بها، جوادٍ: صفـة مشـبهة كجبـان بـالتخفيف مجـرور صفـة رجـل، فاعلـه: مسـتتر فيـه. والظرف لغو متعلق بلقيت المقدر مؤخرا، وقيل: لقيته[2] المذكور، والمحـذوف فعـل وفاعلـه، والجملة الفعلية مؤولة بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه لـ«نحو»، ولقيتـه: فعـل وفـاعل ومفعول به، والجملة تفسير لقيت[3] محذوف مجرور بعامل المفسَّر. أو لا محـل لهـا[4]، أو جملة اسمية كمـا قـال، (وربّ رجـل أبـوه كريـم) الـواو: عاطفـة. ورجـل: مجـرور بـرب، والظرف لغو عطف على الظرف السابق متعلق بـ«لقيت» المقدر هنـاك، أبـو[5]: رفعـه بـالواو مبتدأ، والهاء مضاف إليه، وكريم خبر فيـه ضمـير المبتـدأ، والجملـة مجـرور المحـل صفـة رجل، ويجوز أن يقدر هنا لقيت[6] أيضا [كما هناك][7] ويكون عطف جملة على جملـة أو جملة فعلية كما قال[8]، ورب رجل كَرُمَ أبوه، الواو: عاطفة أيضا[9] والظرف عطف

محتاج إلى التقدير
كما يقدر هناك
أو كما يقدر هناك

---

(1) البقرة ١٩٥، أ: ولا تلقوا بأيديكم إلى وفي د: ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة.

(2) أ: بلقيته.

(3) أ، ج: لقيته.

(4) أ: لها ... الخ.

(5) أ: أبوه.

(6) ج: لقيته.

(7) من هـ فقط.

(8) أ: مر.

(9) ج: أيضا هنا عاطفة بدلا من: (الواو عاطفة أيضا).

وحدها، أو متعلق بـ((لقيت)) المقدر هنا[1]، والجملة عطف [على الجملة السابقة][2]، أبو: فاعل كرم، والهاء مضاف إليه، والجملة: مجرور المحل صفة رجل[3].

(و على) إعرابه كما مر، أي لفظ على، أو هي وضعت أو موضوعة: أو حصلت أو حاصلة (للاستعلاء) أي: تدل[4] على أن ما قبلها يستعلي على ما بعدها، أما حكما (نحو: عليه)/[46] الظرف مستقر خبر (دين) المبتدأ النكرة المخصصة بتقديم الخبر، فلما شغل الدين ذمته، وتحمل أدائه كأنه استعلى عليه، أو حقيقة كما قال: (وزيد على السطح) فالمبتدأ مع خبره الظرف جملة اسمية مجرور المحل عطف على الجملة الأولى، مضاف إليه لـ((نحو)) ولا يخفى أن الأولى تقديم المثال الثاني، لاشتماله على مرجع ضمير عليه في الأول، وكونه حقيقيا، إلا أن يقال: أن المهم تقديم الأخفى[5]، (وقد تكون) ناقصة اسمه مستتر فيه (فعلا) خبر تكون، والجملة مرفوع المحل عطف على الاستعلاء (نحو <قوله تعالى>: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا[6] فِي الأَرْضِ ﴾)[7] إن: حرف مشبهة[8] [بالفعل][9]، فرعون: منصوب اسم إن، علا: فعل، فاعله: هو، في الأرض متعلق به، إما[10] مفعول به[11] أو فيه، والجملة مرفوع المحل خبر إن، والجملة الاسمية مجرور المحل مضاف إليه لـ((نحو)) بالتأويل، ففي الفعلية تكتب الألف بصورة الألف، لانقلابه من الواو لأنه من العلو، وتكتب[12] ياء على

---

(1) ج: هناك، هـ: ها هنا.
(2) من ج.
(3) (صفة رجل): ساقط من ج.
(4) ساقطة من ب.
(5) أ: الخفي.
(6) ب: على.
(7) النمل ٤.
(8) ساقطة من ج.
(9) من د فقط.
(10) ساقطة من أ.
(11) ج: له (تحريف).
(12) من أ، وفي د: ويكتب، وفي الأصل، هـ: وكتبته. وفي ج، ب: وكتبه.

الحرفية خروجا[١] عن قاعدة كتابة ألفات الحروف بصورة الألف. لكنهم كتبوا في «على» ياء. لقولهم: عليك. وفي بلى للإحالة، وفي «إلى» لقولهم: إليك، وفي «حتى» حملا على «إلى» لاشتراك المعنى. والبواقي على قاعدتها.

(وعن) أي لفظ عن مؤول بهذا اللفظ. مرفوع المحل عطف على الباء بدل من سبعة عشر، منصوب المحل عطف على الباء المنصوب بأعني، المقدر هناك، أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي تاسعها[٢]، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي منها. أو خبره الظرف الآتي، وعلى الثلاثة: الجملة عطف على جملة الباء، (للبعد)//[٤٧] ظرف مستقر خبر «عن» على الصورة الأخيرة. أو خبر هي المحذوفة، وعلى هذا لا محل للجملة[٣]. (والمجاوزة) عطف على المجرور، أي تدل على بعد ومجاوزة شيء عن مجرورها بسبب حدوث[٤] الفعل الذي تعلقت به. وذلك أما بزواله عن المجرور ووصوله لثان[٥] (نحو: رميت السهم عن القوس) فإن «عن» دلت على أن السهم تجاوزت عن القوس، فلم يبق في[٦] القوس ووصل إلى ثان[٧]، أو بتجاوزه[٨] عنه مع بقائه فيه ووصوله لثان[٩]، نحو: أخذت عنه العلم، فإن العلم تجاوز عن المجرور وبقي فيه ووصل للمتعلم، أو يتجاوزه عنه مع عدم بقائه فيه،

---

(١) من أ. د. وفي الأصل. هـ خروج.

(٢) من ب. وفي الأصل: استبه. تاسعها/ نسخة وهو الصحيح، وفي البقية سابعها، وهو لا يوافق المعدود.

(٣) أ. هـ: لها من الإعراب للجملة.

(٤) ج، د، هـ: حدث.

(٥) أ. د: إلى الثاني.

(٦) أ: عن.

(٧) أ. ج: إلى الثاني.

(٨) ج. د: تجاوز، ب: تجاوره. هـ: بتجاوزه.

(٩) أ. د: إلى الثاني، ج: للثاني.

وعدم وصوله لثان أيضا، نحو: أديت الدين عنه. فإن شغل الذمـة بحـق الغير قد زال عـن المجرور ولم يصل إلى ثان[١] وإما[٢] إذا أريـد بـالدين المشـغول[٣] بـه الذمـة، فإنـه وصـل إلى دائن[٤] لكن ليس تجاوزه عن المجرور، بل عن المتكلم. إلا أن يقال بـالتجوز. ولهما معـان كثيرة أخرى فنذكر بعضها، فجاءت للتعليل نحـو: <قولـه تعـالى>: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[٥] أي لأجـل موعـدة، وبمعنـى بعد، نحـو: قولـه تعـالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٦] أي حالة بعد حالة.

(والكاف) اسم حقيقة، معرفة باللام مرفوع لفظا عطف علـى البـاء بـدل [مـن محـل سبعة عشر][٧] أو منصوب لفظا علـى[٨] عطـف علـى البـاء[٩] مفعـول[١٠] أعـني[١١]، وفي مـا سواهما الجملة عطف على الجملة (للتشبيه) أي تدل على أن المتكلم شبه ما قبلها بما بعدهـا (نحو: الذي كزيد أخوك)[١٢] الذي: معرفـة بالموصوليـة مبتـدأ، كزيـد: جملـة ظرفيـة، لأن الظرف الواقع صلة يقدر بالفعل، لأن الصلة تجب أن تكون، جملة صلة الـذي لا محـل لهـا [من الإعراب][١٣] على الأصح، وقيل: مرفوعة/[٤٨] المحل بأنها صلة، فهي كالصفة.

---

(١) أ، ج: إلى الثاني.

(٢) أ، ج، هـ: إما (بسقوط الواو).

(٣) ج: المنقول (تحريف).

(٤) أ: الداين، ج، د، هـ: الدائن.

(٥) التوبة ١١٤.

(٦) الانشقاق ١٩.

(٧) من أ.

(٨) ساقطة من سائر النسخ.

(٩) (بدل ... على الباء): ساقط من ب.

(١٠) أ: المفعول.

(١١) أ: لأعني.

(١٢) التمثيل بهذا إشارة خفية إلى مذهب ابن عصفور القائل بعدم التعلق لكاف التشبيه إلا إذا وقعت صلة / من ب تحت اسم أحمد.

(١٣) من ج.

أخو[1]: اسم من الأسماء الستة مرفوع لفظا بالواو. وقيل: تقديرا. وقيل: بالضمة على ما قبل الواو – وهذا الخلاف يجري في حالة النصب والجر، وفي سائر الأسماء الستة أيضا – خبر المبتدأ. والكاف: ضمير مجرور المحل مضاف إليه. والجملة الاسمية مجرور المحل بالتأويل مضاف إليه. وتكون للمبادرة[2] إذا اتصلت بما [في][3] نحو: صلِّ كما دخل الوقت. وللتعليل نحو: قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ [4] أي لأجل هدايتكم، وكقوله تعالى: ﴿وي كأنه لا يفلح الكافرون﴾ [5] أي اعجب لأجل أنه ...الخ. وإذا لحقها ما فالأولى أن تكون كافة، نحو: زيد صديقي كما عمرو أخي. وشذَّ أعمالها معها، والأولى أن لا تكف مع عن[6]، والباء، ومن. نحو ﴿عما قليل[7]﴾ [8] و ﴿ربما رحمة﴾ [9] و ﴿مما خطيئاتهم﴾ [10]، ويكون الكاف اسما بمعنى المثل[11] مضافا إلى ما بعده.

(ومذ) أي لفظ مذ[12] معطوف وحدها على الباء على تقدير البدلية. والمفعولية. والجملة معطوفة[13] على الجملة إن جعلت خبر مبتدأ محذوف، أي: الحادي عشر، ببناء

---

[1] أ: أخوك.

[2] وجاء في حواشي الأصل: وقال النووي في الدقائق: إنها ليست بعربية، بل عجمية ،أطلقها فقهائهم بمعنى عند فعلى (هذا) لا وجه لذكرها.

[3] من ج.

[4] البقرة ١٩٨.

[5] القصص ٣٢.

[6] ج: عرف (تحريف).

[7] أ: قريب (تحريف).

[8] المؤمنون ٤٠.

[9] آل عمران ١٥٩.

[10] نوح ٢٥.

[11] كما في قول الشاعر: ❁ ويضحكن عن كالبرد المنهم ❁ المنهم: الذائب، هو رجز للعجاج في المقاصد النحوية ٣: ٢٩٤ أي: مثل البرد، لأن الجار لا يدخل على الجار.

[12] ساقطة من أ.

[13] ج: عطف.

الجزأين على الفتح[١]، وإعراب الثاني بالرفع محلا، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي منها: (ومنذ) عطف على الباء أيضا وحدها على الأولين والجملة عطف[٢] على الجملة، إن جعلت[٣] خبر المحذوف، أي الثاني عشر، ببناء جزئيه، وإعراب الثاني كحادي عشر، أو محذوف الخبر، أي منها، وإن جعل الخبر «لابتداء»، كان منذ عطفا[٤] وحدها على مذ، والعاطف للجملة على جملة: «الباء للإلصاق»، يكون الواو الداخلة على مذ، أي: وضعتا، أو موضوعتان//[٤٩] (لابتداء الغاية)، ذيها، أو المسافة، فالألف في وضعتا ضمير مرفوع المحل بالألف مفعول ما لم يسم فاعله، وهما مستتر من: «موضوعتان» والجملة الظرفية أو المفرد [الظرفي][*] خبر لمذ ومنذ أو خبر محذوف وهو هما، والجملة على الأول معطوفة، وعلى الثاني ابتدائية، كما علمت في سائر ما سبق، (في الزمان) أي لابتداء زمان الفعل، وفي الزمان: إعرابه كإعراب « في المكان » في بحث «من»، هذا، إذا كان [الزمان][٦] ماضيا (نحو: ما رأيته من يوم الجمعة) من: حرف جر، يوم: مضاف إلى الجمعة مجرور بـ«مذ»، والظرف متعلق رأيت[٧] (وما رأيته منذ يوم السبت) منذ: حرف جر أيضا، يوم مضاف إلى السبت مجرور بـ«منذ» والظرف متعلق رأيت، والجملة منفية مؤولة بهذا اللفظ مجرور المحل عطف على الجملة السابقة مضاف إليه لنحو، أي ابتداء عدم الرؤية، كان يوم الجمعة في الأول، والسبت في الثاني، وإن كان الزمان حاضرا كان مذ و منذ لمجرد الظرفية، نحو: ما رأيته مذ يومنا، أو[٨] منذ شهرنا، أي في هذا اليوم أو[٩] في هذا الشهر،

---

[١] ساقطة من ب .
[٢] د: معطوفة .
[٣] ب: حصلت (تحريف) .
[٤] من سائر النسخ وفي الأصل، ب: عطف.
[٥] من أ .
[٦] من أ .
[٧] ج: رأيته .
[٨] من ج، والبقية: الواو بدلا من أو .
[٩] من ج، والبقية: الواو بدلا من أو .

وتفيدان معنى الابتداء والانتهاء، إن دخلتا[١] على متعدد هو مجموع المدة. نحو: ما رأيته مذ أو منذ ثلاثة أيام. أي من أول الثلاثة إلى آخرها، ولا تدخلان المستقبل، ويكونان اسمين، فإن كان[٢] بعدهما اسم كان مرفوعا على أنه خبر لهما، لأنهما في قوة المعرفة لتأويلهما في أول المدة فيكون ما بعدهما المفرد المعرفة، أو النكرة الموصوفة، نحو: ما رأيته منذ أو منذ يوم الجمعة[٣]، أي أول مدة عدم الرؤية يوم الجمعة، أو بجميع المدة، فيكون ما بعدهما عبارة عن جميع المدة معرفة أو نكرة نحو: مذ منذ يومان/٥٠/ أي جميع المدة: يومان، وقيل: يكونان خبرين ما بعدهما مبتدأ[٤]، وقيل: المرفوع[٥] بعدهما فاعل فعل محذوف، بحسب ما يقتضيه المقام، فيكونان حرفين مضافين إلى الجملة الفعلية، ففي: ((ما رأيته)) مذ أو منذ يوم الخميس، التقدير: منذ كان يوم الخميس، فكان تامة بمعنى وجد، أي وقت وجود الخميس، وإن وقع بعدها الحروف[٦] المصدرية أو الجملة أو المصدر، يقدر في الثلاثة زمان مضاف إليها، خبر لهما، أو هما: خبره، وقيل: يكونان بمعنى الوقت مضافين إلى الثلاثة منصوبين على الظرفية، ففي الجملة الاسمية التي طرفاها[٧] اسمان نحو: مذ أو [منذ][٨] زيد قائم: يكونان على التقديرين بمعنى جميع المدة دائما، وفي غيرها، وإن[٩] أريد الماضي يكونان لأول المدة، نحو: مذ زيد قائم، أي: وقت، زيد قائم[١٠]،

---

[١] هـ: دخلت.

[٢] من أ، ج، وفي سائر النسخ: كانت.

[٣] هـ: الجملة.

[٤] من سائر النسخ، وفي الأصل: ((ما بعدهما خبرين مبتدأ)) بدلا من ((ما بعدهما مبتدأ)).

[٥] أ: المرفوعين.

[٦] من ج، وفي سائر النسخ: حروف.

[٧] أ، ب: ظرفها، د: ظرفاها (تحريف)

[٨] من أ فقط.

[٩] ساقطة في سائر النسخ.

[١٠] أ: أي وقت قيام زيد، ج: وقت قيام زيد / نسخة.

وتريد أن أول المدة ذلك الوقت، وإلا فلجميع المدة، نحو: مذ يكتب زيد، بمعنى الحال: أي وقت يكتب، وتريد أن جميع المدة هو[١] ذلك الوقت.

(والباء)[٢] اسم معرفة باللام منصوب أو مرفوع لفظا، وحاله كالسوابق وضعت أو موضوعة (للقسم) أي لأن تدخل على ما يقسم به (نحو: بالله لأفعلنّ كذا)، الله مجرور بباء القسم، والظرف لغو[٣] متعلق أقسم المقدر في حكم الملفوظ، فعل فاعله: أنا، والجملة إنشائية لا محل لها [من الإعراب][٤] واللام في جواب القسم، أفْعَلَنّ: فعل مؤكد بالنون الثقيلة، فاعله أنا، كذا: مركب من كاف التشبيه، وذا الإشارة: مبني على السكون منصوب المحل مفعول به لـ((أفعلنّ))، والجملة جواب القسم لا محل لها[*] ... الخ[٦]. ومجموع القسم مع جوابه: مجرور المحل مضاف إليه لنحو بالتأويل السابق//[*١] واعلم أن ذكر الباء هنا للقسم ليس لأنها[٧] حرف آخر، وإلا لصارت حروف الجر ثمانية عشر، بل ذكرت استطرادا، وإنما لم يعد القسم من معاني الباء هناك لدخوله في الإلصاق، فكأن معنى القسم لاصق الاسم المقسم به.

(والواو للقسم نحو: والله لأفْعَلَنّ كذا) والواو بدل من الباء والفعل، ولذا لم يجز ذكر الفعل معها، فلا يقال: أقسم والله بخلاف الباء، فإنه يذكر معها الفعل ويحذف، وأيضا اختصت بالظاهر والقسم لغير السؤال، والباء أعم.

---

[١] ساقطة من د، هـ.

[٢] أ: الباء (بسقوط الواو).

[٣] ساقطة من أ، ج، د.

[٤] من أ، هـ.

[*] ساقطة من أ.

[٦] (الخ): ساقط من ج، هـ، وفي أ: من الإعراب بدلا من الخ.

[٧] ب: لأن (بسقوط ها).

(والتاء للقسم، نحو: تالله لأفعلنّ كذا)، والتاء مبدلة من الواو كما في تراث، ولذا لم يستعمل إلا مثل الواو، وانتقص منها بالتخصيص بلفظ الله[1]، لأنه أصل في القسم[2] وروي[2] [عن][3] الأخفش[4]: تربّ الكعبة، والواو المكررة بعد واو القسم: نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ ... الخ﴾ [5] الأصح أنها للعطف لا للقسم.

(وحاشا) أي لفظ حاشا، إعرابه على ما مر، (للتنزيه) أي تدل على أن ما بعدها متنزه عن حكم ما قبلها، وهذا ليس مباينا لمعنى الاستثناء، فلا وجه لنقل حاشا عما بعدها، (نحو: ساء القوم) ساء: فعل تام عامل قياسي، وليس هنا هو الذي لإنشاء الذم المشروط في عمله ما سيجيء المقتضي لمخصوص بالذم، بل هنا لمجرد الإخبار به عن شيء[6] بكونه[7] سيّئا كما هو: مقتضى وضعه، والقوم فاعله، (حاشا زيد) جار ومجرور ظرف[8] متعلق بـ((ساء)) فدلّ حاشا على أن زيدا تنزه[9] عن مثل السُّوْء، ويكون اسما بمعنى التبرئة[10] كما في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ [11] فحذف ألفه[12] الأخير للتخفيف، والدليل

---

[1] لفظ ((الله)): ساقط من ب .

[2] ب: ورمى .

[3] من أ .

[4] أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٧٢ وأنباه الرواة ٢ / ٣٦ـ١٧٥ .

[5] الليل ١، ٢ .

[6] ج: كونه (بدلا من شيء) من خطأ النساخ لأن المعنى لا يستقيم به .

[7] هـ: كونه .

[8] ساقطة من ج، د، هـ .

[9] ج: منزه .

[10] ج: التوبة (بدلا من التبرئة) .

[11] يوسف ٣١ وتمام الآية : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ .

[12] أ: الألف .

على إسميته: قراءة بعضهم: حاشا لله بالتنوين، إذ/[٢٠] التنوين من خواص الاسـم. ودخولـه على الـلام، لأن حـرف الجـر لا تدخـل علـى[١] حـرف الجـر وقـري،: حاشـا الله[٢]، مثـل سبحان الله، وأما عدم تنوينه مع اللام، كما في القراءة الأولى، فلشبه الحرف في اللفظ، فلام لله يتعلق[٣] بـ«حاشا» لبيان المتبريء والمتنزه، وحاشـا: منصـوب محـلا[٤] أو لفظـا مفعـول مطلق لأُبَرِيءُ أي[٥]: ابريء الله تبرئةً.

(وعـدا و خـلا) أي لفـظ عـدا ولفـظ خـلا، فـاعمل فيـهما بمـا عملـت في مـذ ومنـذ، (للاستثناء) أي موضوعتان لأن تـدلان علـى أن[٦] مـا بعدهمـا خـارج عـن حكـم مـا قبلـهما، (نحو: جاءني القوم عدا زيد) الجار والمجرور ظـرف لغـو متعلـق بجـاء (وخـلا زيـد) الجـار والمجرور ظرف لغو عطف على الظرف السابق متعلـق بجـاء أيضـا، وجملـة «جـاء ... الخ» مجرور المحل بالتأويل مضاف إليه لنحو، وهذه الثلاثة تكـون فعْـلا تنصب مـا بعدهـا علـى المفعولية وضمير الفاعل مستتر[٧] فيها، ووجهوا تذكـير الضمـير [أي المستتر في الثلاثـة][٨] مع أن المذكور قبلها يكون مجموعا حقيقة، أو اسم جمع كالقوم بأنه إمـا راجـع إلى البعـض، ويعتبر[٩] البعض مبهما[١٠]، ليَعُـمَّ الكُـلَ، فيصبحُ الاسـتثناء، أو راجـع إلى مصـدر[١١] الفعـل باعتبار إضافته إلى المستثنى منه أو إلى اسـم فاعلـه [أو فاعلـه][١٢] المضـاف أيضـا، وتقـول: جاءني القوم خلا، أي: بعض القوم أو مجيئهم أو جائيهم زيدا، فخلا: فعل وفاعل،

---

[١] ساقطة من ب.
[٢] أ: حاشا الله، حاشا الله (بالتكرار).
[٣] أ: متعلق.
[٤] أ: المحل.
[٥] ساقطة من د.
[٦] (على أن): ساقط من ج، (على): ساقط من د.
[٧] ساقط من ج.
[٨] من أ فقط.
[٩] وفي الأصل، ج: يُعتبر.
[١٠] ج: بهما (تحريف).
[١١] أ. المصدر.
[١٢] من أ فقط.

والجملة

وزيدا: مفعول به، والجماة منصوبة المحل حال عن القوم بتقدير ((قد))[1] اللازمة في الماضي الواقع حالا لفظا أو تقديرا، أو منصوب المحل بتقدير ((في)) مفعول فيه لـ((جاء)) مجازا مؤولة بالمصدر مجرور المحل مضاف إليه للظرف الحقيقي، أي جاء القوم زمان خلو/(٥٣) بعضهم زيدا، وكذا عدا وحاشا، لكن الأفصح في حاشا أن تكون حرف جر لا فعلا[2] وفي عدا وخلا أن يكونا فعلين، وأما ماعدا و ماخلا فلا يكونان إلا فعلين لدخول ما المصدرية المختصة بالأفعال عليهما[3] هذا.



---

[1] ساقطة من ب.

[2] (لا فعلا): ساقط من ج، وفي الأصل، ي، هـ: لا فعل.

[3] ج: عليها.

النوع الثاني الحروف المشبهة بالفعل

(النوع): مرفوع لفظا مبتدأ، (الثاني) اسم من الأسماء المنقوصة التي آخرها ياء قبلها كسرة، تعرب: رفعا وجرا تقديرا، وبالنصب لفظا لخفته، مرفوع تقديرا صفة المبتدأ، أي النوع الثاني من ثلاثة عشر نوعا (حروف) مجموع[1] نكرة خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها [من الإعراب][2] (تنصب) مضارع للواحدة الغائبة فاعله: هي، (الاسم) مفعول به له، والجملة صفة الحروف، (وترفع) فاعله: هي، مفعوله[3]: (الخبر)، والجملة: مرفوع المحل عطف على جملة، تنصب، أي: تدخل هذه الحروف على شيئين يكون أحدهما اسما ويسمى اسما، ويكون الآخر اسما وجملة فعلية واسمية، ويسمّى خبرا (وهي) مبتدأ (ستة) خبر، (أحرف) مجرور [لفظا][4] مضاف إليه لـ«ستة» تميز لها معنى[5]، والجملة ابتدائية لا محل لها [من الإعراب][6] (إنَّ) بكسر ففتح مشددة مؤولة بهذا اللفظ منصوب المحل بـ«أعني»، أو مرفوع المحل بدل من لفظ ستة، أو خبر أحدها، أو خبره: منها، أو للتحقيق، وعلى الثلاثة الأخيرة لا محل للجملة من الإعراب (وأنَّ) بفتحتين مع تشديد الثاني، فعلى أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي ثانيها، أو، مبتدأ/[*٤] محذوف الخبر، أي منها، يكون عطف الجملة على الجملة، وعلى البواقي عطف المفرد على المفرد، (للتحقيق) أما خبر لإنَّ وأنَّ، أو لمبتدأ محذوف، أي: هما[7]، أي: وضعتا، أو موضوعتان

---

(1) (حروف مجموع) : ساقط من د .

(2) من ج .

(3) أ : مفعول له .

(4) من أ فقط .

(5) ساقطة من أ .

(6) من ج .

(7) أ : وهما .

لتحقيق مضمون الجملة التي دخلتا عليها. (نحو: إن) حرف مشبه بالفعل[1] وضعت للتحقيق، (زيدا) منصوب لفظا[2] اسم أن، (منطلق) مرفوع خبرها، فاعله مستتر فيه راجع إلى زيد، وهي مع اسمها وخبرها جملة اسمية مؤولة مضاف إليه لنحو، أي: مضمون[3] الجملة، وهو انطلاق زيدٍ ثابتٌ وواقع على وجه التحقيق والتعيين، (وبلغني) النون وقاية، والياء منصوب المحل بنزع الخافض وهو: إلي؛ لأن البلوغ لازم (أن) حرف مشبه (زيدا) منصوب اسمها (ذاهب) مرفوع خبرها، وفاعله: مستتر فيه راجع إلى زيد، وإن مع الاسم والخبر في تأويل المصدر مرفوع المحل فاعل بلغني، والتقدير: ذهاب زيد، فذهاب فاعل بلغني، زيد: مجرور لفظا مضاف إليه لذهاب، مرفوع معنى فاعله، وبلغني مع فاعله ومفعوله مؤولة مجرور المحل عطف على: ((إن زيدا منطلق)) أي بلغني ذهاب زيد وهذا هو مضمون[4] الجملة محققا و مؤكدا، وجاء في لغةٍ[5] نصب الاسم والخبر بـ(إن) المكسورة، واستدلوا بقولهم:

❁ أن حرَّاسَنَا أُسْداً ❁[6]

ورد بأن الخبر محذوف، وهو: جملة تلقاهم، و((أُسْداً)) بضم فسكون جمع أسد، حال من ((هم))، أي: إن حراسنا – جمع حارس – تلقاهم حالكونهم[7] أسدا، فا//[٥٥] الأسد باعتبار الدلالة على الشجاعة صح أن يقع حالا وإن كان جامدا، وتكون المكسورة

حال كونهم

---

(١) وإنما سميت < هذه الحروف > حروفا مشبهة بالفعل لكونها على ثلاثة أحرف فصاعدا، وفتح آخرها، ووجود معنى الفعل من كل واحد منها، فكما أن الفعل يرفع وينصب فكذلك هي ترفع وتنصب / من حواشي الأصل.

(٢) ساقطة من أ.

(٣) د: مضموم (تحريف).

(٤) د: مضموم (تحريف).

(٥) لغة تميم ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٤٨.

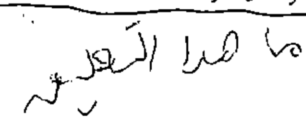
(٦) من بيت ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة ولا يوجد في ديوانه وتمامه:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن

خطاك خفافا فإن حراسنا أسدا

ينظر المصدر السابق ٣٤٧، و جمهرة النحاة: يؤولون بـ ((إن حراسنا يشبهون أسداً)).

(٧) من ج وفي سائر النسخ: حال كونهم إلا أننا رجحنا الأول لأن كثرة الاستعمال جعلته كلمة واحدة.



للتعليل بنفسها، نحو: ﴿ وَاسْتَغْفِرِ[١] اللهَ إِنَّ اللهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾ [٢] أي: بسبب أنه غفور رحيم[٣] وكون المفتوحة للتعليل إنما هو بتقدير لامه[٤]؛ لأن حذف حرف الجر وتقديره على حروف المصدرية قياسي، تقول: جئتك أنك كريم، أي لأنك [كريم][٥]، وهي مع ما بعدها[٦] في تأويل المصدر مجرور باللام أي لكرمك، وتدخل اللام في خبر [إن][٧] المكسورة واسمها إن قدم الخبر الظرف على الاسم أو ما بينهما[٨]، نحو: إن زيدا لقائم، وإن في الدار لزيدا، وإن زيدا لفي الدار قائم[٩].

(وكأنّ) بثلاث فتحات وتشديد الآخر (للتشبيه)، أي: تدل على أن اسمها مشبه لخبرها، قيل بشرط أن يكون الخبر جامدا[١٠] للزوم المغايرة بين المتشابهين، والخبر المشتق عين الاسم فتكون حينئذ للظن، نحو: كأن زيدا قائم[١١]، أي أظنه قائما، وقيل: مطلقا، والمشتق صفة الخبر حقيقة، تقديره: كأن زيدا شخص قائم، فحذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه، وضمير الصفة بعد الحذف يرجع إلى الاسم، لاتحاده مع المحذوف ادعاءا، وإن لم يكن حقيقة، وكذا في الأخبار الجامدة، وأما الخبر المشتق: إذا لم يقدر موصوف جامد فيكون متحدا/(٦٠) مع الاسم حقيقة، والحق: إن كأن قد تأتي للظن ولا يتقيد خبره[١٢]

---

(١) أ ، هـ : ﴿واستغفروا الله﴾ من سهو النساخ ، لأن هذه بداية آية أخرى من سورة البقرة برقم ١٩٩ وهي : ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللهَ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٢) النساء ١٠٦ .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) أي لام التعليل .

(٥) من ب ، وفي أ : آه (بدلا من) كريم .

(٦) من أ : وفي سائر النسخ : ما بعده ، والأول أصح كما لا يخفى .

(٧) من أ فقط .

(٨) أي بين الاسم والخبر / من أ .

(٩) ساقطة من ب .

(١٠) ب : جامدا (كأن) للزوم، (بدلا من) : جامدا للزوم .

(١١) هـ : (والخبر .... قائم) مطموس .

(١٢) د: خبر (بسقوط الهاء).

بكونه جامدا أو مشتقا (نحو: كأن) حرف مشبه بالفعل[١] (زيـدا) منصـوب اسمـها (الأسـد) مرفوع خبرها، فالأسد يغاير زيدا حقيقة فصح التشبيه، ويتحد معه ادعـاء و[٢]حكمـا، فصـح كونه خبرا عنه، لأن الخبر يلزم أن يتحد مع[٣] المخبر عنه وهذا يكفي في الاتحاد.

(ولكنَّ) أي لفظها، وإعرابها واضح مما مر، وضعت (للاسـتدراك) أي لطلـب درك[٤] السامع ما عسى أن يتوهم خلافه، فيدفع المتكلم بذكر لكنَّ الوهم الناشيء مـن الكـلام السـابق عن المخاطب ويجعله داركـا لمـا هـو الواقـع، ولهـذا وجـب أن تقع بين كلامـين متغـايرين بالإيجاب والسلب ولو معنى[٥] (نحو: جاءني عمرو) اتيتوهم المخاطب منـه[٦] أن زيـدا أيضـا جاء، لكونه[٧] ملازم عمرو، وكـان المجيء في الواقـع منتفيا عنـه فدفـع المتكلـم ذلـك الوهـم بقوله (لكن) حرف مشبه بالفعل (زيدا) اسمها (لم يجيء) مجزوم بلم، فاعله: مسـتتر فيـه، والجملة مرفوع المحل خبر لكـن، وجملـة «جـاءني عمـرو ولكـن[٨] ... الخ» مؤولـة مجـرور المحل مضاف إليه لـ«نحو».

(وليـت) وضعـت، أو موضوعـة (للتمـني) أي لإظـهار محبـة شـيء مسـتبعد جـدا أو مستحيل، (نحو: ليت) حرف مشبه بالفعل (الشـباب)//٥٧ كذهـاب مصدر شـبَّ منصـوب اسم ليت (يعود) فعل [و][٩] فاعله يعود إلى الشباب (يوما) منصوب لفظا بتقدير في، مفعـول فيه ليعود، والجملة مرفوع المحل خبر ليت (فاخبره) الفاء عاطفـة واقعـة في جـواب ليـت، أخبر[١٠]: منصوب بـ«أن» المقدرة، فاعله: أنا المستتر، والهاء: منصوب المحل مفعوله،

---

(١) (مشبه بالفعل): ساقطة من أ.

(٢) أ: أو (بدلا من الواو).

(٣) ساقط من هـ.

(٤) من سائر النسخ، وفي الأصل: دركه.

(٥) مثال المغايرة المعنوية: زيد حاضر ولكن عمرا غائب.

(٦) ساقط من أ.

(٧) (جاء لكونه): ساقط من ج.

(٨) ساقط من د.

(٩) من ج.

(١٠) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: أخبره.

وأخبره، في تأويل المصدر عطف على اسم ليت بحسب التقدير، أي: ليت للشباب عودا فإخباري إياه، أي: أتمنى عود الشباب وأخباري إياه بعد العود، [و][١] إخباري مضاف إلى فاعله، منصوب تقديرا عطف على عودا، والياء مضاف إليه، وفاعل[٢] معنى، وإياه: ضمير منفصل منصوب المحل مفعول به، (بما) الباء حرف جر وضعت لكونها صلة، أي: يوصل معنى الإخبار[٣] إلى مجرورها، ليس لها معنى من معاني الباء، ما: موصولة، أو موصوفة مجرور المحل بالباء، والظرف لغو متعلق بـ «أخبر»[٤]، أو إخباري على التقدير [أي التأويل][*] (فعل) فعل ماضٍ (المشيب)[٦] مصدر: شاب يشيب كمرجع، نقلت كسرة الياء إلى الشين فأشبعت[٧]، مرفوع لفظا فاعل «فعل» وعائدها محذوف أي: فعله، فالهاء: منصوب المحل مفعول به لـ«فعل» وجملة: «فعله المشيب» صلة «ما» لا محل لها من الإعراب[٨]، أو مجرور المحل صفة، ويجوز أن يجعل «ما» مصدرية، فلا يقدر ضمير عائد، و «فعل المشيب» حينئذ في تأويل المصدر مجرور المحل بالباء، تقديره: بفعل المشيب،/[٥٨] فعل: مجرور بالباء مضاف إلى المشيب[٩]، [والمشيب][١٠]: مجرور مضاف إليه مرفوع معنى فاعل، والظرف[١١] أيضا متعلق بـ «أخبر»[١٢] أو إخباري، وجملة:

---

(١) من ب، د، أ.

(٢) أ: فاعله.

(٣) ج: الإخباري.

(٤) ب، د، هـ: أخبر.

(*) من أ فقط.

(٦) من بيت مشهور لأبي العتاهية، إسماعيل بن القاسم (١٣٠ — ٢١١ هـ) (ديوانه: ٤٦) وروايته:

❊ ألا ليت الشباب يعود يوما
فأخبره بما فعل المشيب ❊

(٧) أي: أشبعت الكسرة لتتولد منها ياء أخرى، ومن أ: الشيب (بدلا من) فأشبعت، وهو الأنسب للإعراب.

(٨) (من الإعراب): ساقط من أ، ج، د.

(٩) (إلى الشيب): ساقط من أ، ج، هـ.

(١٠) من ج، وفي أ، د، هـ: الشيب (بسقوط الواو) وفي الأصل ب: (الشيب): ساقط فيهما.

(١١) (والظرف): ساقط من ج.

(١٢) من أ، وفي سائر النسخ: أخبر (بسقوط الباء).

((ليت الشباب)) إلى آخر ((فعل المشيب))[1] : مجرور المحل بتأويل هذا اللفظ مضاف إليه لـ((نحو)) وأما نصب ((أخبر)) بـ ((أن)) المقدرة بعد الفاء في جواب ليت؛ لأن الفاء عاطفة، ما قبلها إنشاء، وما بعدها أخبار، ولا يصح عطف الإخبار على الإنشاء وعكسه، فيقدر ((أن))؛ ليجعل ما بعدها مصدرا، فيؤول ما قبل الفاء بما فيه اسم يصح عطف المصدر عليه كما أولنا في المثال، فيكون عطف المفرد[2] على مفرد، لا جملة على جملة، وكذا تقدير[3] ((أن)) لما ذكرنا بعد الفاء في جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والدعاء، والترجي؛ لأن كلها إنشاءات[4] وفي جواب النفي، وإن كان[*] إخبارا، حملا على النهي هذا.

(ولعل للترجي) أي لرجاء أمر غير مستحيل ولا مستبعد ولهما مجازا، (نحو: لعل زيدا) منصوب اسم لعل (عائد) مرفوع خبرها، فاعله: مستتر فيه ومن لغاتها: علّ، وهي: أصلها عند البصريين، زيدت قبلها لام التأكيد، ولأنّ، ولَعَنّ، وأنّ، فمتى وجدت أن المفتوحة في صدر الكلام فاعلم بأنها من لغات لعل، وحكي أن جميع ما في القرآن من لعل فإنها للتعليل إلا قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾[6] فإنها للتشبيه، وكونها للتشبيه غريب لم يذكره[7] النحاة، وقد يحذف إخبارها ظرفا نحو: إن مالا وإن ولدا، أي لنا، أو غير ظرف كقوله//[*9] تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾[8] وقيل: لا يحذف الاسم، في غير ضمير الشأن إلا للضرورة، وقيل: يحذف مطلقا لكن في ضمير الشأن أكثر.

---

[1] ج : الخ (بدلا من) إلى آخر فعل المشيب .

[2] أ ، ج ، هـ : مفرد .

[3] ج : تقدر .

[4] أ ، ج : إنشاء .

[*] ساقطة من هـ .

[6] الشعراء ١٢٩ وقبلها : ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ۝ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ۝ ﴾ أي أنكم تبنون بكل مكان مرتفع علما تعبثون ببنيانه إذ ليس فيه نفع غير المباهاة والفخر وتتخذون الأبنية التي يتخذها الناس منازل كأنكم باقون مخلدون لا يدركم الموت . انظر : زبدة التفسير من فتح القدير ص ٤٨٧ .

[7] في الأصل ، ب : لم يذكر .

[8] فصلت ٤١ والخبر محذوف أي يجازون بكفرهم ، ينظر المصدر السابق ص ٦٣٥ .

لعتمد الحسر مستقدم

النوع الثالث: ما و لا المشبهتان بـ(ليس)

(النوع) مبتدأ (الثالث) صفة (حرفان) مرفوع لفظا بالألف خبر[١] (ترفعان) مضارع للغائبتين، رفعه بثبوت النون، والألف ضمير بارز متصل مرفوع المحل بالألف فاعل، (الاسم) منصوب لفظا مفعول به، والجملة مرفوع المحل صفة، «حرفان»، وقوله: (وتنصبان الخبر) عطف على جملة ترفعان، واعرابه كإعرابها (وهما) الواو: ابتدائية، وهما مرفوع المحل بالألف مبتدأ، (ما) مؤولة بهذا اللفظ مرفوع المحل خبر، بتقديم العطف على الربط[٢]، (و) عاطفة (لا) مؤول معطوف على ما (المشبهتان) اسم مفعول مرفوع بالألف صفة ما ولا، مفعول ما لم يسم فاعله مستتر فيه، وهو: هما، (بليس) الباء صلة مشبهتان؛ لأن معنى التشبيه يقتضي الباء، ويتعدى[٣] به، ويتوقف تمام مفهومه عليه، فلم يذكر الباء إلا لتتميم[٤] معنى التشبيه، ولم يرد منه معنى من المعاني المذكورة للباء، وهذا هو المراد من الصلة في جميع ما إذا قيل: إن هذا الحرف صلة لهذا الفعل، و«ليس» مؤول[٥] بهذا اللفظ مجرور بالباء، والظرف متعلق بمشبهتان[٦]، وتشبهانه في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، أي: تقتضيان شيئين مثله، «وما» أكثر شبها، لكونه لنفي/[٦٠] الحال ودخول الباء في خبره مثله، بخلاف لا، فلهذا[٧] عمل «ما» في المعارف (والنكرات، «ولا» لا تعمل إلا في النكرات[٨])، لضعف المشابهة وسهولة العمل في النكرات ينسخ مبتدئيتها؛ لضعف كون

---

[١] أ: خبره.

[٢] لأنه إذا لم يحكم بالتقديم لم يجز أن يكون خبرا لعدم صحة الحمل؛ لأن الخبر واحد والمبتدأ مثنى. والمبتدأ والخبر متحدان بالذات، ومغايران بالاعتبار.

[٣] ج: يتعدى (بسقوط الواو).

[٤] ساقطة من ب.

[٥] ب، هـ: مؤولة.

[٦] من ج وفي سائر النسخ: مشبهتان.

[٧] أ، ج، د: فلذا.

[٨] (والنكرات ... النكرات) ساقط من ج.

النكرة مبتدأ، فيكفي لنسخ مبتدئيها أدنى مقتض، بخلاف المعرفة لقوتها في المبتدئية فلا ينسخها إلا قوي، (فما) الفاء: تفصيلية، وما: مؤولة مبتدأ (لنفي) ظرف مستقر، خبر (الحال) مضاف إليه لـ«نفي»، بتقدير في، أي لنفي مضمون الجملة في الزمان الحال، (نحو: ما) بمعنى ليس (زيد) مرفوع اسم ما (منطلقا) منصوب خبر ما، فاعله مستتر فيه راجع إلى اسم ما[1]، والجملة مؤولة مجرور المحل مضاف إليه لنحو (ولا) أي لفظ لا مبتدأ (لنفي) خبرها[2] (الاستقبال) مضاف إليه بمعنى في، أي: لنفيها مضمون [الجملة][3] المدخول عليها[4] في الاستقبال فحذف الفاعل والمفعول به، وأضيف إلى الظرف، (نحو) مخصص بالإضافة (لا) عامل سماعي بمعنى ليس (رجل) نكرة مرفوع لفظا اسم «لا» (منطلقا) منصوب لفظا خبرها، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ«نحو»، ويزاد التاء في «لا» لتأكيد النفي أو[5] لتأنيث الحرف، ويختص بلفظ حين، والساعة، والآن، لكن الغالب هو الحين، ويجب حذف اسمها كما هو الغالب، وقد يحذف الخبر كقوله تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[6] بنصب حين على الخبرية، والاسم محذوف، أي: لات الحين[7] حين مناص.

واعلم أن الظاهر من كل[8] نكرة وقعت في سياق غير الموجب العموم، سواء//(٦١) كان نفيا أو نهيا، أو استفهاما، ويحتمل أن لا تكون للعموم والاستغراق إذا قامت قرينة كالاستثناء، مثلا، أن بعض الصور يكون نصا في الاستغراق ولا يحتمل الاستثناء، وَمِنْ هذا الأخير لام الجنس، فالفرق بين لا لنفي الجنس و «لا» هذه: أنه يصح أن يقال فيما بمعنى

---

[1] (راجع إلى اسم ما): ساقط من أ، هـ، والساقط من ج، د هو: (فيه راجع إلى اسم ما).

[2] أ: خبر.

[3] من أ، ج.

[4] (عليها): ساقط من أ، د، هـ

[5] ج: الواو (بدلا من) أو.

[6] سورة الصاد ٣.

[7] ج: حين.

[8] ساقطة من أ.

ليس: لا رجل في الدار بل رجلان أو ثلاثة[1] بخلاف[2] ما إذا كان لا لنفي الجنس فإنها نص في الاستغراق، فلا يصدق لا رجلَ - بفتح اللام - في الدار، إلا بأن يكون الحصول في الدار منتفيا عن جميع الأفراد في الواقع، فلا يصح استثناء اثنين أو ثلاثة، وأيضا «ما جاءني[3] من أحد» نصٌّ في الاستغراق ولا[4] يحتمل الاستثناء.



---

[1] ساقطة من د.

[2] ج: خلاف.

[3] أ: جاء.

[4] ب، ج، د، هـ: لايحتمل (بسقوط الواو).

النوع الرابع حروف تنصب الاسم فقط

(النوع) مبتدأ (الرابع) صفة، فيه ضمير المبتدأ كما في سائر معاني[1] أسماء الفاعلين من الأعداد، (حروف) خبر المبتدأ، جمع كثرة استعمل في مقام جمع القلة، لأن الحروف سبعة (تَنْصِبُ)، قراءة ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ ﴾[2] يؤيد نصب عين تنصب، ولا يعيِّنه لجواز اختلاف الصيغة والباب باختلاف المعنى، (الاسم) منصوب بـ((تنصب))، والجملة صفة حروف، (فقط) أي إذا نصبت اسما فانْتَهِ من أن ترفع بها أو تجر [أو تجزم][3] أو تنصب اسمين بدون التبعية، فيدل على أن الممنوع شيئان: غير النصب و غير اسم واحد، ويراد من ((قط)) معنى: لا غير، ومعنى الانفراد للزومها للامتناع من الغير[4] الذي هو المأمور به[5] بـقط وقد عرفت إعرابه[6]، (وهي) الواو: ابتدائية ما بعدها مبتدأ، (سبعة) مرفوع خبر، (أحرف)/[٦٦] جمع قلة في مقامه، مضاف إليه لسبعة، تميز في المعنى، (الواو)[7] إما بدل من لفظ سبعة، أو مفعول أعني، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبره (بمعنى مع)، الباء: للملابسة معنى: مضاف مجرور تقديرا بالباء، مع: مؤول بهذا اللفظ مبني لفظا على الحكاية مجرور تقديرا مضاف إليه لـ((معنى))، والظرف مستقر، أما خبر الواو على الصُورة الأخيرة، أو خبر هي المحذوفة فيما عداها، والجملة ابتدائية على التقديرين هنا، (نحو: استوى الماء و الخشبة) استوى: مبني تقديرا على الفتح، الماء:

---

[1] ساقطة من أ، د، هـ

[2] الشرح ٧.

[3] من أ، ج.

[4] ج: غير وفي هـ: إلا الغير.

[5] ساقطة من د.

[6] في شرح قول الشيخ ((النوع الأول حروف تجر الاسم فقط)) ص ١٢٢ .

[7] والفرق بين هذا الواو والواو العاطفة، أن العاطفة تقتضي الشركة في الفعل والإعراب دون المصاحبة، وهذا الواو يقتضي المصاحبة في الفعل من غير مشاركة في الإعراب / من حواشي ج.

فاعله، الواو: عامل [لفظي][1] سماعي بمعنى مع، الخشبة: منصوب لفظا مفعول معه لـ«استوى»، والعامل في نصبه هو: الواو، والجملة مضاف إليه لنحو بالتأويل[2]، هذا[3] على رأي الشيخ[4]، وعند الجمهور، الخشبة: منصوب بالفعل بواسطة الواو، وعند بعضهم الواو: اسم بمعنى مع[*] مضاف إلى ما بعده منصوب محلا بتقدير في مفعول فيه لـ«استوى»، الخشبة: منصوب لفظا بإجراء إعراب الواو عليه، لأنه لكونه في صورة الحرف لا يجري عليه الإعراب، مجرور معنى بأنه مضاف إليه للواو، وليس الأخيران مقصودين بالمثال، واعلم أنهم عرفوا المفعول معه بأنه المذكور بعد الواو لمصاحبته معمول فعل لفظا أو معنى، أي: لفظا كان الفعل أو معنى الفعل[6]، يفهم من الكلام[7]، والمراد بمَعْمُول[8] الفعل ما عدا، المفعول به المنصوب فلا يقع عنه للبسه[9] بالمعطوف، وأما قولهم:

❁ حسبك والضحاك سيف مهند ❁[10]

فالضحاك: مفعول معه مصاحب للكاف، وهو//[63]: مضاف إليه لحسب لا مفعول به، وإن كان بمعنى كفى، لأنه اسم فعل، هذا ما استوضحناه من [كلام][11] عصام الدين، فالضمائر المتصلة بالصفات يصح أن يقع[12] مصاحبا لها لأنه مضاف إليها كسائر ما يضاف إليه إذا فهم هناك معنى الفعل، وإذا اتصلت بالأفعال لم يصح كما إذا قلت: كفاك

---

(1) من ج.

(2) ج: بتأويل هذا اللفظ.

(3) (هذا): ساقط من ج.

(4) (الشيخ): ساقط من د.

(*) (مع): ساقط من هـ.

(6) ساقط من ج، أ: فعل.

(7) أ: كلامه.

(8) د: بمفعول (تحريف).

(9) أي لا يقع المفعول معه عن المفعول به للبسه.

(10) عجز بيت بلا عزو في الزاهر ١/ ٩٦، وشرح المفصل ٢/ ٤٨ وصدره:

❁ إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ❁❁❁ فحسبك ....

(11) من ج.

(12) أي يقع المفعول معه مصاحبا للضمائر / من الأصل، و أ.

والضحاك سيف مهند؛ لأنها مفعولات، فيتعين العطف كسائر المفعولات الظاهرة، والمراد من المصاحبة لمعموله[١] المعية الزمانية باعتبار الفعل سواء تشاركا[٢] في الفعل أيضا[٣] أو لا، لأن الخشبة لم تشارك الماء في الاستواء بل حدوثه من الماء لكن زمان استوائهما واحد، تأمل لتفهم.

(و إلا) إما معطوف وحده كما على تقدير البدلية، أو المفعولية، أو الجملة إن كانت مبتدأ، أو خبر مبتدأ، وضعت أو موضوعة (للاستثناء) خبر إلا، أو هي المحذوفة، وعلى الثاني ليست الجملة معطوفة، أي تدل على أن المتكلم اعتبر[٤] أو لا وحين[٥] الحكم خروج المستثنى من أفراد المستثنى منه، ولو لم تذكر «إلا» لكان يظن اعتبار دخوله في الحكم وكان يشمله الحكم ظاهرا، أما لكون المستثنى من أفراد المستثنى منه كما في المستثنى المتصل أو مما يلازمه كما في المنقطع، فلذا يفسرون قولهم إلا للاستثناء بقولهم أي: لإخراج المستثنى عن حكم المستثنى منه بمعنى أنها تدل على اعتبار خروجه عنه حين الحكم وسابقا عن ذكر إلا، وإلا فلا دخول ولا إخراج فلا يلزم الإشكال، مثال الاستثناء المتصل (نحو) مخصص بالإضافة (جاءني) فعل ومفعول به، (القوم) فاعل[٦]/(٦٤) ومستثنى[٧] منه شامل بحسب الظاهر لزيد وإن اعتبر المتكلم خروجه عن حكمهم بحسب الحقيقة، (إلا) عامل سماعي ناصب عند الشيخ (زيدا) مستثنى منصوب بـ«إلا» وعند الجمهور الناصب: الفعل بواسطة إلا، فإلا هنا أخرجت زيدا عن حكم القوم، وهو من[٨] القوم، ومثال الاستثناء المنقطع قوله: (وما) الواو عاطفة للجملة المؤولة [على الجملة المؤولة][٩]، وما: نافية (جاءني) فعل ومفعول (القوم) فاعل مستثنى منه ملزوم للمستثنى، (إلا) عامل سماعي (حمارا) مستثنى

---

(١) أي معمول الفعل / من الأصل، ج: معمول.

(٢) أي تشارك الفعل مع المفعول به.

(٣) أي كالمعية الزمانية.

(٤) ب: أعني.

(٥) أ: حين.

(٦) أ: فاعله.

(٧) ج: المستثنى.

(٨) ساقط من ج.

(٩) من أ، ج، د.

منصوب لفظا[(١)] بـ((إلا)) عنده، أو بالفعل عندهم، لازم بحيث يتوهم مجيئه إذا جاءوا، فـإلا يخرجه عن حكمهم بمعنى يرفع توهم مجيء الحمـار الناشـيء مـن نسبة المجـيء إلى القـوم للزومه لهم في الأغلب. ولذا كانت [إلا][(٢)] في المنقطع بمعنى لكن أي: للاستدراك، وأعمـل بعضهم إلا هذه عمل لكن، وقالوا: المستثنى منصوب اسم إلا، والخبر محذوف من جنـس مـا قبلها، أي إلا حمارا جاء، قالوا: وقد يذكر الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿ إلا قَوْمَ﴾ اسم إلا ﴿ يونس ﴾ جره بالفتح، مضاف إليه للاسم، ﴿ لما ﴾ مضاف إلى ما بعده، مفعـول فيـه للخبر ﴿ آمنوا ﴾ فعل وفاعل، والجملة مؤولة مضاف إليـها، ﴿ كَشَفْنَا ﴾ [(٣)] ... الخ فعل وفاعل، والجملة: مرفوع المحـل خـبر إلا، وإن لم يعمـل إلا فـإعراب الآيـة غـير هـذا، وإذا قيل: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، فإلا يكون ملغـاة [عـن العمـل][(٤)] لفظـا، والجملـة بعدها صفة أحد، ويقع الفعل[(*)] بعدها موقع الاسم ،نحو: أقسمت عليك إلا فعلت[(٦)]، أي: ما أطلب منك إلا فعلك، وجاءت بمعنى بل، نحو: قوله تعالى: ﴿ [(٧)]مَـا أَنْزَلْنَـا//[(٦٥)] عَلَيْـكَ القُرْآنَ لِتَشْقَى ۞ إلا تَذْكِرَةً ... ﴾ [(٨)]، أي بل تذكرة، وبمعنـى واو العطف كقولـه تعـالى: ﴿لا يَخافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ۞ إلا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنَاً بَعْدَ سُوءٍ ...﴾ [(٩)] أي ومن ظلـم ... الخ (ويا) عطف على الواو عطف مفرد على مفـرد أو جملـة علـى جملـة (وأيـا) عطـف علـى الواو أيضا كذلك (وهيا) مثلهما، وإن جعلنا ((يا)) مبتدأ خبرها: لنـداء ... الخ، تكـون أيـا و هيا عطفا عليها لا على الواو، وقوله: (لنداء البعيد) متعلق وضعت، أو موضوعة، أو

---

(١) ساقطة من أ، ج.

(٢) من أ، ج، د.

(٣) يونس ٩٨ وتمام الآية: ﴿ إلا قَـوْمَ يُونُـسَ لَمَّـا آمَنُـوا كَشَـفْنَا عَنْـهُمْ عَـذابَ الخِـزْيِ فِـي الحَيَـاةِ الدُّنْيـا وَ مَتَّعْنَاهُمْ إلى حِين﴾.

(٤) من أ.

(*) ساقطة من ج.

(٦) من ب، ج، د، هـ وفي الأصل: ما فعلت، أ: فعلتك.

(٧) أ، ج: وما أنزلنا (خطأ النساخ).

(٨) طه ٢، ٣.

(٩) النمل ١٠، ١١.

وضعن، أو موضوعـات، خبر ((يا)) ومعطوفيهـا[1] [وهو: أيا و هيا][2] أو خـبر هـي، أو من المحذوف، وعلى الأول تكون الجملة معطوفة، وعلى الثاني ابتدائيـة أي: الثلاثـة[3] لأن يطلب بها الإقبال أي التوجه حقيقة، نحو: يا رجلا، أو حكما، نحو:

❁ الايانخلةً من ذاتِ عِرْقٍ ❁ [4]

من البعيد، حقيقـة كبعيـد المسافة، أو حكمـا كبطـيء السمع الغير[*] اليقظة لمناسبتها – بامتداد الصوت منها – للبعيد.

والمنصوب[6] – بسبب انتقاص شبهه بكـاف أدعوك – ثلاثـة، المنـادي المضـاف، والمشابه له، والنكرة، مثال المضاف (نحو: يا) عامل [لفظي][7] سماعي حرف من حـروف النداء (عبد) منادى مضاف منصوب بـ((يا)) (الله) مضاف إليه، ومثال المشابه[8] بالمضاف[9] قوله: (و) عاطفة (يا) حرف من حروف النداء (خيرا) منادى معرفـة شبه مضاف منصوب بـ((يا)) فاعله: أنت، (من زيد) ظرف لغو متعلق بـ((خيرا))، ومثال النكرة: قوله: (و) عاطفة (يا) عامل (رجلا) منادى نكرة منصوب بــ((يـا))، (خـذ) أمـر بالصيغـة، فاعلـه :/[66] أنـت المستتر (بيدي) الباء: زائدة، يد: مضاف إلى ياء المتكلم مجرور تقديرا باليـاء منصـوب معنـى مفعول به لـ((خذ))، وخذ مع متعلقاته جملة انشائية جواب النداء لا محل لها من

---

(1) من أ.

(2) من ج، وفي أ جاء ضمن الحاشية وبهذا النص: ((من ايا، و هيا)).

(3) وهي: يا، وأيا، وهيا.

(4) وتكملتها (من حواشي أ) :

❁ عليك ورحمة الله السلامُ ❁

البيت للأحوص، شعره ٢٣٩ ينظر شعر الأحوص الأنصاري د. عادل سليمان الخانجي مصر ١٩٩٠.

(*) ساقطة من ب.

(6) أي الذي ينصب من المنادي وهو: مبتدأ، وثلاثة خبره.

(7) من أ.

(8) من سائر النسخ وفي الأصل، ب: المشابهة.

(9) والمراد بالمشابه بالمضاف هو: كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام شيء آخر إليه كنعت الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل مع معمولها، أو المعطوف مع المعطوف عليه / من حواشي الأصل.

الإعراب[1]، (و) عاطفة (أيا) عامل سماعي موضوع لنداء البعيد (عبد) منادى مضاف منصوب بـ((أيا))، (الله) مضاف إليه لعبد[2] (و) عاطفة على يا عبد الله كما قبلها، (وهيا)[3] عامل سماعي (عبد) منادى منصوب بـ((هيا))، (الله) مضاف إليه لعبد، ولم يمثل لهما بشبه المضاف والنكرة للعلم مما قبلهما، (وأي) بفتح فسكون، الواو: عاطفة، أي، مؤولة، معرفة باعتبار هذا اللفظ، عطف على الواو، عطف مفرد على مفرد، أو عطف جملة على جملة، (لنداء القريب) خبر هي المحذوف، والجملة ابتدائية، أو خبر[4] أي[*]، والجملة معطوفة، أي: وضعت لأن ينادي بها القريب حقيقة، كقريب المسافة أو حكما كبعيد سميع متيقظ، أو حاضر في القلب دائما لا يغيب عن القلب، فينزل منزلة القريب فينادي مثل ندائه، (نحو) مخصص بالإضافة (أي) عامل سماعي لنداء القريب (عبد) منادى مضاف منصوب بأي، (الله) مضاف إليه لعبد، (والهمزة) اسم معرفة باللام منصوب أو مرفوع عطف على الواو عطف مفرد أو جملة (كذلك) الكاف حرف جر للتشبيه، ذلك اسم مركب، من ذا الإشارة ولام البعد وكاف الخطاب مبني لفظا على الفتح مجرور المحل بالكاف، والظرف مستقر إما خبر هي المحذوف، أو خبر[6] الهمزة، أي الهمزة كأي، فإنها[7] لنداء القريب أيضا، (نحو) مضاف (أ)[8] ((حرف لنداء القريب))[9] (عبد) منادى مضاف منصوب بالهمزة، (الله) مضاف إليه لعبد[10]، وحرف[11] النداء//[67] مع المنادى

---

[1] (من الإعراب): ساقطة من أ، ج، د، هـ

[2] ساقطة من أ، ج، د، هـ

[3] أ، ج، د، هـ: هيا.

[4] هـ: خبرية.

[*] ساقطة من سائر النسخ، أي: موجود في الأصل، ب.

[6] ساقطة من د.

[7] أ، ج، د، هـ: في أنها.

[8] هـ: همزة (بدلا من: (أ)).

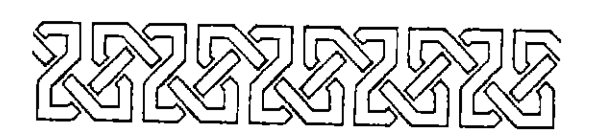
[9] ب: حرف من حروف النداء القريب.

[10] ساقطة من هـ

[11] من سائر النسخ وفي الأصل، ب: حرف (بسقوط الواو).

مؤول بهذا اللفظ، مضاف إليه لنحو، وكذا الأمثلة السابقة، المضاف إليها لنحو، والمعطوفات عليها [في][١] كلها حرف النداء مع المنادى مؤول بهذا اللفظ مضاف إليه أو معطوف عليه، ولم يذكر للمتوسط، فأما أن يلحق بالقسم الأول أو الثاني، لكن الأصح: أن أصل حروف النداء هو: يا، فلذا لا يكون المحذوف من المنادى إلا ياء، ولا ينادى اسم الله، وأيها، وأيتها، والاسم المستغاث إلا بها، وكان «يا» عاما[٢] للبعيد والقريب والمتوسط، والبواقي كما ذكرنا.

واعلم: أن المنادى إن كان معرفة ومفردا بأن لم يكن مضافا ولا شبه مضاف يبنى على ما يكون رفعه به، فيا زيدان مبني على الألف، ويا زيدون على الواو، «ونصبهما المحلي بالياء»[٣] بتقدير أنه لو لم يقصد تعريفهما بالنداء لكانا معربين بالياء، ويا زيد يبنى[٤] على الضم، ونصبه المحلي بالفتح، وإن كان المنادى مبنيا قبل النداء، فيبنى[*] أولا محلا بالنداء، ثم ينصب محلا بحرف النداء، فمثلا: يا هذان، نقول: هذان مبني لفظا على الكسر، مبني محلا على الألف، منصوب محلا بالياء، والعامل في نصبه حرف النداء، وهو يا هنا، وفي: يا هذا، نقول: هذا: مبني لفظا على السكون، مبني محلا على الضمة، منصوب محلا بالفتحة بـ«يا»، وكون عامل المنادى حرف النداء هو مذهب الشيخ، وأما عند الجمهور، فالعامل: أدعو، إذ أصل يا عبد الله: أدعو عبد الله، فلما كان المقصود إنشاء النداء وكان «أدعو» في صورة الإخبار، أنيب عنه حرف النداء ليخرج الكلام عن/(٦٨) صورة الإخبار، فعند الشيخ تعدت النيابة إلى العمل أيضا، وعند الجمهور مقصورة[٦] في الذكر مكانه لتغير الصورة.



---

(١) من أ، ج، د، هـ.

(٢) أ: على، عاملا / نسخة.

(٣) (ونصبهما المحلي بالياء): ساقط من ج.

(٤) أ، ج، د: مبني.

(*) من سائر النسخ: يبنى.

(٦) هـ: (مقصورة أو مقصودة) بدلا من مقصورة.

النوع الخامس حروف تنصب الفعل المضارع

(النوع) مبتدأ (الخامس) صفة فيه ضمير الموصوف (حروف) خبر (تنصب) فعل و فاعل، (الفعل) مفعول به (المضارع) صفة المفعول، ليس فيه ضمير الموصوف لنقله من الوصفية إلى المفهوم الاصطلاحي، وجملة تنصب صفة حروف، (وهي) الواو ابتدائية، هي مبتدأ (أربعة) خبر (أحرف) مضاف إليه لـ((أربعة))، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب[١] (أنْ) لا أظنك أن تشك في إعرابه، (للاستقبال) إعرابه كسوابقه، أي: يجعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال مختصا بالاستقبال (نحو أريد) فعل وفاعل، (أن) ناصبة للمضارع مصدرية (أخرج): فعل مضارع كالسابق فاعله: أنا مثله، منصوب بـ((أن))[٢] وهو مع فاعله في تأويل المصدر، منصوب المحل مفعول به لـ((أريد))، أي: أريد خروجي، فخروجي معرفة بالإضافة منصوب تقديرا مفعول به لـ((أريد)) والياء ضمير بارز مبني لفظا على السكون مجرور المحل مضاف إليه لخروج، مرفوع معنى بأنه فاعله، وجملة أريد مجرور المحل مؤول مضاف إليه لـ((نحو))، وذكر أن بعضهم يجزم[٣] بأن، ورووا فيه شعرا، [وهو :][٤]

﴿إذا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أهْلِنَا ﴾﴿ تَعَالَوْا إلى أنْ يَأتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ﴾[٥]

فجزم ((أن)) بحذف لام الفعل، ويعلم أنه أن بالفتح لا إن، بدخول إلى، لأن حروف الجر لا تدخل الفعل إلا أن// تكف عن العمل، كربما يفعل، أو يدخله[٦] حرف مصدري[٧] كما هنا.

---

[١] (من الإعراب): ساقط من أ، د.

[٢] ساقطة من أ.

[٣] أ، د: يجزمه.

[٤] من هـ.

[٥] البيت لإمريء القيس ديوانه ٣٨٩.

[٦] ج، د: يدخل (بسقوط الهاء).

[٧] ج: مصدر أي.

(ولن) عطف على أن على ما عرفت[١] غير مرة وضعت (لتأكيد) ظرف مستقر إعرابه ظاهر مما علم،(نفي) مصدر مضاف إليه لتأكيد مفعول به معنى،أي:لتأكيدها نفي[٢] (المستقبل) مضاف إليه بتقدير في، والمفعول محذوف أي لنفي الفعل في المستقبل، (نحو) مخصص بالإضافة <قوله تعالى فـ> (لن)[٣] عامل سماعي لتأكيد النفي (أبرح) مضارع المتكلم منصوب بلن، إما تامة بمعنى لا أنتقل، ففيه ضمير الفاعل، (الأرض)[٤] منصوب بنزع الخافض مفعول به له، ويرجح كون الأرض مفعولا به، أنه لو كان ظرفا للزم[٥] ذكر ((في)) لعدم[٦] كونه مبهما، إلا أن يقال: فيه هنا إبهام عنده[٧]، فاعرفه، وإما ناقصة اسمها مستتر[٨] [فيه][٩] وخبرها محذوف وهو قائما اسم فاعل منصوب خبر، ((أبرح)) فاعله أنا راجع إلى اسم ((أبرح))، الأرض: منصوب بتقدير في مفعول فيه لأبرح أو قائما، وعلى التقديرين الجملة مؤولة مضاف إليها لـ((نحو))، ومعنى الكلام على الثاني: لا أزول قائما في الأرض، أي: أقوم فيه على وجه التأكيد. وقيل: إن ((لن)) للتأبيد[١٠] وينافيه[١١] تحديد[١٢]

---

(١) من سائر النسخ وفي الأصل، ب: وعرفة بدلا من (ما عرفت) والأول أصوب.

(٢) ساقطة من ج.

(٣) من النسخ كلها، أي بلا ـها، وتمام الآية في القرآن الكريم: ﴿فلن أبرح الأرض ... الخ﴾، ولذا زدت الفاء.

(٤) يوسف ٨٠.

(٥) من ج، د، وفي الأصل، أ، هـ :للزوم ولا يستقيم المعنى إلا بالأول.

(٦) هـ: عدم.

(٧) أي عند الشيخ، والهاء في ((عنده)) شبه مطموس، وفي بقية النسخ: عند وحينئذ يكون ((عند)) مضافا إليه، أي: إن ظرف المكان لا يقبل النصب ولا يحذف منه حرف الجر إلا إذا كان مبهما، أو ما أشبهه، في شدة الإبهام مثل: عند، .

(٨) ساقط من ب.

(٩) من أ.

(١٠) د: للتأكيد (خطأ النساخ).

(١١) أ: ويأباه.

(١٢) ج: التجديد.

الفعل بعده، نحو: قوله تعالى: ﴿فَلَنْ[١] أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[٢] لأن التحديد[٣] يدل على انقطاع النفي عند الحد[٤]، أي: إذا أذن أبرح فلم يتأبد.

(وَكَيْ) بفتح فسكون، وضعت أو موضوعة (للتعليل) خبر هي المحذوف، أو كي، التعليل مصدر [باب][*] التفعيل للتعدية ومعناه[٦] ذكر علة الشيء، تقول: علَّلتُهُ، بمعنى ذكرت علَّته وصيَّرتُهُ ذا علة[٧]، أي تدل [كي][٨] على أن ما قبلها بحسب الوجود الخارجي علةٌ لما بعدها بحسب وجوده الخا/[٧٠]رجي أيضا، لكن تصور ما بعدها علة وسبب لما قبلها تصورا ووجودا (نحو) مضاف (جِئتُكَ) فعل وفاعل ومفعول به (كي) عامل سماعي ناصب للمضارع (تعطيني) فعل منصوب لفظا بـ«كي» فاعله مستتر [فيه][٩] والنون وقاية، والياء مفعول به (حقي) مضاف إلى الياء[١٠] منصوب تقديرا مفعول ثانٍ لتعطني[١١]، والياء مضاف إليه، ومجموع الجملتين مؤولة مضاف إليه لـ«نحو» ولا محل لواحد على الانفراد، فالمجيء باعتبار وجوده الخارجي يكون سببا لإعطاء الحق في الخارج، أي[١٢] بحسب جعل المتكلم واعتقاده، سواء ترتب عليه في الخارج أو لم يترتب، وتصور الإعطاء هو السبب الباعث لتصور الذهاب والإقدام[١٣] عليه في الخارج أيضا، وتكون بمعنى أن المصدرية معنى

---

(١) من القرآن الكريم، وفي الأصل وسائر النسخ: لن، كما مر.

(٢) يوسف ٨٠.

(٣) ج: التجديد.

(٤) ج: التحديد.

(*) من أ.

(٦) أ: معناه (بسقوط الواو).

(٧) (وصيرته ذا علة): ساقط من أ.

(٨) من أ، ج، د.

(٩) من أ.

(١٠) ج: ياء المتكلم.

(١١) من ج، د، ب، وفي سائر النسخ: لتعطيني، والأول أولى.

(١٢) ج: أو.

(١٣) ج: و الإعطاء.

وعمـــلا، مجـــردا عـــن معنـــى التعليـــل، ولـــذا تدخلـــها[١] الـــلام الجـــارة للتعليل[٢] كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾ [٣] فلا تأسوا في تأويل المصدر بكي، مجرور المحل باللام والدليل على أنها بمعنى أن: صحة وضع ((أن)) موضعها، نحو: لأن[٤] لا تأسوا.

(وإذن) عطف على إن عطف المفرد أو الجملة[٥] (جواب) لقول قائل[٦] باعتبار لفظ إذن[٧] مع مدخوله، (وجزاء) أي عوض لفعل فاعل[٨]، أي باعتبار المعنى (نحو: قولك) مضاف إلى الكاف مضاف إليه لـ((نحو)) (إذن) عامل سماعي، حرف من حروف نواصب المضارع، سَبَبٌ، لكون ما بعدها جوابا بحسب اللفظ، وجزاء بحسب المعنى ودال عليه، (أكرمك) الفعل منصوب لفظا[٩] بإذن، فاعله: مستتر [فيه وهو أنا][١٠] والكاف مفعول به، والجملة منصوب المحل مقول قول (لمن) موصولة مجرور المحل وحده، أو مع الصلة باللام، والظرف لغو متعلق قول، (قال) فعل ماض فاعله راجع إلى من، (أنا) معرفة مبتدأ (آتيك) اسم فاعل مضاف إلى الكاف مرفوع تقديرا خبر المبتدأ، وإضافته لفظية لا تفيد تعريف المضاف لوجود//٧١ شرط عمله وهو الاعتماد على ما قبله، أو كونه بمعنى الحال أو[١١] الاستقبال، فيكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، وهو الإضافة اللفظية، وإذا كان بمعنى الماضي أو الاستمرار، لا يعمل فتكون إضافته معنوية مفيدة للتعريف أو التخصيص،

---

[١] من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: فدخلها، والأول أولى.

[٢] أ، د، هـ: التي للتعليل.

[٣] الحديد ٢٣.

[٤] ج: لئلا.

[٥] ج: عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة.

[٦] د، هـ: قائلها.

[٧] ج: إن (سهو النساخ).

[٨] ساقطة من هـ

[٩] ساقطة من هـ

[١٠] من ج، وفي أ، د، هـ (وهو أنا) بسقوط ((فيه)).

[١١] هـ: والاستقبال بالواو بدلا من أو.

مثال الأول: ضارب زيد أمس. ومثال الاستمرار: مالك العبيد[١]، ولما كان المستمر يشمل الماضي والحال والاستقبال أجازوا اعتبار جانب الحال أو الاستقبال وإعماله، فحينئذ تكون إضافته[٢] لفظية، ويجوز عدم اعتبارهما فتكون معنوية. ولنرجع إلى ما كنا فيه، فنقول: الكاف مجرور المحل مضاف إليه لـ«آتي»، وفاعله مستتر فيه وهو أنا، والجملة منصوب المحل مقول قال ويجوز أن يكون «آتي» مضارع[٣] المتكلم وحده، مرفوع تقديرا بالتجرد أو وقوعه موقع الاسم فاعله أنا المستتر، والكاف منصوب المحل مفعول به، والجملة الفعلية مرفوع المحل خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مقول قال، وجملة قال صلة من، لا محل لها من الإعراب[٤]، ويشترط في عمل إذن: أن يكون المضارع مستقبلا ولم يعتمد على ما قبل إذن، فإن لم يكن مستقبلا أو اعتمد[٥] بأن كان خبرا عما[٦] قبلها مثلا، أو دخلت على جزاء شرط أو جواب قسم لم تعمل، وكذا إذا فصّل بينها[٧] وبين الفعل بدعاء، أو نداء، أو قسم، أو تأخرت عن الفعل لم تعمل، وإذا وقعت بعده واو العطف أو[٨] فائه فالوجهان، كقولك لمن قال: أنا آتيك: فإذن أكرمك بجواز النصب والرفع.



(١) (العبيد): ساقط من ب.

(٢) أ: إضافة.

(٣) ساقطة من هـ.

(٤) أ: الخ (بدلا من) من الإعراب.

(٥) ب: اعتبر (تحريف).

(٦) أ: عن ما.

(٧) هـ: بينها أو بينهما.

(٨) ج: الواو بدلا من (أو).

النوعُ السَّادسُ حروفٌ تجزم الفعل المضارع

(النوع) مبتدأ (السادس) صفة فيه ضمير الفاعل (حروف) خبر، والجملة ابتدائية (تجزم) فعل وفاعل (الفعل) مفعول به (المضارع)/[٧٢] صفة الفعل، والجملة مرفوع المحل صفة حروف (وهي خمسة) مبتدأ وخبر (أحرف) مضاف إليه لخمسة، والجملة ابتدائية (إن) بكسر فسكون بدل من خمسة، أو مفعول أعني، أو خبر أو مبتدأ وضعت، أو موضوعة (للشرط والجزاء) أي تدخل على جملتين يعتبر[١] المتكلم أن تكون أولاهما سببا وهي الشرط لكونها شرطا لتحقيق الثانية باعتباره، وأن تكون الثانية[٢] مسببا وهي الجزاء لترتبها على الأولى ترتب عوض الشيء عليه، أي تدل ((إنْ)) على أن الأولى شرط وسبب، والثانية مرتب[٣] ومسبب[٤]. (نحو) مخصص بالإضافة (إن) حرف الشرط جازم (تأتني) مجزوم بحذف لام الفعل، فاعله: أنت، والنون وقاية، والياء منصوب بنزع الخافض مفعول به والجملة فعل الشرط لا محل لها [من الإعراب][٥]، (أكرمك) مجزوم بإسقاط الحركة، فاعله: أنا، والكاف منصوب المحل مفعول به، والجملة جزاء الشرط لا محل لها، ومجموع الشرط والجزاء مع الآلة مجرور المحل مضاف إليه بالتأويل المعلوم، ويشترط أن يكون فعل الشرط جملة فعلية، وعند[٦] الكوفيين لا يشترط كالجزاء، فإن دخلت [إن][٧] على لم

---

(١) ب: بغير (خطأ النساخ).

(٢) (باعتباره، وأن تكون الثانية): ساقط من ج.

(٣) أ: مترتب، ج: مرتبة.

(٤) ج: مسببة.

(٥) من ج.

(٦) ج: عند (بسقوط الواو).

(٧) من أ، ج، د.

فالجزم بلم، أو على لا فالجزم[١] بها لا بلا، ولا ترد على صورة الشرط مع عدم إرادته كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾، أي لا تكرهوا جواريكم على الزنا ﴿إِنْ أَرَدْنَ﴾ أي الجواري ﴿تَحَصُّنًا﴾ [٢] أي تحفظا عن الزنا، فأردن تحصنا فعل الشرط، والجزاء محذوف من جنس ما قبلها، أي: إن أردن التحفظ عن الزنا فلا تكرهوهن على الزنا، فصورة الشرط تقتضي: أن النهي عن الإكراه على[٣] الزنا مشروط بإرادتهن التحفظ عنه وليس مرادا، بل النهي المذكور مقصود، أردن//[٧٣] التَّحَصُّنَ أو لا، ومثل هذا أورد[٤] في القرآن في مواضع، ويكون إن نافية،ومخففة من[٥] إنّ [المثقلة][٦] ويلزم الأخير اللام[٧] المفتوحة قيل: هي لام الابتداء، وقيل لا، [بل فارقة][٨].

(ولم) عطف على إن عطف مفرد [على مفرد][٩] أو جملة، وضعت (لنفي)، مجرور باللام مضاف، (الماضي) مجرور تقديرا مضاف إليه إضافة[١٠] بمعنى في، والمفعول به محذوف، أي لنفي الفعل في الزمان الماضي، ولا يجوز أن يراد من الماضي المعنى الاصطلاحي أي الفعل المخصوص (بعد) منصوب بتقدير في مفعول فيه لـ((نفي)) أيضا

---

[١] جاء في حواشي الأصل: الجزم: بمعنى: القطع سمي الجازم جازما لقطعه الحركة أو الحرف من المضارع.
[٢] النور ٣٣.
[٣] الأصل، عن / نسخة.
[٤] د، هـ: وارد.
[٥] أ: عن.
[٦] من أ.
[٧] ج: باللام.
[٨] من أ، أي فارقة بين ((أن)) المخففة والنافية.
[٩] من ج.
[١٠] ساقطة من ج، د، وفي أ: إضافته.

(نقله) مجرور مضاف إليه لـ((بعد)) والهاء مجرور المحل مضاف إليه لـ((نقل))، منصوب معنى مفعول به [له][١] راجع إلى المفعول المحذوف لنفي (من) للابتداء، (المستقبل) مجرور بمن، والظرف لغو متعلق بـ((نقل))، أي: تنفي[٢] ((لم)) الفعل في الزمان الماضي، أي وقوعه فيه بعد نقل ذلك من بعض معناه الذي هو الزمان المستقبل إلى الزمان الماضي (نحو: لم يخرج) مجزوم بـ((لم)) بحذف الحركة، (زيد) مرفوع فاعله، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ((نحو))[٣] أي لم يخرج في الماضي سواء كان خارجا الآن، أو لم يخرج بعد[٤]، أي: حين التكلم.

(ولما) بفتح اللام والميم المشددة والألف[٥]، عطف على ((إن))، كذلك وضعت أو موضوعة (لنفي الماضي)، أي: لنفي الفعل فيه (أيضا) أي: كما أن ((لم)) كذلك، مع قيد: ((بعد نقله من المستقبل))، فأيضا: مصدر مفعول مطلق لفعله المحذوف أي: آضَ أيضا، أي رجع الكون[٦] لنفي الماضي بعد ... الخ من ((لما)) رجوعا، فآضَ مع فاعله ومفعوله جملة اعتراضية، (وفيه) أي الفعل المنفي بـ((لما)) ظرف مستقر خبر قدم[٧] ليفيد تخصيص المبتدأ النكرة (توقع) مرفوع لفظا مبتدأ (وانتظار) عطف على ((توقع))، والجملة ابتدائية لا محل/(٧٤) لها [من الإعراب][٨] ويمكن أن تُجْعَلَ معطوفة على ((لنفي))، أي: ينفي بلما فعل يتوقع وينتظر، أي: يخاطب به من يتوقع الفعل، وتدل على استمرار النفي إلى حين التكلم (نحو) مضاف (لما) حرف جزم (يخرج) مجزوم بحذف الحركة (الأمير) فاعل

---

(١) من ج، د، هـ.

(٢) ج: لنفي.

(٣) من أ.

(٤) ج: بعده.

(٥) ب، ج: فالألف.

(٦) ج: الآن (بدلا من) الكون.

(٧) أ، ج: مقدم.

(٨) من أ، ج.

((يخرج)) تقول: هذا الكلام لمن يتوقع وينتظر خروج الأمير، أي[1]: ما خرج إلى حين التكلم، ومن الفرق بينهما جواز حذف الفعل بعد ((لما)) قياسا، وشاذا بعد لم، ودخول حرف الشرط على ((لم)) دون ((لما)) ويجيء [لما][2] مختصة بالماضي فتقتضي جملتين، توجد إحديهما لوجود الأخرى[3]، والأولى ماضوية، والثانية إما ماضوية أيضا، أو اسمية مصدرة بالفاء، أو إذا الفجائية، نحو: لما جاءني أكرمته، فحينئذ أما أن يكون ظرفا لا محل لها كما قيل، وأما أن يكون ظرفا كما[4] هو الأصح منصوب المحل بتقدير في، ظرف للشرط أو الجواب، والثاني أظهر لكونه مضافا إلى الشرط، وتكون بمعنى إلا للاستثناء نحو: <قوله تعالى>: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[5] ((أي ليس كل نفس إلا عليها حافظ))[6] فـ((إن)): نافية، كل: مبتدأ، لأنه في تقدير الإضافة، لما: حرف الاستثناء، عليها حافظ: مبتدأ وخبر والجملة: خبر المبتدأ الأول[7].

(ولا) وضعت أو موضوعة (للنهي) أي لنهي الفاعل، أو مفعول[8] ما لم يسم فاعله عن الفعل أو قبوله[9]، (نحو) مخصص بالإضافة (لا) عامل سماعي جازم للنهي (تفعل)

---

(١) من سائر النسخ، وفي الأصل: أو.

(٢) من ج، د.

(٣) ب: الآخر (خطأ النساخ).

(٤) أ: كما قيل ... ... كما هو أي هناك سواد حجب خمس كلمات.

(٥) الطارق ٤، وهذا جواب القسم: وحافظ: هم الحفظة من الملائكة الذين يحفظون عليها عملها وقولها وفعلها، ويحصون ما تكسب من خير وشر. ينظر: زبدة التفسير من فتح القدير ص: ٨٠٢.

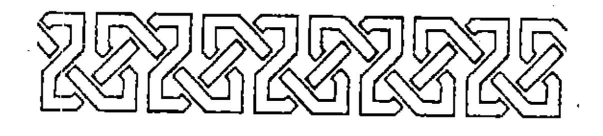
(٦) (أي ... حافظ) ساقط من هـ

(٧) وجاء أيضا في إعرابه:
((إن)) مخففة من الثقيلة، لام لما للتأكيد ما زائدة، أي: إن كل نفس لعليها حافظ. ينظر تفسير القرطبي ج: ٢ ص: ٣ ومواهب الرحمن ج٧، ص: ٥٠٢.

(٨) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: المفعول، والأول هو الصحيح كما لا يخفى.

(٩) هـ: مفعوله (تحريف).

فعل. فاعله: أنت مجزوم بـ((لا))، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ((نحو))[1]، (واللام) اسم معرفة باللام معطوف على إن عطف مفرد أو جملة (للأمر) أي: وضعت لتدل على طلب الفعل من الفاعل الغائب والمتكلمين وعلى طلب قبوله، من مفعول ما لم يسم فاعله غائبا أو مخاطبا أو متكلما ذكورا أو إناثا (نحو: ليفعل) جازم ومجزوم (زيدٌ) فاعل، والجملة مؤولة مضاف//(٧٥) إليه لـ((نحو)).



(١) ساقط من ج، هـ

النوع السابع أسماء تجزم الفعل المضارع على معنى إن

(النوع السابع) من أنواع العوامل السماعية (أسماء) خبر النوع (تجزم الفعل المضارع) فعل وفاعل ومفعول به وصفة[١] له (على) حرف جر (معنى) معرفة بالإضافة مجرور تقديرا بعلى، (إن) مؤولة بهذا اللفظ مضاف إليه لمعنى، والظرف مستقر حال من فاعل ((تجزم)) أي: مشتملة[٢] على معنى إن (وهي) أي الأسماء الجازمة مبتدأ، (تسعة) خبر (أسماء) مضاف إليه لتسعة، والجملة اسمية ابتدائية لا محل لها[٣]، وجاء الجزم بـ((كيفما))، و ((إذا)) لكنه شاذ، والمقصود حصر القياسية.

(مَنْ) معرفة مؤولة بهذا اللفظ مبني على السكون، إما بدل من تسعة أو منصوب بأعني، أو خبر مبتدإ[٤]، أو مبتدأ[٥] (نحو) مخصص بالإضافة (من) اسم من أسماء الشرط، متضمن لمعنى إن الشرطية[٦] منصوب المحل مفعول به لفعل الشرط، فيقدر المفعول به للجزاء، (تضربْ) فعل مجزوم فاعله: أنت، وتضرب مع فاعله جملة شرطية لا محل لها، (اضربْ) فعل مجزوم فاعله أنا، والمفعول به محذوف أي: اضْرِبْه، والجملة لا محل لها أيضا، ومجموع الجملتين مجرور المحل مضاف إليه لنحو، (ومن) الواو: عاطفة، ((مَنْ)) متضمن لمعنى ((إن)) الشرطية مرفوع المحل مبتدأ (يكرمني) مجزوم لفظا بمن فاعله: مستتر فيه [وهو: هو][٧] راجع إلى مَنْ، النون: وقاية، والياء: منصوب المحل مفعول

---

(١) ج: وضعت (تحريف).

(٢) ب: اشتملت.

(٣) ساقطة من هـ

(٤) أي مبتدأ محذوف.

(٥) أي مبتدأ خبر محذوف.

(٦) (الشرط متضمن لمعنى إن): ساقط من هـ

(٧) من أ.

به [له][1] والجملة: فعل الشرط، لا محل لها (أكرمه) مجزوم لفظا بـ((من))، فاعله: مستتر فيه، وهو[2]: أنا. والهاء: منصوب المحل مفعول به [له][3] والجملة: لا محل لها أيضا. ومجموع الشرط والجزاء مرفوع المحل خبر ((مَنْ)) والمبتدأ مع الخبر جملة اسمية مجرور المحل معطوفة على الجملة المتقدمة، و/(٧٦) يستعمل ((من)) لذوي العقول إلا نادرا.

(وأي) أي: لفظ أيّ، مرفوع لفظا[4] على أنه عطف على مَنْ، بدل من تسعة، أو مرفوع على أنه خبر المحذوف، أي الثاني، أو مبتدأ خبره محذوف أي: منها، والجملة عطف على الجملة ويجوز أن يكون منصوبا معطوفا على من بأنه مفعول به لـ((أعني)) وحينئذ نقول: وأيًّا بالنصب لأنه معرب، (نحو) مخصص بالإضافة (أيا) اسم متضمن لمعنى إن الشرطية منصوب لفظا بأنه مفعول [به][5] لفعل الشرط، (تضربْ) مجزوم لفظا، فاعله أنت، الجملة: فعل[6] الشرط[7] لا محل لها، (اضْرِبْ) مجزوم[8] لفظا[9] بـ((أيا)) فاعله مستتر فيه[10] وهو: أنا وحذف ضمير المفعول[11] أي: اضربه والجملة لا محل لها ومجموع الشرط والجزاء[12] مؤول بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه لـ((نحو)) وتنوين ((أياً)) عوض عن المضاف إليه (وأيّهم) الواو: عاطفة، أي: مرفوع لفظا مضاف إلى ما بعده مبتدأ، وهم: مجرور المحل مضاف إليه، (يكرمني) مجزوم لفظا بـ((أيّ)) فاعله: هو المستتر راجع إلى المبتدأ، النون وقاية، والياء منصوب المحل مفعول به والجملة فعل الشرط لا محل لها،

---

(١) من هـ.

(٢) (مستتر فيه وهو): ساقط من أ.

(٣) من أ.

(٤) ساقط من ج.

(٥) من أ.

(٦) أ: فعلية.

(٧) ساقط من أ، هـ.

(٨) (الجملة ... مجزوم) ساقط من د.

(٩) ساقطة من د.

(١٠) (مستتر فيه هو): ساقط من هـ.

(١١) هـ (والمفعول به محذوف) بدلا من: (وحذف ضمير المفعول).

(١٢) هـ (ومجموع الجملتين) بدلا من (ومجموع الشرط والجزاء).

(أكرمه) مجزوم لفظا بـ((أي)) فاعله: أنا، والهاء: مفعول به، والجملة جزاء الشرط لا محل لها، ومجموع الشرط والجزاء مرفوع المحل خبر المبتدأ والجملة الاسمية مؤولة بهذا اللفظ مجرورة المحل، عطف على الجملة المتقدمة، (وما) مؤولة بهذا اللفظ مرفوع المحل أو منصوب المحل عطف على من، أو مرفوع المحل خبر مبتدأ، أو مبتدأ محذوف الخبر، والجملة عطف على الجملة، (نحو) مخصص بالإضافة (ما) اسم متضمن لمعنى الشرط[1] منصوب المحل مفعول به لفعل الشرط (تصنع)[2] مجزوم [لفظا][3] بـ((ما))، فاعله: أنت، والجملة فعل الشرط (أصنع) مجزوم لفظا[4] أيضا//[77] بـ((ما)) فاعله: أنا، ومفعوله ضمير ما، أي[*]: أصنعه، والجملة جزاء الشرط[6] لا محل لها، والجملتان مؤولة[7] بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه لنحو، والأفضل أن يمثل لكون[8] ما مبتدأ أيضا بجعل الشرط والجزاء كليهما مشتملا على ضمير ((ما)) وهذه الثلاثة أسماء دائما، ولا تكون[9] ظرفا، لكن قد يجيء ((ما)) زمانية، نحو: قوله تعالى: ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾[10] فالظاهر: أنه حينئذ يكون ظرفا للشرط أو الجزاء[11] وعلامة كون ((ما)) هنا للشرط وقوع الفاء في الجواب، فإن لم يكن واحد من الشرط والجزاء مقتضيا لكونها مفعولا به[12]، ولم يكن

---

[1] ج: (إن الشرطية) بدلا من (الشرط).

[2] في هـ: بين الكلمتين: الشرط، (تصنع)، سطر غريب لا يستقيم به المعنى وهو ما يلي:
الشرط — أصنع بمن فاعله أنا ومفعول ضمير ما، أي أصنعه، والجملة جزاء الشرط لا — (تصنع).

[3] من ج، د.

[4] ساقطة من أ، د.

[*] ساقطة من هـ

[6] ساقطة من أ.

[7] والأصح: مؤولتان.

[8] وفي الأصل، أ، ج: بكون.

[9] د: لا تكون.

[10] التوبة ٨.

[11] أ، هـ: الواو بدلا من (أو).

[12] أي: إن لم يقتض واحدٌ من الشرط والجزاء، مفعولية أسماء الجزم السابقة ولم تكن قبل هذه الأسماء حرف جرٍّ...الخ.

قبلها حرف جر، ولا مضاف كانت مبتدأ والجملة الشرطية خبرا لها، وإلا فإن اقتضى كلاهما مفعوليتها جعلت مفعولا للشرط، وحذف المفعول للجزاء، وإن اقتضى واحد دون الآخر كانت[1] مفعولا به له شرطا أو جزاء، وإن دخلت عليها حرف جر أو مضاف كانت مجرورة، نحو[2]: بِمَنْ، أو بأيِّهم، أو بما تَمْرُرْ امْرُرْ، فيقدر للجزاء به[3]، وفي المضاف[4] تقول: غلام مَنْ تضرب اضرب، وحكم المضاف حكم من في كونه مبتدأ أو مفعولا أو مجرورا، وهكذا قياس أي[5]، وما، ويستعمل «ما» في الأغلب لغير ذي العقول.

(ومتى) مؤول، إما منصوب المحل أو مرفوعه، عطف على من عطف مفرد أو جملة، (نحو) مخصص بالإضافة، (متى) ظرف زمان، عامل سماعي متضمن لمعنى «إن» الشرطية، مبني لفظا على السكون منصوب المحل بتقدير في، مفعول فيه للشرط (تأتني) مجزوم بحذف لام الفعل فاعله: أنت، والنون/[٧٨] وقاية، والياء: منصوب المحل بنزع الخافض مفعول به، والجملة فعل الشرط لا محل لها [من الإعراب][6]، (أكرمك) مجزوم بحذف الحركة، فاعله: مستتر وهو: أنا، والكاف مفعول به، والجملة جزاء الشرط لا محل [لها][7].

(ومهما) عطف على قياس ما مر، ويكون ظرفا (نحو: مهما تفعلْ) أي: في أي زمان تفعل (افعلْ) أي: فيه «ويجيء اسما أيضا غير ظرف»[8] ومهما[9]: حينئذ يكون مثل «ما» في كونه مبتدأ إن لم يتوجه إليه واحد من الجملتين باشتغالهما بضميره، نحو: مهما تفعله افعله، ومفعولا به لا فيه إن اقتضاه أحدهما نحو: مهما تفعَلْ افعَلْ. أي: أيَّ شيء تفعَلْ افعَلْ.

---

(١) ساقطة من هـ

(٢) ساقطة من هـ

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) ج: وبالمضاف بدلا من (وفي المضاف).

(٥) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: أين (تحريف).

(٦) من أ فقط.

(٧) من أ.

(٨) والعبارة في أ: ويجيء اسما غير ظرف أيضا.

(٩) ساقطة من سائر النسخ.

(وأين) بسكون بين فتحتين عطف على ما مر، (نحو:) مضاف، (أين) ظرف مكان [عامل سماعي][1] متضمن[2] لمعنى إن الشرطية منصوب المحل بتقدير في متعلق بالأفعال العامة أو اسم فاعلها فنقل فاعلها – وهو أنت – إليه بعد حذفها[3]، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي منصوب المحل خبر فعل الشرط، (تكُنْ) مجزوم بـ((أين)) فعل ناقص اسمه مستتر فيه وهو: أنت، والجملة فعل الشرط لا محل لها (أكن) مجزوم ((أيضا به))[4]، اسمه مستتر فيه وهو: أنا وخبره محذوف، وهو فيه، ظرف مستقر مع فاعله – وهو أنا – جملة أو مفرد، منصوب المحل خبر أكن، والجملة: جزاء الشرط لا محل لها، ومجموع الجملتين مجرور المحل مضاف إليه لـ((نحو))، وهذا مغاير لسائر الشروط في أن آلة الشرط لا يتم الجملة الشرطية جملة إلا بها، وهذا إذا[5] كان [تكن][6] ناقصة، وأما إذا كان تامة فأين ظرف لغو منصوب بتقدير في مفعول فيه لفعل الشرط، ويحذف ((فيه)) للجزاء.

(وحيثما) عطف أيضا، (نحو) مخصص بالإضافة (حيثما) عامل سماعي//[٧٩] جازم ظرف مكان متضمن لمعنى إن الشرطية منصوب المحل بتقدير في مفعول فيه للشرط، (تجلس) مجزوم [بحيثما][7]، مع فاعله جملة فعلية فعل الشرط لا محل لها، (اجلس) مجزوم وجزمه[8] بحذف الحركة[9]، مع فاعله جملة فعلية جزاء الشرط لا محل لها، أي: في أيّ مكان تجلس اجلس فيه، واذا تجرد حيث عن ((ما)) كان ظرف مكان في الأغلب خاليا عن معنى الشرط، قال الأخفش: وقد ترد للزمان، والغالب نصبه على الظرفية، وقد

---

(١) من د، هـ.

(٢) ساقط من ج.

(٣) أي نقل فاعل الأفعال العامة وهو أنت إلى ((أين)) بعد حذف هذه الأفعال، والتقدير: حصَلتَ أنت في أي مكان احصل فيه من حواشي أ ((بتصرف)).

(٤) أ: بها أيضا.

(٥) ب: إذ.

(٦) من أ، والبقية: كان، والأول أنسب.

(٧) من ج.

(٨) من أ، وفي سائر النسخ: وحده بدلا من ((وجزمه)) ولا يستقيم به المعنى.

(٩) هـ: الحركة [موضوع للمتكلم وحده].

يخفض[١] بـ«من» أو «إلى»[٢] ويضاف إلى الجملة، ويفتح «أن» بعده، وندر إضافته إلى المفرد، قال أبو الفتح[٣]: ومن أضافه إلى المفرد أعربه. (و إذما) عطف على «من» على النسق السابق، (نحو) مضاف (إذما) ظرف زمان متضمن لمعنى «إن» الشرطية، جازم (تأتني) مجزوم بحذف لام الفعل مع فاعله ومفعوله جملة فعلية، فعل الشرط لا محل لها، (أكرمك) مجزوم بحذف الحركة، مع فاعله ومفعوله [جملة][٤] جزاء [الشرط][٥] لا محل لها من الإعراب[٦]، ومجموع الجملتين مع آلة الشرط مؤول مجرور المحل مضاف إليه لنحو، وإذما[٧] حرف جازم عند سيبويه، فلا يكون لها محل نصب، وإذا جرد عن «ما» لم يكن للشرط والمجازات بل يكون ظرفا كما هو الغالب كقوله تعالى: ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إذْ أخْرَجَهُ الّذِينَ كفَرُوا ﴾[٨] فهو مضاف إلى الجملة بعده، منصوب بتقدير في مفعول فيه لنصره، لأنه حينئذ يكون لزمان نسبة وقعت فيه نسبة أخرى، فيضاف إلى الجملة المتضمنة للنسبة الأولى، وينتصب بالأخرى، وقد يقع[٩] ناصبة بعده فيكون مستعملا استعمال الشرط، من حيث أنه اقتضى جوابا مثله، لكن معنى الشرط: تعليق شيء بغرض/(٨٠) وقوع آخر، ومعنى هذا وقوع أمر أو طلب إيقاعه لوقوع أمر آخر، لا لغرضه، ويصح دخول الفاء في جوابه، إن لم يكن ماضيا نحو: قوله تعالى: ﴿ وإذ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ ﴾ الجملة مضاف إليه لـ«إذ» ﴿ وَ مَا يَعْبُدُونَ إلا اللهَ ﴾، إما عطف على «هم» أو معترضة،

---

[١] هـ: يخفض ويخفض.

[٢] أ: في.

[٣] عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ). أنباه الرواة ٣٣٥/٢، ومعجم الأدباء ٨١/١٢، اللمع في العربية ١٣٣.

[٤] من أ.

[٥] من أ.

[٦] (من الإعراب): ساقط من سائر النسخ.

[٧] هـ: وإذاما (من خطأ النسخ).

[٨] التوبة ٤٠.

[٩] ساقطة من ب.

﴿ فَأْوُوا إلى الْكَهْفِ﴾[١] جواب إذ، دخله الفاء لوقوعه أمرا فطلب إيقاع المأمور به، لوقوع [أمر][٢] الاعتزال لا أنه علّق المأمور به[٣] بغرض وقوع الاعتزال، وقد يكون مفعولا به اسما غير ظرف كقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا إذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً ﴾[٤]، فإذ منصوب المحل مفعول به لـ((اذكروا)) أي: اذكروا زمان كونكم قليلا، لا في زمان كونكم قليلا، ومنه: ﴿ وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾[٥]، فإذ: مضاف إلى الجملة بعده منصوب المحل بدل من أخا، وهو مفعول به فالبدل كذلك أي: اذكروا زمان إنذاره قومه لا فيه، ويحتمل الظرفية والاسمية قوله تعالى: ﴿وَإذْ قَالَ رَبُّكَ لِلمَلائِكَةِ إنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً، قَالُوا: أ تَجْعَلُ فِيهَا﴾[٦] الخ، فإن ((إذ)) يحتمل أن يكون اسما منصوب المحل مفعولا به لإذكر المقدر، ويحتمل أن يكون[٧] ظرفا مستعملا استعمال الشرط منصوب المحل بتقدير في، مفعول فيه لجوابه وهو: قالوا، في قالوا[٨] أتجعل، ويجيء إذ للتعليل فاختلف في حرفيته واسميته حينئذ، خذ واحفظ هذا التفصيل إذ لا تجد من غير كتابي بهذا التكميل.

(وأنّى) بفتح الهمزة، والنون المشددة وألف ثالثة، (نحو) مضاف[٩] (أنى) متضمن لمعنى ((إن)) الشرطية[١٠]، يكون بمعنى أين تارة، وبمعنى كيف أخرى، وكونه للشرط يعم المعنيين وإن كان ((كيف)) لا يأتي للشرط (تفعلْ) مجزوم مع فاعله فعل الشرط لا محل لها (افعلْ) مجزوم لفظا مع فاعله جزاء لا محل لها من الإعراب، والمجموع مؤول مجرور المحل مضاف إليه لـ((نحو)).

---

[١] الآيات الثلاث كلها ضمن الآية (١٦) الكهف.

[٢] من أ.

[٣] ساقط من ب.

[٤] الأعراف ٨٦.

[٥] الأحقاف ٢١.

[٦] البقرة ٣٠.

[٧] (اسما ... يكون): ساقط من د.

[٨] (في قالوا): ساقط من د.

[٩] ج: مخصص بالإضافة.

[١٠] أ: الشرط

النوع الثامن أسماء تنصب أسماء نكرات على التمييز

(النوع الثامن) من أنواع العوامل//[٨١] السماعية (أسماء) خبر المبتدأ جمع[١] أصله: أسماوٌ. فالواو[٢] وقعت طرفا بعد ألف زائدة فقلبت همزة على ما علمت في التصريف، وجمعه[٣] على أسماء دليل على كون أصله سمو، لأن جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصلها، (تنصب) أي تلك الأسماء (أسماء) منصوب لفظا مفعول به لـ((تنصب))، (نكرات) لفظا منصوب نصبه بالكسرة كما هو قياس الجمع بالألف والتاء صفة الأسماء، (على التمين) أي على أن تكون الأسماء المعمولة تميزا تبين جنس المراد بالأسماء العاملة لإبهام مدلولها، الظرف مستقر منصوب المحل مفعول مطلق مجازا لتنصب صفة المفعول الحقيقي، أي: نصبا كائنا على التميز، وجملة تنصب ... الخ[٤] مرفوع المحل صفة أسماء، (وهي) الواو[٥] ابتدائية ما بعدها مبتدأ، أي تلك الأسماء الناصبة (أربعة) ((مخصصة بالإضافة إلى))[٦] (أسماء) مجرور لفظا بالكسرة بأنه مضاف إليه.

(الأول) من تلك الأربعة، مبتدأ خبره (عشرة) بلا تنوين لأنها لتأويلها بهذا اللفظ تكون علما لنفسها، كما هو قياس سائر ما أريد به لفظه على الراجح، فتكون غير منصرف للتعريف والتأنيث، واعلم أن العشرة إنما تتركب مع إحدى أو اثنتين للمؤنث، والمركب مع أحد أو اثنين للذكور[٧] هو عشر، لا عشرة، فحق العبارة أن يقول: الأول عشر بلا تاء

---

[١] من الأصل، ب: أي جمع، ولا يستقيم المعنى بكلمة: أي.

[٢] أ: [قالوا]: الواو.

[٣] ساقط من ب.

[٤] ساقط من ب.

[٥] هـ: الواو [عاطفة] ابتدائية.

[٦] كان الصواب أن يقول: مخصصة بالإضافة إلى تميزه وهو هنا أسماء.

[٧] أ: للمذكر.

وتذكير ركبت[١]، أو يقول: إذا ركبت مع إحدى أو اثنتين بصيغة المؤنث والظاهر أنه سهو[٢] قلم، والعجيب[٣] أنه لم ينبه على هذا أحد من الشارحين[٤] ولا غيرهم.

(إذا) ظرف زمان منصوب المحل بـ«تنصب» المقدر المفهوم من الكلام، [أي:][٥] تنصب عشرة إذا ... الخ، ومنهم[٦] من قدر «تنصب» بعد «ركبت» ... الخ فجعله جوابا لـ«إذا»، (ركبت) أي :/[٨٢] عشرة، فعل وفاعل وتاء تأنيث، (مع) مضاف إلى ما بعده، منصوب بتقدير «في»[٧]، مفعول فيه لـ«ركبت»، أو ظرف مستقر منصوب المحل حال لضمير ركبت، أو اسم غير ظرف بمعنى مقرونة، منصوب لفظا حال عن ضمير «ركبت» أي مقرونة بأحد ... الخ، (أحد) أي: لفظه مضاف إليه لمع، (أو) حرف عطف لأحد الأمرين، (اثنين) مجرور لفظا بالياء عطف على أحد، وركبت مع متعلقاته في تأويل المصدر مضاف إليه لـ«إذا»، أي زمان تركيبها مع أحد[٨] الخ، (إلى تسعة) مجرور لفظا بـ«إلى»، وجره بالفتحة لما[٩] ذكرنا في عشرة[١٠]، والظرف لغو متعلق بـ«ركبت»[١١]، ويقدرون[١٢]عامله اسما منصوبا حالا، أما عن ضمير ركبت أي مستعملة إلى تسعة، أو عن ما أضيف إليه مع، أي متصاعدة ذلك الأحد والاثنان وغيرهما إلى تسعة، وبعضهم يقدرون على صيغة الأمر، أي: اصعد فيما يتركب مع عشرة، أو أجرر ما يتركب معها إلى تسعة، ويجوز أن يكون

---

[١] أ: ركب.

[٢] من الأصل وسائر النسخ: سهى والصواب ما أثبت.

[٣] من هـ، وفي سائر النسخ: والعجب.

[٤] آخر كلمة من هـ وبها انتهت المخطوطة.

[٥] من أ، ج.

[٦] من أ، ج، وفي الأصل، ب: منه.

[٧] أ: في [الخ].

[٨] ساقطة من أ، ج، د.

[٩] ج: كما.

[١٠] وهو قوله: لأنها لتأويلها بهذا اللفظ تكون علما لنفسها على الراجح، فتكون غير منصرف للتعريف، والتأنيث.

[١١] أي بالنظر إلى المتن.

[١٢] الواو بمعنى أو، أي: أو يقدرون، حتى يستقيم المعنى، وفي ج: يقولون.

مفعولا مطلقا مجازا، أي تركيبا متصاعدا إلى تسعة، تقول في المذكر: واحد واحد، والثاني يقع في التركيب، دون الأول، واثنان بلا إلحاق علامة[1] التأنيث، وفي المؤنث واحدة وإحدى، والواقع في التركيب هو الأخير أيضا، واثنتان وثنتان بإلحاق تاء التأنيث، أو ألفه، وثلاثة إلى عشرة في المذكر، بإلحاق التاء، وفي المؤنث ثلاث إلى عشر بلا تاء، وفي تركيب[2] العشر[3] مع الآحاد يكون العشر بلا تاء، والجزء الأول كما في حالة الأفراد في المذكر والمؤنث يكون[4] العشرة بالتاء، والجزء الأول كما في الأفراد أيضا، وعشرون وأخواتها، ومئة وألف يستوي فيها المذكر//[83] والمؤنث، وفي بعض النسخ: (وعشرون إلى تسعين)[*]، عشرون: مؤول بهذا اللفظ، رفعه بالواو عطف على عشرة، وإعرابه إلى تسعين كما في ((إلى تسعة))، لكن المناسب هنا ما كان بصيغة الأمر[6] دون غيره، أي: الأول: عشرون إذا ركبت الخ، وأيضا: ثلاثون إذا ركبت[7]، وأربعون إذا ركبت الخ، وخمسون إذا ركبت الخ إلى تسعين، (نحو) مخصص بالإضافة، (عندي) ظرف مكان مضاف إلى الياء منصوب تقديرا[8] بتقدير ((في))، متعلق بفعل عام أو اسم فاعله، مع فاعله جملة ظرفية، أو مفرد ظرفي مرفوع المحل خبر المبتدأ، قدم عليه للاختصاص، (أحد عشر) مركب تعدادي تضمني مبني جزآه[9] على الفتح، والجزء الثاني مرفوع المحل مبتدأ، (رجلا) مفرد نكرة منصوب لفظا بأحد عشر تميز له، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ((نحو)).

---

[1] د: عاملة.

[2] أ: التركيب (خطأ النساخ).

[3] ج: العشرة.

[4] من أ، ج، وفي د: تكون وفي الأصل، ب: سكون (ولا يستقيم به المعنى).

[*] جملة: ((وعشرون إلى تسعين)) مبتدأ مؤخر، وجملة: ((وفي بعض النسخ)) خبر مقدم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ((وعشرون إلى تسعين)) معطوف على عشرة، أي إن ((وعشرون إلى تسعين)) يتنازع فيها إعرابان، وإلا فلا يستقيم المعنى.

[6] أي اصعد، من أ.

[7] (إذا ركبت): ساقط من أ.

[8] ساقطة من أ.

[9] د: مبني جزؤه [الأول] على الفتح.

(والثاني) تقديرا مرفوع بأنه مبتدأ، (كم) مؤول مرفوع المحل خبر المبتدأ والجملة عطف على جملة: «الأول عشرة»، أي الاسم الثاني[١] من الأسماء الناصبة للنكرات كم الكائنة والموضوعة (للاستفهام)، فالظرف المستقر صفة كم[٢]، فتأنيثه ليس كتأنيث الحروف، لأن الحروف[٣] مؤنثة سماعية، والأسماء والأفعال مذكرة، إلا ما اشتمل على علامة التأنيث من الأسماء، وأما الأفعال فلا تكون مؤنثة[٤] بحسب لفظها، لأن تأنيثها لتأنيث الفاعل، ولا يصير لفظ الفعل بها مؤنثا، فالأصل في الأسماء الغير المشتملة على علامة التأنيث، والأفعال جميعا[٥] التذكير، وقد يؤنثان باعتبار الكلمة، تقول: هي راجعا إلى كم، أي كلمة كم، والأصل في الحروف التأنيث، ويجوز//[٨٤] تذكير ضمائرها[٦] مثلا باعتبار لفظها، حيث لم يكن في لفظها علامة التأنيث، ومعنى الاستفهام هنا طلب فهم عدد المسؤول عنه، (نحو): مخصص بالإضافة إلى الجملة بعده، (كم) اسم مرفوع المحل مبتدأ معرفة، لأنه في تأويل هذا العدد، أم ذلك[٧] العدد من الرجال عندك، أو نكرة، وسيبويه يجوز المبتدأ النكرة[٨]، إذا كان اسم استفهام كما هنا، أو أفعل التفضيل، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، فجوّز[٩] كون أفضل مبتدأ مع كونه نكرة، وأبوه خبرا مع أنه معرفة، وخبر أسماء[١٠] الاستفهام أيضا قد يكون معرفة مع نكارتها عنده، نحو: من أبوك، وعند غيره المبتدأ هو المعرفة بعد أفضل التفصيل أخّرَ عن الخبر، وأسماء الاستفهام تؤول بالمعرفة بمثل ما مر، وقيل: إن «كم» مخصص بالتميز، (رجلا) مفرد نكرة منصوب لفظا

---

[١] أ – الأول (من سهو النساخ).

[٢] ساقطة من ج.

[٣] (لأن الحروف): ساقط من ب.

[٤] ساقطة من ج.

[٥] ساقطة من أ، ج، د.

[٦] ج: ضميرها.

[٧] ج، د: ذاك العدد.

[٨] ج: نكرة.

[٩] أ: فجوّزه ولا يستقيم به المعنى.

[١٠] أ: اسم.

بـ«كم» تميز له. (عندك) مضاف إلى الكاف منصوب المحل بتقدير «في»: متعلق بالعامة مرفوع المحل مع فاعله خبر المبتدأ، والظاهر أن «عند»[1] لا يقبل التعريف بالإضافة إلى المعرفة؛ لغاية إبهامه، فإن عند المخاطب[2] يشمل جميع جوانبه، كالجهات الست فإنهم صرحوا[3] بأنها لا يكتسب التعريف عن المعرفة إذا أضيفت إليها، قيّد «كم» بكونه للاستفهام، لأن كم الخبرية أي: الّذي[4] تكون الجملة المصدَّرة به خبرية لا إنشائية – بخلاف الاستفهامية فإن جملته إنشائية – يكون مميزه مجرورا بإضافة كم إليه، ويكون مفردا، ومجموعا، وفي الاستفهامية مفردا لا غير، ومعناه: التكثير، فهو نقيض رُبَّ، فحمل عليها من جر ما بعده، تقول: «كم» مبتدأ مخصص بالإضافة «رجل» نكرة مضاف إليه لـ«كم» تميز له معنى، «عندي» ظرف مستقر مخصص بالإضافة لما مر[5]، مرفوع المحل//[85] خبر المبتدأ، معناه: كثر من الرجال عندي، وإذا فصل بين [كم][6] الخبرية ومميزه؛ ينصب المميز بـ«كم»؛ لتعذر الإضافة بالفعل، فيتخصص بالتميز؛ لكونه كالوصف، ومَنْ جوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه كقراءة: ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه﴾[7] بإضافة مخلف إلى رسله ونصب وعده على المفعولية، يكسره[8] بالإضافة كقول الشاعر:

❁ كم في بني سعد بن بكر سيدٍ ضخم ❁[9]

---

[1] ج: عندك.

[2] أي: فإن عند المضاف إلى كاف المخاطب.

[3] ب: مرحوا (تحريف).

[4] (أي الذي): ساقط من ب، وكتب بدلا منها ما يلي: «مضاف إلى غيره وتجره» وهو غير مفهوم، ووضع الناسخ عليها إشارة الغموض (ـ ـ ـ ـ ـ).

[5] (لما مر): ساقط من ج.

[6] من ج.

[7] ابراهيم ٤٧ وتمام الآية: ﴿فلا تحسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلَه﴾.

[8] خبر المبتدأ: من، في «من جوزه».

[9] تمامه:

❁ كم في بني بن بكر سيدٍ ❁❁❁ ضخم الدَّسيعة ماجد نفّاع ❁

بلا عزو في كتاب سيبويه ٢٩٦/١، وينظر: خزانة الأدب ٤٧٦/٦.

بإضافته[١] إلى سيد[٢].

(والثالث)، أي الاسم الثالث من نواصب النكرات (كأيِّنْ)[٣]، مؤول بهذا اللفظ مرفوع تقديرا خبر المبتدأ، والجملة عطف على الجملة السابقة، (نحو) مضاف (كأين) مبني على الحكاية مرفوع تقديرا مبتدأ مخصص بالتميز، (رجلا) مفرد نكرة منصوب بـ((كأيِّنْ))[٤]، (عندي) خبر كما عرفت، والجملة: مؤولة مضاف إليها لـ((نحو))، مركب من كاف التشبيه وأيّ، جعلتا كلمة واحدة بمعنى ((كم)) الخبرية للتكثير، وأبقي على حاله أي مجرورا منونا حكاية لحال الظرفية السابقة، فيكون المركب مبنيا على الحكاية، فيكون إعرابه تقديريا[٥]، ويدخل ((من)) البيانية على مُمَيِّز[٦] الثلاثة، فحينئذ يكون الظرف صفة لها، لكنه في ((كأين)) و ((كم)) الخبرية كثير، وفي الاستفهامية قليل حتى قيل[٧]: لم أطلع على دخولها على مميز كم الاستفهامية، وإذا فصل بين الخبرية، أو[٨]الاستفهامية، والمميز بفعل متعد يقتضي بحسب مفهومه مفعولية المميز دخلت، ((من)) على المميز للفصل، لأنه لو لم تدخل حينئذ لنصب المميز، أما في الاستفهامية فلكون النصب هو القياس، وأما/[٨٦] في الخبرية فلما عرفت، فيلزم اللبس فلا يعلم أنه تميز أو مفعول به، فإذا دخلت حصل الفصل، لأن التعدية منافية لحرف[٩] الجر، وإذا فرضنا الفعل الفاصل[١٠] لازما انعكس الأمر، لاقتضاء

---

[١] أي إضافة كم.

[٢] أ: السيد.

[٣] من أ، د، وفي سائر النسخ: كأي، والصواب: هو الأول لأن التنوين أخذ شكله الحرفي وكأنه حرف أصلي من الكلمة.

[٤] أ: بكائن.

[٥] لأن إعراب المبني على الحكاية تكون تقديريا لا محليا.

[٦] أ :المميز، والمميز بكسر الياء المشددة هو التميز.

[٧] القائل: هو الرضي / من حواشي الأصل، رضي الدين الاستربادي (ت ٦٨٨ هـ) شارح الكافية والشافية (بغية الوعاة ٥٦٧/١).

[٨] من أ، ج، د، وفي الأصل، ب: الواو (بدلا من أو).

[٩] أ: لحروف.

[١٠] ساقطة من د.

اللازم حرف الجر، فبدخول «من» يلزم اللبس، إلا إذا كان معنى الفعل اللازم لا يلايم معنى «من»؛ ولم يصلح تعديته بـ«من» فحينئذ لا يلزم اللبس عند الدخول أيضا، ﴿فَخُذْ[١] مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[٢].

(والرابع) أي الاسم الرابع من نواصب الكلمات (كذا)، مؤول خبر الرابع، والجملة معطوفة، وهو هنا[٣] كلمة مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارة، خالية من معنى الجزأين، مثل كأيّن[٤]، وقد يستعمل على معناه الظرفي كما يقال، وكذا في تشبيه بعض الأحكام ببعض (وهي) أي[٥] كلمة كذا، أو تأنيثه باعتبار الخبر، لأن الواو ابتدائية ما بعدها مبتدأ، خبره: (كناية عن العدد) الظرف متعلق بكناية، لأنها مصدر هنا، والجملة ابتدائية لا محل لها، أي تعبر به[٦] عن[٧] العدد، تعبيرا غير واضح الدلالة، وقد يكون كناية عن غير العدد، نحو جئت يوم كذا، كناية عن يوم السبت مثلا، وتبين جنس المكنى عنه من[٨] المضاف إن اعتبرنا إضافة يوم إليه، ومن الموصوف: إن جعلنا يوماً منونا[٩] موصوفا به، (نحو) مضاف (عندي) خبر مقدم، (كذا) مبتدأ مخصص أما بتقديم الخبر أو بالتميز، (درهما) منصوب بكذا تميز[١٠] بيّن[١١] جنس المعدود لا شخصه، ولا عدده المعين، وجوزوا كون درهم مجرورا مضافا إليه لـ«كذا»، أو مرفوعا بدلا أو عطف بيان لـ«كذا»، ووجه

---

[١] في النسخ كلها: خذ (وهو خطأ).

[٢] الأعراف ١٤٣، اقتباس من القرآن الكريم.

[٣] ج: هيهنا.

[٤] من د، وفي البقية: كأيّ.

[٥] ساقطة من د.

[٦] ب، ج، د: يعبر أو معتبر به بدلا من (نعبر به).

[٧] ب: غير (تحريف).

[٨] ج: عن.

[٩] ج: منويا (تحريف).

[١٠] ساقطة من ج.

[١١] أ: يبين.

نصب هذه الأسماء//(٨٧) ما بعدها: إن أحد عشر مثلا، وكذا إحدى[١] وعشرون مثلا، أي مجموع المعطوف والمعطوف عليه تام بالتنوين التقديري، إذ كل اسم لم يكن مضافا ولا معرفا باللام كان منونا لفظا، أو تقديرا، المانع من[٢] من ظهورها، وكذلك كم الاستفهامية، وكذا وكأيٍّ، أي مجموع المركب من الكاف وأيٍّ، أو[٣] لأن الجزء الأخير فيه منون لفظا، فلم تفتقره للتنوين[٤]، إلى الإضافة، وامتنعت منها، ولهذا كل ما أضيف المنّون[٥] سقط التنوين، فيكون ما بعدها مشابها بالمفعول الآتي بعد تمام الفعل بالفاعل، فينتصب مثله.



---

(١) أ: أحد.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) أ، ج: الواو (بدلا من) أو.

(٤) د: التنوين.

(٥) ج: النون (سهو النساخ).

النوع التاسع أسماء الأفعال

(النوع التاسع) مبتدأ وصفة له (كلمات) مرفوع لفظا خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها (تسمى) مجهول من باب التفعيل للواحدة مفعول[١] ما لم يسم فاعله مستتر[٢] فيه. (أسماء) مضاف منصوب مفعول ثان لـ((تسمى))، (الأفعال) مجرور لفظا مضاف إليه. وجملة تسمى مرفوع المحل صفة كلمات، أي: أسماء لألفاظ[٣] الأفعال، مرادا بها معانيها فرويد مثلا اسم للفظ أمْهلْ مرادا به، -أي بلفظ أمهلْ- معناه الفعلي، أي طلب المهلة، لا أنه اسم للفظ أمهل باعتبار نفس اللفظ. فمعاني هذه الأسماء، وهي[٤] ألفاظ الأفعال من الحيثية المذكورة غير مقترنة بأحد الأزمنة، وإن كانت معاني الألفاظ المدلولة لتلك الأسماء مقرونة بها، فخرجت تلك عن تعريف الفعل.

وتلك الأسماء باعتبار العمل على قسمين: (بعضها) مضاف إلى الضمير مبتدأ، أي: بعض تلك الأسماء (ترفع) فعل الواحدة، فاعله: هي، والجملة خبر المبتدأ، والجملة الكبرى ابتدائية لا محل لها. وإنّما/^(٨٨) أنث ((ترفع)) مع أنه مسند إلى البعض[٥] المذكر[٦]؛ لأن البعض اكتسب التأنيث من المضاف إليه، قيل إنما يكتسب التأنيث إذا[٧] كان بعضا من المضاف إليه المؤنث كما هنا، ويكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه [أيضا][٨]

---

[١] مفعول: مبتدأ.

[٢] مستتر: خبر.

[٣] أ: ألفاظ (بسقوط اللام).

[٤] ج: هي (بسقوط الواو).

[٥] من أ، وفي الأصل والبقية: بعض والصواب هو الأول.

[٦] أ، ج: الذكور، والأول أنسب.

[٧] من أ، ج، د، وفي الأصل ،ب: [إلا] إذا، ولا يستقيم به المعنى.

[٨] من أ، د.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[(١)] وقال الفراء[(٢)]: ألزموا تذكير قريب، إذا لم يكن من قريب النسب فرقا بين القربين[(٣)] ويؤيده قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[(٤)]، إذ ليس المؤنث هنا مضافا إلى المذكر، بل تقتضي المرفوع فقط للزومها*، وهي: قسمان بمعنى الأمر، نحو: صهٍ، أي اسكت، ومهٍ، أي اكفف، وبمعنى الماضي كالأمثلة الآتية، وترك القسم الأول من الرافعة وبعضا[(٥)] من القسم الثاني، مثل: أف منونا، وغير منون، بمعنى تضجرت، وتفسيره بـ«أتضجر»[(٦)] مجاز، لأن أثر عملها لكون[(٧)] معمولاتها مضمرات[(٨)] لا تظهر، (وبعضها تنصب) الجملة الصغرى[(٩)] الفعلية خبر المبتدأ، والجملة الكبرى[(١٠)] اسمية معطوفة على الجملة الأولى، لا محل لها، أي: البعض الآخر ينصب كما أنه يرفع لكونه متعديا.

(وهي) أي: أسماء الأفعال رافعة وناصبة[(١١)]، هي: مبتدأ (تسع) خبر، (كلمات) مضاف إليه، والجملة ابتدائية، (الناصبة) مبتدأ (منها) صفة المبتدأ (ست) خبر (كلمات) مجرور [لفظا][(١٢)] مضاف إليه.

---

(١) الأعراف ٥٥.

(٢) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، ينظر: معاني القرآن ١/٣٨٠ — ٣٨١، طبقات النحويين واللغويين ١٣١ وأنباه الرواة ١/٤.

(٣) أي قرب المكان وقرب النسب من أ. (٤) الشورى ١٧.

* اتفقت كل النسخ في العبارة: «بل تقتضي المرفوع، للزومها»، ومع ذلك فالمقام يدل على وجوب وجود ساقط يستقيم به المعنى، مثل: أي: إن بعض أسماء الأفعال لا تنصب، بل تقتضي ...الخ.

(٥) من أ، ب، ج، وفي الأصل د: بعضها.

(٦) أ: بالتفجر.

(٧) ج: لكونها.

(٨) ج: لا تظهر لا يظهر (بدلا من) مضمرات لا تظهر.

(٩) وهي تنصب مع فاعله من أ.

(١٠) وهي: وبعضها تنصب.

(١١) أ، ج، د: أو (بدلا من) الواو.

(١٢) من ج.

(رويد) مؤول بهذا اللفظ مرفوع بدل من ست. أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو منصوب مفعول به لأعني، (نحو) مخصص بالإضافة (رويد) اسم من أسماء[1] الأفعال الناصبة، مبني على الفتح مرفوع المحل مبتدأ، فاعله: مستتر فيه، وهو: أنت مرفوع المحل فاعل رويد ساد//(٨٩) مسد الخبر، أي يستغنى عن الخبر لتمام معناه بالفاعل (زيدا) منصوب لفظا مفعول به، والجملة فعلية أو اسمية مجرور المحل مضاف إليه لـ((نحو))، (أي) حرف تفسير، (أمهله) فعل وفاعل ومفعول به، والجملة مجرور المحل بأنها تفسير للجملة السابقة، والعامل في التفسير، هو[2] عامل المفسر، ورجح الفاضل الهندي[3]: أن رويد مبني على الفتح لا محل لها من الإعراب[4]، والفاعل والمفعول على ما مر، وقيل: أن رويد مبني على الفتح منصوب المحل مفعول مطلق لفعل مقدر، وحال الفاعل والمفعول به على ما مر، وحكم سائر أسماء الأفعال حكم رويد في الصور الثلاث[5]، فإن كانت مفعولا مطلقا يقدر لِكُلٍّ الفعل المناسب به[6]، ففي رويد المقدّر: أرْوِدْ، أو[7] أمهل، وفي ((بلْهَ)) دع، وفي دونك خذ، وهكذا، واعترض عليه[8]، بأنه إذا قدرت الأفعال لا تكون تلك الأسماء أسماء أفعال[9]، والظاهر: أنها حينئذ لا يضمر فيها الفاعل، بل في الأفعال المقدرة، وإن العمل في المفعول به للنواصب، وفي الفاعل المظهر للروافع إنما يكون للأسماء بنيابة الأفعال، وإذا ذكر الفعل كان العمل فيهما أيضا للفعل، فضعُفُ كونها[10] مفعولا مطلقا لا يخفى، وأصل رويد: أروادا، صُغِّرَ بحذف الزوائد فصارت رويد، وجعل

---

[1] من أ، ج، د، وفي الأصل، ب: الأسماء (سهو النساخ).

[2] من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: وهو بثبوت الواو.

[3] محمد بن حسن الفاضل الهندي(ت ١١٣٧)له شرح على عوامل الجرجاني، ينظر: تأريخ الأدب العربي-لبروكلمن ٢٠٣/٥.

[4] (من الإعراب): ساقط من ج.

[5] أ، ب: الثلاثة، ج: الثالث.

[6] ج، د: له، وفي أ: فعل مناسب له.

[7] من ج، وفي الأصل والبقية: الواو بدلا من (أو).

[8] ساقطة من ج.

[9] أ، ج: الأفعال.

[10] ب: فضعفه كون (بدلا من) فضعف كونها.

اسما[1] للفعل، وقد يستعمل بمعناه المصدري مضافا إلى المفعول، نحو: رويد زيدا، أي أرْودْ زيدا رُوَيْدا، ويستعمل منصوبا منونا بمعنى اسم الفاعل، نحو: سِرْ سيراً رويدا، وقد يحذف المصدر الموصوف به نحو قوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾[2].

(وبَلْهَ) بسكون بين فتحتين، عطف/[90] على رويد وحده على تقدير البدلية، والنصب على المفعولية، والجملة معطوفة فيما سواهما، (نحو) مضاف (بَلْهَ) ناصب بمعنى الأمر مبتدأ لا محل لها، فاعله: أنت (زيدا) منصوب مفعول به، والجملة مضاف إليه لـ((نحو))[3] بالتأويل (أي) حرف تفسير، (دعه) أمر بالصيغة فاعله مستتر فيه [وهو][4] أنت، والهاء مفعول به، والجملة مجرور المحل تفسير لما قبلها، ويستعمل مصدرا مضافا[5] نحو: بله زيد، أي تركه[6] بتقدير اترك مثلا، (ودونك) عطف على رويد عطف جملة أو مفرد (نحو) مضاف (دونك زيدا أي خذه)، لا حاجة إلى بيان الإعراب، ويلزمه الكاف وصارت مع دون اسما واحدا[7] بمعنى الفعل (وحيَّهلَ) مؤول بهذا اللفظ معطوف على ما مر (نحو) مضاف (حيهل) أما مبتدأ سدّ[8] مسد خبره، أو لا محل لها، (الثريد) مفعول به له، أي: أيتها، أمر بالصيغة فاعله: مستتر فيه[9]، والهاء: مفعول به والجملة مجرور المحل تفسير لـ((حيَّهل))، وعامله عامل المفسر، ويتعدى بعلى، وإلى، والباء، وفي الحديث[10]: {إذا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلاً بِعُمَرَ} أي: أسرع إليه، ويروى على[11]

---

[1] من سائر النسخ وفي الأصل: ب: أسماء.

[2] الطارق ١٧.

[3] أ: مجرور المحل (بدلا من) مضاف إليه لنحو.

[4] من أ، ج.

[5] وفي الأصل، ب: مضافا مصدرا بدلا من ((مصدرا مضافا)).

[6] أ، ج: اتركه (سهو النساخ).

[7] ساقطة من ج.

[8] ج: وساد.

[9] ساقطة من ج.

[10] هو من حديث عبد الله بن مسعود ينظر الفائق ٣٤٢/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤٧٢/١.

[11] ب: عن (تحريف).

عمر، وإلى عمر، وينوّن. ويقال: حيّهلا. بإثبات الألف بلا تنوين، وبإسكان اللام، وبإسكان الهاء، وفتح اللام منوّنا وغيره[١]، ويستعمل كل من «حيّ» [وحده][٢] و«هل» وحده، بمعنى: أقبل. نحو: حيّ على الصّلاة، وكقول الشاعر:

❁ ألا أبلغا ليلى وقولا[٣] لها هلا[٤] ❁

أي: أقبلي (وعليك) أي لفظه كما مر[٥] (نحو: عليك زيدا، أي: ألزمه، وهاء) عطف على رويد أيضا، عطف مفرد أو جملة (نحو) مخصص بالإضافة (هاء//[٦] زيدا، أي:) حرف تفسير، وقيل حرف عطف (خذه) الجملة: مجرور المحل، تفسير هاء زيدا، أو عطف عليه، ويتصرف منها: هاء، نحو: هاء، هاؤما، هاؤم، هائي، هاؤما، هاؤنّ، قال الله تعالى: ﴿هاؤم﴾ فالميم فاعله، ومفعوله محذوف أي: هاؤم كتابي. أو مفعوله: كتابيه بعد قوله تعالى[٦]: ﴿اقرؤا كتابيه﴾[٧]، على مذهب الكوفيين في التنازع، لكن يكون على غير المختار، أي: خذوا كتابيه واقرؤه، وجاء هات أيضا. متصرفا، تقول: هات[٨]، هاتيا، هاتوا، هاتي، هاتيا، هاتين، قال الله تعالى: ﴿قل[٩]: هاتوا برهانكم﴾[١٠] الواو: فاعله. برهان: مفعول به. وجاء أيضا: هاك بإلحاق الكاف، نحو: هاك، هاكما، هاكم، هاك[١١]، هاكما، هاكنّ، و«كما» و«كم» مثلا: فاعله، وجاء فيه لغات أخر كلها متصرفة، ومن تلك

---

(١) أي يجوز: حيْهلاً. حيْهلا. حيْهل. حيْهل.

(٢) من أ، د.

(٣) ب: وقولوا، د: فقولا.

(٤) صدر بيت للنابغة الجعدي شعره: ١٢٣ وعجزه:

❁ فقد ركبت أمرا أغر محجلا ❁

(٥) أ، ج: عطف على ما مر. ب: عطف لما مر.

(٦) ساقطة من ج.

(٧) ﴿هاؤم اقرؤا كتابيه﴾ الحاقة ١٩.

(٨) أ: هاتت (سهو النساخ).

(٩) ساقطة من أ.

(١٠) البقرة ١١١.

(١١) د: هاكي.

الأسماء: هلمّ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ[١]: هَلُمَّ[٢] شُهَدَاءَكُمْ﴾[٣] أي: أحضروهم، وجاء لازما كقوله تعالى[٤]: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٥] أي: تعال، وجيء، وعند تميم يتصرف هلمّ أيضا تصرّف أمر المخاطب، تقول: هَلُمَّ، هَلُمَّا، هَلُمُّوا ...الخ.

(والرّافعة) مبتدأ (منها) أي: من تلك الأسماء التّسعة صفة للمبتدأ (ثلاث) خبر المبتدأ (كلمات) مضاف إليه لـ«ثلاث» والجملة الاسمية عطف على جملة[٦] «الناصبة منها ... الخ» لا محل لها.

(هيهات) أما بدل أو منصوب المحل بأعني، أو خبر [مبتدأ][٧] محذوف، أو خبره محذوف والجملة لا محل لها (نحو) مخصص بالإضافة (هيهات) أما مبتدأ أو لا محل له، (زيد) مرفوع فاعله: سادّ مسدّ الخبر، والجملة مؤولة/[٩٢] [بهذا اللفظ][٨] مضاف إليه لـ«نحو»، وعلى الضعيف منصوب المحل مفعول مطلق لـ«بَعُدَ» المقدر أي: بعد زيد، هيهات (أي: بعد)، ويجوز في التاء: الفتح، وهو الأفصح، والكسر والضمّ، وفي الثلاث[٩] يجوز التّنوين، وفيه لغات أخر[١٠]، ويدخل اللام على فاعله، نحو: قوله تعالى:

---

[١] ساقط من أ.

[٢] (قال الله تعالى: ﴿قل هلم ... ﴾ ساقط من ج.

[٣] الأنعام ١٥٠.

[٤] ساقط من أ، ج، د.

[٥] الأحزاب ١٨.

[٦] من سائر النسخ، ومن الأصل: الجملة والأول أصوب.

[٧] من أ.

[٨] من أ أيضا.

[٩] أ: الثلاثة.

[١٠] وقد يقال: (أيْهات) بإبدال الهاء همزة، و(أيهاك) بإبدال التاء كافا أيضا، و(أيهان) بإبدال التاء نونا مكسورة أيضا و(هيها) بحذف التاء، و(هيهات) بسكون التاء، و(أيها) بقلب الهاء همزة وبحذف التاء، ينظر في هيهات الخصائص ٤١/٣، ومنثور الفوائد ٤٢، وشرح المفصل ٦٥/٤.

﴿هيهات[1] هيهات لما توعدون﴾[2]، وقيل: فاعله محذوف، أي: هيهات الإخراج الموجود، وقيل: «لما» ظرف خبر هيهات.

(وسرعان) عطف على «هيهات» عطف مفرد أو جملة (نحو: سرعان) اسم فعل رافع، (ذا) مرفوع المحل فاعل[3]، (إهالةً) منصوب تميز لنسبة سرعان إلى «ذا» أي: سَرعَ مع المبالغة سِمَنُه[4]، فإن كان المرجع والمشار إليه بـذا هو الشاة «فتذكيره لكون الشاة»[5] يطلق على المذكر والمؤنث وكان[6] المشار إليه مذكرا، إذ القاعدة: إن كل اسم جنس بالتاء ويطلق على الذكور والإناث، إذا أريد الذكر[7] به لا يسري تأنيثه إلى شيء نقول: هذا حمامة، وهذا شاة إذا أريد بهما ذكر، والقرينة على إرادة الذكر تذكير ذا، وإلا لزم تأنيثه، إذ في مثل هذا الاسم، يلزم تأنيث المؤنث لئلا يلتبس، وهذا المثال مثل: يضرب لمن أخبر بحصول شيء قبل وقته، وجاء كسر السين وضمه في سرعان[8].

(وشتان) عطف على هيهات كما مر (نحو: شتان) أما مبتدأ أو لا محل له، (زيد) مرفوع فاعله (وعمرو)، عطف على زيد (أي) حرف تفسير، أو عطف، (افترقا) فعل والألف مرفوع المحل[9] بالألف، فاعله والجملة مجرور المحل تفسير، أو معطوفة، و//(٩٣) لا يكون إلا شيئين متخاطفين، فلا تقول: شتان الزيدان، وجاء شتان ما هما، بزيادة «ما»، وشتان ما بينهما، بزيادة «ما»، و«بين»، و«هما» فاعله، وفي هذه الثلاثة مبالغة ليست في مسمّياتها، وهذه غير متصرفة أيضا، يستوي[10] في هذه، وفي القسم الأول

---

(1) ساقطة من أ.
(2) المؤمنون ٣٦.
(3) أ، ج: فاعله.
(4) أي زاد سمنة.
(5) (فتذكيره لكون الشاة): ساقط من أ.
(6) ج: فكان.
(7) أ: الذكر.
(8) (في سرعان): ساقط من أ.
(9) ساقطة من ج.
(10) أ: ويستوي / نسخه.

غير((هاء))و((هلمَّ))على تميم، الذكور[١] والإناث.والأفراد وغيره،ويستتر فيما يستتر[٢] فيه الفاعل الضمائر، مطابقة للمقصود،واعلم أن أسماء الأفعال غير محصورة فيما ذكرنا،فليس قصده إلى الحصر.



[١] الذكور: فاعل ((يستوي)).

[٢] ساقطة من ا.

﴿النوع العاشر الأفعال الناقصة﴾

(النّوع العاشر) مبتدأ وصفة (الأفعال) خبر المبتدأ (الناقصة) صفة الخبر، (ترفع الاسم) فعل وفاعله هي، الاسم: مفعول به، والجملة منصوب المحل حال من فاعل الناقصة، (وتنصب) فعل وفاعله هي، (الخبر) مفعول به، والجملة منصوب المحل عطف على الجملة السابقة، (وهي) الواو ابتدائية ما بعدها مبتدأ (ثلاثة عشر) مركب تعدادي مبني جزآه على الفتح، الجزء[1] الثاني مرفوع المحل خبر المبتدأ (فعلا) منصوب تميز، والجملة لا محل لها[2]. والظاهر: أن المصنف حصر المشهورة في العدد المذكور، وإلا فهي ليست[3] محصورة فيه بل قيل: ولا مضبوطة بشيء من الأعداد، بل غير محصورة، وتسميتها ناقصة ليست لعدم مصادرها، وإلا لخرجت[4] عن حد الفعل، لعدم وجود معنى تدل عليه تلك الأفعال عليه بنفسها مقترنا بالزمان حينئذ، ولخالفت[5] مقتضى قاعدة الاشتقاق، بل لأنها لا تتم بمرفوعها بدون الخبر كسائر الأفعال التامة، لكن لما كانت لتقرير الأسماء على صفة غير مصادرها[6]، وكان المقصود منها إثبات مصدر الخبر للاسم، وكانت بنفسها/(٩٤) بيانا لكيفية تلك المصادر الثابتة، توهم بعض النحويين أنه ليس لها مصادر، وحكم المنطقيون بأنها أداة، أي داخل في قسم الحرف، نظرا إلى كونها آلة للغير فـ(كان) مثلا يدل على الحصول والوقوع، والفرق بين الناقصة والتامة: أن الناقصة وضعت لحصول

---

(١) ساقطة من ج.

(٢) ج: لها من الإعراب.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) من البقية، ومن الأصل ،ب: فخرجت.

(٥) أ: ولخالفت، د: ولخات (من خطأ النساخ).

(٦) من ج وهو الأنسب وفي سائر النسخ: مصدرها.

موصوفية شيء[١] بصفة[٢]، فتقتضي أمرين، والتامة لحصول ذات الشيء، فلم يتوقف إلا على أمر واحد، خذ[٣] هذه.

(كان) مؤول مرفوع المحل، بدل من محل ثلاثة عشر، أو منصوب المحل بأعني، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر (نحو) مضاف (كان) فعل ناقص (زيد) مرفوع لفظا اسمه[٤] (قائما) منصوب لفظا خبر كان، فاعله: مستتر فيه راجع إلى اسم كان، وهو مع اسمه وخبره جملة فعلية مؤولة بهذا اللفظ، مجرور المحل مضاف إليه لـ«نحو» (وتكون) الواو عاطفة، تكون ناقصة، اسمه مستتر راجع إلى «كان» وإنما أنث باعتبار كلمة كان، (تامة) منصوب لفظا خبر تكون، فاعله هي راجع إلى اسم تكون، وهو: أي لفظ تكون مع اسمه وخبره جملة معطوفة على الجملة المفهومة من السابق، لأنه يفهم من قوله: أو لا في تعداد الأفعال الناقصة: كان، أن تكون كان ناقصة، فقوله: وتكون تامة، تكون عطفا عليه لا محل له، لأن المعطوف عليه جملة ابتدائية لا محل لها، أي تكون تامة غير مفتقرة إلى الخبر، لكونها بمعنى وجود[٥] الشيء، (نحو كان) عامل قياسي تام بفاعله (زيد) مرفوع فاعله، (أي) حرف تفسير أو عطف، (وجد) فعل وفاعل، تفسير «كان زيد»، أو معطوف عليه، مجرور المحل بعامل المفسر، أو معطوف عليه، (وزائدة) منصوب معطوف على «تامة» فاعله مستتر//(١٥) راجع إلى اسم تكون، [أي][٦] إذا سقط لم يختل المعنى (نحو) مضاف، (إنّ) حرف مشبه بالفعل (من أفضلهم) مضاف إلى «هم» مجرور بـ«من» والظرف مستقر مرفوع المحل خبر إن، قدّم على اسمه، وهو جائز في الخبر الظرف لا غير، (كان) زائدة ليس لها عمل [لا لفظا][٧] ولا محلا[٨] (زيدا) منصوب اسم إن، أي: إن من أفضلهم

---

(١) أي اسم كان.

(٢) ج: لصفة، أي: خبر كان.

(٣) ساقطة من البقية ما عدا ب.

(٤) ساقطة من أ.

(٥) أ: وجد، وَجَعَلَتْ أ «بمعنى وجد» ضمن المتن.

(٦) من أ، ج، د.

(٧) من أ فقط

(٨) من أ، وسائر النسخ: محل.

زيدا. (ومضمرا) منصوب عطف على تامة أيضا. ليس فيه ضمير، و(فيها) الظرف متعلق ((مضمرا)) أي في مكان (ضمير) مرفوع. مفعول ما لم يسمَّ فاعله لـ((مضمرا))، (الشأن) مجرور مضاف إليه لـ((ضمير)). أي: ضمير مدلوله الشّأن. وضمير الشّأن ضمير غائب يتقدم الجملة يفسّرُ بتلك الجملة. ويكون مستترا، وبارزا متصلا، ومنفصلا، فإن كان مذكرا يعتبر مرجعه الشّأن[١] ويسمى ضمير الشّأن، وإن[٢] كان مؤنثا يعتبر مرجعه القصة، ويسمّى ضمير القصة، وليس بين ضمير الشّأن والقصة فرق[٣]، إلا أن المسند إليه للجملة المفسرة في ضمير الشّأن يكون مذكرا، وفي ضمير القصة يكون مؤنثا. مثال ضمير الشّأن: (نحو) مخصص [بالإضافة][٤]، (كان) من الأفعال الناقصة فيه ضمير عبارة عن الشّأن (زيد) مبتدأ (قائم) مرفوع خبر المبتدأ. والجملة منصوب المحل خبر كان، وتفسير لضمير الشّأن، أي الشّأن والحال: هو: أن زيدا قائم، وفائدة ضمير الشّأن [والقصة][٥]: إفادة كون ذلك الشّأن والقصة أمرا مهتمّا به. ولهذا[٦] ذكر أولا مجملا. ثانيا مفصلا ليكون أوقع في النفوس كما هو شأن المهم، وهذه[٧] هي كان الناقصة[٨]، لكن لمّا اختصت عن سائر/[٩٦] أفراده بكيفية مخصوصة في الاسم والخبر[٩]، صارت كأنها قسم مستقل من كان.

(وصار) عطف على كان عطف مفرد أو جملة (للانتقال) ظرف مستقر، إما خبر صار، أو هو، أي: لانتقال الاسم إلى الخبر، سواء كان من باب الانتقال من صفة إلى صفة، (نحو) مضاف (صار) فعل ناقص (زيد) اسم صار (غنيا) منصوب خبر صار، فاعله مستتر فيه راجع إلى زيد، أي انتقل من صفة الفقر إلى صفة الغناء، ويُعرف المنتقل منه بالنظر إلى

---

(١) ساقطة من د.

(٢) د: فإن.

(٣) من أ، ج، وسائر النسخ شيء والأول أصوب.

(٤) من ج، وهي ضرورية ما دامت كلمة ((مخصص)) موجودة.

(٥) من أ، ج، د.

(٦) أ: ولذا.

(٧) جواب عن سؤال مقدر وهو إن قسم الشيء يلزم أن يكون قسيما له، وكان هذه عين ((كان)) الناقصة، لا مثل ما قبله من تام وزائدة لأنهما مغايران للناقصة فأجاب: بقوله كأنه قسم مستقل /من أ.

(٨) د: ناقصة (بدون الألف واللام).

(٩) أي لأن اسمه لا يكون ألا ضمير الشأن أو القصة وخبره لا يكون الا جملة مفسرة لضمير الشأن أو القصة.

الخبر، إن لم يكن معتبرا في مفهوم الاسم، أو من ذات إلى ذات، نحو: صار الماء هواء. أي من الحقيقة المائية إلى الحقيقة الهوائية[(١)] والمنتقل منه مدلول عليه بالاسم، (وتكون) أي: صار، اسمه مستتر فيه راجع إلى صار، (تامة) منصوب خبر تكون ضميرها راجع إلى اسم تكون، والجملة معطوفة على الجملة المفهومة من قوله: وصار، أي: تكون ناقصة، وتكون تامة ... الخ (بمعنى) الباء للملابسة، معنى مضاف إلى ما بعده مجرور تقديرا بالباء، والظرف مستقر منصوب المحل خبر بعد خبر لـ((تكون))، أو حال من فاعل ((تامة))، (ذهب) مؤول بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه لـ((معنى))، (نحو) مخصص بالإضافة، (صار) عامل قياسي بمعنى ذهب (زيد) مرفوع لفظا فاعله، (إلى عمرو)، والظرف[(٢)] لغو متعلق بـ((صار))، أي ذهب إليه.

(وأصبح) مؤول معطوف على كان، مفردا أو جملة، وهو: لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص، (نحو) مضاف (أصبح) فعل ناقص عامل سماعي، (زيد) مرفوع اسمه، (فقيرا) منصوب خبره، فاعله راجع إلى زيد، والجملة باعتبار هذا//[(٩٧)] اللفظ مضاف إليه لـ((نحو))، أي: صار فقيرا في وقت الصّباح، (وتكون) اسمه مستتر [فيه][(٣)] راجع إلى أصبح (تامة) منصوب خبره فاعله مستتر [فيه][(٤)] راجع إلى اسم تكون، والجملة معطوفة على الجملة المفهومة من قوله: وأصبح، أي: تكون ناقصة، أي: وتكون تامة[(٥)]، مستغنية عن الخبر تفيد الدخول في الوقت الخاص (نحو: أصبح) تامة قياسية[(٦)]، (زيد)، فاعله، (أي: دخل في وقت الصباح)، ((دخل)) مع متعلقاته، مجرور المحل تفسير لـ((أصبح زيد))، وعامل جره عامل جر المُفَسَّر، (وبمعنى) مضاف إلى ما بعده مجرور تقديرا بالباء، والظرف مستقر خبر تكون المقدر، (صار) مؤول مضاف إليه لـ((معنى))، وجملة ((تكون ...)) معطوفة على جملة: تكون تامة بدون اعتبار عطفها على المفهوم السّابق؛ لأن كونها بمعنى صار

---

(١) ((من الحقيقة المائية إلى الحقيقة الهوائية)) من ج، وفي البقية: العبارة نفسها إلا أنها كتبت حقيقة بدلا من الحقيقة والأول أصوب.

(٢) أ، ب، د: الظرف.

(٣) من أ.

(٤) من أ.

(٥) (أي: تكون ناقصة): ساقطة من سائر النسخ، ما عدا ب التي تكون كالأصل غالبا.

(٦) من أ، والبقية: قياسي.

ليس مغايرا لكونها ناقصة، أو يقدر المفهوم السّابق، وتكون أصبح لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص، فتكون جملة. وبمعنى صار عطف عليه لحصول المغايرة. وهذا أيضا يصلح لأن يقدر معطوفا عليه لقوله: وتكون تامة أيضا، (نحو: أصبح) عامل سماعي بمعنى صار، (زيد) مرفوع اسم أصبح (فقيرا) منصوب خبر أصبح بمعنى صار فقيرا من غير تقييد بوقت، فباعتبار التقييد بالوقت في المعنى الأول، حصل الفرق بينه وبين هذا، (وأمسى) مبتدأ خبره: (مثل) مخصص بالإضافة إلى[1] (أصبح) مؤول مضاف أليه لـ((مثل))، أو أمسى معطوف[2] على ((كان)) عطف جملة أو مفرد، كأمثاله، و((مثل)) خبر مبتدأ محذوف أي: ((أمسى)) مثل ((أصبح)) في كونها ناقصة لاقتران/[98] مضمون الجملة بوقت[3] المساء[4]، وكونها تامة[*]، للدخول في ذلك الوقت، وكونها بمعنى صار بلا اعتبار الوقت في مفهومها، (وأضحى) أي لفظ أضحى (مثل أصبح) في المعاني الثلاثة، لكن الوقت هنا الضّحى، وإعرابه ظاهر من سابقه (أيضا) أي: آض أيضا، بمعنى رجع حكم أصبح في أضحى رجوعا، و((أيضا))[6] في الحقيقة مصدر بمعنى رجوعا، لكن لما كان رجوع حكم شيء في شيء مستلزما للمشابهة أريد من ((أيضا)) في أمثال هذا المقام معنى التشبيه، فيكون أيضا بحسب المعنى تأكيدا لما أفاده ((مثل))، أو المراد من أيضا تشبيه مماثلة أضحى لـ((أصبح)) بمماثلة أمسى له، فلا يكون تأكيدا[7] لكن الأخصر أن يقول: وأمسى وأضحى مثل أصبح، وأمثلة أصبح مُغْنٍ[8] عن أمثلتهما، (وظل) معرفة مؤول بهذا اللفظ عطف على كان كأمثاله، وهو لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص، وهو جميع النهار، (نحو ظل زيد قائما) أي: صار قائما في

---

(1) ساقطة من أ.

(2) أ: عطف.

(3) ساقطة من د.

(4) أي لاقتران مضمون الجملة بوقت خاص هو المساء.

(*) ساقطة من د.

(6) أ، ب، ج: فأيضا.

(7) أ: ((فلا تأكيد)) بدلا من ((فلا يكون تأكيدا)).

(8) من البقية، وفي الأصل، ب: مغني (بثبوت الياء)، ولا يصح إلا على رأي ضعيف من أن بعض العرب يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حالة النصب، فيظهر الرفعة والكسرة على الياء كالفتحة، ينظر: فتح الجليل بشرح ابن عقيل /من شرح ابن عقيل، ٨٢/١.

النهار، وهو غني عن الإعراب، (وتكون) أي[١]: كلمة ظل (بمعنى صار) أي لمجرد الانتقال مجرَّدا عن الوقت، وهذه الجملة عطف على المفهوم من قوله: ((وظل))، وهو: أن ((ظل)) تكون لاقتران مضمون الجملة ... الخ، وتكون بمعنى صار (نحو: ظل زيد فقيرا) أي صار فقيرا غير مقيد بوقت، (وبات) عطف على ((كان)) على قياس أخواتها، وهي تكون لاقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص وهو الليل، (نحو: بات زيد) اسم بات (قائما) خبره، أي: صار قائما في الليل، (ويكون) اسمه راجعا إلى ((بات))، (بمعنى) خبره (صار)//[٩٩] مضاف إليه لـ((معنى))[٢]، والجملة عطف على قياس السابق، ولم يذكر في أكثر الكتب[٣] كونهما تامتين، والظاهر: أنه لندور ذلك فيهما[٤]، لأنه قيل: إن ظل تكون تامة بمعنى دام أو طال، تقول: ظل هذا الأمر، أي: دام، وظل[٥] هذا اليوم[٦]، أي: طال، وبات بمعنى نزل، تقول: ((بات زيد))[٧] فاعل بات، ((القوم)) مفعول به، أو ((بالقوم))، إذا نزل بهم ليلا، فيتعدى بالباء أو بنفسها[٨].

(ومازال) مجموعه مؤول عطف على ((كان)) كما مر، وهو من زال يزال، وأما زال يزول فليس بناقصة، وهو لاستمرار خبرها لاسمها مذ[٩] صار الاسم[١٠] قابلا للخبر عادة، (نحو) مخصص بالإضافة (ما) نافية (زال) فعل ناقص عامل سماعي (زيد) مرفوع اسم مازال (كريما) منصوب خبره، فاعله راجع إلى زيد، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ((نحو))، أي: استمر فيه الكرامة من صار مستعدا للكرامة.

---

[١] ساقطة من ج.

[٢] ساقطة من أ، ج، د.

[٣] أ: النسخ.

[٤] أي في ظل وبات.

[٥] ج: فظل.

[٦] أ: الليلة.

[٧] ب: زيد [القوم].

[٨] أ: نفسها.

[٩] ج: من زمان (بدلا من) مذ.

[١٠] ساقطة من ج.

(وما برح وما فتيء) بكسر التاء وفتحها والهمزة بعدها، (وما انفك) أما معطوفات على «كان» على قياس أخواتها، أو مبتدءآت متعاطفة[1] و(بمعنى ما زال) خبرها، وعلى هذا لا تكون[2] عطفا على «كان»؛ لأنه لم يذكر معنى كما ذكر للأول في الأنواع السابقة؛ ليكون كان مبتدأ وما يبين معناه خبرا، فلا يكون بين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة، كما في أمسى واضحى، وعلى الأول يكون بمعنى الخ، خبر مبتدأ محذوف وهو هي، والجملة ابتدائية لا محل لها [من الإعراب][3]، أي: هذه الأفعال بمعنى ما زال في أنها[4] أيضا لاستمرار خبرها لفاعلها منذ قبله، ويلزمها[5] النفي، وقد يحذف في اللفظ، وبعضهم يعتبرون حرف النفي مع الفعل كلمة واحدة.

(ومادام) مجموعه مؤول بهذا اللفظ[6]، عطف على «كان» أيضا وهو لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها[7]: (نحو: اجلس) أمر فاعله: أنت،أو مضارع المتكلم فاعله أنا، (ما) حرف يجعل ما بعده مصدرا (دام) فعل ناقص/[١٠٠] (زيد) مرفوع اسمه، (جالسا) منصوب خبر دام، فاعله: راجع إلى زيد، ومادام مع اسمه وخبره في تأويل المصدر منصوب المحل بتقدير «في» مفعول فيه لـ«اجلس» مجازا، قائم مقام المضاف الذي هو المفعول فيه حقيقة، أو مجرور المحل مضاف إليه لـ«زمان» المحذوف، وزمان: معرفة بالإضافة إلى ما بعده منصوب بتقدير «في» مفعول فيه لـ«اجلس»، تقديره: اجلس زمان دوام جلوش زيد، فإعراب زمان كما ذكرنا، دوام: مجرور مضاف إليه لزمان، جلوس: مجرور مضاف إليه لـ«دوام»، زيد: مجرور مضاف إليه لجلوس، مرفوع معنى فاعل[8] له، وقياس ما المصدرية: أن تجعل مدخولها مصدرا مضافا إلى فاعله، وهنا جعل المدخول والخبر أيضا

---

(١) ب: متعاطفات.

(٢) (لا): ساقط من د.

(٣) من أ.

(٤) ب: النهار (خطأ النساخ).

(٥) د: ويلزم.

(٦) ساقطة من الأصل، ب.

(٧) ساقطة من ج.

(٨) من البقية وفي الأصل، ب: فاعله.

مصدرا، وأضاف مصدر[١] الخبر إلى الاسم، قلت: إن المقصود في الأفعال الناقصة الدلالة على ثبوت مصادر خبرها لأسمائها، وثبوت نفسها لتلك[٢] المصادر، فتجعل ((ما)) الخبر مصدرا لكونه مقصودا للإثبات للاسم والفعل الناقص؛ لكونه مدخولها، فيضاف كل مصدر إلى ما ثبت له، أو نقول: أن ((ما)) تجعل الفعل فقط مصدرا، والتقدير: زمان دوام زيد جالس، فجملة المبتدأ والخبر مضاف إليه لـ((دوام)) بتأويل هذا الكلام، أي دوام مضمونه، ثم إذا جعل الخبر مضافا إلى الاسم يكون لبيان المضمون، لا لاقتضاء الحرف المصدرية، وجملة ((اجلس مادام ... الخ)) مجرور المحل مضاف إليه لـ((نحو))، فَوَقَّتَ جلوس المخاطب والمتكلم بمدة جلوس زيد، ولكون مادام[٣] لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر للاسم، احتاج إلى كلام من حيث كونه مع مدخولها ظرفا، ولزم[٤] ((ما)) المصدرية ليكون بتأويل المصدر، فيناسب[٥] تقدير الزمان، إذ الزمان كثيرا ما يقدر على المصادر، وتكون تامة بمعنى بَقِيَ نحو: <قوله تعالى>: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ﴾[٦]، وبمعنى سكن، وجاء في//(١٠١) الحديث[٧]: ((نهى أن يُبَالَ في الماء الدائم)) أي الساكن.

(وليس) عطف على كان على قياس أخواته (لنفي) الظرف خبر محذوف، أو خبر ليس، وعلى الأول: الجملة ليست معطوفة لفقد[٨] آلته، وعلى الثاني[٩] عدم العطف أولى أيضا، لفقد المناسبة على ما عرفت، (الحال) مضاف إليه لنفي، أي لنفي مضمون مدخوله في الزمان الحال، وقيل مطلقا غير مقيد بزمان (نحو) مضاف (ليس) فعل غير متصرف ناقص (زيد) مرفوع اسمه (قائما) منصوب خبره، فاعله: راجع إلى زيد، وإنما كانت الأفعال

---

(١) ساقطة من أ.

(٢) ج: لذلك

(٣) ج: ما بعد دام.

(٤) أ، ج، د: ولزمه.

(٥) د: ويناسب.

(٦) هود ١٠٨.

(٧) المسند لابن حنبل ٢/٤٦٤.

(٨) ساقطة من ب.

(٩) ساقطة من د.

الناقصة عوامـل سماعيـة ؛ لأنـها لازمـة خرجـت عـن قيـاس الأفعـال اللازمـة وقاعدتـها[1]. وهي[2] لزوم معانيها في الفاعل وعدم توقفها على غير الفاعل، وهذه مع لزومها يتوقف[3] تعلقها[4] على غير المرفوع وليست متعدية حتى يجعل ذلك الغير مفعـولا بـه، فسمعت هذه الأفعال عاملة – كما ذكرنا – موقوفة على غـير المرفـوع خارجـة عـن قيـاس القسـمين اللازم والمتعدي.



---

(١) في الأصل: قاعتها من سهو النساخ.

(٢) ج: هي (بسقوط الواو).

(٣) ساقطة من ب.

(٤) أ، ج: تعقلها، وفي ج وتعلقها /نسخة.

النوع الحادي عشر أفعال تسمّى أفعال المقاربة

(النوع) مبتدأ (الحادي عشر) مركب تعدادي مبني جزآه على الفتح، والجزء الثاني مرفوع المحل صفة النوع، (أفعال) خبر المبتدأ، (تسمى) مجهول المضارع للواحدة، مرفوع تقديرا مفعول ما لم يسم فاعله مستتر [فيه][1] راجع إلى أفعال[2]، وهو: هي، (أفعال) منصوب مفعول ثان لـ((تسمى))، (المقاربة) مجرور مضاف إليه لـ((أفعال))، أي: أفعال تدل على قرب خبرها لفاعلها، رجاءا، أو حصولا، أو أخذا فيه[3]، وهذه أيضا من الأفعال الناقصة، إذ هي أيضا لتقرير الفاعل على صفة غير [صفة][4] مصدرها، لكن أفردها بالذكر لاختصاص خبرها بأن يكون فعلا مضارعا دون [الأفعال][5] الناقصة السابقة (وهي أربعة)، مبتدأ وخبر، والجملة ابتدائية (أفعال)/[١٠٦] مضاف إليه، (عسى) مؤول بهذا اللفظ منصوب المحل مفعول أعني، أو مرفوع المحل، بدل أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر المحذوف[6]، (نحو: عسى)[7] فعل من أفعال المقاربة، عامل سماعي ناقص، (زيد) مرفوع اسم عسى، (أن يخرج)، ((أن)): ناصبة مصدرية، ((يخرج)): منصوب بـ((أن))، فاعله: هو راجع إلى زيد في، تأويل المصدر منصوب المحل خبر ((عسى))، أي: عسى زيد خروجه، بتقدير مضاف أي ذا خروجه، أو يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي: خارجا ليصحّ ((حمل الخبر على الاسم))[8] لأنهما في الحقيقة مبتدأ وخبر، (وعسى أن يخرج زيد) فيه وجهان: الأول: أن ((عسى)) تامة لا تقتضي المنصوب، فحينئذ ((أن يخرج زيد)) في تأويل

---

[1] من د.

[2] أ: الأفعال.

[3] ساقطة من ج.

[4] من أ.

[5] من د فقط، أفعال فصوبتها، وجعلتها الأفعال.

[6] أ: أو الخبر محذوف المبتدأ.

[7] (نحو: عسى): ساقط من د.

[8] ج: ((حمل الاسم على الخبر)) خطأ واضح.

المصدر مرفوع المحل فاعل عسى، وقد تم به، والثاني: أن تكون ناقصة، وإعرابه كالأول. لكن سد مرفوعه – لاشتماله على المسند والمسند إليه – مسدّ الاسم والخبر، أو بجعل زيدٍ مرفوعا بـ((عسى)) مؤخرا عن الخبر، وفي ((يخرج)) ضمير الفاعل راجع إلى زيد المتقدم[١] رتبة[٢]، وهو مع الضمير في تأويل المصدر منصوب المحل خبر، والأصل أن يدخل ((أن)) على خبر ((عسى))؛ لأنه يقرب الخبر رجاء وطمعا، والمرجُو. لكونه في المستقبل يناسب أن الاستقبالية، وقد[٣] يحذف ((أن)) تشبيها بـ((كاد)) تقول: عسى زيد يخرج، وهم يفسِّرون الناقصة بـ((قارب))، أي: قارب زيد ذا خروجه، أو خارجا، بمعنى: إن قرب خروجه مرجوٌ، ومطموع، ولم يحصل القرب بعد، والتّامة بـ((قرب))، فمعنى: ((عسى أن يخرج زيد)) على تقدير كونه تاما، أي قرب خروجه، فيعتبرون في ((قارب)) معنى الرجاء دون ((قرب))[٤]، وقال بعضهم//[١٠٣] : إن الذي يجعلونه خبرا لهذه الأفعال في محل الرفع ((بدل عن زيد))[٥]، وبعضهم: أنه منصوب المحل مفعول لها، لأنها بمنزلة المتعدي، والمشهور هو الأول، وإذا قيل: زيد عسى أن يخرج، جاز أن يكون اسم عسى مستترا راجعا إلى زيد المبتدأ، وما بعده خبره، فيطابق عسى المبتدأ إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، وجاز أن يكتفي[٦] بالضمير المستتر في ((أن يخرج))، ولا يضمر في ((عسى))، فحينئذ يكون عسى مفردا مذكرا دائما، ويطابق ((أن يخرج)) للمبتدأ، و((أن يخرج)) يكون مرفوع المحل بعسى، أما تامة، أو سدّ المرفوع مسدّ الاسم والخبر، وإذا قيل: عساي، أو عساك، أو عساه أن اخرج، وأن[٧] تخرج، وأن[٨] يخرج، ففيه ثلاثة مذاهب، الأول: أن الضمائر منصوب المحل أسم

---

(١) أ: المقدم.

(٢) د: مرتبة.

(٣) (وقد): ساقطة من أ، ج، د.

(٤) ب: قريب.

(٥) كان الأفضل أن يقول: ((بدل عن اسمها)).

(٦) د: يكفي.

(٧) أ، ج، د: أو (بدلا من الواو).

(٨) أ، ج، د: أو (بدلا من الوا).

عسى[1]، والأفعال مرفوع المحل على الخبرية؛ أعمالا له عمل «لعلّ»؛ لكونه بمعناها، أي: للرجاء، والثاني: أن يعمل عملها السابق بكون الضمائر مرفوع المحل اسما له، بإقامة الضمائر المنصوبة موقع المرفوع، لأن لفظها لفظ المنصوب، والأفعال منصوب المحل على القياس السابق، والثالث: أن تجعل الضمائر منصوبا خبرا، والأفعال[2]مؤولة مرفوعة المحل اسما مؤخرا على الخبر هذا.

(وكاد) عطف على عسى عطف مفرد أو جملة، وهو لقرب الخبر حصولا (نحو) مضاف (كاد) عامل سماعيّ، من الأفعال الناقصة للمقاربة، (زيد) مرفوع اسم كاد، (يخرج) مع فاعله منصوب المحل خبر كاد، وخبرها مضارع مجرد عن «أن»؛ لانتفاء الرجاء المقتضي للاستقبال، وقد تدخل على خبرها تشبيها لها[3] بـ«عسى»، تقول: كاد زيد أن يخرج أي: قارب زيد ذا الخروج[4]، أو خارجا/(١٠٤). بمعنى أن قرب الخروج حاصل لا أنه مرجوّ، وقد جاء:

❊ وما كدت آيبا ❊[5]

على أن يكون الخبر اسم فاعل، ولم يجيء من كاد إلا الماضي والمضارع، ومن عسى إلا الماضي، وجاء كاد بمعنى أراد، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ[6]﴾[7] وقال الله

---

[1] ساقطة من أ.

[2] ب: والأ... (بدلا من) والأفعال.

[3] ساقطة من أ، ج.

[4] أ: الخرج (من سهو النساخ).

[5] من بيت لتأبط شرا في ديوانه ٩١ وتمامه:

❊ فأبت إلى فهم، وما كدت آيبا ❊❊ وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ❊

فهم: اسم قبيلة.

[6] ب: في يوسف (خطأ النساخ).

[7] يوسف ٧٦.

تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[١] كما جاء أراد بمعنى كاد. كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ﴾[٢]. فيكون من المشبه بـ(عسى) لدخول (أن) على الخبر.

(وكرب) عطف على عسى أيضا، وهو بفتح الراء لقرب[٣] الخبر للاسم أخذا فيه. أي: شروعا فيه (نحو كرب) عامل سماعيّ من الأفعال الناقصة للمقاربة، (زيد) مرفوع اسمه[٤] (يخرج) مع فاعله منصوب المحل خبره. أي: خروجه، بحيث شرع[٥] فيه. وأخذ، وجعل، وطفق بمعنى كرب، ولا تستعمل معها ((أن)) أصلا.

(وأوشك) عطف على عسى أيضا، قيل أنه بمعنى كاد، وقيل بمعنى عسى، ويستعمل استعمال عسى (نحو: أوشك زيد أن يخرج) للناقصة، (وأوشك أن يخرج زيد) لما يحتمل التامة والناقصة، واستعمال ((كاد)) بدون ((أن)). كما قال: (وأوشك زيد يخرج) إعرابه قد استغنى عن البيان، ومن الله يستعان. لأنه المعين المنّان.

واعلم أنه يجوز حذف خبر هذا الباب كقولهم:

* * * من تأنى أصاب أو كاد. ومن عجل أخطأ أو كاد * * *

أي: كاد يصيب، وكاد يخطيء، قال الله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[٦] الخ أي: يمسح مسحا[٧]. فحذف الخبر، وترك المصدر دليلا عليه، وحق أسمائها أن تكون معرفة أو مخصصة، لأنه في الأصل مبتدأ، وقد تكون نكرة كقول الشاعر:

عسى فرح يأتي به الله إنه *** له في كلّ يوم في خليقته أمر[٨]

---

[١] طه ١٥.

[٢] الكهف ٧٨.

[٣] ج: بقرب.

[٤] ب: اسم كرب.

[٥] أ: شروع.

[٦] سورة صاد ٣٣.

[٧] (أي يمسح مسحا): سقط من أ.

[٨] البيت لأبي محجن الثقفي، ينظر: بهجة المجالس ١/١٧٧.

النوع الثاني عشر أفعال المدح والذم

(النوع) مبتدأ (الثاني//(١٠٥) عشر) مبني جزآه على الفتح، جزؤه الثاني مرفوع المحل صفة المبتدأ، (أفعال) خبر المبتدأ، (المدح) مضاف إليه، (والذم) مجرور عطف على المدح، أي: أفعال وضعت لإنشاء المدح والذم، فخرجت[١] ((مدحْتُ)) و((ذممت))، لأنهما خبر، (ترفع) أي: هذه الأفعال فعل وفاعل (اسم الجنس)، اسم: منصوب على المفعولية مضاف إلى ما بعده، وجملة ترفع ...الخ، ابتدائية لا محل [لها][٢]، وانما خصت باسم الجنس ليمكن إدخال لام الجنس[٣] المفيد لكمال المدح، وليمكن التفصيل بعد الإجمال[٤] الناشيء من ذكر المخصوص بالمدح والذم بعده، (المعرّف) منصوب صفة اسم، فيه مفعول ما لم يسمَّ فاعله، (بالألف) متعلق بالمعرّف، (واللام) عطف على الألف بتقديم العطف على التعليق، إن جعلنا كليهما آلة التعريف كما هو الظاهر هنا، تعريف استغراق أو عهد ذهني، وهما من أقسام لام الجنس، لأن مطلق اللام تنقسم أولا إلى لام العهد الخارجي، ولام الجنس، ثم تنقسم لام الجنس إلى لام الحقيقة من حيث هي هي[٥]، وتسمّى لام الحقيقة[٦]، وقد تسمّى بلام الجنس أيضا، أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، وتسمّى لام الاستغراق، أو من حيث وجودها في ضمن فرد ما غير معين، وتسمّى لام العهد الذهني، (أي المعهود الذهني)[٧]، لأن المعهود أي المعلوم فيه هو القدر الذّهني، وهو نفس

---

[١] أي خرجت من تعريف أفعال المدح والذم، أ، د فخرج.

[٢] من أ، د .

[٣] ساقطة من ج.

[٤] د: إجمال.

[٥] ساقطة من ج.

[٦] (لام الحقيقة): ساقط من ب.

[٧] (أي المعهود الذهني): ساقط من ج.

الحقيقة . لا القدر الخارجي . [وهو الفرد الخارجي][١] بخلاف القسم[٢] الأول من التقسيم الأول ، فإن الفرد الخارجي[٣] فيه معلوم أيضا ، ولا يجوز جعل اللام هنا للعهد الخارجي والحقيقة ؛ لانتفاء كمال المدح والتفصيل بعد الإجمال فيها . وأيضا لا يجوز حمل زيد على الفاعل على كون اللام/(١٠٦) للحقيقة ، ويجب ذكر المخصوص بالمدح أو[٤] الذم لفظا أو تقديراً ، ورفعها للاسم المذكور أكثريّ ، وكونها من العوامل السماعية لأن عملها بالشرط المذكور والكيفية المخصوصة لا يدخل تحت قاعدة الأفعال المتعدية[٥] ، واللازمة ، بل نشأ وتوقف الشرط والكيفية المذكوران على السّماع : (وهي) الواو ابتدائية . هي : مبتدأ (أربعة) مخصص بالإضافة خبر (أفعال) بحكم الاستقراء والتتبع مضاف إليه ، والجملة : ابتدائية لا محل لها .

(نعم) مؤول مرفوع المحل على البدلية ، أو منصوب المحل : بـ((أعني)) ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أو خَبَرٌ محذوفٍ[٦] ، والجملة لا محل لها ، (نحو) مخصص بالإضافة (نعم) عامل سماعي لإنشاء المدح ، (الرَّجل) معرف باللام فاعل له ، (زيد) مخصوص بالمدح مرفوع على أنه بدل من الفاعل[٧] أو عطف بيان له ، أو خبر محذوف[٨] ، والكلام جملتان مستقلتان ، الأولى فعلية إنشائية ، والثانية اسمية خبرية ، أو مبتدأ ، والجملة الفعلية الإنشائية خبره ، بتأويل زيد مقول في حقه : نعم الرجل ، فالخبر بالحقيقة هو مقول ، والجملة المذكورة مرفوع المحل ، مقول[٩] ما لم يسم قائله[١٠] لـ((مقول)) فالجملة الفعلية الإنشائية جملة

---

[١] من د ، وفي أ : (وهو الفرد الخارج) وفي ج : (وهو الفرد الخارجي وهو) .

[٢] أ : قسم .

[٣] أ : الخارج .

[٤] من سائر النسخ وفي الأصل ، ب : الواو بدلا من أو ، والأول أصوب .

[٥] ساقطة من ج .

[٦] أ : محذوف المبتدأ .

[٧] (من الفاعل) : ساقط من أ .

[٨] أ : محذوف المبتدأ .

[٩] أ ، ج : مفعول .

[١٠] أ ، ج : فاعله .

صغرى جزء[١] الجملة[٢] الكبرى الخبرية الاسمية، ومجموع الجملتين علـى تقديـر أن يكـون المخصوص خبر محذوف[٣]، إذ المقال لا يتم بدون الثانية، أو الجملـة الواحـدة البسيطة، أو المركبة، مؤولة مجرور المحل مضاف إليها لـ«نحو»، وإذا جعلنا المخصـوص مبتدأ والجملـة خبرا، فالعائد إلى المبتدأ هو اللام، لأن لام الاستغراق لشمولها كل فرد يدخل فيها زيد، فلم يحتج إلى رابط آخر، وإذا كان للعهد الذهني يكون المعرّف عبارة عـن زيـد فيكـون مـن قبيـل وضع الظاهر//١٠٧ موضع الضمير[٤]، كما في ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾[٥]، هذا إنما يحتاج إليـه بالنظر إلى ظاهر كون الجملة خبرا، وأما بالنظر إلى ما هو الخبر حقيقة فالعـائد هـو الضمير، [في قولـه][٦] في حقـه؛ إذ الخـبر المشـتق يلـزم[٧] العـائد أيضـا، وإلا فالخـبر في[٨] التـأويل مفرد، فمعنى: نعم الرجل زيد علـى تقديـر الاسـتغراق: نعـم كـل فـرد مـن أفـراد الرجـال، وحينئذ يكون حمل زيد على الفاعل مجازا، بعلاقة أن زيدا لما كان متصفا بجميع صفـات[٩] الكمال الكائنة في جميع الرجال ادعاءً، صار كأنه جميع الرجال، فصح حملـه علـى الفـاعل المستغرق، بأن يقال: هو: زيد على معنى ما لجميع الرجال مـن الكمـالات لزيـد، وهـذا هـو غاية المدح، وعلى تقدير العهد الذهني: نعم فـرد مـا مـن أفـراد الحقيقـة المعلومـة هـو زيـد، وحينئذ يكون المثال من باب ذكـر الشـيء أولا مجمـلا، ثانيـا مفصـلا، ليكـون[١٠] أوقـع في النفوس، يدل على أن ذلك الشيء مهم ذو شأن، وذلك يكون لاتصافه بكمالات حميدة فيفيد كمال المدح أيضا، (فالرجل) الفاء: للتفصيل، الرجل مبتدأ (فاعل) مضاف إلى ما بعده

---

[١] ج: خبرو (تحريف).
[٢] أ: جمله (خطأ النساخ).
[٣] أ، ج، د: المحذوف.
[٤] أ: الضمر.
[٥] القارعة ١.
[٦] من أ، ج، د.
[٧] أ، ج، د: يلزمه.
[٨] (فالخبر في) مكرر في أ.
[٩] (بجميع صفات) مكرر في أ.
[١٠] (ليكون): ساقط من ج.

خبر. (نعم) مؤول بهذا اللفظ مجرور المحل مضاف إليه (وزيد) الواو: عاطفة، زيد: مبتدأ (مخصوص) اسم مفعول[1] خبر، وفيه مفعول ما لم يسمَّ فاعله. (بالمدح) الباء صلة مخصوص، مع المجرور ظرف لغو متعلق بـ((مخصوص))، والجملة عطف على الجملة الأولى، وكلاهما تفصيل للمثال، ولا محل لهما[2]، (وبئس) عطف على ((نعم)) عطف مفرد أو جملة (نحو) مخصص بالإضافة (بئس الرجل زيد) حاله: مثل: نعم الرجل زيد في جميع ما ذكرنا إلا [أن][3]هذا للذم.

(وحبذا) عطف على ((نعم))/[١٠٨] على القياس، (نحو) مضاف (حبذا الرجل زيد) إعرابه على الأصح: حبَّ فعل مدح، ذا: فاعله[4]، الرجل: صفة ذا، زيد: مخصوص بالمدح إعرابه كإعراب مخصوص ((نعم)) في جميع ما ذكرنا له[5]، فالعائد على تقدير كون الجملة خبر المخصوص[6] هو: ((ذا))، وقيل: إن ((حبذا)) مجموعه فعل مدح، الرجل: فاعله، وحال زيد على ما ذكرنا، وقيل حبَّذا مجموعه اسم مدح مبتدأ، الرّجل: صفة له، زيد خبره، وصيغة حبذا لا تتغير بتغير المخصوص إفرادا وتثنية، وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، (وساء) عطف على ((نعم))، (نحو) مخصوص بالإضافة، (ساء الرجل زيدٌ)، حاله مثل حال بئس في الجميع[7]، قدّم نعم وبئس لكونهما أصليين في هذا الباب، وقدّم[8] ما للمدح على ما للذم أصلا وفرعا، لشرف المدح، ولهذه الأفعال مباحث كثيرة في الكتب النحوية، تركناها لذلك الكتب[9].

هذا أصح

---

[1] (اسم مفعول): ساقط من ب.

[2] عن سائر النسخ وفي الأصل، ب: لها.

[3] ساقطة من الأصل، ب.

[4] ب: فاعله.

[5] أي: لمخصوص نعم.

[6] ج: مخصوص.

[7] ساقطة من ب.

[8] د: وقدْ.

[9] ساقطة من أ، ج، د، وكان الأوفق أن يقول: لتلك الكتب، (بدلا من) لذلك الكتب.

النوع الثالث عشر أفعال الشك واليقين

(النوع الثالث عشر) مبني جزآه على الفتح، والثاني مرفوع المحل صفة المبتدأ، (أفعال)، مرفوع خبره، (الشك) مجرور مضاف إليه، (واليقين) مجرور بالكسرة، عطف على الشك، أي أفعال بعضها للشك، والمراد بالشك الظن، لا ما يقتضي تساوي الطرفين، كما هو المتعارف، وفي اللغة: الشك خلاف اليقين، فيعم ما تساوى طرفاه، أو ترجح[1] جانب الحكم، وهو الظن، والجانب الآخر، وهو الوهم، وهذا هو المراد بالشك في باب الصّلاة، وبعضها لليقين، أي الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، ويستعمل الظن والعلم كل منهما بمعنى الآخر، (تدخل) فاعله: هي[2]، راجع إلى الأفعال، (على اسمين)[3] مجرور بالياء، عامله ((على))، //(١٠٩) والظرف متعلق بـ((تدخل))، والجملة مستأنفة لا محل لها، أي: تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما[4]- أي: ظن أو علم- تلك الجملة ناشئة عنه أي ذلك الظن، أو العلم، أي يبين المتكلم بها: أن الحكم في الجملة مبنية على الظن أو العلم، وذكر الاسمين أكثري لا كلّي، وإلا فقد تقع الجملة موقع المفعول الثاني، تقول: علمت زيدا يقوم أبوه، أو[5] أبوه قائم، والجملة منصوب المحل، على أنها مفعول ثان، لأنها في قوة قائما[6] أبوه، أو المراد: الاسمان حقيقة أو حكما، (ثانيهما) مضاف مرفوع تقديرا مبتدأ، ((هما)): [مجرور محلا][7] مضاف إليه وجره بالياء[8]، (عبارة) خبر المبتدأ (عن الأول). الظرف: متعلق بـ((عبارة))، والجملة ابتدائية لا محل لها، أو مجرورة

---

[1] أ: رجح.
[2] ساقطة من أ.
[3] أ: الاسمين.
[4] ج: ما هي بدلا من(ما).
[5] د: الواو، (بدلا من) أو.
[6] من أ، ج، وفي سائر النسخ: قائم.
[7] من أ.
[8] أي بالياء محلا.

المحل[١]. على أنها صفة لـ((اسمين))، أو منصوبة حال منه لكنه ضعيف. كما ستعلم في كتب النحو. (وتنصبهما) فاعله: هي. و((هما)) منصوب المحل بالياء مفعول به له. (جميعا) منصوب تأكيد معنوي لـ((هما)). والجملة عطف على ((تدخل)) لا محل لها، أو مجرورة[٢] المحل، أو منصوبة عطف على جملة: ((ثانيهما ...))، وليس في هذه ضعفها[٣]. ونصبُهما أيضا أكثري، لأن الجملة قد تقع موقع المفعولين، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِيْنَ﴾ مبتدأ ﴿يظُنُّوْن﴾ فعل وفاعل، الظن في الآية: بمعنى العلم لليقين لكون؛ مدخوله من الاعتقادات المعتبر فيها اليقين، ﴿أَنَّهُمْ﴾ أن مع اسمه، ﴿مُلاقُوْا﴾ رفعه بالواو خبر إنَّ، وسقط نونه للإضافة، ﴿رَبِّهِمْ﴾[٤] مضاف إليه لـ((ملاقوا))، مضاف إلى ((هم))، فـ((أن)) المفتوحة لفظا المكسورة معنى. مع اسمه وخبره منصوب المحل مفعول به لـ((يظنون))، قائم مقام المفعولين، وجملة ((يظنون ... الخ)) صلة المبتدأ[٥]. فإن[٦] ما[٧] بعد هذه الأفعال وإن/(١١١) كانت مكسورة بحسب المعنى والحقيقة، لكنها تفتح لفظا؛ لكونها مع ما بعدها في موقع المفعول[٨]، إلا إذا دخل اللام في جوابها فتكسر لفظا أيضا نحو: قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّ الْمُنَافِقِيْنَ لَكَاذِبُوْنَ﴾[٩]، لكون اللام مختصة بالجمل، فتقوى جانب الجملة[١٠]، (وهي سبعة أفعال) مبتدأ ومضاف إليه للخبر، والجملة ابتدائية.

---

(١) المحل: (ساقط) من أ.

(٢) د: أو المحل مجرور (بدلا من) أو مجرورة المحل.

(٣) ج: ضعفهما.

(٤) البقرة ٤٦ والآية متصلة: ﴿الَّذِيْنَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ﴾.

(٥) أي صلة: ((الذين)) وأما خبره محذوف وهي: ((فهي ليست كبيرة عليهم)) من حواشي الأصل، وجملة الآية حسبنا أرى صفة لكلمة ((الخاشعين)) في الآية التي تسبقها.

(٦) ب: قال (تحريف).

(٧) (ما): ساقط من أ.

(٨) ج: المفعولين.

(٩) المنافقون ١.

(١٠) أ، د: الجملية (لا وجه لها).

(ظننت) مجموعه مؤول بهذا اللفظ، مرفوع المحل بدل أو منصوب المحل مفعول أعني، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف[١]، والجملة[٢] لا محل لها، قدم أفعال الشك لتقدم الشك وكثرته، (نحو) مخصص بالإضافة (ظننت) عامل سماعيّ فعل من أفعال القلوب، والتاء فاعله (زيدا) منصوب «مفعوله الأول»[٣]، (قائما) منصوب مفعول ثان فيه ضمير الأول، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ«نحو»، (وإذا) شرطية معرفة بالإضافة إلى ما بعده، منصوب المحل بتقدير في، مفعول فيه للجزاء على الأصح. وللشرط[٤] على مقابله. (كان) ناقص اسمه مستتر فيه راجع إلى لفظ ظننت، (بمعنى) الباء للملابسة، معنى مضاف إلى ما بعده، مجرور تقديرا بالباء، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي منصوب المحل خبر كان، (اتهمت) مجموعه مؤول مضاف إليه لمعنى، وكان مع[٥] اسمه وخبره فعل الشرط لـ«إذا»، في تأويل المصدر مجرور المحل مضاف إليه له، تقديره: زمان كونه بمعنى اتهمت، (لم) جازم لنفي الماضي بعد نقله من المستقبل، (يقتض) مجزوم بسقوط لام الفعل، فاعله ضمير «ظننت»، (المفعول) منصوب مفعول به لـ«يقتض»، (الثاني) منصوب لفظا بالفتحة صفة المفعول، وفيه ضمير الموصوف//١١١، والجملة منفية[٦] جزاء الشرط لا محل لها، والجملة الشرطية معطوفة على مقدر مفهوم من السابق لا محل لها[٧]، تقدير الكلام: إذا قصد به ظن ذات على صفة، اقتضى مفعولين، وإذا كان بمعنى «اتهمت» لم يقتض، لأنه يقصد حينئذ تعلق الظن بالذات من حيث هي. (نحو) مضاف (ظننت) فعل وفاعل (زيدا) مفعول به، أي: اتهمته[٨]، أي جعلته متعلق تهمتي[٩] ومحلًّا، (وحسبت) عطف

---

[١] أ: محذوف المبتدأ.

[٢] ج: الجملة.

[٣] من ج، والبقية: مفعول أول.

[٤] ج: والشر.

[٥] ساقطة من ج.

[٦] أ: النفية.

[٧] أ: لها من الإعراب.

[٨] من البقية، وفي الأصل، ب: اتهمت.

[٩] ج: متعلقا لـ«تهمتي».

على «ظننت» عطف مفرد أو جملة (نحو) مرفوع خبر محذوف أو منصوب مفعول به لمحذوف، (حسبت) عامل سماعي فاعله: التاء، (أخاك) اسم من الأسماء الستة، معرفة بالإضافة منصوب لفظا بالألف مفعول أول له، والكاف مجرور المحل مضاف إليه، (كريما) منصوب لفظا مفعول ثان[1]، فاعله ضمير الأول، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ«نحو»، والمعنى: ظننته[2] كريما.

(وخلت) عطف على ظننت أيضا، (نحو) مضاف (خلت) عامل سماعي فعل من أفعال القلوب للظن، فاعله الضمير البارز، (زيدا) مفعوله الأول، (عاقلا) مفعوله الثاني، فيه ضمير الأول، ومعناه أيضا: ظننته عاقلا، وهذه الثلاثة للشك، وأما التي للعلم واليقين، فقد شرع فيها بقوله:

(وعلمت)، عطف على «ظننت» عطف مفرد أو جملة، ولا يلزم من العطف عليه أن يكون للظن مثله كما لا يخفى، (نحو) مخصص بالإضافة إلى المؤول، (علمت)[3] عامل سماعي من أفعال الشك واليقين، فعل وفاعل، (زيدا) منصوب مفعوله الأول، (قائما) مفعوله الثاني، فيه ضمير الأول، أي: أيقنت قيامه، (وإذا كان بمعنى عرفت) أي يقصد منه علم ذات من غير صفة وحكم عليها/(١١٢) (لم يقتض) ذلك (المفعول الثاني)، أي: إذا قصد بـ«علمت» علم ذاتٍ، باعتبار صفةٍ، وَعِلْمَ مضمون جملةٍ، اقتضى مفعولين، وإذا كان[4] ...الخ. وحال[5] الإعراب، والعطف معلوم مما سبق، (نحو) مضاف (علمت زيدا) فعل وفاعل ومفعول به، بمعنى: عرفت شخصه، (ورأيت) عطف على «ظننت» (نحو: رأيت) فعل من أفعال الشك واليقين بمعنى علمت، وفاعله التاء (زيدا) مفعوله الأول (قائما) مفعوله الثاني، فيه ضمير الأول أي: علمته قائما، وأيقنت قيامه.

---

(١) ب، د: ثاني (من سهو النساخ) إذ أن الياء لابد أن تحذف على الأصح.

(٢) من سائر النسخ وفي الأصل، ب: ظننت.

(٣) علمت: ساقط من د.

(٤) أ: «كان بمعنى: عرفت».

(٥) أ، ج: فحال (تحريف).

(وإذا كان) أي: رأيت (بمعنى أبصرت)، أي: الإبصار بالحاسة الظاهرة المخصوصة، (لم يقتض) ذلك[١] (المفعول الثاني)؛ لقصور مضمونه، عن اقتضائهما[٢] حينئذٍ، أي[٣]: إذا كان بمعنى علمت مقصودا به علم ذات بصفة اقتضى مفعولين؛ وإذا كان ... الخ. (ووجدت) عطف على ظننت عطف مفرد أو جملة، (نحو) مضاف (وجدت) عامل سماعي فعل من أفعال القلوب بمعنى علمت، (زيدا) مفعول به[٤] أول[٥]، (جوادا) مفعول به ثان، أي علمته جوادا، وأيقنت[٦] جوده، (وإذا كان) وجدت بمعنى أصبت أي الملاقاة الجسمانية، (لم يقتض المفعول الثاني)؛ لقصور معناه عن اقتضائهما أيضا[٧]، (نحو وجدت) فعل وفاعل (الضالّة) منصوب مفعول به، أي: أصبته ولقيته، وتقدير المعطوف عليه كما في رأيت، وهذه هي التي لليقين، وأما المشترك بينهما فقد ذكره بقوله: (وزعمت) عطف على ظننت أيضا، (نحو زعمت) عامل سماعي بمعنى الظن أو العلم، (زيدا) مفعوله//(١١٣) الأول، (ظريفا) فاعله ضمير راجع إلى زيد، مفعوله الثاني، والجملة مؤولة مضاف إليه لـ((نحو))، وفي بعض نسخ[٨] [المتن][٩]: (وزعمت تستعمل تارة بمعنى علمت، وأخرى بمعنى ظننت)، وعليه يكون ((زعمت)) أيضا عطفا على ((ظننت))، إن لم تجعل جملة ((تستعمل ...الخ)) خبرا عنه، وإلا فالظاهر: أن تكون جملة ((وزعمت تستعمل ...الخ)) جملة ابتدائية لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، حينئذ ((تستعمل)) فِعْلٌ، ((مفعول ما لم يسمَّ فاعله)) مستتر فيه، وهو هي، أي: كلمة ((زعمت))، ((تارة)): منصوب لفظا بتقدير في، مفعول فيه لـ((تستعمل))، ((بمعنى)): الظرف متعلق ((تستعمل))[١٠]، ((علمت)): مؤول بهذا اللفظ مضاف

---

[١] (ذلك) جعله أ ضمن المتن.

[٢] ((اقتضائهما)) مكرر في أ.

[٣] أ: (أي حين) بدلا من (حينئذ أي).

[٤] ساقطة من ج.

[٥] أ، ج: الأول.

[٦] ج، د: أو أيقنت.

[٧] (عن اقتضائهما أيضا): ساقط من ج.

[٨] وفي الأصل، ب: النسخ.

[٩] عن أ، د.

[١٠] أ: بتستعمل، د: لتستعمل.

إليه لـ((معنى))، ((وأخرى)): الواو: عاطفة، أخرى منصوب تقديرا بتقدير في، معطوف على ((تارة)) بأنه مفعول فيه لتستعمل مجازا صفة للمفعول فيه الحقيقي، أي: وتارة أخرى ....، بمعنى: الظرف لغو معطوف على الظرف الأول متعلق ((تستعمل))[١] أيضا، فعطف[٢] بعاطف واحد أمران على معمولين لعامل واحد، وهو: جائز، ((ظننت)): مؤول بهذا اللفظ مضاف إليه لمعنى، وجملة تستمل أما ابتدائية لا محل لها[٣]، أو مرفوع المحل خبر زعمت[٤]، (وإذا كان) أي لفظ زعمت (بمعنى قلت) مؤول بهذا اللفظ مضاف إليه لمعنى، ومعناه حينئذ قول، لا عن حجة، وقيل الزعم كناية عن القول الكذب، (لم يقتض المفعول الثاني) لعدم توقف مضمونه عليهما، أي: إذا كان بمعنى العلم أو الظن اقتضى، وإذا كان ....الخ لم يقتض، (نحو: قوله تعالى: ﴿زَعَمَ﴾)، عامل قياسي بمعنى قال، (﴿الَّذِينَ﴾)[٥]، مبني على الفتح مرفوع المحل فاعل/[١١٤] زعم، (﴿كَفَرُوا﴾)[٦] فعل، وفاعله: الواو، راجع إلى الذين، والجملة: صلة الذين (﴿أَنْ﴾) مصدرية (﴿لَنْ﴾) لتأكيد نفي المستقبل، (﴿يُبْعَثُوا﴾)[٧] منصوب بحذف النون، وعامله: لن، والواو: مفعول ما لم يسم فاعله، لـ((يبعثوا))، و ((أن لن يبعثوا))[٨]: في تأويل المصدر منصوب المحل مفعول به لـ((زعم))، تقديره عدم بعثهم[٩]، ((عدم)) عوض ((لن))؛ لعدم صحة ذكره في التأويل، لكونه اسما مضافا[١٠] إلى ما بعده منصوب مفعول به لزعم، بعث[١١]: مصدر مبني للمفعول مضاف إلى ما

---

(١) أ: بتستعمل.

(٢) ج: وعطف.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) أ: لزعمت.

(٥) من ج ((الذين كفروا)) ضمن المتن.

(٦) ((كفروا)) جعلته ج هنا ضمن الشرح.

(٧) التغابن ٧، والآية متصلة: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾.

(٨) (وأن لن يبعثوا): ساقط من أ.

(٩) ج: عدم بعثتهم (خطأ النساخ).

(١٠) من ج، وفي سائر النسخ: مضاف.

(١١) ج: بعثه.

بعده مجرور، لفظا مضاف إليه لعدم. و((هم)): مجرور المحل مضاف إليه لـ((بعث)) مرفوع المحل معنى مفعول ما لم يسم فاعله، وزعم مع متعلقاته منصوب المحل مقول القول[١].
وقد يجري قلت من القول النفسي[٢] مجرى ((ظننت)) مطلقا عند بعض، وعند غيرهم إذا كان بعد[٣] الاستفهام من غير فصل، سوى الظرف، وكان الفعل مستقبلا مخاطبا، نحو: متى تقول: زيدا منطلقا، وأكلَّ يوم تقول عمرا منطلقا، أي: تظن. وجاء ((جعل))بمعنى زعم كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ﴾ مفعوله الأول، ﴿الَّذِينَ﴾ صفة ﴿هُمْ﴾ مبتدأ ﴿عِبَادُ﴾ خبر ﴿الرَّحْمَنِ﴾ مضاف إليه، والجملة ﴿إِنَاثًا﴾[٤] مفعول ثان، أي: اعتقدوا ذلك بلا حجة. وجاء ألفيت[٥] مرادف وجدت، ودريت[٦] مثل علمت مقتضيين[٧] لهما، والحق بعضهم سمع بـ((علم))[٨] في مثل قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾ مفعوله الأول ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾[٩] الجملة منصوب المحل[١٠] مفعوله الثاني، فإن قيل[١١]: جاءت[١٢] ((خلت)) بمعنى صرت ذا خال، وحسبت: بمعنى صرت ذا حسب، فلم خصَّ ماعداهما ببيان المعاني التي لا تقتضي بها مفعولين، قلت: لأن المقصود بيان المعاني//(١١٥) التي [تكون][١٣] بذلك المعنى

د١

---

[١] من ج، وسائر النسخ: قول.
[٢] ساقطة من أ.
[٣] د: بمعنى.
[٤] الزخرف ١٨ والآية متصلة هي: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾.
[٥] د: الغيث: (تحريف).
[٦] أ: ورأيت (خطأ النساخ) لأن ((رأيت)) مضى ذكره.
[٧] من سائر النسخ، ومن الأصل: مقتضين ولا يستقيم به المعنى.
[٨] ج: ((بعلم سمع)).
[٩] الأنبياء ٦٠ والآية متصلة: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾.
[١٠] ساقطة من ج.
[١١] أ: قلت.
[١٢] ساقطة من ج.
[١٣] من ج.

أيضا من أفعال القلوب، أو مشابه لها، ولا يقتضي مفعولين. لا بيان[1] مطلق المعاني التي لا تقتضيهما، ولهذا لم يتعرض لـ((علم)) بمعنى صار[2] مشقوق الشفة[3] السفلى و[لا][4] لـ((وجد)) جدة[5] بمعنى استغنى، ولـ((وجد موجدة)) بمعنى غضب: ولـ((وجد وجدا)) بمعنى حزن، ولزعم بمعنى كفل، مع أنها بهذه المعاني لا تقتضي المفعولين: لأنها لا تكون بها[6] أفعال القلوب[7]، ولا مشابها لها، وأما التي ذكرها فالتهمة والمعرفة أيضا من أفعال القلب، ((والإبصار لا يخلو من فعل القلب[8]، لأن معنى أبصرت قريب من معنى علمت بالحاسة))[9] الخاصة، ومعنى وجدت ليس الملاقاة الجسمانية فقط، بل الموجبة للشعور كما يدل عليه المثال، والظاهر: إن وجدت الضّالة يستعمل فيما إذا حصل له الشعور بالضالة وإن لم يلاقها، فيكون خالص فعل القلب، ومعنى ((زعم))[10] في الآية لا يتجرد عن معنى الاعتقاد، أي: قال وأعتقد[11] الذين كفروا عدم بعثهم، لا أنهم قالوه مجردا عن الاعتقاد- والله الهادي إلى الرشاد-

وإنما عدّوا الأفعال المذكورة من العامل السماعية، لأن متعلق العلم والظن المتعديين إلى مفعولين على الحقيقة هو الحكم والنسبة بينهما، واقتضائها[12] للطرفين لاقتضائها

[1] في الأصل: عبارة زائدة بين الكلمتين: ((مفعولين))، ((لا)) بلا ربط في المعنى، وهي ما يأتي:-مفعولين قلت: لأن المقصود بيان لا-

[2] ساقطة من أ.

[3] د: مشتق لشفة.

[4] من أ فقط وفي د: ولو من سهو النساخ.

[5] ساقطة من ج وفي أ: أوجده، وهو ((وجْدَة)) سها الناسخ في نسخها، و وجْدَة: أصل: جدة، كما أن: وجهة أصل جهة.

[6] (ولزعم ... بها) ساقط من أ، وجاءت مكانها: ((فإنها ليست)).

[7] د: قلوب دون الألف واللام.

[8] د: أفعال.

[9] (والابصار ... بالخاصة): ساقط من أ.

[10] أ: زعمت.

[11] ج: أي: قالوا واعتقدوا ولا ينسجم مع المعنى.

[12] أي: الأفعال، وفي ج، ب اقتضائهما، أي: العلم والظن.

النسبة[١] المقتضية لهما؛ ولذا قلّ حذف أحد المفعولين وذكر الآخر في هذا الباب؛ للزوم حذف بعض المفعول بخلاف باب أعطيت، وتلك النسبة أمر واحد لكن تتوقف على الطرفين، ولا توجد بدونهما، فكان القياس نصبهما[٢] لتلك النسبة فقط، أي مجموع اللفظ الدال والمشتمل عليها نصبا واحدا ليكون واحدا، وإن كان/(١١٦) ذا أجزاء كمقول القول، فإنه يكون جملة أيضا، فنصب بعض أفعال القلوب[٣] للطرفين أحيانا إنما نشأ من السّماع، وإلا لكان الظاهر أن يكون جميع أفعال القلوب على نسق واحد مطلقا، مع أنه ليس كذلك، ولأن عملها ونصبها للمفعولين بالشرائط التي تعلمها من كتب النحو[٤]، يخرجها من قانون سائر الأفعال المتعدية، وأما بالنسبة إلى المعاني التي لا تقتضي بها مفعولين، تكون هذه الأفعال قياسية أيضا، خذ ما خصّنا[٥] من هذا المقال، والله أعلم بحقائق الأحوال.

---

[١] أ، د: للنسبة.

[٢] أ: نصبها/نسخة.

[٣] ساقطة من ج.

[٤] وهي: أنه إذا قصد علم ذات على صفة يقتضي مفعولين وإلا فلا. من حواشي أ.

[٥] أ: خلّصنا.

والقياسية سبعة عوامل

(والقياسية) مبتدأ (منها) من اللفظية الكائنة من المئة، والظرف مستقر[1] صفة أو حال كما مر[2] (سبعة) خبر المبتدأ مخصص بالإضافة، (عوامل) مجموع نكرة غير منصرف[3]، وجره[4] بالفتحة مضاف إليه، والجملة الاسمية مجزومة[*] المحل عطف على قوله: ((فالسماعية منها أحد وتسعون عاملا)) بأنها جزاء للشرط المحذوف هنالك، وهو: إن انقسمت اللفظية[6] ...الخ[7]، ذكره مع أنه كان قد ذكره في الإجمال، لطول الفصل، وإلا لكان المناسب أن يقول: وهي الفعل...الخ، أو والقياسية الفعل...الخ، إذ طول المسافة بين الضمير والمرجع أيضا مُنْسٍ[8] للمرجع.

(الفعل) منصوب بأعني، أو مرفوع ببدل، أو خبر أحدها، أو خبره: ((منها)) المحذوف، (على الإطلاق)، قيل: متعلق بـ((عاملا)) حال عن الفعل، فإن جعلنا الفعل مفعول أعني كان حالا عن المفعول به، موافقا لما عليه الجمهور، وإلا خالف الجمهور والمشهور، وقيل متعلق بـ((يعمل))[9]، والجملة خبر هو المحذوف، وفيه أيضا إن جعلنا الجملة ابتدائية فلا يحتاج إلى المبتدأ المحذوف//[117]؛ لأن الظرف ليس مستقرا، حتى لا

---

(1) أ: المستقر.

(2) في ص(119) من شرح ((فالسماعية منها أحد وتسعون عاملا)).

(3) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب متصرف، والأول: أوفق.

(4) أ، ج، د: جره (بسقوط الواو).

(*) ج: (مجرور) تحريف.

(6) ساقطة من أ.

(7) ساقطة من ج.

(8) أ، ج، د: منسّي، وما في الأصل هو الأصح؛ لأن ((منسٍ)) اسم فاعل محذوف الياء لدفع التقاء الساكنين بين الياء والتنوين في حالة الرفع والجر كما هي القاعدة في مثل هذه النواقص.

(9) أي بـ((يعمل القدر)).

يستقل مع تقدير الفعل أيضا، وإن جعلناها حالاً[١] كان مبنيا على الضعف[٢]؛ لضعف ربط الاسمية بالضمير وحده، ولا تصلح أن تكون صفة لكون الفعل معرفة، فالأولى أن يقدّر اسم الفاعل المعرفة؛ ليكون صفة كاشفة لا[٣] احترازية، أي الفعل العامل على الإطلاق، أو المضارع بدون حذف المبتدأ، ثم إن اخترت الحال عن الفعل نصبْت[٤] الجملة المضارعية على الحالية ولا ضعف، وإلا جعلت الكلام استئنافية لا محل لها، وهذا[٥] الأخير هو الأولى على ما أعرفه[٦]، وعلى التقارير الظرف لغو متعلق بـ((عامل))، أو ((يعمل)) المقدر، لفهمه، ويمكن أن نقول: لغو متعلق بمعنى الفعل المفهوم من غير اعتبار لفظ[٧] [متعلق][٨]، وتقديره هذا، وقوله: على الإطلاق، أي: يعمل الفعل مطلقا لازما أو متعديا، ماضيا أو مضارعا، فعل قلب أو جوارح، إلى غير ذلك، وهذه القاعدة أعني ((الفعل يعمل ...)) وإن كان كانت تشمل الأفعال كلها سماعية أو قياسية، لكن لغاية عمومها، وعدم انضباط أحوال أعمال كل قسم من الأفعال بتلك القاعدة لم تعتبر حتى يكون كل ما اندرج تحتها قياسيا. ولما كانت الأفعال منضبطة صفة اللزوم والتعدية، اعتبروا بالنظر إلى كل صفة قاعدة، فباعتبار الصفة الأولى، قالوا: كل فعل [لازم][٩] يرفع اسما وينصب سوى المفعول به من المفاعيل الباقية، والحال، والتميز، والمستثنى فقط، من غير اشتراط بشيء[١٠]، فخرجت الأفعال الناقصة؛ لامتيازها عن سائر اللوازم بنصبها غير ما أدخلت في القاعدة، وكانت معدودة محصورة بحسب السّماع، ولم يكن لها قاعدة يعرف بها/[١١٨] كيفية عملها من غير

و التميز

---

[١] أ، ج، د: حلا (سهو النساخ).

[٢] أ، ج، د: الضعيف.

[٣] (لا): ساقط من أ.

[٤] ب، د: نصبته ولا يستقيم به المعنى.

[٥] أ، د: هذه (سهو النساخ).

[٦] أ: عرفه (وما في الأصل هو الأصل).

[٧] أ: لفظه.

[٨] من ج.

[٩] من أ، ج، د.

[١٠] ج: شيء.

سماع عمل واحد على الخصوص[1]. بأن يقال كلما كان كذا فإنه يعمل كذا. فيعلم[2] العمل من غير سماع. وكذا أفعال المدح والذم لاشتراط عملها بالشرائط التي ذكروها. وباعتبار الصفة الثانية كل فعل متعد يعمل عمل اللازم مع زيادة نصب المفعول به واحدا أو اثنين أو ثلاثة، بحسب ما يقتضيه مفهوم الفعل، وبعض أفعال القلوب المتعدية خرجت بنصب غير مقتضاها، وباشتراط عملها بالشرائط التي تذكر في كتب النحو، -وأرجو أن لا يأخذك الملال من التطويل؛ إذ القول ليس مما قيل، بل ابتداع جديد جميل ولكل جديد لذة كما في البين قد قيل- (نحو) مخصص بالإضافة (ضرب زيد عمرا)[3] إعرابه غني عن البيان. يكتب الواو مع عمرو، ليفرق عن عمر[4]، والظاهر: أن تخصيصه بالزيادة؛ لخفته بفتح فسكون. ولعل تخصيص المتعدي بالمثال إنما هو: لاندراج عمل اللازم في عمله، والله أعلم.

(والمصدر) منصوب أو مرفوع عطف على الفعل عطف مفرد أو جملة، فكل مصدر يعمل عمل فعله لازما أو متعديا، (نحو: أعجبني) فعلٌ ونون وقاية. ومفعول به، (ضرب) مرفوع فاعل أعجبني، (زيد) مرفوع فاعل ضرب، (عمْرًا) منصوب مفعول به لـ((ضرب))، وجملة ((أعجبني)) مضاف إليه لـ((نحو))، وإذا كان مفعولا مطلقا، أي: حقيقيا غير بدل عن الفعل، فالعمل للفعل، وأما إذا كان مجازيا فيعمل. نحو: ضربت ضرب الأمير اللص، فـ((ضرب)) [مفعول مطلق][5] مجازي مضاف إليه لصفة[6] الحقيقي، أقيم مقام المضاف، ثم مقام موصوفه أضيف إلى الفاعل. ونصب اللص على المفعولية، ولا يعمل مصغرا، أو اسم مصدر بلا واسطة، وإلا/(١١٩) فـ((عنها)) في قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[7] متعلق

---

(١) أ: الخصوصية.

(٢) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: فيعمل ولا يستقيم به المعنى.

(٣) من ج، وفي البقية: عمروا، وهو بالواو في حالة النصب خطأ كما سيأتي في الهامش التالي.

(٤) في غير حالة النصب، لأن الألف فيها تُغني عن الواو؛ لأن الألف الذي هو علامة التنوين في حالة النصب، لا يدخل على ((عُمَر)) النوع من الصرف.

(٥) من ج.

(٦) من أ. وفي سائر النسخ: الصفة والأول هو الصحيح إذ أن صفة الحقيقي يقصد بها صفة المفعول المطلق الحقيقي إذ أن تقدير المثال: ضربت ضربا مثل ضرب الأمير اللص.

(٧) الكهف ١٠٨.

((حولا))، مع أنه اسم مصدر، وعمله مع اللام ضعيف، و((دمت)) بتأويل المصدر منصوب بتقدير ((في)) في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1] بالصلاة المعرفة [أو الزكاة][2] على طريق التنازع، ولا يلزم ذكر فاعله ومفعوله، ويجوز ذكر أحدهما دون الآخر، ويضاف إلى الفاعل ويبقى المفعول منصوبا إن ذكر، و[3] بالعكس، وإضافته إليهما معنوية إن لم يكن بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، وإلا فحكمه حكمها، ويظهر [لي][4] أن كون إضافته معنوية دائما دون المشتقات، إنما هو لاعتبار النسبة المقتضية لذكر المعمول في مفهوم المشتقات، فكانت أدعى وأكثر اقتضاءً وملازمة للمعمول، ففي حالة[5] الإضافة لا ينضم إليها ما لم يكن قبل الإضافة، حتى ((يزيد لها))[6] التعريف أو التخصيص، بل حال[7] الإضافة كما قبلها بخلاف المصادر[8]، فإنه لضعف اقتضائه للمعمول لفقد النسبة كان معموله كالأجنبي، فإذا انضم إليه بالإضافة وجعلته لازما[9]، فكأنه قد حصل له ما لم يكن قبلها، فيفيده ما لم يكن[10] حاصلا من التعريف أو التخصيص، كما إذا كان المضاف غير عامل، ولهذا إذا كان بمعنى المشتق، واعتبروا[11] فيه النسبة، واشتد اقتضاؤه للمعمول، صارت إضافته لفظية، ويجوز أن يعتبر في توابع ما أضيف إليه المحل، ويكون المصدر مبنيا للفاعل، ومبنيا للمفعول، فمرفوعه: مفعول ما لم يسم فاعله، ويضاف إليه أيضا، وصيغة

---

(١) مريم ٣١.

(٢) من ج.

(٣) أ: أو بدلا من الواو.

(٤) من أ، ج، د.

(٥) (حال): ساقط من ج.

(٦) ج: يزيد بها.

(٧) (حال): ساقط من ج.

(٨) ج: المصدر.

(٩) أ: لازما له؛ د: فجعلته لازما.

(١٠) (فيفيده ما لم يكن): ساقط من أ.

(١١) د: واعتبرت.

البناءين واحد، ويحصل المعنى المصدري بزيادة الياء والتاء في الأسماء، مشتقا أو[1] غيره، كالضاربية، والمضروبية، والأسدية/(١٢٠)، والشجرية، وبالواو والتاء كما في الأسماء الستة، مثل الأبوة وفي غيرها[2]، مما لامه واو، مثل البنوة، كما يظهر على المتتبع إن شاء الله تعالى.

(واسم الفاعل) عطف على الفعل أيضا، وهو ما دلّ على ذات قام[3] به الفعل على معنى الحدوث، (نحو: زيد ضارب غُلامُهُ عمرا)، واشتراط كونه بمعنى الحال و[4]الاستقبال في العمل إنما هو فيما عدا صيغ المبالغة، كضرّاب. وضروب، ومضراب، وعليم، وحَذِر، فإن الثلاثة[5] الأول تعمل بالاتفاق، والأخيران عند سيبويه فقط، [سواء][6] كانت للحال أو الاستقبال، أو الماضي أو الاستمرار.

(واسم المفعول) عطف على الفعل عطف مفرد أو جملة أيضا، وهو ما دل على ذات وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث، (نحو) مخصص بالإضافة إلى ما بعده، (زيد) مبتدأ، (معطى) مرفوع تقديرا خبر، (غلامه) مضاف إلى الهاء، مرفوع مفعول ما لم يسم فاعله لـ((معطى))، (درهما) منصوب مفعول ثانٍ له، وكون عملهما مشروطا[7] بالشرائط التي ذكرها النحويون لا يخرجهما عن كونهما قياسيين؛ لعموم تلك الشرائط جميع أفرادها، وعدم تميز بعض منهما بها عن ماعداه، وعدم منعها عموم القاعدة، كما تقول كل اسم فاعل، أو مفعول جامع للشرائط المذكورة يعمل عمل فعله، فتعم جميع أفرادها، وأما صيغة المبالغة فقليلة عدّا واستعمالا، فلا ينافي ما ذكرنا في بعض توجيهات كون بعض الأفعال سماعية.

---

(١) من ج، وفي سائر النسخ: الواو (بدلا من) أو.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ب: قائم.

(٤) أ: (أو) بدلا من الواو.

(٥) ساقطة من ج.

(٦) من ج فقط.

(٧) أ، ج، د: مشروطه.

(والصفة المشبهة) عطف على الفعل أيضـا، صفة موصوف وإن صـار علما لهـذا القسـم مـن الاسم، وكذا اسم الفاعل واسم المفعول، مضاف ومضاف إليـه، وإن صـارا[١] علمـين، (نحـو: جاءني رجل حسن) صفـة رجـل، (وجهـه)//[١٢١] مضـاف إلى الهـاء، مرفـوع لفظـا[٢] فـاعل «حسن»، وعرّفوها بأنها: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنـى الثبـوت، أي: بحسـب الوضع؛ ليخرج اسم الفاعل من الفعـل اللازم إذا قصد بـه الاستمرار والثبـوت؛ لأن وضعـه للحدوث لدلالته على الأزمنة[٣] الثلاثة[٤]، لكنه، أي: اسم الفاعل مطلقا حقيقـة في الحـال، بالاتفاق، وفي الماضي أيضا عند الأكثرين، وإليه ذهب الشـافعي رضي الله عنه، ومجـازا بالاتفـاق في المستقبل، وفي المـاضي أيضـا عنـد البعـض[٥]، وعليـه الحنفـي[٦] رضي الله عنه، ومثلـه في هـذا اسـم المفعول، وحيث تجردت الصفة المشبهة عن الزمان وضعا، دلّت على الثبـوت وضعـا، ولهـذا إذا أريد بيان حدوث الحسن مثلا قيل: زيد حاسن الآن أو أمس، أو غدا، وهذه الثلاثة مـع فاعلها الظاهر[٧] أو الضمير لا تكون جملة؛ لأن نسبتها ليست أصليـة، بـل لمشابهة الفعـل؛ إذ عملها لذلـك، إلا الواقـع بعد حـرف النفي أو الاستفهام، نحـو: أضـارب زيـدٌ، إذ هـو مبتـدأ، وزيـد فـاعل سـاد مسـد الخـبر، والمجمـوع جملـة، والواقـع[٨] صلـة للألـف والـلام الموصولتين[٩]، مثـل: الضـارب، أي: الـذي[١٠] ضـرب، فـإن صلـة الموصـول تكـون جملـة، والإعراب يجري عليها وحدها مطلقا، لا مع الفاعل، ويجوز، إضافة الصفة المشبهة إلى

---

[١] من أ، ج، د، والبقية: صار.

[٢] ساقطة من أ.

[٣] ب: الأمنه (بسقوط الزاء سهوا).

[٤] ساقطة من ج.

[٥] د: بعض، وأدخل بعض العلماء، منهم سيبويه، الألف واللام، على البعض والكل، ينظر: لسان العرب، مادة: بعض، وأما إدخال الألف واللام، على البعض والكل، إذا أريد بهما اللفظ، فهو شيء متفق عليه.

[٦] أبو حنيفة: النعمان بن ثابت (ت ١٥٠ هـ)، تأريخ بغداد ٣٢٣/١٣، والجواهر المضيئة ٢٦/١.

[٧] أ: الظاهرة.

[٨] أ: أو (بدلا من الواو).

[٩] ج: الموصول (سهو النساخ).

[١٠] ب: اللذي (خطأ النساخ).

الفاعل، لكن بعد نصبه على التشبيه بالمفعول إن كان المعمول معرفة. وعلى التميز إن[1] كان نكرة، ليغاير الفاعل صورة، وإن لم يكن الفاعل معنى وبالحقيقة إلا ذلك؛ لأن إضافتها إلى الفاعل لا تصح للزوم إضافة الشيء إلى نفسه، لاتحادها مع الفاعل، ومثلها في ذلك اسم الفاعل اللازم، واسم المفعول، من فعل متعد إلى واحد، وعملها لمشابهتها/(١٢٢) باسم الفاعل، في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وإن خرجت عن مشابهة الفعل، لدلالته على الحدوث دونها[2]، وتزيد على فعلها بنصبها مفعوله على التشبيه[3] دونه[4]. وأما أفضل التفضيل فلما خرج عن شبه الفعل بالدلالة على الزيادة، وعن شبه اسم الفاعل. بعدم التصرف على ما هو الأصل، والأكثر فيه لم يعمل في الظاهر، فاعلا والمفعول به مطلقا. إلا بواسطة حرف الجر، والظرف المستقر في العمل مثل اسم الفاعل والمفعول، والمنسوب كالصفة المشبهة، في جميع ما كان لها، والنسبة: إما بإلحاق الياء المشدَّدة، نحو: زيد بغداديٌّ غلامه، أو بالبناء على فعَّال بفتحتين مع تشديد الثاني، نحو: زيد عوَّاجٌ غلامه. بمعنى عاجيّ أي منسوب إلى العاج، وهو: عظم الفيل، وثوَّابٌ ابنه أي: ثوبيٌّ، أي: منسوب إلى الثوب، ولا يبعد دعوى القياس، لكن الأكثر أن يبنى عليه أسماء المحترفين، مشتقة من اسم الحرفة التي للمنسوب، وقد يبنى على فاعل بكسر العين نحو: زيد تامر أبوه، بمعنى: تمريّ أبوه، أي: ذو تمر، ولابنٌ إبله[5]، بمعنى لبني[6]، أي: ذو لبن، وهذا قليل، وعلى فَعِل بكسر العين كنَهِر وطَعِم، أي: نهاريّ وطعامي[7]، بمعنى ذو نهار وطعام، والأخير أقل.

---

[1] ج: إذا.

[2] أي: دون الصفة الشابهة.

[3] أ، ج: التثنية.

[4] أي: دون الفعل.

[5] أ، ج، د: ابنه وما في الأصل هو الأنسب.

[6] (بمعنى لبني): ساقط من ج وفي أ: لبني ابنه.

[7] د: طعامي.

(وكل) مرفوع أو منصوب عطف على الفعل، عطف مفرد أو جملة، (اسم) مضاف إليه[(١)]، (أضيف) مفعول ما لم يسمَّ فاعله، مستتر فيه، راجع إلى اسم، (إلى)[(٢)] حرف جر، (اسم)[(٣)] مجرور بـ((إلى))، (آخر)[(٤)] غير منصرف، للوصفية، ووزن الفعل، جرّه بالفتحة، صفة اسم، فاعله: مستتر فيه، وجملة ((أضيف)) ...الخ: مجرور المحل صفة اسم، أي غير الاسم المضاف، وهو في الأصل: أفعل التفضيل، بمعنى أشد تأخرا، ثم استعمل بمعنى غير، والتعبير بالمضاف والمضاف إليه بالاسم ليس للاحتراز، بل لأنهما لا يكونان بالحقيقة[(٥)] إلا اسمين، (نحو) مضاف، (غلام) مضاف، [و] مجرور، مضاف إليه لـ((نحو)) (زيد) مجرور لفظا مضاف إليه//[(١٢٣)] لـ((غلام))، والعامل في جرّه هو المضاف، وهذا عند الشيخ[(٦)]، وهذه الإضافة لامية، (وضرب) مجرور عطف على غلام مضاف إلى ما بعده، (اليوم) مضاف إليه لـ((ضرب))، أي: ضرْبٌ في اليوم، وهذه الإضافة بمعنى ((في))، ولم يذكر في بعض النسخ، لرُجُوعِها إلى اللّامية بل جَعَلَها[(٧)] بعضُهم مندرجةً في اللّامية، ومعنى[(٨)] ضرب اليوم: ضَرْبٌ لليوم، أي: ضرب له اختصاص وتعلق باليوم، (وخاتم) مجرور عطف على غلام، (فضّة) مجرور مضاف إليه لـ((خاتم))، وهذه بمعنى ((من)) البيانية، ولهذا سميت إضافة بيانية، فكلما كان بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كالمثال، فإن الخاتم يصدق بدون الفضة، والفضة أيضا بدون الخاتم[(٩)]، ويصدقان معا، فالإضافة[(١٠)] بيانية، وإن كان

---

(١) أ، ج: مضاف إليه لـ((كل)).

(٢) أ، ج: (إلى اسم).

(٣) (اسم): جعلته أ، ج ضمن الشرح.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ساقطة من أ.

(٦) وعند غير الشيخ فالمضاف إليه مجرور بالحرف الجر المقدر.

(٧) من ج وسائر النسخ ((جعل)) والصواب: هو الأول.

(٨) د: ومعناه.

(٩) (أيضا ... الخاتم) ساقط من ب.

(١٠) ب: فإن الإضافة.

المضاف إليه ظرفا للمضاف[١]، كالمثال الثاني، فالإضافة بمعنى «في». وفي ماعداها تكون الإضافة لامية سواء جاز ذكر اللام كما في غلام لزيد، أو[٢] لم يجز كما في عندك، فإنه لا يقال: عند لك، وإذا ذكر اللام أو «من» أو «في» فإن المضاف جامدا يجعل الظرف مستقرا صفة للمضاف، وإن كان مشتقا، وقلنا: في تقدير حرف الجر في إضافة المشتقات، مطلقا معنوية، أو لفظية، كما عند ابن الحاجب، كان[٣] الظرف لغوا متعلقا بالمضاف، ويكون اللام لتقوية العمل، وأما «في» و«من»[٤] فللظرفية والبيان، وإنما خص الأمثلة بالإضافة المعنوية، ولم يمثل من اللفظية، لأصالة المعنوية بكثرة فوائدها ورسوخها، في كونها إضافة لعدم علاقة بين المضاف والمضاف إليه فيها غير الإضافة بخلاف اللفظية، إذ فائدتها[٥] ليس إلا التخفيف، والعلاقة بينهما فيها بالحقيقة هي الفاعلية، أو[٦] المفعولية، وهي/(١٢٤) في قوة انفصال الإضافة، والله أعلم.

(وكل) مخصص بالإضافة عطف على الفعل، (اسم) مضاف إليه لـ«كل»، (استغنى) مبني تقديرا على الفتح، فاعله «هو» المستتر، (عن الإضافة) الظرف لغو متعلق بـ«استغنى»، والجملة صفة اسم، أي: كل اسم تامّ بأحد الأشياء الأربعة التي هي: التنوين، ونون التثنية[٧]، وشبه الجمع، والإضافة، واقتضى[٨] لإبهامه[٩] المستقر بحسب أصل الوضع شيئا يرفعه، ويبين الجنس؛ لأنه إذا كان كذلك يشبه الفعل المتعدي التام بالمرفوع، المقتضي بعده لشيء آخر، فكما أن الفعل المتعدي ينصب ذلك الشيء بعد تمامه،

---

(١) من ج وهو الأنسب وفي البقية ظرف الضاف.

(٢) أ: (الواو) بدلا من أو.

(٣) ج: لأن ولا يستقيم به المعنى.

(٤) أ: وأما «من» و «في».

(٥) في الأصل ب، أ: فائتها (من سهو النساخ).

(٦) أ: (الواو) بدلا من (أو).

(٧) من سائر النسخ: وفي الأصل: شبه التثنية، والصواب: هو الأول.

(٨) اقتضى: فاعله مستتر يعود إلى «كل».

(٩) ج: الإبهام، وحينئذ، يكون الإبهام فاعلا للفعل: اقتضى.

كذلك هذه الأسماء التامة بالمذكورات تنصب الأمر [الآخر][1] الذي اقتضته[2] لبيان الجنس، (نحو عندي) مخصص بالإضافة إلى الياء، منصوب تقديرا[3] بتقدير «في»، متعلق بفعل عام أو اسم فاعله، والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي مرفوع المحل خبر المبتدأ، قدّم للاختصاص، والياء مجرور المحل مضاف إليه، له، (راقود) مفرد نكرة، مخصصة بالتقديم، مرفوع لفظا مبتدأ، (خلا) مفرد نكرة منصوبة بأنه تميز لـ«راقود»، والعامل[4] عامل قياسيّ هو المميز، فإن «راقود» قدتمّ بالتنوين المانع عن الإضافة ما بقيت فيه، ولإبهامه الوضعي[5] يحتمل أجناس المكيلات[6]، فاقتضى ما بيّنه فنصبه، كما أن ضاربا ممتنع عن الإضافة، ما دامت فيه التنوين، ويقتضي المفعول وينصبه، (ومنوان) تثنية منأ، قلبت ألفه واوا في التثنية، وهو لغة في «منّ» بتشديد النون، وتثنيته: منّان، الواو: عاطفة، منوان: مثنى نكرة، رفعه بالألف، مبتدأ محذوف الخبر، وهو «عندي» المقدر مقدما؛ ليفيد التخصيص، (سمنا) منصوب//[١٢٥] على أنه تميز[7] لـ«منوان»، والعامل هو عامل قياسي، وهو المميز، والجملة مجرور المحل عطف على جملة[8] «عندي راقود...»، مضاف إليها لنحو، مثال للتام بنون التثنية من الموزونات[9]، (وقفيزان) مرفوع بالألف مبتدأ خبره «عندي» المقدر[10] مقدّما أيضا، (برّا) منصوب تميز لـ«قفيزان»، والعامل قياسي، هو المميز، والجملة أيضا مجرور المحل عطف على جملة «راقود...»، وهذا أيضا من التام

---

(1) من أ، ج، د.

(2) أ: يقتضيه.

(3) ج: تقديرا منصوب.

(4) أ: والعامل فيه.

(5) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: ولإبهام الوضع.

(6) أ: المكيالات.

(7) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: التميز.

(8) ج: الجملة.

(9) ج: المزنونات، (تحريف).

(10) من سائر النسخ، وفي الأصل، ب: مقدر.

بنون التثنية. لكن من الكيلات[١]. وهما أيضا يشبهان بـ((ضاربان))[٢]. من حيث الامتناع عن الإضافة بالنون، واقتضاء المنصوب[٣]. (وعشرون) مثال التام يشبه[٤] نون[٥] الجمع، رفعه بالواو. مبتدأ خبره ((عندي)) المقدر مقدما للتخصيص أيضا، (درهما): منصوب تميز له والعامل قياسي، وهو: عشرون المحتمل لأجناس المعدودات، والجملة مجرور المحل، عطف على الجملة[٦] أيضا. فيشبه ((ضاربون)) في الامتناع عن الإضافة للنون والاقتضاء، (وملؤه) مضاف إلى الهاء[٧]، مرفوع لفظا بأنه[٨] مبتدأ خبره ((عندي)) المحذوف المقدر مقدما أو[٩] مؤخرا. لأن المبتدأ معرفة لا من حيث الجنس (عسلا) تميز يبين جنس المالئ. وعامله قياسي. وهو ملؤه. مثال تام بالإضافة. محتملا لأجناس القياسات والجملة أيضا، عطف على جملة ((راقود)) وهو: أيضا مشابه بمعطيه درهما. في امتناع إضافة أخرى، واقتضاء المنصوب[١٠]. ومجموع ما يتم به الاسم هو هذه الأربعة. ومعنى تمام الاسم بها: انّ الاسم مع كل واحد منها يستغني ويمتنع عن الإضافة ما دام فيه، فإذا لم يحتج الاسم إلى الإضافة فقد تم.

واعلم أن صيغ الأعداد المعدودة من العوامل القياسية، هي[١١]: صيغ[١٢] العقود من ((عشرون))، و ((ثلاثون))، و ((أربعون))، إلى ((تسعون)). منفردا، وما عدّدنا من السّماعية في النوع الثامن، هي: صيغ الأعداد المركبة، فلا تنافي. ويرد على ما هنا: أن النوع الثامن

---

(١) أ: الكيلات.

(٢) أ: ضاربان (بسقوط الباء).

(٣) ج: المنسوب (تحريف).

(٤) ساقط من أ.

(٥) أ: بنون.

(٦) ج: جملة ((راقود)).

(٧) د: إليها.

(٨) د: لأنه.

(٩) أ: أو ما مؤخرا.

(١٠) ج: المنسوب (تحريف).

(١١) ج: هي التي.

(١٢) ساقطة من أ.

أسماء تامة أيضا/[١٢٦] بالتنوين المقدر، لما قيل: إن كل تنوين لم تسقط بالإضافة، واللام تكون مقدرة، فـ«أحد عشر» مثلا منون تقديرا، وكذا أحد وعشرون تام بالتنوين المقدر، إذ التام بالتنوين هو: «عشرون» وحده، وأما مجموع المركب فالنون لاحق قبله بالجزء، فلا يتم ما وجد بعد لحوقه، فيكون المجموع تاما بتقدير التنوين، وكذا: «كأيٍّ» التنوين لاحق بـ«أيٍّ» لا بالمجموع، فالمتمّم له هو المقدّر لا المذكور، وكذا كم، وكذا، لكن ذكر في كذا: أنه لما دخله الكاف صار كالاسم المضاف التام بالإضافة، فينصب ما بعده، وأنت[١] تعلم: أن هذا يجري في ماعدا[٢] «كم»، لكن يستلزم أن يكون[٣] التركيب أيضا متمما، مع أنهم حصروه في أربعة، إلا أن يقال[٤] الحصر للمتمم أصالة، وبعد تمامها كما علمت مقتضية أيضا للإبهام[٥] الوضعي[٦] لاسم آخر، فاندرجت تحت القاعدة، وهي: قولنا[٧] «كل اسم تام بما ذكرنا وكان مبهما مقتضيا لاسم آخر ينصب ذاك الاسم»، مع أنهم عدّوها من السّماعية، ويمكن أن يجاب: بأن المراد بالتام في القاعدة هو التام الكامل الذي يكمل[٨] شبهه بالفعل التام بالفاعل وأما عداه فإعماله بسماع عمله، وإنما يتم ذلك الكمال، إذ أقسام المتمم مقام الفاعل لفظا، أي: يكون المتمم ملفوظا مذكورا بعد الاسم التّام، ليكون مقام الفاعل من الفعل، والمعدودات من السّماعية ليس كذلك، كما علمت، وأيضا إذا لم يكن المتمم مذكورا فيها، لا يعلم أنهم اعتبروا تمام الاسم حتى ينصب به بمجرد الاندراج تحت القاعدة أم لا، ثم بعد سماع النصب بها يعلم أنهم اعتبروها تامة، فيكون نصبا[٩] موقوفا على

---

[١] د: فأنت.

[٢] من د فقط، وفي سائر النسخ: عدي، وهو غير وارد.

[٣] ساقطة من ج.

[٤] ساقطة من ب.

[٥] ج: الإبهام.

[٦] أ: الوضع، ولا يستقيم به المعنى.

[٧] من سائر النسخ، وفي الأصل: قولان (ولا يستقيم).

[٨] ج: كمل.

[٩] أ، ج: نصبها.

السماء، لكن فيه أن كونها تامة يعلم من أن كل تنوين لم تسقط بالإضافة أو اللام، إستلذذه، فإن هذا(1) أيضا جديد، كان مرهونا بهذا الوقت.

---

(1) من سائر النسخ، ومن الأصل هذه ولا يستقيم به المعنى.

المعنوية عددان

(والمعنوية منها) صفة المبتدأ، (عددان) خبره[١]، والجملة معطوفة على «فاللفظية على ضربين»، //[١٢٧] جزاء الشرط، لا محل لها، لأنا قدرنا الشرط هناك بـ«إذا»، دون أن أكررها أيضا، لما ذكرنا في القياسية[٢].

(العامل) مرفوع بدل من «عددان» بتقديم العطف، أو خبر محذوف، أو خبره محذوف، أي: منها[٣]، أو منصوب بـ«أعني»، (في المبتدأ) متعلق بالعامل، (والخبر) عطف على المبتدأ، (وهو) أي: ذلك العامل الواحد، (كونه) أي: كون الاسم[٤]، مضاف إلى الهاء خبر «هو»، والهاء مجرور المحل مضاف إليه له، مرفوع معنىً محلا[٥]، بأنه فاعله، إن جعلناه تاما، واسمه إن جعلناه ناقصا، (مبتدأ) منصوب حال من الهاء على الأول، وخبر «كون» على الثاني، وفيه ضمير الهاء عليها[٦]، (وخبرا) عطف على مبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر ابتدائية لا محل لها، [من الإعراب][٧]، أي: كون الاسم مبتدأ في المبتدأ، وكونه خبرا في الخبر، وهما راجعان إلى أمر واحد، هو المعتبر عاملا فيهما، وهو الابتداء الذي هو عبارة عن التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، أي الإسناد العام الشامل للإسناد إليه، كما في قسم من المبتدأ والإسناد به كما في الخبر، والقسم الثاني من المبتدأ، وذلك الابتداء والتجرد –لكونه يقتضي مسندا– رافع للخبر وقسم من المبتدأ، ومسندا إليه رافع للقسم

---

[١] أ: خبر.

[٢] في ص (٢٣١)

[٣] د: منهما.

[٤] أ: اسم.

[٥] ساقطة من أ.

[٦] ج، د: عليهما، (أي على التقديرين، أي كونه حالا عن الياء. أو خبر الكون. وأما الشارح فقد أعاد الضمير في عليها إلى كونه حالا فقط).

[٧] من أ، ج.

الآخر منه، فيكون عاملهما واحدا، وإلا لكانت العوامل المعنوية ثلاثة عند الشيخ[8] لا اثنين. (نحو) مخصص بالإضافة. (زيد) مبتدأ، عامله: الابتداء، (منطلق) خبر، عامله الابتداء أيضا. والجملة أيضا مؤولة مضاف إليها. (والعامل) عطف على العامل السابق عطف مفرد أو جملة، (في الفعل) متعلق به[9] (المضارع) صفة الفعل، وكون عامله معنويا إذا لم يدخله الجوازم والنواصب، كما أنه في المبتدأ والخبر مقيّد بعدم دخول النواسخ، (وهو) أي العامل. مبتدأ (وقوعه) أي المضارع خبر المبتدأ مضاف إلى الفاعل، (موقع) اسم مكان منصوب بتقدير «في»، مفعول فيه لـ«وقوع»، (الاسم) مضاف إليه لـ«موقع»، مسندا إليه، أو مسندا به، (نحو) مضاف إلى ما بعده، (زيد) مبتدأ، (يضرب) مع فاعله خبره[10]،/(١٢٨) (ويضرب) فعل، (زيد) فاعله، والجملة مجرور المحل، عطف على «زيد يضرب»، (في موضع)، الظرف لغو، متعلق بمعنى القول المفهوم من التمثيل، (زيد) مبتدأ (ضارب) خبر زيد، والجملة مؤولة مضاف إليها[11] لـ«موضع»، والمراد وقوعه موقعا يصح وقوع الاسم فيه، فمعنى «في موضع الخ» أي: في موضع يصح وقوع «زيد ضارب» فيه، فعلى هذا لا يلزم أن يكون الأصل الجملة الاسمية التي خبرها الاسم، حتى يكون الموضع موضعها، فـ«يضرب» في المثال الأول واقع موقع الاسم الذي هو[12] اسم فاعله[13]، وكذا كل مضارع أسند مع فاعله إلى ما قبله، وفي الثاني موقع الجامد الذي هو فاعله[14]، وكذا كل مضارع وقع في ابتداء الكلام، وقيل عامله معنوي، وهو[15] التجرد، وهو[16] غير الوقوع، وقيل: حرف المضارعة، وهو ضعيف، لضعف كون الجزء عامل الكل، وأما الإيراد بأن بعضا من

(٨) ج: عند الشيخ ثلاثة.

(٩) ساقطة من ب، د.

(١٠) أ، د: خبر.

(١١) من ج، والبقية: إليها، والأول أولى.

(١٢) ساقطة من ج.

(١٣) أ، ج: فاعل.

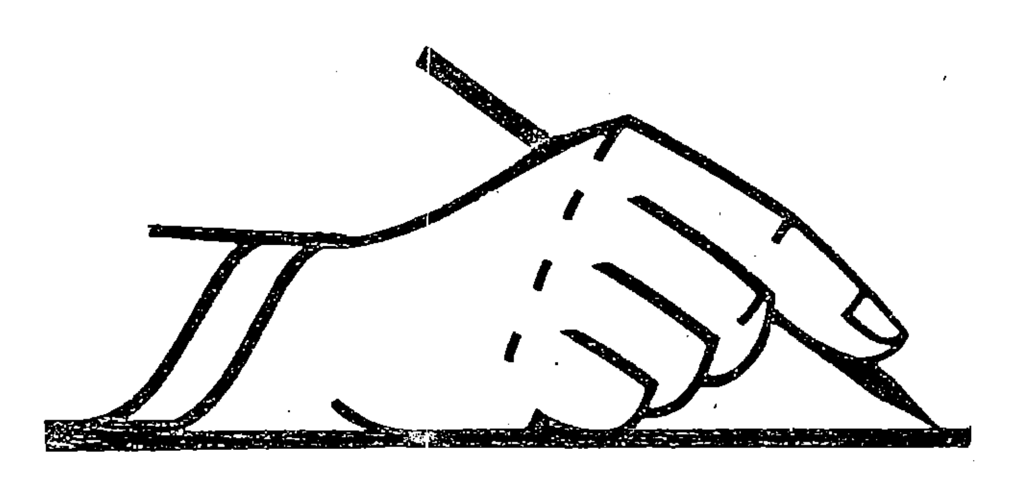
(١٤) ج: فاعل.

(١٥) ج: فاعل.

(١٦) ج: هو.

الأفعال المضارعة لا يصح وقوع الاسم موقعها، فتعلم جوابه في شروح الكافية إن شاء الله تعالى(١٧).

اللهم أنفع(١٨) به ذوي(١٩) المرغبات، واحفظني به شرور(٢٠) الحياة والممات، واجعله آخذا بيدي على الصِّراط، وصلّ وسلِّم على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين(٢١).



(١٧) وهي النهاية القي انتهت فيها النسخة (أ) إذ لا تجد بعدها إلا العبارة التالية: ((تمت في سنة ١٢٣٠)) ويحتمل أن يكون التاريخ ١٢٢٠ ينظر تاريخ النسخ في وصف المخطوطة (أ). في ص (٦٩) من هذا البحث

(١٨) ب: انفعني، ج: انفعنا.

(١٩) ج: وذوي.

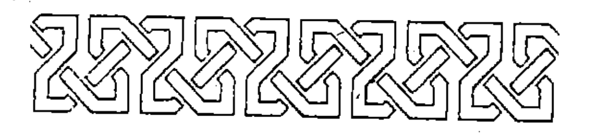
(٢٠) ج: شروح (تحريف).

(٢١) هي النهاية الوجودة في النسخ: الأصل، ب، ج، د وأما (هـ) فهي ساقطة النهاية بما يمثل ثلث المؤلف، أي من بدايات النوع الثامن إلى نهاية الكتاب كما أشرنا.

فهـــارس الشواهـــد

فهــــرس الآيات القرآنيــــــة :

الشاهد	الصفحة
٥٤- ﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾، (الحاقة١٩)،	٢٠١
(هاؤم): يستعمل للجمع، وهو اسم فعل بمعنى: (خذوا).	
٥٥- ﴿ قل هاتوا برهانكم ﴾، (البقرة ١١١)، (هاتوا) يستعمل للجمع.	٢٠١
٥٦- ﴿ قل هلمَّ شهداءكم ﴾، (الأنعام ١٥٠)، (هلم) بمعنى: احضروا.	٢٠٣
٥٧- ﴿ هلُمَّ إلينا... ﴾. (الأحزاب ١٨)، (هلم)، أي: اقبل.	٢٠٣
٥٨- ﴿ هيهات هيهات لما توعدون ۝ ﴾، (المؤمنون ٣٦)،	٢٠٣
دخل اللام على فاعل هيهات، أو فاعله محذوف، أي: هيهات الإخراج الموعود.	
٥٩- ﴿ ما دامت السموات والأرض ﴾، (هود ١٠٨)،	٢١٢
(دام) هنا فعل تام بمعنى (بقيت).	
٦٠- ﴿ وكذلك كدْنا ليوسف ﴾، (يوسف ٧٦).	٢١٦
(كدنا) هنا فعل تام بمعنى (أردنا).	
٦١- ﴿ أكاد أخفيها ﴾، (طه ١٥)، (أكاد) هنا فعل تام بمعنى (أريد).	٢١٧
٦٢- ﴿ فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض ﴾، (الكهف ٧٨).	٢١٧
(يريد) هنا فعل ناقص بمعنى (يكاد).	
٦٣- ﴿ فطفق مسحا ﴾، (الصاد ٣٣)، حذف الخبر، وترك المصدر دليلا عليه.	٢١٧
٦٤- ﴿ القارعة ۝ ما القارعة ﴾، (القارعة ١، ٢)،	٢٢٠
وضع الظاهر، موضع الضمير.	
٦٥- ﴿ الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم ﴾، (البقرة ٤٦)،	٢٢٣
جملة (أنهم... الخ) وقعت موقع المفعولين.	
٦٦- ﴿ والله يعلم إن المنافقين لكاذبون ﴾، (المنافقون ١)،	٢٢٣
كسرت همزة (إن) لوجود (اللام) على خبرها، وإلا فهي تفتح لفظ بعد (يعلم) من أفعال القلوب.	
٦٧- ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾، (التغابن ٧)،	٢٢٧
(زعم) هنا فعل تام بمعنى (قال).	



فهــــرس الأحاديـــث النبويـــة الشريفـــة :



فهـــرس الشواهد الشعريـــة :

الشاهد — الصفحة

وفي الموجود منها في النص من الشواهد ( ).

قافية الباء

قافية الدال

قافية الراء

الشاهد	الصفحة

قافية العين

٨-(كم في بني سعد بن بكر سيد ❁❁❁ ضخم) الدسيعة ما جد نفّاع، ـــــــــ١٩٣

(كم) مضاف إلى (سيد) مع وجود الفاصل.

قافية اللام

٩-(ألا أبلغا ليلى وقولا لها هلا) ❁❁❁ فقد ركبت أمرا أغر محجّلا، ـــــــــ٢٠١

(هلا) من أسماء الأفعال بمعنى أقبلْ.

قافية الميم

١٠- (ألا يا نخلة من ذات عرق) ❁❁❁ عليك ورحمة الله السلام، ـــــــــ١٦٩

حرف النداء لطلب التوجه، حقيقة، مثل: يا رجلا، أو حكما، مثل: يا نخلة.

١١- (أمن تذكر جيران بذي سلم) ❁❁❁ مزجْتَ دمعا جرى من مقلة بدم، ـــــــــ١٣٤

(من) للتعليل .

فهـــــرس أقوال العـــــرب :

الشاهد	الصفحة

(من تأني أصاب أو كاد، ومن عجل اخطأ أو كاد)، ـــــــــــــــــــ٢١٧

خبر كاد محذوف، أي كاد يصيب، و كاد يخطيء.





مصــــادر البحــــث ومراجعــــه:

١- المصحــــف الشريــــــف.

(أ)

٢- الآثار الخطية في المكتبة القادرية: د. عماد عبد السلام، ط١ مط المعارف، بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣- الأحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الظاهري، ت ٤٥٦هـ، مط العاصمة بالقاهرة (لا.ت).

٤- أخبار النحويين البصريين: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨هـ، تحـ د. محمد إبراهيم البنا، مصر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥- أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث: المستر ستيفن هيمسلي لونكريك، ترجمة جعفر الخياط. ط٦. مط أركان بغداد، ١٩٨٥م.

٦- أسرار البلاغة: الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ت ٤٧١هـ: تحـ ريتر، إستانبول ١٩٥٤م.

٧- الأصمعيات: للأصمعي، تحـ أحمد شاكر، ود. عبد السلام هارون. مط دار المعارف- مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٨- أصول أسماء المدن والمواقع العراقية: جمال بابان- ط١، مط المجمع العلمي الكردي- بغداد، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٩- الإعلام: خير الدين الزركلي، ط٤، مط دار العلوم للملايين- بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٠- أنباه الرواة على أنباه النحاة: الوزير جمال الدين ابي الحسن. علي بن يوسف القفطي. تحـ محمد ابو الفضل إبراهيم. مط دار الكتب المصرية. ١٣٦٩هـ - ١٩٥٥م.

١١- إيضاح المكنون: في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا، ت ١٣٣٩هـ: أستانبول ١٩٤٥م.

(ب)

١٢- البحث و المكتبة (قسم تحقيق النصوص): للدكتور حاتم الضامن: ١٩٨٨م.

١٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١، ج٢: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، الحلبي، بمصر، ١٦٩٥م.

١٤- بردة المديح: شرف الدين أبي عبد الله محمد البوصيري، المكتبة الثقافية- بيروت لبنان (لا.ت).

١٥- بهجة المجالس: ابن عبد البر القرطبي، ت ٤٦٣هـ، تحـ محمد موسى الخولي- مصر (لا.ت).

(ت)

١٦- تأريخ الأدب العربي: أحمد حسن الزيات، دار الحكمة. دمشق.

١٧- تأريخ الأدب العربي: د. عمر فروخ، دار الملايين ١٣٩٩هـ - ١٩٨١م.

١٨- تأريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ت ١٩٥٦م. ترجمة عبد الحليم النجار. القاهرة ١٩٥٩م.

١٩- تأريخ الدولة الإسلامية ومعجم الأسر الحاكمة. ج٢: د. أحمد سعيد سليمان. مصر (لا.ت).

٢٠- تأريخ بغداد: سليمان بك لطفي. ترجمة موسى كاظم نورس. مط المعارف. بغداد ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م

٢١- تأريخ جرجان: أو كتاب معرفة علماء أهل جرجان: حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي، ت ٤٢٧هـ. حيدر آباد ١٣٦٩م.

٢٢- تأريخ الدولة العلية العثمانية: محمد فريد بك ط٢، مط محمد أفندي بحوش قدم لمصر المحمية ١٣١٤هـ - ١٨٩٦م.

٢٣- تأريخ السليمانية وأنحائها: محمد أمين زكي بك، ترجمه من الكردية محمد جميل الـ((روربياني))، مط شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحـ د. محمد الفكيكي. ط١ ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٥- التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، ت ٩٠٥هـ، البابي الحلبي بمصر. (لا.ت).

٢٦- التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها: الشيخ محمد القزلجيت، مط النجاح بغداد ١٣٥٦هـ.

(ج)

٢٧- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله. ت ٣٩٥هـ، تحـ أبي الفضل وقطامش مصر ١٩٦٤م.

٢٨- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي ٧٤٩هـ. تحـ د. فخر الدين قباوة، ومحمد نذير فاضل، ط١، حلب ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٢٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر القرشي، ت ٧٧٥هـ، حيدر آباد- الهند ١٣٣٢هـ.

(ح)

٣٠- حلية الأولياء: أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، ت ٤٣٠هـ مط السعادة بمصر ١٩٧٣م.

٣١- الحيوان للجاحظ: تحـ عبد السلام هارون، مصطفى الجلبي بمصر.

(خ)

٣٢- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣هـ، بولاق ١٢٩٩هـ.

٣٣- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ت ٣٩٢هـ، تحـ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

(د)

٣٤- دائرة المعارف الإسلامية: عباس محمود، وأحمد شنتاوي، الترجمة العربية، مصر.

٣٥- داود باشا والي بغداد: عبد العزيز سليمان نوار، نشر دار الكتب العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٣٦- الدر المنثور في طبقات ربات الخدور: زينب بنت علي بن حسين ط١، مط الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٣١٢هـ.

٣٧- دلائل الإعجاز: الشيخ عبد القاهر الجرجاني، تحـ محمود محمد شاكر، مط المدني بمصر.

٣٨- دول الإسلام: الذهبي، حيدر آباد، ١٣٦٤هـ.

٣٩- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: ابن فرحون إبراهيم بن علي، ت ٨٥٢هـ، تحـ د. محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة.

٤٠- ديوان أبي العتاهية: دار صادر- بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٤١- ديوان امرىء القيس: تحـ أبي الفضل، القاهرة ١٩٦٩م.

٤٢- ديوان تأبط شرا: تحـ علي ذو الفقار شاكر، بيروت ١٩٨٤م.

(ر)

٤٣- رصف المباني، في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، ت ٧٠٢هـ، تحـ أحمد محمد الخراط، دمشق ١٠٧٥م.

(ز)

٤٤- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٧هـ، تحـ د. حاتم صالح الضامن. بيروت، ١٩٧٩م

٤٥- زبدة التفسير من فتح القدير: محمد سليمان عبد الله الأشقر، ط٢ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(س)

٤٦- سلك الدرر: للمرادي، محمد خليل، ت ١٢٠٦هـ، بولاق ١٣٠١هـ.

(ش)

٤٧- شذرات الذهب: ابن عماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩هـ، مكتبة المقدسي بمصر ١٣٥٠هـ.

٤٨- شرح الرضي على الكافية: للشيخ الرضي الأستراباذي، عمل د. يوسف حسن عمر، قار يونس، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٤٩- شرح الشافية للرضي الأستراباذي، تحـ محي الدين عبد الحميد وآخرين، مط حجازي، القاهرة، ١٣٥٨هـ.

٥٠- شرح المفصل: ابن يعيش بن علي، ت ٦٤٣هـ، الطباعة المنيرية بمصر.

٥١- شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان ابن الحاجب النحوي. تحـ بناي علوان العليلي. مط الآداب في النجف ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٥٢- شعر الأحوص الأنصاري: د. عادل سليمان. مط الخانجي بمصر ١٩٩٠م.

٥٣- شعر النابغة الجعدي: المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٦٤م.

٥٤- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: لطاش كبرى زاده. ت ٩٦٨هـ، ومعه العقد المنظوم، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٥هـ – ١٩٨٣م.

٥٥- الشيخ معروف النودهي: محمد الخال، مط دار التمدن – بغداد ١٣٨١هـ.

(ض)

٥٦- الضوء اللامع، لأهل القرن التاسع، ج٥: شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، مكتبة القدس ١٣٥٣هـ.

(ط)

٥٧- الطالع السعيد، الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد: الأدفوي، جعفر ابن تغلب، ت ٧٤٨هـ، تحـ سعد محمد حسن القاهرة ١٩٦٦م.

٥٨- طبقات الشافعية: الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم، ت ٧٧٢هـ. تحـ عبد الله الجبوري - بغداد ١٣٩٠هـ.

٥٩- طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ت ٩٤٥هـ. تحـ علي محمد عمر. القاهرة ١٩٧٢م.

٦٠- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن، ت ٣٧٩هـ، تحـ أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر ١٩٧٣.

(ع)

٦١- عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها: د. البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف- القاهرة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٢- عبد القاهر الجرجاني: أحمد أحمد بدوي، ط٢، سلسلة أعلام العرب -٨- نشر مكتبة مصر- القاهرة (لا.ت).

٦٣- العراق في التأريخ: مجموعة من الأساتذة. مط دار الحرية للطباعة - بغداد. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٤- العراق الشمالي: د. شاكر خصباك، ط١، مط شفيق- بغداد، ١٣٤٣هـ - ١٩٢٣م.

٦٥- العقد المنظوم بهامش الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: لطاشكبري زاده: دار الكتاب العربي - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٦٦- العلماؤنا في خدمة العلم والدين: الشيخ عبد الكريم المدرس، ط١، مط دار الحرية للطباعة -بغداد ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٧- علماء ومدارس في أربيل: زبير بلال إسماعيل. مط الزهراء - الموصل. ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(ف)

٦٨- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ. تحـ البجاوي. وأبي الفضل. البابي الحلبي بمصر ١٩٧١م.

٦٩- فتح الرحمن لطالب آيات القرآن: ترتيب علمي زاده فيض الله ((الحسن)) المقدسي، المطبعة الأهلية- بيروت ١٣٢٣هـ .

٧٠- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل ج٨: سالم عبد الرزاق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٧١- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف المركزية في السليمانية ج٢: محمود أحمد محمد، مط بغداد- شارع المتنبي ١٤٠٣هـ .

٧٢- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة- بغداد ج٣: عبد الله الجبوري، مط العاني بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٧٣- الفهرست: ابن النديم: محمد ابن إسحاق، ت ٣٨٠هـ، تحـ رضا تجدد، طهران ١٩٧١م.

٧٤- الفوائد البهية في ترجمة الحنفية: للكنوي مط السعادة مصر. ١٣٢٥هـ .

٧٥- الفوائد الضيائية (شرح الكافية): لعبد الرحمن بن أحمد بن نور الدين الجامي، ت ٨٩٨هـ، تحـ د. أسامة الرفاعي، بغداد ١٩٨٣م.

٧٦- فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، ت ٧٦٤هـ، تحـ د. إحسان عباس، بيروت ١٩٨٧م.

(ق)

٧٧- القاموس المحيط: للفيروز آبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب ت ٨١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م.

(ك)

٧٨- كافية ابن الحاجب/ أستانبول ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٧٩- الكامل: المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، ت ٢٨٦هـ، تحـ زكي مبارك، وأحمد شاكر، البابي الحلبي بمصر ١٩٣٦م- ١٩٣٧م.

٨٠- كتاب سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان، ت ١٨٠هـ، بولاق ١٣١٦هـ، ١٣١٧هـ.

٨١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧هـ، إستانبول ١٩٤١م.

(ل)

٨٢- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، أبو البقاء، ت ٦١٦هـ، تحـ د. عبد الإله بهان، ود. غازي طليمات، دمشق ١٩٩٥م.

٨٣- لسان العرب ج١٣: الإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور المصري/ دار صادر، بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

٨٤- اللمع في العربية: ابن جني، ت ٣٩٢هـ، تحـ فائز فارس الكويت (لا.ت).

(م)

٨٥- المجيد في القرآن المجيد ج١: إبراهيم محمد الصفاقسي، ت ٧٤٢هـ، تحـ موسى محمد زنين ط١، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس ليبيا، ١٩٩٢هـ.

٨٦- المسند: أحمد بن حنبل، ت ٢٤١هـ، القاهرة ١٣١٣هـ.

٨٧- المفصل: الزمخشري، مط: الحجازي، القاهرة.

٨٨ المقاصد النحوية: العيني، محمود أحمد. (ت ٨٥٥ هـ) بهامش خزانة الأدب.

٨٩- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ، تحـ نجاتي والنجار، وشبلي. القاهرة ١٩٥٥.

٩٠- معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب) : ياقوت بن عبد الله الحموي . ت ٦٢٦هـ . مط هندية . الموسكي . القاهرة ١٣٦٨هـ - ١٩٢٧ .

٩١- معجم البلدان : ياقوت الحموي : مط دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٧٤هـ .

٩٢- معجم الشواهد العربية : عبد السلام هارون ، الخانجي بمصر ١٩٧٢م .

٩٣- معجم المؤلفين : عمر رضا كحالة ، مكتبة الترقي بدمشق ، ١٣٧٦هـ - ١٩٧٥م .

٩٤- معجم المطبوعات العربية والمعربة : الياس سركيس ، ت ١٩٣٢ ، القاهرة ١٩٢٨ .

٩٥- منثور الفوائد: أبو البركات الأنباري، ت ٥٧٧هـ، تحـ د. حاتم صالح الضامن. بيروت ١٩٩٠م.

٩٦- منحة الجليل في شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢٠، مط المختار الإسلامي - القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٩٠م.

٩٧- المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني، لتصريف الإمام أبي عثمان المازني ت٢٤٨ هـ، تحـ: الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مط: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٩٨- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، د. عفيف دمشقية، طرابلس ١٩٧٨م.

٩٩- مواهب الرحمن في تفسير القرآن: للشيخ عبد الكريم محمد المدرس، ج٧، ص٥٠٢، ط١، مط: دار الحرية للطباعة - بغداد. ١٤٠٩هـ. ١٩٨٩م.

١٠٠- الموسوعة العربية الميسرة: دار القلم، ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر. القاهرة: ١٩٦٥م.

١٠١- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: د. خديجة الحديثي - بغداد (لا.ت).

(ن)

١٠٢- نتائج الأفكار، في شرح إظهار الأسرار، للشيخ مصطفى الأطه وي، دراسة وتحقيق إبراهيم سليمان زبيدة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - ليبيا - ١٩٩٢م.

١٠٣- نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، تعليق محمد عبد العظيم الشناوي، ومحمد عبد الرحمن الكردي، ط١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

١٠٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري، تحـ أبي الفضل، مصر، (لا.ت).

١٠٥- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، ت ٦٠٦هـ، تحـ طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٣م.

(و)

١٠٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت ٦٨١هـ، تحـ د. إحسان عباس دار الثقافة - بيروت (لا.ت).

(هـ)

١٠٧- هدية العارفين في أسماء المؤلفين، وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، ت ١٣٣٩هـ، استنبول ١٩٦٤م.

١٠٨- همع الهوامع: للسيوطي، د. عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٠٨٧م

المخطوطات :

١- مخطوطة بعنوان: المخطوطات العربية، ومناهج تحقيقها، أ. نبيلة عبد المنعم داود، (مجموعة محاضرات) (لا ت)

مخطوطات دار صدام للمخطوطات ببغداد :

٢- المخطوطة المرقمة ٢١٩٠٢: حاشية للشارح علي حامد الشيخاني. في علم الوضع. على تأليف مجهول. تأريخ نسخها ١١٥٦هـ. ناسخها إسماعيل بن سيف الدين المشهور بالماويلي.

٣- حاشية وتعليق لأحمد بن حيدر بن أحمد الكردي، على شرح عصام الدين إبراهيم بن عربشاه الأسفراييني، على رسالة الاستعارة لأبي القاسم السمرقندي. تأريخ نسخها ١١٠٣هـ، وهي تحمل نفس الرقم السابق لحاشية الشارح (أي في نفس المجلد) وناسخها نفس ناسخها.

٤ – وبالإضافة إلى ما ذكر، فقد راجعت (٢٢) مخطوطة[1]. تجد أرقامها أثناء قسم شروح العوامل وفي ثنايا البحث.

الرسائل الجامعية :

١- ابن آدم وجهوده النحوية: رشيد أحمد رشيد العماري، رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة صلاح الدين ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

٢- تأريخ الإمارة البابانية الكردية: عبد ربه سكران الوائلي، رسالة ماجستير– كلية الآداب– جامعة القاهرة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٣- الجامع النحوي، حياته، آراؤه مع تحقيق كتابه الكشف: عبد القادر عبد الرحمن أسعد السعدي– رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

٤- الشيخ خالد النقشبندي ومنهجه في التصوف: جواد فقي علي الجوم الحيدري، رسالة دكتوراه– كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد– ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

---

[1] اي في دار صدام، وهي أكثرها شروح للعوامل، ونعيد كتابة أرقامها فيما يأتي تسهيلاً للمطالع الكريم:
٣٠٢٤٠١ ، ٢٤٦٠٢ ، ٢١٣٥٦ ، ٢٦٤٨٢ ، ٢٤٨٣٠ ، ٢٤٧٤٥ ، ١٣٨٤ ، ٣٩١٤٣ ، ٢٤٨٠ ، ٤٧٧٢ ،
٢٠٧٦٦٣٤ ، ٢١٣٥٦ ، ٢٤١١٦ ، ٣٠٩٩٠ ، ١٨٤٥٣ ، ٥١٢٤٠ ، ٢٠٣٤١ ، ٢٨٧٧١ ، ٢٤٨١٠ ، ٣٥٤٠ ،
٤٠٤١ ، ٨٢٧٧ (العوامل الكبرى).

٥- محمد عبد الله الجليّ وجهوده العلمية : جواد فقي علي الجوم الحيدري. رسالة ماجستير- كلية التربية- جامعة بغداد- ١٤١١هـ - ١٩٨٩م.
٦- منهج البحث النحوي عند الجرجاني: محمد كاظم البكاء. رسالة ماجستير- آداب اللغة العربية- كلية الآداب، جامعة بغداد ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
٧- مولانا خالد النقشبندي: خالد محمد عبد الله - رسالة ماجستير في الأدب العربي- جامعة الأزهر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٨- النودهي وجهوده النحوية: محمد صابر مصطفى - رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة صلاح الدين ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

الدوريات :

١- الأستاذ الخال ومواصلة المسيرة رغم ثقل السنين: مقابلتي الصحفية. المنشورة، في جريدة العراق، في ١٤/١/١٩٨٥م، العدد ٢٧٢٣.
٢- تأريخ المعارف في كردستان: إبراهيم باجلان، مقال منشور في جريدة العراق في ١٥/١١/١٩٨١م.
٣- تأريخ وفاة العلامة ابن آدم الكردي: فائز الملا أبو بكر، مقال منشور في مجلة كاروان- المسيرة ، العدد ٨٢ لسنة ١٩٩٠م.
٤- الحالة الدراسية والاجتماعية في مدارس كردستان الدينية: محمد الملا كريم، مقال منشور في مجلة التراث الشعبي، العدد الثاني السنة الأولى ١٩٦٨م.
٥- دراسة العلوم الإسلامية بين الكرد: مقالي المنشور في جريدة العراق في ٢٤/٩/١٩٩٢م، العدد ٥٠٧٧ .
٦- رسائل كاك أحمد الشيخ إلى ملا عمر الأربلي: إحسان رشاد مفتي، مقال منشور في مجلة كاروان - المسيرة، العدد ٢٤ أيلول ١٩٨٤م.
٧- الشيخ عبد الله الخرپاني من خلال مخطوطات مكتبته: محمد علي القره داغي، بحث منشور في مجلة معهد المخطوطات العربية ج٣ في ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨- الطلبة والمدرسون. أيام وزارة داود باشا: ظمياء عباس. بحث منشور، في مجلة معهد المخطوطات العربية. ج٣. في ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

المقابلات الشخصية :

١- مقابلة مع فضيلة الشيخ عبد الكريم المدرس في ٢١/جمادى الأولى/١٤١٨هـ - ٢٢/١٠/١٩٩٧م.

٢- مقابلة مع الدكتور مصطفى الزلمي في ٥/جمادى الأولى/١٤١٨هـ - ٦/١٠/١٩٩٧م.

٣- مقابلة مع فضيلة الشيخ محمد علي القره داغي في ٢٤/جمادى الأولى/١٤١٨هـ - ٢٥/١٠/١٩٩٧م.

٤- مقابلة مع مدير مطبعة جريدة العراق الأستاذ أحمد شبيب في ٢٦/جمادى الأولى/١٤١٨هـ - ٢٧/١٠/١٩٩٧م.

المصادر غير العربية :

الكـــــــردية:

١- ژيناوه رى زانايانى كورد له جيها نى ئيسلامدا = سير علماء الكرد في العالم الإسلامي: محمد صالح الإبراهيمي (المتخلص بشمول) ج١. مط مهارت، طهران ١٣٤٤ الإيراني.

٢- ده قه كانى ئه ده بى كوردى = نصوص الأدب الكردي: علاء الدين السجادي. مط المجمع العلمي الكردي - بغداد ١٩٨٣م.

٣- كورد له ميژووى ده راوسيكا نيدا = الكرد في تاريخ جيرانه: أولياء چلبي. إعداد وترجمة سعيد ناكام، مط المجمع العلمي الكردي بغداد ١٩٧٩م.

٤- كورد وارى = حياة الأكراد: علاء الدين السجادي، مط المعارف - بغداد ١٣٩٤هـ.

٥- ميژووى ئه ده بى كوردى = تأريخ الأدب الكردي: علاء الدين السجادي، ط٢، مط المعارف بغداد ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٦- مێژووی ئه رده لان = تأريخ أردلان: مستورة الكردستاني. ترجمها من الفارسية. د. حسن الجاف، وشكور مصطفى. مط دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٩م.

٧- يادى مه ردان = تذكار الرجال: للشيخ عبد الكريم المدرس. مط: المجمع العلمي العراقي – الهيئة الكردية. ج١ ١٤٠٠هـ – ١٩٧٩م، ج٢ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.

الدوريـــــات:

٨- مقال دوري واحد بعنوان:
بايه خداني بابا نيه كان به زا نيارى و رۆشنبيرى = عناية البابانيين بالعلم والثقافة: محمود أحمد محمد، مقال منشور في مجلة: رۆشنبيرى نوێ = المثقف الجديد. العدد ١٠٢ سنة ١٩٨٤م.

الفارسيـــــة:

١- جغرافياى نظامي ايران، كوردستان = الجغرافيا النظامية لإيران كوردستان: سرتيب على رزم ئارا، طهران ١٣٢٠ الايراني.

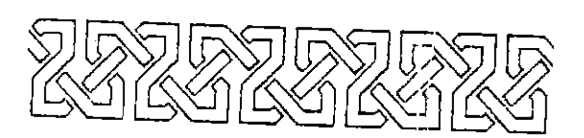
٢- دائرة المعارف: اشراف غلام حسين مصاحب، ١٣٤٥ الايراني.

٣- فرهنگ معين – معجم معين: محمد معين، طهران ١٣٤٥ الايراني

٤- فرهنگ عميد – معجم عميد: لأبي الحسن العميد ١٣٤٦ الايراني.

التركيـــــة:

- عثمانلي مؤلفلري = المؤلفون العثمانيون – استانبول.



I have taken into consideration the scientific life of the explanator time with its peculiarities and also have mentioned the different factors concerning the Kurd's passion to Islam.

Chapter three shows the extent I could reach in the explanator's life, his works, his approach to the style of explanation and parsing, his sources, his grammar approach, his critics and examples and others.

In chapter four I could present the analyzed (investigated) manuscript and its importance. I also mentioned the common descriptions of the six manuscripts I have taken under investigation, then have described each manuscript separately, its importance and characteristics. I also have mentioned in several points my approach in investigation followed by a section for pictures including the first page and the last page pictures for each manuscript, to be followed by investigation section which consists of the text and explanation through 13 types in order to reveal the 100 one hundred articles in the arabic grammar.



Research Resume

With God's help, I have successively completed the study and investigation in the manuscript:

[Jurjani's elaboration By Sheikh Ali Hamid Al- Sheikhani- died 1152 H in explanation of the articles in arabic grammar by Sheikh Abdul Qahir Al-Jurjani- died 471 H].

I have prepared it in partial fulfillment of the requirements for the Master Degree thesis and submitted it to the Institute of Arab History and Scientific Heritage for Higher Studies located in Mansour, Baghdad.

It is also in the acknowledgement of part of the huge accumulated debts owed by the sons of this nation in reviving the ancestors' heritage and also to the benefits which might be derived from.

The research is submitted through both the study and investigation sections.

The study section comprises the introduction and four chapters. The introduction reveals the importance of manuscripts and the reasons why to select the originals and also the ordeal I have been through while preparing this work, especially the investigation section inside the country and also abroad.

Chapter one contains a short biography of Sheihk Abdul Qahir, his printed works and the explanation why the articles in the grammar total to one hundred articles in Sheikh's studies and also the justifications given by explanator to such.

In chapter two I handled the political life in general during Uthman's (Othman's) era and how it was characterized by chaos and turbulences especially in the time and area of the explanator (the Kurdish Regions). Then I tackled the scientific life of Uthman's era also in general and how it was characterized by stagnancy.

Then I showed the views endorsing and opposing this opinion.